

انفلاخ السلام

« نيفاشا »

قصتي مع مفاوضات

أطول حروب أفريقيا

هيلدا فرا فورد جونسون



ترجمة: فريق ميثافرسي



2011

هيلدا جونسون



عملت هيلدا فراجفورد جونسون وزيرة للتنمية الدولية في النرويج لفترتين من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٠ ومن ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٥. وقد لعبت دوراً محورياً في عملية سلام السودان التي انتهت إلى توقيع اتفاقية السلام الشامل بين حكومة السودان والحركة / الجيش الشعبي لتحرير السودان. وفي ١٩٩٨ كونت هيلدا جونسون ما عرفت بمجموعة أوتستايين التي تشكلت من وزراء التنمية في المملكة المتحدة وألمانيا وهولندا والنرويج وقادت تغييرات حاسمة في سياسات وممارسات التنمية. انخرطت هيلدا جونسون بوصفها وزيرة، كما في مناصبها اللاحقة، في جهود بناء السلام والانتقال في مراحل ما بعد الأزمات في الكثير من البلدان الإفريقية. وتعمل هيلدا جونسون الآن نائبة للمدير التنفيذي لليونيسيف. ولدت هيلدا جونسون في أروشا بتزانيا. وقد حصلت قبل انتخابها في البرلمان النرويجي (١٩٩٣ - ٢٠٠١) على درجة فوق جامعية في انثربولوجيا التنمية.

يمثل هذا الكتاب رواية هيلدا من الداخل حول كيف تفاوض طرفا أطول حرب أهلية في أفريقيا، أي الحركة / الجيش الشعبي لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطني لإنهاء عشرين عاماً من سفك الدماء. وتأخذنا هيلدا، مستفيدة من قدرتها الفريدة على التواصل مع قائد الحركة الشعبية الراحل جون قرنق وعلي عثمان محمد طه النائب الأول للرئيس السوداني في رحلة أخذت تبدأ منذ مستهل المحادثات في نيروبي إلى لحظة توقيع الاتفاقية ذات المائتين وستين صفحة في نيفاشا بعد ستة عشر شهراً. وهذه الرحلة غنية بالنظر العميق في الديناميات السياسية لشمال وجنوب السودان، بقدر قوة استخلاصاتها حول آليات التفاوض والحاجة لارتباط قوي من قبل المجتمع الدولي.

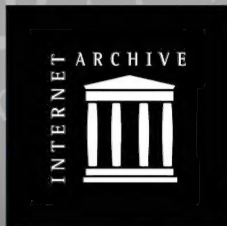
كوفي أنان



مستورات



MUSTORAT



بِأَمْرِ
الْإِسْلَامِ

إندلاع السلام

••

تأليف

هيلدا ف. جونسون

••

الناشر

دار مدارك للطباعة والنشر

••

المترجم

ميتافرسى للترجمة

وإستشارات التنمية

••

تصميم الغلاف

الياس فتح الرحمن

خطوط الغلاف

تاج السر حسن سيد أحمد

••

الإشراف العام:

• الياس فتح الرحمن

• مجدي النعيم

••

حقوق النشر والترجمة محفوظة

« لا يجوز نشر أو إقتباس أي جزء من

هذا الكتاب بدون الرجوع لدار النشر»

هيلدا افاجورد جونسون

انفدلاع السلام

قصتي مع مفاوضات أطول
حروب أفريقيا ، نيفاشا ،



منشورات مدارك

2011

sussex

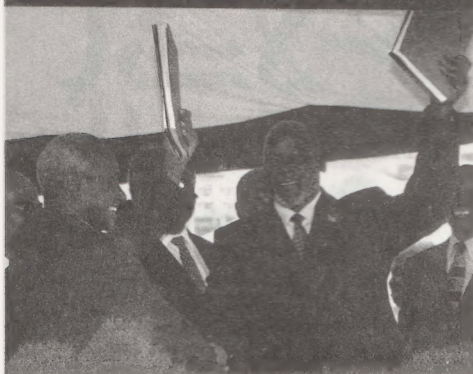


الطبعة الإنجليزية الأولى ٢٠١١

WAGING PEACE IN SUDAN

The Inside Story
of the Negotiations
That Ended Africa's
Longest Civil War

HILDE F. JOHNSON



sussex
ACADEMIC
PRESS

Brighton • Portland • Toronto

CMI CHR.
MICHELSEN
INSTITUTE





المحتويات



٧	مقدمة كوفي أنان
٩	شكر وتقدير
١١	عن المؤلفة
	المقدمة
١٥	أطول الحروب الأهلية في أفريقيا
	الفصل الأول
٦١	الترويك
	الفصل الثاني
٩٧	إتفاقية تقرير المصير المفصلية
	الفصل الثالث
١٣٣	إحلال السلام في خطر
	الفصل الرابع
١٩٥	من أعداء إلى شركاء في السلام
	الفصل الخامس
٢٥٩	التقدم الوثني
	الفصل السادس
٣١٧	إتمام الصفقة
	الفصل السابع
٣٧٩	المذاق الأول للسلام
	خاتمة:
٤٣٥	الإنجازات والتحديات
٤٦٧	قائمة بأسماء الأشخاص الذين تمت مقابلتهم

مقدمة كوفي أنان



إنها حقيقة مؤلمة أن إحلال السلام أكثر مشقة على الدوام من شن الحرب. غير أن حصاد السلام بلاشك هو الأوفر عائداً. لقد استغرقت إتفاقية السلام الشامل التي أنهت في عام ٢٠٠٥ الحرب الأهلية الثانية في السودان ثلاثة سنوات تقريباً لتبلغ تمامها، وما كانت هذه الإتفاقية لتوقع على الإطلاق لولا إخلاص مجموعة صغيرة من الأفراد، من السودان ومن المجتمع الدولي. ومن بين أعضاء المجتمع الدولي تبرز هيلدا ف. جونسون، وزيرة التنمية الدولية في النرويج وقتها، نائبة المدير التنفيذي لليونيسف الآن، بجهودها التي لم تكل لجمع اللاعبين الكبار.

ويمثل هذا الكتاب رواية هيلدا من الداخل حول كيف تفاوض طرفا أطول حرب أهلية في أفريقيا، أي الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطني لإنهاء عشرين عاماً من سفك الدماء. وتأخذنا هيلدا، مستفيدة من قدرتها الفريدة على التواصل مع قائد الحركة الشعبية الراحل جون قرنق وعلي عثمان محمد طه النائب الأول للرئيس السوداني في رحلة أخاذة تبدأ منذ مستهل المحادثات في نيروبي إلى لحظة توقيع الإتفاقية ذات المائتين وستين صفحة في نيفاشا بعد ستة عشر شهراً. وهذه الرحلة غنية بالنظر العميق في الديناميات السياسية لشمال وجنوب السودان، بقدر قوة استخلاصاتها حول آليات التفاوض والحاجة لارتباط قوي من قبل المجتمع الدولي.

النزاع السوداني الشمالي - الجنوبي كان لعقدين تقريباً واحداً من تلك النزاعات المعقدة، وقد بدا عصياً على الحل ما لم تُغيّر بيئة السياسات الأوسع على نحو درامي. وكما تشير هيلدا فقد أدت أحداث ١١ سبتمبر المأساوية إلى هذا التغيير ووفرت الحافز لإتفاقية السلام الشامل. وبدون الشعور الملح الذي خلقته صور إصطدام الطائرات وإنهيار البرجين، لم يكن من المرجح أن توافق النخبة الحاكمة في الخرطوم على التسويات الضرورية. لكن وبقدر



ما أسعفت الديناميات الخارجية المفاوضات، تساعدنا حتمية تلك المفاوضات على إدراك حجم الانسداد في السودان. لقد كشف التطبيق المتباطئ والمنقل بالمشاكل للإتفاقية عبر السنوات الخمس الماضية أن مآزق الإنسداد سيظل قائماً، وقد يتفاقم مع اقتراب الإستفتاء الحاسم حول مستقبل جنوب السودان. إذن فالحاجة إلى إحلال السلام في السودان هي أكبر من أي وقت، وهذا الكتاب لا غنى عنه لأي شخص رصد وتابع ذلك الجهد الخارق وأراد أن يجيب علي السؤال الصعب وهو: كيف تحقق ذلك السلام.

كوفي أنان، الأمين العام للأمم المتحدة، ١٩٩٧ - ٢٠٠٦



شكر وتقدير



هذا الكتاب هو ثمرة لرحلتي الشخصية. لكنه ما كان ليكون ممكناً لولا عون ونصيحة العديد من الزملاء والأصدقاء في السودان وخارجه.

أولاً شكري الخالص لكبير المستشارين كيل هونديبو الذي كانت معرفته وإخلاصه للسودان أمراً لا غنى عنه منذ البداية. فبدونه ربما ما كنت بدأت رحلتي الشاقة لإنجاز السلام في تلك البلاد. ويعود الفضل في ذلك للسودانيين أنفسهم. فالطريقة التي احتضنوا بها مساهمتي في عملية السلام جعلتني أرغب في أن أرى العملية تسير حتى نهايتها. لقد حظيت برفقة العديد من الناس طوال العملية عندما عملت مع زملاء من الجانبين الأمريكي والبريطاني ومع كبير الوسطاء الجنرال سيمبيو والقادة السياسيين في الإقليم، شكري لهم جميعاً وكذلك لفريقي من السودانيين، الذين كان دعمهم لي حاسماً. وفي هذا الصدد فقد لعب الراحل هالفور آسجم دوراً كبيراً. فقد كان أول ممثل للنرويج لدى حكومة الخرطوم والحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان، وقد نجح في بناء علاقات ممتازة مع الطرفين، وقدم لي من النصح والمشورة ما لا يقدر بثمن. وكذلك يستحق كل من فيجاردي إيفسين وتوم فرالسن، مبعوثا النرويج الخاصين أثناء فترة المفاوضات شكري وامتناني.

وهذا الكتاب ما كان ليتحقق بدون تشجيع السفير إيفسين، «ذراعي اليمنى» الثمينة خلال الجزء الأكثر خطراً من المحادثات. فقد قدم النصح اللازم والمفيد. وبدون كرم ووقت أصدقائي السودانيين من الجانبين ما كان هذا الكتاب ليكتمل.

تقديري العميق لأعضاء وفدي التفاوض من الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان والحكومة/ المؤتمر الوطني الذين أنفقوا الساعات معي نناقش تفاصيل المفاوضات.



شكر خاص إلى السيد علي عثمان محمد طه نائب الرئيس لمشاركته الجادة – ولنذره وقته وأفكاره وذكرياته. ففي غياب صديقنا الراحل الدكتور جون قرنق دي مبيور كانت معلوماته شديدة الأهمية. كذلك شكري الخاص إلى سيلفا كير ميارديت رئيس حكومة الجنوب ورئيس الحركة / الجيش الشعبي لتحرير السودان الذي ساعدني في استكمال وقائع مهمة.

هذا الكتاب لا يمثل التاريخ المعتمد للتفاوض حول اتفاقية السلام الشامل، بل يمثل قصتي، وينبغي أن يقرأ على هذا النحو. تلقيت وأنا أحكي قصتي مساعدات جمة من الدكتور اويستايين رونالد سنت. فقد كان لنصحه وإضافاته البحثية ومراجعته للمصادر دور في غاية الأهمية أثناء إعداد مادة هذا الكتاب. لقد كانت هناك مجموعة من الباحثين والخبراء والمختصين في السودان بمثابة مجلس اختبار لما ورد في هذا الكتاب: فأنا مدينة للدكتور جونار سوربو، والدكتور اندري استيانسن والدكتور كيل هودنبو. أما في المرحلة الأخيرة فقد قدم الدكتور مارتن دالي مساهمته في التحرير.

وختاماً ما أقول كتب هذا الكتاب في إطار زمالة معهد مايكلسن في النرويج. لقد قدم هذا المعهد مساهمته المالية كما قدم فرصة الاستفادة من أرشيفات وزارة الخارجية الملكية النرويجية من خلال ذلك الدعم الكبير تمكنت من أن أصدر هذا الكتاب وشكري أجزله لهاتين المؤسستين.

وحين أتقدم بشكري لكل هؤلاء الأصدقاء وكل تلك المؤسسات علي سخائهم الكبير، فأنا أحمل بالطبع المسؤولية الكاملة عن أي سهو أو أخطاء قد تجدونها في الكتاب، ووقوع الأخطاء دائماً ما يحدث – إذ توجد دائماً تفسيرات ووجهات نظر متباينة حول مثل تلك الأحداث الكبيرة. إن الآراء ووجهات النظر الواردة هنا لا تعكس بالضرورة آراء الأمم المتحدة واليونسيف. فقصّة هذه الرحلة هي قصتي وحدي من بدايتها حتى نهايتها.

• •



عن المؤلفة



عملت هيلدا فراجفورد جونسون وزيرة للتنمية الدولية في النرويج لفترتين من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٠ ومن ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٥. وقد لعبت دوراً محورياً في عملية سلام السودان التي انتهت إلى توقيع اتفاقية السلام الشامل بين حكومة السودان والحركة / الجيش الشعبي لتحرير السودان. وفي ١٩٩٨ كونت هيلدا جونسون ما عرفت بمجموعة أوتستائين التي تشكلت من وزراء التنمية في المملكة المتحدة وألمانيا وهولندا والنرويج وقادت تغييرات حاسمة في سياسات وممارسات التنمية. انخرطت هيلدا جونسون بوصفها وزيرة، كما في مناصبها اللاحقة، في جهود بناء السلام والانتقال في مراحل ما بعد الأزمات في الكثير من البلدان الإفريقية. وتعمل هيلدا جونسون الآن نائبة للمدير التنفيذي لليونيسف. ولدت هيلدا جونسون في أروشا بـتنزانيا. وقد حصلت قبل انتخابها في البرلمان النرويجي (١٩٩٣ - ٢٠٠١) على درجة فوق جامعية في انثربولوجيا التنمية.





Map by Ivar Windheim (based on United Nations Map No. 3707 rev 10, April 2007).

■ Darfur

■ Southern Sudan

الخريطة ٢: جنوب السودان ودارفور

المقدمة

أطول الحروب الأهلية في أفريقيا

□ □

المكاملة



بدأ الأمر بمكاملة هاتفيه في ٣١ أغسطس ٢٠٠٣. كان السيد على عثمان محمد طه نائب الرئيس السوداني على الخط. كان قلقاً لأن محادثات حكومته مع حركة حرب العصابات الجنوبية، أي الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان، قد وصلت إلى طريق مسدود. كنا قد التقينا قبل ذلك في روما عندما كان وزيراً للخارجية، وقد قال لي طه، الذي كان ينظر له على نطاق واسع بوصفه «رجل الخرطوم القوي» والذي يعمل عادةً من وراء الستار، الوقت قد حان للتفاوض على مستوى أعلى. كان علي عثمان سيحضر جنازة نائب الرئيس الكيني في نيروبي، وسألني إن كنت مستعدة للاتصال بالدكتور جون قرنق رئيس الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان للقاءه هناك. وكان ينبغي صون طلبه بالكتمان.

كانت محادثات السلام قد تجمدت بعد اختراق تحقق في يوليو ٢٠٠٢. وحيث كانت وجهة نظري منذ أمد بعيد (ووجهة نظر كثيرين)، أن التقدم سيعتمد على الانخراط الشخصي لكبار القادة السياسيين، أبلغت نائب الرئيس إنني سأرى ما يمكنني عمله. وبوصفي وزيرة للتنمية الدولية في النرويج فقد بنيت علاقة وثيقة مع قرنق. لكن عندما تحدثنا في الأول من سبتمبر كان رئيس الحركة ممانعاً، وقال لي في المفاوضات ينبغي أن يأتي الكبار قرب الختام لكي تتبلور الخلاصات؛ وقد كانت مفاوضات الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان مع الخرطوم أبعد ما تكون عن هذه المرحلة على أية حال.

كان دكتور جون (كما يسميه الناس) معنياً ليس بموقفه فحسب، وإنما أيضاً بما قد يعنيه هذا الاجتماع للرئيس السوداني عمر حسن أحمد البشير. وسواء كان على عثمان مهيمناً في الخرطوم (كما اعتقد الكثيرون) أم لا، فإن التوتر بين الرجلين كان معروفاً. وفي كل الأحوال كانت الشخصيات القيادية داخل الحركة الشعبية لا تحمل له حينها التقدير اللازم، فانطلق جدال حاد بين



تلك القيادات. كان هناك مؤتمر كبير لحوالي ١٢٠٠ ضابط من الجيش الشعبي في رومبيك بجنوب السودان؛ وقد ناشد أعضاء (فريق السودان) النرويجي مختلف الضباط ومسئولي الحركة للتأثير على رئيسهم، لكن غالبيتهم شاركتهم تلك الممانعة. حشدنا الأمريكيين أيضاً فوضعوا ثقلهم معنا. ثم توالى المزيد من المحادثات الهاتفية بمشاركة آخرين من ناحيتنا، إلى جانب شخصي. وأضاف وصول طه إلى نيروبي بصحبة وفد كبير في الثاني من سبتمبر المزيد من الضغط. ورغم أن ثلاثة فقط من قادة الحركة الشعبية تحدثوا مؤيدين للقاء طبقاً لشهود العيان، فإن نصيحة سيلفا كير ميارديت نائب قرنق ربما كانت حاسمة^(١). وافق دكتور جون على الاجتماع فنقلت الرسالة إلي على عثمان طه.

لقد أطلق، ما أصر رئيس الحركة الشعبية أن يكون اجتماعاً قصيراً، عملية استمرت لأكثر من ستة عشر شهراً توجت باتفاقية السلام الشامل ٢٠٠٥. كانت المفاوضات مرتبطة بالأشخاص إلى حد كبير، بين القائدين وفريقيهما. وكثيراً ما كانا وحدهما خلف الأبواب المغلقة. وهذا الكتاب يحكي قصة تلك المفاوضات. فبوصفي وزيرة في حكومة النرويج فقد ساعدت بتسهيل محادثات السلام، لكن ما منحني الفرصة الفريدة والأساس لانخراطي في المفاوضات هي الاتصال الشخصي بالقائدين؛ وقد ضاهت العلاقات، التي طورتهما مع النائب الأول للرئيس السوداني عبر الزمن، تلك العلاقات التي بنيتها مع دكتور جون قرنق. لقد دشنت المحادثات الهاتفية في سبتمبر ٢٠٠٣ «خطأً ساخناً» بين الاثنين استمر حتى توقيع اتفاق السلام الشامل. وقد أشركاني في مناقشاتهما ومداولتهما الشخصية والمباشرة من خلال المكالمات المتصلة والزيارات المتواترة إلى نيروبي ونيفاشا، البلدة الكينية التي دارت فيها معظم المحادثات.

تضمنت هذه الفترة الأكثر توتراً الكثير من الالتزام الشخصي والمثابرة وتحويلاً فريداً لعلاقة العداوة إلى شراكة في السلام. ويمثل هذا الكتاب روايتي للأحداث كما عايشتها وهناك شخصان هما الوحيدان الذين يملكان رواية أكثر



تفصيلاً. وعلمنا أن منتظر لفرى إن كان على عثمان سيقدم روايته أم لا، فهو لا يزال نائباً للرئيس. أما رواية جون قرنق فلن تحكى أبداً، فبعد واحد وعشرين عاماً من الحرب وواحد وعشرين يوماً كمنائب أول للرئيس قُتل جون في تحطّم هليكوبتر في جبال الأمازون في ٣٠ يوليو ٢٠٠٥. لقد شرعت في هذا الكتاب وفي نهني هذا الأمر، لكي أعاظ على سجل تاريخي لشاهد عيان، ولكي أشرك الآخرين فيه في سياق أحداث كبيرة ما تزال تترى في السودان.

كان النزاع، وقت أن انطلق طه وقرنق على اللقاء، ما يزال مستمراً، بمستويات متفاوتة من الشدة منذ استقلال السودان في ١٩٥٦. وكانت فترة السلام النسبي والهدنة الوحيدة بين عامي ١٩٧٢ (عندما بدأ جنوب السودان بمقتضى اتفاقية أديس أبابا فترة من الحكم الذاتي المحدود) و١٩٨٣ عندما تمرد الجنود الجنوبيون في الجيش الوطني في بور. وعندما أرسل جون قرنق إلى الخرطوم، وكان وقتها في رتبة العقيد، ليتفاوض مع المتمردين انشق بدلاً عن ذلك، وذهب مع المتمردين إلى أثيوبيا. فأصبح رئيس ومؤسس الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان، وظل في هذا الموقع لبقية حياته والحرب الأهلية تنهك الجنوب. وبحلول عام ٢٠٠٠ كان المجتمع الدولي قد فاض به الكيل تقريباً فيما يتعلق بالسودان وبقيت فقط الهيئة الحكومية للتنمية (الايقدا)، التي تتكون من بلدان القرن الإفريقي السبع منخرطة في الشأن السوداني. لقد شابه النزاع السوداني النزاع الاسرائيلي الفلسطيني في تعقيدته وبعائثته، بحيث ظن الفلسطينيون أن هناك فرصة لتسوية متفاوض عليها. وكان قليل بين تلك القلة يبذل جهداً جاداً من أجل التسوية.

كنت أعمل منذ ١٩٩٨ لكسب دعم دولي للمفاوضات التي رعتها الايقدا، وكنت أعمل مع آخرين لرفع المفاوضات لمستوى أكثر جدية. وقد كان لدينا القليل مما نعرضه للآخرين من كل تلك الجهود. واستمرت المفاوضات لسنوات، بلا نتائج. وفي ٢٠٠١ أظهرت الإدارة الأمريكية الجديدة للرئيس بوش اهتماماً متجدداً تكلف عقب أحداث ١١ سبتمبر.



وفى نفس الوقت أدركت الحركة الشعبية لتحرير السودان أن النصر العسكري مستحيل. وفى حين أرسل الطرفان ممثليهما إلى محادثات الإيقاد، لم يأخذ أي منهما هذه المحادثات بجدية. لكن الاختراق الأكثر أهمية جاء مع بروتوكول ماشاكوس فى ٢٠ يوليو ٢٠١١ الذى نص على قانون الشريعة فى الشمال وحق تقرير المصير للجنوب. حينها حل إطار تفاوضي أقوى مع دعم دولي معتبر ووسيط كيني ماهر هو الجنرال لازاروس سيمبويو. مع ذلك فقد عانت العملية من انتكاسات عندما اندلع قتال جديد فى الميدان وانتهت جولات جديدة بلا ثمرة. حينها فقط قرر علي عثمان طه وجون قرنق أن يقوموا بالقفزة الكبيرة، اللقاء وجهاً لوجه فى نيفاشا.



عقود الصراع



السودان هو أكبر بلدان أفريقيا ومن بين البلدان الأكبر مساحة في العالم، مع تنوع في مجموعاته الإثنية واللغات. جنوب السودان وحده بحجم ألمانيا وفرنسا مجتمعيتين، ودارفور أكبر من إسبانيا. لكن ما يصدم الزائر، أكثر من مجرد الحجم، هو التعارضات والتعقيد. فالبلد كيان من التعارضات بتداخل الصحاري والساكنين في الشمال، وخضرة الجنوب الكثيفة، وتمازج الثقافات والتقاليد الأفريقية والتربية، سواء تمثل ذلك في راقصات الدينكا عاريات الصدور أو نساء الرشيدة وراء النقاب، أو تمثل في الالتزام بالإسلام، أو المسيحية، أو المعتقدات التقليدية. فالسودان يمثل أفريقيا من نواح شتى. وهو يأخذ لبك بتنوعه وتعارضاته وألوانه وروائحه.

السودان هو أيضاً حيث يلتقي النيلان، الأبيض والأزرق، مادياً ومعنوياً في العاصمة الخرطوم. وهناك - في قصره على النيل لاقى الجنرال غردون مصيره في يناير ١٨٨٥ حينما حقق جيش المهدي انتصاره الأكثر إبهاراً على حكام السودان الأجانب، وهو الحدث الذي هز الإمبراطوريتين، البريطانية والعثمانية. وهناك أيضاً في سبتمبر ١٨٩٨ رُفع العلمان البريطاني والمصري علامة على هزيمة المهديّة وبزوغ عهد استعماري جديد هو الحكم الثنائي الانجليزي المصري. ولن يعود السودان مستقلاً مرة أخرى حتى ١٩٥٦.

لقد وضعت أحدث مقلقة السودان مؤخراً على قمة جدول الأعمال العالمي. فقد طالت فظائع الجنوجيد في دارفور الضمير العالمي في أواخر العام ٢٠٠٣، وجاءت بقيادة العالم إلى مجلس الأمن في ٢٠٠٤. وفي ذلك الوقت ذاته كان أكبر مسئول في السودان شمالاً وجنوباً في غمرة مفاوضاتهم لإنهاء الحرب الأهلية التي استمرت لعشرين عاماً وقتلت، بشكل مباشر أو غير مباشر، مليونين من البشر وشردت أربعة ملايين.



لم تكن مآسي دارفور غائبة عن الجنوبيين، رغم أنها لقيت ذيوماً أكثر في الخارج. فقد خبر الكثيرون منهم فظائع مماثلة على يد مليشيات المرحلين العربية لقادمين من كردفان يدعمهم أحياناً جنود الحكومة أو قصف طائراتها. فقد دُمر ما لا يحصى من القرى، واغتصبت نساء، وقتلت عائلات بأكملها بقسوة، واختطف الأطفال ليستخدموا في السخرة أو حتى بيعوا كعبيد. وفي الواقع فقد كان النزاع في الجنوب أكثر قوة من النزاع في دارفور، حيث كانت جذوره الإثنية السياسية والدينية في الجنوب أكثر عمقاً.

لكي نفهم عملية السلام في السودان لابد من بعض المعرفة بتاريخ السودان وصراعاته العديدة. وحتى التاريخ كان ميداناً للحرب حيث يتصارع المثقفون الشماليون والجنوبيون لمأسسة روايتهم الخاصة عن خلفيته وأحداثه. وقد كانت الدقة والحياد ضحايا لهذا الصراع. لقد نشر السياسيون والمثقفون الجنوبيون اللوم على نطاق أكثر اتساعاً، لكنهم ادخروا لومهم الأكبر للنخب الحاكمة في الخرطوم.

ويرجع الجنوبيون عداؤهم نحو السودانيين الشماليين إلى القرن التاسع عشر حينما كان التجار الشماليون (وحتى مسؤولي النظام المصري) في مقدمة المنخرطين في تجارة الرقيق الواسعة التي دمرت الجنوب. وفاقمت المهديّة (١٨٨١-١٨٩٨) هذه الشروط، بدلاً من تخفيفها، فهي غزت وفتحت، لكنها لم تحكم. وفي ظل النظام الإنجليزي - المصري الملاحق «هذا» الجنوب وأهمل؛ وفي حين أُعد الشمال نوعاً ما للاستقلال، لم يُعد الجنوب للاستقلال وسُلمت مقاليد السلطة إلى نخبة عربية مسلمة صغيرة في الخرطوم. وكثيراً ما أشار المؤتمر جوبا ١٩٤٧ بوصفه سقفاً لمصير الجنوب، وقد خلقت مصالح لندن الاستعمارية، في مصر وأماكن أخرى، قلق المسؤولين البريطانيين المحليين بشأن السودانيين الجنوبيين. وقد أُعتبر تمرد الجنود الجنوبيين في أغسطس ١٩٥٥، والقتل الواسع للشماليين الذي نتج عن ذلك بداية الهدء الصريح.

ومع ذلك فقد كان العنف الفعلي خلال الفترة ١٩٥٦ - ١٩٦٢ متفرقاً وليس كثيفاً. لكن الساسة الجنوبيون فشلوا بشكل واضح في الحصول على المستور



الفيدرالي الذي ظن الكثيرون أنه السبيل الوحيد لحماية حقوق الجنوبيين. لقد نظر الشماليون إلى الإرساليات المسيحية الأجنبية التي لعبت خلال العهد الاستعماري دوراً قيادياً في تعليم الجنوبيين بسبب غياب البديل، كطابور خامس مناهض لبناء الأمة السودانية. وقد تكثفت الجهود للتخلص من هذه الإرساليات، ونشر الإسلام، ونشر استخدام اللغة العربية بعد ١٩٥٨ عندما أطاح انقلاب عسكري بالحكومة الوطنية، وقد غربت هذه السياسة النخبة الجنوبية المتعلمة الصغيرة، لكن المهمة، التي كان الكثيرون منها مسيحيون. وبحلول أوائل الستينيات تصاعدت المقاومة المسلحة إلى مستوى حرب أهلية. وبعد الإطاحة بالنظام العسكري في الخرطوم خيَّب مؤتمر للسلام في ١٩٥٦ آمال الجنوبيين في أن يغيّر الشماليون ما بقلوبهم، وقد اشتد أوار الحرب بين ١٩٦٦-١٩٦٩. وقد تعززت قيادة حركة الأنانيا تحت قيادة جوزيف لاقو، ضابط الجيش السابق.

استولت عصابة عسكرية أخرى بقيادة العقيد جعفر محمد نميري على السلطة بالخرطوم في ١٩٦٩ وقد صعدت الآمال في تسوية متفاوض عليها لما كان يسمى حتى ذلك الوقت على نطاق واسع بـ«مشكلة الجنوب» بعد شهور من الجمود المستمر. قادت اتصالات سرية إلى مفاوضات رسمية مثل فيها المحامي الجنوبي أبيل أير الرئيس نميري. ووُقعت اتفاقية للسلام في أديس أبابا في مارس ١٩٧٢. احتل أير وجوزيف لاقو مواقع مهمة في هيكل الحكومة الجديدة، لكن سرعان ما أصبحا عدوين. ومع ذلك، فإن شروطاً مهمة من الاتفاقية لم تحترم، كما لم يقاوم نميري إغراء التدخل في شئون الجنوب المتمتع بالحكم الذاتي، وهي الإغراءات التي زاد منها ضعف الساسة الجنوبيين. ولم تتحقق التنمية الاقتصادية الموعودة. وقد استفاد نظام نميري من العداوات داخل الجنوب «لإعادة تقسيم» الإقليم إلى الوحدات (المحافظات) القديمة للسيطرة عليه بشكل أفضل من الخرطوم. ثم اختل التوازن في نهاية المطاف عندما أعلن نميري، رشوة لمعارضة اليمين الديني الشمالي المتنامية،



الشرعية قانوناً للبلاد بما فى ذلك الجنوب. وفى ١٩٨٣ تأسست الحركة / الجيش الشعبى لتحرير السودان واندلعت حرب أهلية جديدة. كان انهيار اتفاقية أديس أبابا عاملاً مهماً فى مفاوضات اتفاقية السلام الشامل ٢٠٠٥. وكانت «خطوط» الحركة الشعبية «الحمراء» فى المفاوضات التى طالت نتائجها فهم أنه أوجه نقص فى ترتيبات ١٩٧٢ والطريقة التى طبقت بها - أو لم تطبق - تلك الترتيبات. كانت اتفاقية أديس أبابا وثيقة قصيرة نسبياً بتفاصيل أقل وبدون مشاركة أو ضمانات دولية. وقد ضمنت الحكم الذاتى للجنوب، لكن ليس تقرير المصير. وكان يفترض دمج المتمردين فى الجيش الوطنى، لكن هذا لم يحدث. ولم يكن تضمين الاتفاقية فى الدستور يعنى شيئاً. ومن ثم فقد عزمت قيادة الحركة الشعبية على عدم تكرار أخطاء الجيل السابق.

كانت الحرب الأهلية الثانية مختلفة عن الحرب الأولى من أوجه عديدة. فقد كانت أكثر حصداً للأرواح، وكان لها تأثير أكبر على السكان المدنيين وشملت أراضٍ أوسع. وكانت البلدان المجاورة منخرطة بنشاط ما، خاصة يوغندا وأريتريا وأثيوبيا، كما نظمت جهود ضخمة للمساعدات الدولية بهدف إغاثة المدنيين. وبعد إسقاط نميرى فى ١٩٨٥ تسارعت الآمال فى السلام واستؤنفت «السياسة الماعتاد». وقد اعتمدت الحكومة المدنية التى استلمت الحكم فى ١٩٨٦ على المليشيات المحلية لقمع الحركة الشعبية والمدنيين على السواء. وقد كانت تلك الحكومة التى أخرجها الاخفاق العسكرى فى الجنوب والاقتصاد الوطنى المنهار على شفا توقيع صفقة سلام مبدئية عندما أطيح بها فى ١٩٨٩.

سرعان ما تبنى ضباط الجيش بقيادة عمر حسن أحمد البشير وبالإرشاد الروحى لحسن الترابى سياسة إسلامية جذرية. ثم سرعان ما اكتسبت الحكومة، التى حملت على معارضيتها المحليين وارتبطت بالنظم الأسوأ سمعة فى العالم والجماعات (خارج الدولة) المشبوهة، وضعية منبوذة. وفى نهاية المطاف برز الرئيس البشير من الصراع مع الترابى من أجل الهيمنة منتصراً،



لكن الصراع بين الإثنين أصبح ملمحاً ثابتاً من ملامح النظام. ومع ذلك، كان توجهاً أكثر براغماتية لا يخفي في سياسات الحكومة يهدف الى البقاء في السلطة. ولأن تأمين عائدات النفط كان الأمر الأكثر أهمية، فقد أصبح للسلام في الجنوب مبرراً وواقعياً وضرورياً.

لقد ابتليت الحركة الشعبية نفسها خلال التسعينيات بالفصائلية والإقتتال الداخلي. فقد حدث انقسام كبير في مطلع العقد وواضح أن عدم الرضا عن قيادة قرنق قد سرّع به، لكن مع وجود تيارات تحتية من العداوات الاثنية والشخصية التي تميز النخبة السودانية الجنوبية. وكما هو معتاد كانت الخرطوم قادرة على استغلال هذه الانقسامات (حتى لو لم تكن هي التي أثارها). وهذه القصة لم تكن استثناء، فكانت النتيجة الكارثية لهذه الانقسامات حرباً شمالية جنوبية دار حولها مختلف لوردات الحرب مداً وجزراً حسب المتغيرات من نوع المتغيرات المادية، والدعم الاجنبي، والحصول على مساعدات الاغاثة، والصفقات الخفية مع الحكومة، وأحياناً مع فصيل قرنق الرئيسي. وكان الضحايا الرئيسيون لهذا التطور هم المدنيون الجنوبيون، الذين فرّ الملايين منهم الى الشمال، أو عبروا الحدود، أو ذهبوا إلى أماكن أخرى. وظلّ من بقوا تحت رحمة وكالات الاغاثة التي لا يعول عليها والتي تلاعب بها مختلف الأطراف لتحقيق مكاسب سياسية أو عسكرية.

وفي نهاية التسعينيات استعاد جناح قرنق زمام المبادرة في الحرب ووجد الحركة. ومن ثم أصبح بإمكان قرنق أن يتفاوض من موقع القوة بوصفه زعيم الجنوب غير المنازع الذي يسيطر على مدن جنوبية مهمة وعلى أقسام واسعة من الريف. وقد حظيت الحركة/الجيش الشعبي وحلفائها الشماليين (التحالف الوطني الديموقراطي) على الدعم من معظم البلدان المجاورة، بما في ذلك مصر. وقد تضافر هذا مع جهود دولية مكثفة لاطلاق عملية سلام واسعة النطاق مما جعل العام ٢٠٠١-٢٠٠٢ فرصة نادرة.

ومن نافلة القول أن الاساطير القديمة، على الجانبين، لم تبقي فحسب، وانما تعززت بهذا التاريخ الكارثي من العنف واسع النطاق. لقد جر تصوّر



الوطنية السياسية، وهي إلى حد كبير ثمرة نخوية للفترة الاستعمارية، على أساس الانتشار التدريجي، لكن الحتمى، للحضارة العربية - الإسلامية من المراكز الحضرية فى وادى النيل الرئيسى. ومن وجهة النظر هذه، فقد عطلت تهدة البريطانيين pax Britannica البلد ثناء الفترة الاستعمارية عمداً هذه العملية فى الجنوب، وأدخلت عنصراً مختلفاً تماماً هو الإرساليات المسيحية الأوروبية. لكن حتى أوروبا لم قادرة على وقف تقدم اللغة العربية والإسلام اللذين كانا منتشرين بحلول نهاية الفترة الاستعمارية على نطاق أوسع مما كانا عليه فى بداية تلك الفترة. وقد عزز هذا من شعور النخبة السودانية الشمالية ببناء الأمة، والرسالة الحضارية فى الجنوب. وبدلاً من التوقف عند التاريخ غير الموات لتجارة الرقيق فى القرن التاسع عشر، كما يفعل أعداء العرب والإسلام الأجانب، جادلت النخبة الشمالية أن السودانيين يجب أن ينظروا إلى مستقبل بلدهم الغنى بالموارد وأن يبحثوا عن «الوحدة فى التنوع».

مال الجنوبيون، وهم ينظرون إلى نفس هذا التاريخ، إلى التوصل إلى استخلاصات مختلفة، أكثرها أهمية كان حول ما ينبئ به ذلك التاريخ لهم وللمستقبل الإقليم. لقد تسامح الإسلام مع تجارة الرقيق، لم يوقفها سوى التدخل الأجنبى، ثم عاد لها رجال القبائل العربية مؤخراً؛ والكثير من الجنوبيين الآن مسيحيون فلماذا يصبح الإسلام دين الدولة (سواء نُصّ عليه دستورياً أم رسخ بشكل غير رسمى)؟ للجنوبيين لغاتهم، وقد أسعفتهم الانجليزية، مثلما أسعفتهم العربية، كلفة ثانية، فلماذا لا يعكس نظامهم التعليمى هذه الحقائق؟ لقد كان بإمكان الأحزاب السيليسية الشمالية منذ الاستقلال أن تصالح الجنوب، وأن تنميه، وأن تلطف به، لكنها بدلاً عن ذلك فرضت بزهو ثقافتها، وأهملت الاقتصاد المتخلف للإقليم، وأبقت على الجنوبيين فى فقر مدقع وتستغل الآن مواردهم من نفط ومياه. لقد عاملت حكومات الخرطوم المتعاقبة، العسكرية والمدنية على السواء، الجنوب كمستعمرة. لقد نقضت وعود الأطراف الشمالية قبل الإستقلال؛ وكانت محادثات السلام خلال



الحرب الاهلية الأولى تنهار دائماً بسبب قضايا رئيسية مثل المواطنة والدين والحكم؛ ولم تكن اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢ تساوى الورق الذى كتبت عليه. ولم يشكل منفسو الحركة الشعبية، الذى ينادى بـ «سودان جديد» تتساوى فيه حقوق الجميع، سوى القليل من الجاذبية للشماليين ظاهرياً، حتى عندما كانت أحزابهم تترشح تحت قمع جبهة البشير والترابي الإسلامية القومية، فقد كانوا ما يزالون مشدودين إلى سياساتهم القديمة المخزية. ومن ثم فقد كان حق تقرير المصير هو المطلب الذى لا تنازل عنه بالنسبة للجنوبيين. ويدرك معظم الناس الذين يعرفون جنوب السودان أنه عندما يتاح للجنوبيين ممارسة هذا الحق، فسيختارون الاستقلال على بأغلبية كاسحة.

• •



المحارب من أجل الحرية والاسلامي



التقيت دكتور جون قرنق دى مبيور للمرة الأولى فى ١٩٩٨. وقد كان قائد حرب العصابات والمحارب من أجل الحرية - كما كان يرى نفسه - شخصية محترمة، لكن معزولة. ولأسباب أمنية فقد ظلت أماكن تواجده سرية، وكان المرء فى حاجة لاتصالات جيدة مع الحركة/ الجيش الشعبى لى يؤمن لنفسه موعداً معه. وحتى فى تلك الحالة فقد يتغير توقيت المقابلة، أو مكانها، وقد ينتهى بك الأمر منتظراً لوقتٍ طويل فى مكانٍ ما فى أحراش جنوب السودان حتى يظهر.

لقد كنت أتعاطف منذ وقتٍ طويل قبل ذلك اللقاء الأول مع ضحايا الحرب فى جنوب السودان، وأردتُ أن أعرف المزيد عن أسباب هذا النزاع المستمر. الآن والأزمة الإنسانية تتكشف فقد أصبح لى مدخلان إلى قائد الحركة الشعبية. كانت منظمة العون الشعبى النرويجى (NPA) تعمل بتعاون وثيق مع الذراع الإنسانى للحركة الشعبية، أى الوكالة السودانية للإغاثة وإعادة التعمير. وعلى خلاف معظم المنظمات الإنسانية عملت منظمة العون الشعبى النرويجى حصراً فى المناطق التى تسيطر عليها الحركة الشعبية فى جنوب السودان خارج «مظلة» وكالات الإغاثة التى عُرفت بسام عملية شريان الحياة بقيادة اليونسف. لقد كان للعون الشعبى النرويجى مصداقية كبيرة عند الجنوبيين، وشبكة واسعة من الاتصالات، وموظفين راغبين فى المساعدة. وكانت منظمة العون الكنسى النرويجى، وهى منظمة أخرى غير حكومية خدمتُ فى مجلس إدارتها، تعمل فى المناطق التى تسيطر عليها الحركة وتلك التى تسيطر عليها الحكومة على السواء، ومن ثم فقد كانت لها قنوات اتصال بقيادة الحركة/ الجيش الشعبى.

كنتُ، بصفتى وزيرة لحقوق الإنسان والتنمية الدولية فى النرويج، فى طريقى إلى مناطق نكبت بالمجاعة فى إقليم بحر الغزال، وكان منطقياً أن أردف



مع تلك المهمة اجتماعاً مع جون قرنق. لقد تلقينا تقارير بمعاملة مئات الآلاف من البشر من الجوع بسبب الجفاف المريع، وهو الوضع الذي فاقمته الحرب. وبسبب القتال كان على الناس الهرب من مواطنهم، ولم يكن بإمكانهم استخدام ألياتهم المعتادة للبقاء خلال الفترة التي سميت «فجوة الجوع». لقد كنت أريد أن أفهم الوضع على نحو أفضل وأن أحشد الإهتمام والدعم الدوليين. كان هناك القليل من الاهتمام الإعلامي بهذا الوضع، وكانت الوكالات الإنسانية تعاني من نقص الأموال اللازمة لتقديم المساعدة. وحين طرأت إلى بحر الغزال في أوائل يونيو ١٩٩٨، كان حوالي نصف مليون من البشر يواجهون خطر الجوع.

حين هبطت الطائرة كانت الأرض يظللها آلاف وآلاف من الدينكا، جميعهم ينتظرون الغذاء. كانوا يشرثبون بأعناقهم نحو السماء وهم يحملون عصيهم في أيديهم متسائلين ما إذا كانت المساعدة القادمة كافية. شققنا طريقنا وسط الحشد. كان عمال الإغاثة يعملون بلا توقف لإدارة الإمدادات وتنظيم التوزيع. وضعت جوالات الذرة الشامية على أكتاف هزيلة. وفي مراكز التغذية كان مئات الأطفال الذين يعانون سوء التغذية يتلقون العلاج.

جلست وتحدثت مع رجال ونساء، شيوخ وشباب، وكانوا كلهم قلقين بشأن مصير أطفالهم وأحفادهم. وعلى وجه الخصوص، ترك واحد من الصبيان كان يقف في صف مركز التغذية منتظراً حصته انطباعاً قوياً لدي. لم يكن ما جذب الانتباه إليه هو هيئته الهزيلة، أو معدته المنتفخة، فقد كان ذلك هو القاعدة لا الاستثناء. كان هناك شيء يتعلق بالطريقة التي وقف بها هناك، مصمماً ومركّزاً، بكرامة وشعور بالثقة رغم معاناته. لقد بدا في الخامسة، وحين سألت قيل لي أنه في السابعة من عمره. فالأطفال سيئ التغذية مصدومون في العادة. قيل لي أنه قد فصل من أسرته ووصل إلى مركز التغذية في حالة بائسة يعاني من ضعف وسوء تغذية شديد. الآن وبعد الطعام الغني والمغذى أصبح أفضل حالاً كثيراً. وكطفل واع لاحظ ما كان يدور حوله ونظر إلى هؤلاء الأجانب. وعلى خلاف أطفال كثيرين قابلتهم في أوضاع مشابهة لم



يكن وجهه خالياً ونائياً، ينم عن الإنهاك واليأس. ابتسم لي، ابتسامة كبيرة وصلت إلى عينيه والتقت بعيني. تحركت ورددت له الابتسامة متعنية لو كنت أستطيع مساعدته. لقد تجسد مئات الألوف من الجوعى فيه، ولديه اسم وتاريخ ومستقبل - كما تمنيتُ وأنا أقف اتطلع فيه. ما زلت أذكره.

لقد تكشف لي ببطء أن أزمت الجوع هذه ستتكرر، عاماً بعد عام، حتى تتوقف الحرب. إننا نقدم الآن المساعدة لانتقاذ حيوات الناس، لكن هذا ليس سوى حل مؤقت لمساعدة الناس على البقاء على قيد الحياة. كان أمامنا خيار الضغط من أجل السلام أو مواصلة ضخ المساعدات للسودانيين الذين يعانون الجوع - فقط لإبقائهم أحياء. لقد فتح الناس الذين التقيتهم في بحر الغزال عيونى على التكلفة الحقيقية للحرب. هل يمكننا قبول مثل هذه الكارثة المرة تلو الأخرى، سنة وراء سنة؟ بالنسبة لي كانت الإجابة بسيطة: لقد عاهدت نفسي - يجب أن تنتهي هذه الحرب، وسأقوم بما يمكنني لوقفها.



طرت من مناطق المجاعة الى الموعد الذى يسره لى معارفى مع رئيس الحركة / الجيش الشعبى لتحرير السودان، دكتور جون قرنق. لقد أبلغنا أن ننتظر إشاره أخرى حول أين ومتى يمكننا الذهاب. كانت الخطة الاصلية كما قيل لى أن نذهب إلى نيمولى قرب الحدود اليوغندية، لكن تلك المنطقة كانت تتعرض لقصف القوات الجوية السودانية، فاعتبرت مكاناً غير آمن للقاء. ثم تلقينا رسالة للذهاب إلى شقدوم، فى شرق الاستوائية قرب الحدود مع كينيا.

طرنا الى شقدوم فى ٨ يونيو وهبطنا فى حقل من العشب يحرسه جنود من الجيش الشعبى. كانوا مسلحين ببنادق AK ٤٧، بعضهم يحملها على كتفه وبعضهم يستند عليها ثانياً قدمه على ساقه الأخرى، وقفة رعاة الأبقار النموذجية مع عصيهم التى يتوكئون عليها. لقد شبوا وهم يسرون لمسافات طويلة على الاقدام يرعون مواشيهم حسب تقاليد الدينكا. الآن أصبحت مهنتهم شيئاً آخر. أبلغونى أن الرئيس ينتظرني، ودعونى إلى لاند روفر متحضر. سبقتنا شاحنة صغيرة مليئة بالجنود لتقودنا في ممر عبر الحشائش المرتفعة يقود الى طريق مغبر مليء بالحفر والانحناءات والإلتفافات. سرعان ما اقتربنا من مجمع الرئيس. كان المجمع قريباً من ممر الطائرات ويتكون من مربع من المنازل البسيطة بأسقف من القش. ولدهشتى كان البيت الرئيسى، مكان اجتماعنا، هو أبسطها.

خرج قرنق محيياً. كان طويلاً، عريضاً، وضخماً نوعاً ما فى خمسينياته. كان شخصية مؤثرة، ليس بلامحه البدنية، وقد بدا ذا سلطة طبيعية، بل ذلك النوع من الناس الذى يشد الإنتباه، بغض النظر عن رتبته، وهو يدخل المكان. فى لقاءات أخرى مع رئيس الحركة ستحضر غالباً شخصيات قيادية من الحركة. أما فى هذا اللقاء الأول فقد كان هناك قليلون من بينهم د. جستن ياك أحد مستشارى قرنق المقربين، ومارتن أو كوروك المسئول عن الاعلام و



ماريو مور مور من منظمة الاغاثة التابعة للحركة، وكوال مجاك على ما أظن. اعتذر قرنق عن تغيير مكان اللقاء شارحاً أن الغارات الجوية في الأيام القليلة الماضية جعلت من المستحيل اللقاء في نمولى التي كانت شديدة الخطر لأى شخصية أجنبية بارزة. أخبرناه أن هناك أزمة إنسانية تتفاقم أمام أعيننا؛ وأتعهد بالمساعدة فى تعبئة الدعم الدولى استجابة لهذا الوضع. كما شددنا أيضاً على الحاجة إلى وقف إطلاق النار على أساس إنسانى للسماح بتوزيع الاغاثة وإعادة الناس إلى مواطنهم. (توسطت وكالات الامم المتحدة لاحقاً لوقف إطلاق النار هذا). ثم ناقشنا حالة محادثات السلام التى ترعاها الايقاد بين الحكومة السودانية والحركة /الجيش الشعبى. كان هناك القليل من التقدم على مدار أربع سنوات، وقد حان وقت تغيير هذا الوضع. كما أثرت ضرورة الإلتزام القوى من الجانبين وتقوية الإطار التفاوضى.

كان ذلك هو اللقاء الأول من لقاءات عديدة لى مع دكتور جون قرنق لأكثر من سبع سنوات. كثيراً ما جرى التقليل من شأن دكتور جون: فقائد حرب عصابات والمقاتل من أجل الحرية الذي يبدو ظاهرياً فظاً، يحمل درجة الدكتوراة فى الإقتصاد الزراعى من جامعة أيوا. كما كان يملك عقلاً سياسياً قوياً ثاقباً فى النظرية والتكتيك، ويستند إلى خلفية عسكرية صلبة. اكتشفت بسرعة ملمحاً آخر فى شخصية رئيس الحركة الشعبية المهاب، روحه المرحه. فنادرأ ما خرجت من الإجتماع به وأنا لا أضج بالضحك. كان قرنق ماهراً على وجه الخصوص فى التشبيك إقليمياً ودولياً، خاصة فى الولايات المتحدة حيث عاش خلال سنوات دراسته وحين كان ضابطاً فى الجيش السودانى فى قاعدة فورت بيننج. كانت مسيرته المهنية العسكرية قد بدأت عندما انضم إلى حركة الأثانيا خلال السنوات الأخيرة من الحرب الأهلية الأولى .

كان أبيل أير رئيس الحكومة الإقليمية للجنوب مرتين خلال النظام الذى تأسس بمقتضى اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢، هو من منح الفرصة لقرنق للسفر إلى الولايات المتحدة للدراسة^(٣). عارض قرنق الإتفاقية فنقله أبيل أير من مسقط رأسه فى بور إلى رومبيك. لكن شبكة علاقات قرنق فى رومبيك كانت



فى اتساع علاقته فى بور فاستأنف قرنق أنشطته السياسية وسط الجنوبيين احتجاجاً على الاتفاقية. قرر أبيل أليز إرساله الى الخارج وضمن حصول قرنق على منحة فى جامعة ولاية أيوا وأن تمتد إقامته فى الولايات المتحدة أطول فترة ممكنة، بما فى ذلك التدريب العسكرى. أخيراً عاد قرنق بتعليم رفيع لم يغيره. فقد بقى على اتصال بشبكة علاقاته وهو فى الخارج، وقد آن الأوان لتوظيف هذه الشبكة.

عندما تمرد الجنود الجنوبيون فى الجيش فى ١٩٨٣ فيما عرف بتمرد بور، أمر قرنق بالذهاب لاحتواء الموقف. لكن السلطات لم تكن تعلم عن أن قرنق مشارك فى التخطيط للتمرد، لكن التمرد انطلق قبل وقته المتفق عليه. وبدلاً من تهدة الأمور انضم قرنق للمتمردين. كان أبيل أليز فى بور وقتها وقد رجاء قرنق أن يغادر فوراً متيحاً مخرجاً آمناً للقائد الجنوبى. لكن أليز قرر البقاء، واتجه قرنق والمتمردين الآخرين ناحية الشمال الشرقى نحو الحدود الأنثيوبية. وسيبرز قرنق قريباً بوصفه قائد المتمردين، نواة ما سيصبح حركة وجيش تحرير السودان.

عندما التقت قرنق كان قد قاد الحركة / الجيش الشعبى لخمسة عشر عاماً. لكن من كان ذلك الشخص وراء الزى الرسمى؟ قليلون جداً عرفوا جون قرنق شخصياً والحصول على ثقته تأخذ وقتاً طويلاً. كانت الدائرة الداخلية لثقافته ضيقة، فقد كان على رئيس الحركة / الجيش الشعبى أن يكون حذراً. ففى خلال التسعينيات جرت محاولات إنقلابية عديدة، وانقسامان كبيران أضعفا الحركة، ووقعت انتهاكات كبيرة لحقوق الإنسان. والثقة فى الغرباء لم تكن اختياراً آمناً، فقد فحص قرنق الغرباء ولزم من طويل. والثقة تأتى ببطء بعد سنوات عدداً. وعندما تصبح جزءاً من دائرته الضيقة، يمكنك حقاً الاعتماد عليه. كان رجلاً ذو عزم، وحين يضع ذهنه على شيء لا يمكن زحزحته عنه بسهولة. لكن رغم أنه لا يمكن أن يحيد عن طريقه تحت الضغط، كان منفتحاً للحوار بعد تحليل متأنى. وكما قال على عثمان طه مؤخراً «للدكتور جون قرنق إدراك عميق للمسائل. كان يعرف ما يتحدث عنه وامتلك ناصية الحوار



والنقاش وبناء الحجج. كان دكتور جون قائداً، وكان هذا واضحاً. لقد امتلك الخصائص التي تستلزمها القيادة.»^(٤)

كرئيس للحركة الشعبية كان لقرنق سمعة الأمر الناهي. وقد كان من رايه أنه لا يمكن لأي حركة وجيش للتحرير أن يتخذ قراراته بالاجماع. فالمسئولية تنتهي عنده. وكما قال أحد أعضاء القيادة « قد يكون دكتور جون سلطوياً، لكن كان ينبغي عليه أن يكون كذلك. فبقاؤه كان يعتمد على عدم ترك أي شيء للصدفه». وفي حين سيستكي بعض أعضاء القيادة لاحقاً من قرارات أتخذت بدون تشاور كاف، بل حتى من إبقائهم بعيداً، اختلف معهم آخرون. وفي حين زعم البعض أنهم لم يفوضوا سلطات كافية، قال آخرون أنهم مُنحوا السلطة الكافية للقيام بواجباتهم ولم يخضعوا لإدارة صغائر الأمور. كان دكتور جون يتقدم ويقوم بالعمل بنفسه، إذا لم يكن أداء الناس بمستوى توقّعه. وأثناء مفاوضات نيفاشا تشاور دكتور جون بانتظام مع زملائه في وفد التفاوض وتكفل بوضعهم في الصورة. عندما كان يسند اليهم مهمة كانت واضحاً فيما يتعلق بالنقاط الرئيسية ومرناً في غيرها. لم يكن كل الاشخاص معجبين بأسلوبه في القيادة. وقد قادت الخلافات مع نائبه سلفا كير إلى صراع في نوفمبر ٢٠٠٤ شكّل أكبر أزمة قيادة في الحركة خلال أكثر من عشر سنوات. دائماً ما يتحدث المقربون من قرنق عنه باحترام ودفع. في ٢٠١٠ حدثني سيلفا كير نفسه بحميمية عن صداقتهما المديدة^(٥). ومن منظور شخصي قالت زوجته ربيكا مؤخراً كيف كان دكتور جون مختلفاً عن رجال الدينكا التقليديين بالاحترام الذي أبداه لها، ومعاملته لها كند، ودعمه لها بلا تردد^(٦). كان لهما ستة اطفال. وقد كان قرنق فخوراً بكونه دينكاوياً من بور. كان المكان يعنى إليه الكثير. لم يكن من نوع الناس الذين يخفون نشأتهم البسيطة، وكان أول من يمتدح جمال التقاليد التي نشأ بصحبته. وقد شرح لي بعض هذه التقاليد عبر السنوات، وكانت تلك مناسبات استمتعت بها حقاً بوصفي انثروبولوجية. كان دكتور جون يضيف المرح علي بمفاجأة دينكاوية وهو يقفز فوق ثور مذبوح كضيافة شرف في القرية. لكن قرنق فارق التقاليد في واحدة



من النواحي المهمة. ففي زيارة لبور بعد سنوات عدة قيل لى كيف كان الدينكا يناكفون رئيس الحركة مراراً لكونه متزوج من امرأة واحدة وألحوا عليه، بوصفه زعيماً حقيقياً، أن يتزوج المزيد من النساء. لكنه كان دائماً يرد بأن هذه مسألة خارج النقاش. وحيث اعتبر قرنق نفسه مسيحياً، كان الإخلاص لزوجته هو العامل الأكثر أهمية.

ورغم أن قرنق كان حذراً خارج دائرته الضيقة، فقد كان شخصاً اجتماعياً، محبوباً وكاريزمياً ومرحاً. كان يحب سرد الحكايات واجتراح النكات، وتجاذب الحديث حتى وقت متأخر من الليل، أو حتى الصباح. كان سيّداً للحشود يعبئ الآلاف بخطبه التي قد تستمر لساعات. كان يسوق حديثه فى تركيبات شعبية، بأمثال وحكايات يعرفها الناس. قد ينفجر الناس ضاحكين ويهللون توقّعاً وتقديراً « اس بى ال ام ويبي ». وحتى خلال زيارته الأولى لجبال النوبة شدّ دكتور جون انتباه الجميع فى كاودا بمعرفته بتاريخ النوبة واستخدام الأساطير القديمة والأمثال والتقاليد^(٧). لقد كان من طبقة الفنانين.

لكن الفنان لم يكن سطحياً أبداً. كانت رؤية جون قرنق هى سودان موحد يسوده العدل والمساواة حيث لا يُعامل فيه أحد كمواطن درجة ثانية. ومنذ الاستقلال لم يكن هناك تقاسم للسلطة والموارد ذى معنى مع من اعتبروا شعوباً سودانية أفريقية فى الجنوب والغرب والأقاليم الحدودية والشرق. وعلى الرغم من أن دكتور جون كثيراً ما اتهم بكونه انفصالياً فى الخفاء، إلا أنه آمن بقوة بوحدة السودان وتحويله الى «سودان جديد»^(٨). وبدلاً من التركيز على القضية الجنوبية وحدها، كان مطلب دكتور جون هو اشراك كل الشعوب المهمشة واعطائها الفرصة والمشاركة فى حكم البلاد. لم يكن الجنوبيون وحدهم من عانوا مما اعتبره بنية نخبوية للأنظمة المتعاقبة فى الخرطوم. هذه الرؤية تنهض على المجتمع السودانى متعدد الديانات، متعدد الثقافات، متعدد الإثنيات واحترام التنوع، لا امتيازات النخبة.



وقد شرح قرنق هذه الرؤية في كتب ومقالات وخطب. ودائماً ما يرسم دائرتين متداخلتين على قطعة من الورق، دائرة للجنوب وأخرى لبقية البلاد. ويمثل التداخل الصغير منطقة الإدارة التي ينبغي اقتسامها مع الحكومة الوطنية، أى الشئون الخارجية، المالية، والدفاع، والجمارك، وضبط الحدود. وهذا النموذج يعني بوضوح درجة هائلة من الاستقلال لجنوب السودان. سمي دكتور جون نموذج كوندرا الية، وكان يستمتع بتعليم المراقبين الأجانب ورصفائه مزايا الترتيبات الكوندرا الية. وكان سودانه الجديد يعنى ضمناً أن يدير الجنوبيون شئونهم، وأن التغيير الكافي فى المركز سيوفر العدل لكل الشعوب المهمشة.

وفى نفس الوقت كان حق الجنوبيين فى تقرير المصير يصبح باطراد حجر الزاوية فى تفكيره. وللجنوب أن يقرر من خلال استفتاء ما إذا كان يريد أن يصبح جزءاً من السودان موحد أم أن يكون مستقلاً. ومن ثم كان تفكيره أن تفاوض الحركة/ الجيش الشعبى لتحرير السودان على اتفاقية تؤمن حق الجنوبيين الرئيسى فى تقرير المصير، وفى نفس الوقت جعل الوحدة جاذبة بقدر الامكان. واذا طبق الشمال مثل هذه الاتفاقية تطبيقاً كاملاً، تصبح الوحدة شيئاً يمكن القتال من أجله، وستكون اتفاقية السلام الشامل أساساً لحكم السودان الموحد. وبناء على تجربة الجنوبيين مع « التماذي فى نقض العهود»، كما هو عنوان الكتاب الشهير لأبيل الير، فإن دكتور جون كان يعرف أن هذا مطلباً شديداً الصعوبة ^(٩). واذا ما ثبتت استحالة ذلك للجنوبيين أن يلجأوا إلى الانفصال.

لم يكن هناك تناقض فى تفكير دكتور جون فيما يتعلق بـ«سودان جديد» يقوم على «بلد واحد بنظامين»، وعلى حق تقرير المصير للجنوب. كان «السودان الجديد» من وجهة نظره عملية تدريجية؛ غرس قرنق قدماء فى الجنوب ووصل بيديه إلى الشمال ^(١٠). كانت استراتيجيته هى أنه حتى لو كانت غير قادر على الوصول الى إتفاقية سلام كاملة أن يؤمن



الجنوب وأن يحصل على نفوذٍ كافٍ في الخرطوم ليدفع من أجل تحول كل البلد من الداخل^(١١).

عندما التقيت بدكتور جون للمرة الأولى في سُقدوم، استقبلني في الواقع في «السودان الجديد». كانت تلك المناطق هي ما تسميه الحركة بالمناطق الواقعة تحت سيطرتها. وبينما كان ذلك يعنى لصغار الجنود مواطنهم الاصلية المحررة، استخدم رئيس الحركة وآخرين في القيادة ذلك التعبير ليعكسوا رؤية قرنق للبلد ككل. وسيصبح تعبير السودان الجديد، بعد سبع سنوات من ذلك، شعاراً على ملصقات هائلة في كل أنحاء الخرطوم عندما وصلها قرنق لتنصيبه نائباً أول لرئيس السودان، وكانت معظم هذه الملصقات تحمل صورته الي جانب على عثمان طه الذي كان حينها قد أُخلى له منصب النائب الأول. وما كان لأحد أن يفكر أن هذا كان ممكناً ناهيك عن دكتور جون نفسه.



تعارف جديد: علي عثمان



يبدو جون قرنق دي مبيور وعلي عثمان محمد طه للناظر من السطح مختلفين اختلاف الليل والنهار. كان دكتور جون كاريزمياً ومنفتحاً؛ وكان طه حذراً، بل حتى خجولاً في بعض اللحظات. وكان مظهر السلطة الصامتة نابعاً من دوره وراء كواليس الحكم والحركة الإسلامية. وإذا ظهر قرنق أحياناً كفنان، فقد بدا طه كقاضٍ (وقد كان قاضياً بالفعل). التقيت به للمرة الأولى في روما في خريف ١٩٩٧ عندما حضرنا، هو بوصفه وزيراً لخارجية السودان، وأنا بوصفي وزيرة لحقوق الإنسان والتنمية الدولية في النرويج، اجتماع الإيقاد ومنبر شركاء الإيقاد ومجموعة الدعم الدولية للإيقاد. كان ذلك أول اجتماع لي بشأن السودان، وحتى في تلك اللحظة شدد طه على ضرورة المفاوضات المباشرة مع رئيس الحركة / الجيش الشعبي لتحرير السودان نفسه. وقد ذكرني علي عثمان بذلك الحوار مرات عديدة عبر العقد التالي. لم نكن نعرف حينها أنه سيكون الشخص الذي سيتفاوض مع قرنق، وأننا سننشق بعد سنوات لاحقة الكثير من الوقت معاً على الهاتف أكثر مما ننشق مع أصدقائنا المقربين أو حتى عائلتنا.

ذهبت خلال رحلتي الأولى للسودان في ١٩٩٨، بعد سبعة أشهر من لقائي مع علي عثمان إلى الخرطوم والتقيت بوزير الخارجية الجديد مصطفى عثمان إسماعيل ومسؤولين آخرين كبار^(١٢). كان طه قد أصبح في ذلك الوقت نائباً أول للرئيس. كان هناك اجتماع متفق عليه مع نائب الرئيس ريك مشار، القائد السابق في الجيش الشعبي لتحرير السودان، والمنافس اللاحق للدكتور جون قرنق. كان اللقاء بريك مشار في ذلك الوقت تجربة سيربالية، حيث لم يحقق توقيع إتفاقية الخرطوم للسلام قبل سنة من ذلك أي تأثير ظاهر على سياسات الحكومة، ولا على وضعية ونفوذ الجنوبيين الذين ظهروا طرفاً فيها. كان ريك يعمل من مكتب صغير منفصل عن القصر، ومازلت أذكر مناخ العزلة



والشلل الذي ساد المكان. وفي حين كان مشار يحظى بموقع رسمي ونفوذ لا يذكر، كان هناك قائد آخر ذي نفوذ كبير لكنه يعمل في الظل. كان ذلك القائد هو حسن الترابي قائد الظل الشهير للجبهة الإسلامية القومية وحزب المؤتمر الوطني الذي كنت أعني تماماً سمعته الغرائبية. التقينا في منزله. كان أضال حجماً مما ظننت. كان رجلاً طاعناً في السن وضعيفاً. وبوصفي سيدة أوروبية شابة لم أكن أتوقع الكثير من الإحترام. بالطبع كانت نقاطي التي أود الحديث عنها جاهزة حول حقوق الانسان، والسلام مع الجنوب، وأهمية إقامة حكومة تسع الجميع وما إلى ذلك. كان الترابي على الأرجح واعياً بكل هذا، وقد تحدث بلا توقف لأكثر من أربعين دقيقة، ولم يمنحني الفرصة لأقول أكثر من مرحباً. الأسوأ كانت لدي مشكلة في فهمه. كانت لغته الانجليزية جيدة، لكن رسالته كان مشوشة. جلست أتساءل ما إذا كان هذا الرجل المشهور بذكائه قد جُن. أم أن الأمر كان مجرد مراوغة ليحول دوني والكلام. وكوزيرة تتعامل مع واجباتها بجدية لم أرغب في مغادرة المكان قبل أن أوصل رسالتي نيابة عن حكومتي.

عندما شارف الوقت المخصص للاجتماع على الإنتهاء قررت مقاطعته، بأقصى ما أستطيع من أدب، لأطرح أكثر ثلاث نقاط أهمية عندي. لم يكن رد الترابي مقنعاً البتة. وعندما لم يبد أي على إكتفائه من الكلام نظرت إلى وفدي، وإلى ساعتني وفهم الترابي الأمر. شكرنا سعادته بأدب لمنحنا الكثير من وقته. لكننا هزنا رؤوسنا ونحن نغادر المنزل متعجبين من سطوع نجم مثل هذا الرجل. كان واضحاً أنه شديد الذكاء وكنا نعرف قدرته على الإبحار في مياه السياسة المخادعة. هل فاتنا شيء؟ وعندما أجبر الترابي بعد سنة من ذلك الاجتماع الغريب على مغادرة الحزب الحاكم لم أندعش لكن الأكثر إدهاشاً هو بقاءه حتى اليوم شخصية رئيسية في السياسة السودانية، سواء كان في الظل رهناً للإعتقال المنزلي، أو خارج محبسه؛ مهما كان صغر موقعه فهو قوة يحسب حسابها.



لم ألتق بعلي عثمان محمد طه في هذه الرحلة، ولا الرئيس البشير، وهي ثغرة سأعوض عنها خلال زيارتي العديدة إلى الخرطوم مستقبلاً. لم أكن أعرف وقتها، لكن علمت لاحقاً أن العلاقات بين طه والترابي كانت مريرة لزمن طويل. بالنسبة لي كانت تلك علامة إيجابية. أخبرني علي عثمان لاحقاً أن مفاوضات السلام مع الجنوب كان ستكون مستحيلة إذا كان الترابي في موقع السلطة^(١٣). وبالفعل، عندما أعادت قمة الايقاد في ١٩٩٧ إعلان مبادئها بما في ذلك الحق في تقرير المصير، وهو نص فاوض عليه طه بوصفه وزيراً للخارجية والتزم به، أصبح هدفاً لغضب الترابي. وفقط بعد خروج الترابي من الصورة أصبح ممكناً تحقيق تقدم.

أُنتخب طه لقيادة الحركة الإسلامية في السودان عقب الاطاحة بالترابي في ١٩٩٩^(١٤). كان الترابي مسلماً ملتزماً ومحافظاً انتهت هويته بقوة عند الإسلام السني. وكان طه منذ أيام دراسته الجامعية نشطاً بين الإسلاميين. وبعد أن حصل على درجة في القانون وبدأ ممارسة مهنة المحاماة، عين قاضياً، ثم دخل السياسة كعضو برلمان عن الجبهة الإسلامية القومية في الثمانينيات. كان طه عضواً في الحلقة الداخلية لتنظيم الإخوان المسلمين الذي وقف وراء الانقلاب الذي أطاح بحكومة الصادق المهدي في ١٩٨٩. وعلى الرغم من أن الانقلاب قاده البشير (الذي سيصبح رئيساً)، ظهر حسن الترابي والفريق الزبير محمد صالح وطه كقادة للجبهة الإسلامية القومية وظلوا كذلك لسنوات. مع اكتمال سيطرة الجبهة الإسلامية القومية على مؤسسات الحكم، بما في ذلك الجيش، بدأت سياسة الأسلمة. كان قانون الشريعة قد فرض في ١٩٨٣ في عهد الرئيس نيميري عندما كان الترابي ناشئاً عاماً، لكن مجلس قيادة الثورة التابع للجبهة الإسلامية القومية ذهب أبعد من ذلك. فنسّق طه، بوصفه وزيراً للتنمية الاجتماعية، أنشطة عدد من الوزارات (التعليم والصحة والشئون الاجتماعية) سعياً وراء الأجندة الإسلامية المعروفة بـ«المشروع الحضاري». أصبح علي عثمان وزيراً للشؤون الخارجية وأعتبر على نطاق واسع الشخصية القائدة في الحكومة. ولم تحد الوظيفة المحدودة من



اهتمامات طه؛ فقد أمسك بالخيوط من وراء ستار، غالباً بهدوء وبدون أن يُرى.

خلف طه في ١٩٩٨ الزبير محمد صالح، الذي قتل في تحطم طائرة، نائباً للرئيس. كان صالح رابطاً مهماً بين الجيش والجهة الإسلامية القومية. وتزعم العديد من المصادر أن طه لم يكن أبداً قريباً من الجيش على النحو ذاته^(١٥). ومن ناحية أخرى انتمى طه إلى قوات الدفاع الشعبي غير النظامية، وحتى انقسام الجبهة الإسلامية القومية في التسعينيات كانت هذه الميليشيات مرتبطة بحسن الترابي وعلي عثمان طه.

على المستوى الشخصي كان علي عثمان طه انسحابياً نوعاً ما. كان مصمماً عندما يريد أن ينجز شيئاً ما، وكان مخططاً سياسياً متأنياً وذو عزم. لم يقم بمجازفات، ولم يكن في عجلة من أمره أبداً، وفضل أن يمسك بالخيوط ويقود من الخلف. علي عثمان، المتأمل بطبيعته، مستمع جيد؛ يتيح للناس المجال مفضلاً أن يستمع لهم ويقيمهم قبل أن ينطق بشيء. وكمثقف رأى الأشياء من زوايا مختلفة وقدّر ماهو ممكن وماهو غير ذلك؛ كان براغماتياً. نادراً ما رفع طه صوته، ونادراً ما أظهر ضيقاً^(١٦). كان صبوراً وبانياً للإجماع، يتشاور على نطاق واسع قبل أن يتخذ القرارات. وما يثير الإهتمام أن طه قد قاد أجنحة الشباب في الحزب والحركة، وما يزال يحتفظ بمكانة قوية بين الشباب.

والثقة مع طه، مثلما هي مع قرنق، تبني ببطء عبر الزمن. في نهاية المطاف أتيج لي أن أعرفه جيداً من خلال الكثير من المكالمات الهاتفية الثنائية. لم يكن طه يتردد في أن يعبر عن التقدير حينما يكون مستحقاً، أو خيبة الأمل والاحباط عندما يصيبه القلق من مسار المفاوضات؛ وقد قدرت انفتاحه. لكنه يظل شخصاً ذي خصوصية نوعاً ما. وعلى الرغم من أنه قد يحدثني عن أحداث عائلية مهمة (متزوج وله خمس أبناء وبنات)، وقد يتصل بي، عندما تعمقت معرفتنا ببعضينا، في الفترات بين الجلسات لاشئ سوى تجاذب أطراف الحديث ويحيطني بالتطورات، ظلت نقاشاتنا تدور عادة حول المفاوضات.



ومثل جون قرنق فلعلي عثمان رؤية حول السودان. وفي حالته كانت تلك الرؤية هي جدول الأعمال الإسلامي الخاص بالجبهة الإسلامية القومية. كان طه يتحدث عن هذه الرؤية بشغف. وبالنظر إلى تنوع السودان فإن السؤال الواضح الذي يواجهه هو وغيره كان ما إذا كانت الرؤية الإسلامية مستدامة للبلاد ككل، أم كانت هناك ضرورة لمقاربة أكثر براغماتية. وأياً ما كان المدى الذي نوقش به هذا السؤال بجدية داخل قيادة الحكومة أو حزب المؤتمر الوطني، فالواضح أن طه قد اتخذ خلال محادثات السلام قراراً واعياً بالتحرك إلى المياه غير المستكشفة، مدركاً أن نوعاً من التسوية - المساومة حول هذه المسألة الأساسية سيكون ضرورياً. وقد كان هذا قراراً شجاعاً. كان بمقدور النائب الأول للرئيس أن يقرأ المشهد السياسي والخارجي جيداً، وكان يدرك ما هو على المحك. لكن في اللحظات الحاسمة في المفاوضات كانت هناك حدود للتسويات التي كان مستعداً لها، خاصة في القضايا المتعلقة بالدين. كان طه يجعل المرء يفهم عندما يمس خطأ أحمرأ. كان هناك توتراً لا يمكن للمرء أن ينساه. كان طه يؤمن في أعماقه بايدولوجيته السياسية باعزاز.

وبطريقة تميّز السياسة السودانية كان بين طه وقرنق الكثير من الأمور المشتركة. في مطلع السبعينيات خرجت اضرابات الطلاب عن السيطرة. أجرت السلطات تحقيقاً وفصلت بعض الطلاب الذين أُعتبروا متآمرين. وعندما استمر الشغب وجدت تحريات أخرى أن منظّم كل هذه الحركة خريج جديد هو علي عثمان طه الذي لعب نفس الدور عندما كان رئيساً لإتحاد الطلاب في نهاية الستينيات^(١٧). وفي ذلك الوقت كان هناك طالب آخر هو كول دينق قد انضم لخركات الطلاب^(١٨). كان جون قرنق وكول نشطين بالمثل عندما تحرك طلاب مدرسة رومبيك الثانوية احتجاجاً على سياسات نظام نميري. وقد أكد علي عثمان على هذه الصفة المشتركة:

تحدثنا الدكتور جون وأنا عن هذا. لكننا ماضٍ متمرد، تمرد ضد المؤسسات في ذلك الوقت، بشكل أو بآخر. كما ناقشنا أيضاً ما إذا كان حمل السلاح أمراً صائباً أم خاطئاً من وجهة النظر الاخلاقية، وفي



ضوء الأحداث في بلادنا في السبعينيات. وقد أدركنا أن علينا قد لجأ
إلى السلاح تأييداً لمطالب سياسية. إذن فقد كانت هناك الكثير من أوجه
الشبه بيننا (١٩).

وعلى الرغم من أن الاختلافات بين القائدين كانت واضحة، فإن قرنق وطه
كانا متشابهين في العديد من الجوانب. كلاهما مثقف ومفكر واستراتيجي.
وبمعزل عن خلفيتهما الأكاديميتين، فإن ما أبهرني هو حدة ذهنيتهما والموهبة
التكتيكية التي امتلاكها. لقد فوجئ طه واعترف بالطبيعة الحقيقية لرصيفه:
لم يكن قرنق أبداً كما توقعه (٢٠).

ما كان تجربة جديدة لكليهما أنهما انتهيا كبراغماتيين، مظهرين قدرة غير
متوقعة على المساومة. لقد سبقت العديد من الأحداث لقاءهما؛ من أكثر تلك
الأحداث أهمية التطورات في الولايات المتحدة وداخل السودان.



الجمباز السياسي



دائماً ما يتضمن خيار القادة الأفراد فى الإنخراط جدياً فى عملية للسلام أو عدم الانخراط جداول أعمالهم السياسية المحلية. وفى الحالة السودانية كان المشهد السياسى فى الخرطوم عاملاً مهماً. فالتحالفات السياسية كانت شديدة السيولة. لربما تتغير بين عشية وضحاها. لكن فى الخرطوم، مثلما فى كل مكان، هناك ثوابت، وهذه الثوابت لم تتغير طوال العشرين عاماً الماضية. فقد ظلت السلطة فى يد مجموعة رئيسية من الجبهة الإسلامية القومية السابقة، ينحدرون كلهم فعلياً من قبائل الدناقلة والجعلين والشايقية، وكلهم يخدمون جدول أعمال إسلامى، لكن بتفاوت فى التمسك وعمق الانخراط. وكان الحفاظ على هذا الموقف يعتمد على السيطرة على الحزب والجيش وأجهزة الأمن وعائدات النفط. وكانت الصراعات الداخلية على السلطة تنبع من الطموحات الشخصية المتنافسة أكثر منها من الاختلافات الايدولوجية.

عادةً ما كان هناك الكثير من الأجنحة والتيارات داخل حزب المؤتمر الوطنى، وبشكل رئيسى تيار يشدد على الجيش - المخابرات وتيار يشدد على الاسلاموية. يقود البشير التيار الأول، ويقود على عثمان (بطريقة غير رسمية) الثانى. كان ينظر للبشير بخلفيته العسكرية كمجرد رأس لانقلاب ١٩٨٩، ولم يعتبر أبداً رجل النظام القوى ولا عدّاً ايدولوجياً. وقد نجح البشير الذى لم يقدر قدره مراراً فى ترتيب أموره، لاعباً سياسياً حاذقاً أكثر مما توقع أى شخص، فقد أظهر قدرة مبهرة على البقاء، وفى الواقع على تعزيز موقعه. لقد كانت السيطرة على الجيش والعلاقات القوية بأجهزة الامن أموراً حاسمة بالنسبة لقدرة البشير على البقاء فى السلطة. وقد جعلت قيادة على عثمان طه الممتدة للحركة الاسلامية، التى حملت دائماً فى ثناياها القدرة على تعبئة الجماعة المسلمة لأغراض سياسية، علاقاته مع البشير علاقات تنافسية وخاضعة دائماً للتخمين.



وبالإضافة الى ذلك هناك الكثير من الأجحة الأصغر داخل النخبة الحاكمة والحزب الحاكم تظهر بين الفينة والأخرى حسب تقلبات وانعطافات التحالفات السياسية والعلاقات الشخصية. وقد كانت هناك الكثير من التغييرات. ففي مطلع ٢٠٠١ على سبيل المثال بدا طه فى موقع قوى جداً. وفى يونيو تحول تركيز الخرطوم الى الانضمام الى المبادرة الليبية المصرية للسلام فى السودان، التى بدأت فى ١٩٩٩ كمشروع مصرى منافس، على ما يبدو، لعملية الايقاد^(٢١). وقد قدمت « توصيات » المبادرة « للمصالحة فى السودان » فى ٢٦ يونيو فقلقت التوازن السياسى، على الأقل بدعوتها لاقامة « حكومة انتقالية ». اتخذ طه والبشير موقفين مختلفين، وحشد كلاهما أنصاره^(٢٢). التقى الرئيس بكبار ضباط الجيش، بل وزار جوبا لهذا الغرض، مما أوحى لبعض المراقبين أنه « كان يخشى على موقعه »^(٢٣). هدأت التوترات فى تلك اللحظة، لكنها كانت تشتعل من وقت لآخر. وعلى الأرجح كانت هذه التوترات أحد العوامل وراء قرار طه بالتحرك على جبهة السلام.

كان تحدى جون قرنق فى ٢٠٠١ هو ضمان وقوف الدوائر الجنوبية الرئيسية وراءه، وأن تبقى المعارضة الشمالية فى الخارج، أى التجمع الوطنى الديموقراطى، موحدة. كانت الحركة/ الجيش الشعبى واقعة تحت ضغط مؤتمر كبير للقادة الجنوبيين فى كينيا نظمه مجلس كنائس السودان الجديد. وكان ذلك المؤتمر هو التطور الأخير فى عملية سلام « من الناس إلى الناس » التى كانت الحركة قادرة فى السابق على السيطرة عليها. وقد كانت تلك العملية جزئياً من آلية لاعادة توحيد مجتمعات الجنوب بالفعل تحت راية الحركة. لكن المؤتمر سار فى مسار مستقل. وفى غضون ذلك كان رجال الدين الجنوبيين قد أصبحوا على نحو مضطرب أعلى صوتاً فى الدعوة للسلام، مما مثّل نقداً غير مباشر للحركة/ الجيش الشعبى. وبعبارة أخرى، بينما كان دكتور جون يعزز نفوذه وكان واثقاً من موقعه، كان صبر المجتمع المدنى فى الجنوب ينفد.



وفى نفس الوقت كانت المبادرة الليبية المصرية تغري الكثير من أحزاب المعارضة الشمالية، ولو تقدمت هذه المبادرة كانت ستقوض مطلب الحركة الشعبية الذي لا تنازل عنه بالحق فى تقرير المصير. وقد تم تجاوز هذا التهديد حينها فى اجتماع التجمع الوطنى الديمقراطى، لكن ذلك يوضح حاجة رئيس الحركة المستمرة للمناورة حتى لا يُنظر له كقائد يوصد الباب أمام مبادرات السلام التى لا تصادف هواه. وكان أفضل مخرج للحركة هو ضمن إطار الإيقاد التى ضمّ إعلانها للمبادئ التزاماً صريحاً بالحق فى تقرير المصير. كانت تلك هي الاعتبارات عندما تكشفت وقائع أخرى سيكون لها تأثير حاسم على مسار الأحداث.



١١ سبتمبر والحكومة السودانية



لم تمثل أى من تلك التطورات السياسية أمراً حاسماً. بل كانت العوامل الخارجية هي الحاسمة. فقد قررت الإدارة الأمريكية الجديدة للرئيس جورج بوش أن تعالج المسألة السودانية. ولكى تقوم بذلك نهضت إدارة بوش بما أهملته الإدارة السابقة، مزيج من الارتباط والإجراءات العقابية، مع تركيز أكثر على الإجراءات العقابية، وارتباط أقوى على أعلى المستويات فى ظل عهد جورج بوش. وقد عكس هذا الارتباط أيضاً مصالح مهمة فى الحزب الجمهوري فى البلد على العموم (اليمن المسيحى) وفى الكونغرس على السواء، حيث كان كل من النائب فرانك وولف والسيناتور سام براونباغ من بين من أبقوا على المسألة السودانية حية. وفى جانب الحزب الديموقراطى ظلت كتلة النواب السود نشطة بدورها، وقد كان أن حظوا بأذن الرئيس فى هذه المسألة. بدا حوار هادئ بين الحكومتين مع بعض التعاون الاستخباراتى. وفى مايو ٢٠٠١ التقى وولتر كنستايئر مساعد وزير الخارجية للشئون الافريقية ونائبه شارلى سنايدر فى نيروبي سراً بممثلين للحكومة السودانية. كانت الولايات المتحدة تريد تعاوناً حقيقياً، أولاً ضد الارهاب، ثم تقييم كيف يمكن استخدام تحسين العلاقات للمساعدة فى وقف الحرب فى الجنوب^(٢٤). وفى ٦ سبتمبر عُيِّن السيناتور السابق جون دانفورث مبعوثاً خاصاً للسودان^(٢٥).

لكن أحداث ١١ سبتمبر كانت هى ما صنع الفرق الكبير. الآن لم يعد للحكومة السودانية سبب لإرضاء الأمريكيين فحسب، وإنما أصبح لديها ما تقدمه^(٢٦). وكما عبّر جنوبى بارز وهو يشاهد الطائرات تصطدم بالبرجين «إذا كان لنا أن نجد حلاً أبداً، فسنجد فى الدخان الخارج من هذا المبنى»^(٢٧). وبالفعل فقد خلق الحدث شعوراً بالإلحاح داخل الحكومة السودانية. وكان من المهم جداً للسودان أن يتحاشى النظر اليه كداعم أو راع للارهاب. جاءت الإشارة الأولى



بالتغيير عندما اجتمع مجلس الأمن في ١٧ سبتمبر؛ كانت الأمم المتحدة مستعدة لرفع العقوبات عن السودان، لكن أجل القرار عشية ١١ سبتمبر. وفي واشنطن جادلت جماعة لوبي مهمة أن السودان ظل دولة راعية للارهاب. فقد كان معروفاً أن أسامة بن لادن كان يقيم في السودان في منتصف التسعينيات، وأسس معسكرات تدريب لأتباعه ومجنديه هناك، وطور شبكة دولية وأنشطة تجارية دعماً لجدول أعماله الأوسع. كذلك كانت المزايع بتورط الجبهة الإسلامية القومية في محاولة اغتيال الرئيس المصري حسنى مبارك في ١٩٩٥ مثلاً آخر، وهى المؤامرة التى افترض أن حاكمها الرئيسى هو نافع على نافع، المتشدد الذى كان يلعب دوراً رئيسياً فى جهاز أمن الدولة. وفى نفس الوقت كانت الجبهة الإسلامية القومية (حزب المؤتمر الوطنى الآن) تنفذ برنامجها الاسلامى بنشاط. كان أسامة بن لادن قد غادر البلاد فى ١٩٩٦، لكن كانت هناك أسباب تدعو للاعتقاد بأن اتصالاته ظلت مستمرة مع القيادة، على الأقل حتى لحظة انقسام المؤتمر الوطنى فى ١٩٩٩. وقد افترض أن كل الاتصالات مع القاعدة كانت قد انتهت مع الانقسام، لكن ربما كانت الصلات التجارية مستمرة.

كان النظام السودانى الذى آوى بن لادن من قبل حريصاً على تطمين المجتمع الدولى. صدم غازى صلاح الدين بما حدث فى ١١ سبتمبر. وقد عبر دهشته على النحو التالى :

لقد بدت الولايات المتحدة كأسد جريح. وكان من الصعب التنبؤ أى نوع من الافعال سيصدر عنهم فى اليوم التالى. كان علينا أن ننتظر لنرى، وأن نراقب ما قلنا وما فعلنا - وأن نرتبط. خاصة فى ضوء حقيقة أنهم كانوا يحاولون ظاهرياً على الأقل أن يساعدونا فى واحد من أطول النزاعات فى السودان. ومن ثم فلم يكن من خيار آخر. قلنا أننا سنرتبط وأبلغناهم أننا سنحكم على دورهم وعلى ما إذا كانوا سيكونون عادلين حسب النتائج^(٢٨).



كان على حكومة السودان أن تنتظر إعادة التقييم التي تقوم بها الولايات المتحدة؛ وقد رفعت عقوبات الأمم المتحدة أخيراً في ٢٨ سبتمبر. وامتنعت حكومة الولايات المتحدة أثناء التصويت قائلة - على لسان السفير كنجهايم: اعتقل السودان مؤخراً أصوليين داخل البلاد قد تكون أنشطتهم ساهمت في الإرهاب الدولي. كذلك ينخرط السودان في نقاشات جدية مع حكومتنا حول سبل مكافحة الإرهاب. إننا نرحب بهذه الخطوات ونتوقع أن يستمر هذا التعاون. ونتوقع من حكومة السودان أن تظهر التزاماً كاملاً بالحرب ضد الإرهاب باتخاذ كل الخطوات، بطرد الارهابيين وحرمانهم من الملاذ الآمن^(٢٩).

اعترف أعضاء كبار في المؤتمر الوطني في جلسات خاصة أنهم كانوا يخشون ضربة أمريكية. لقد أدان السودان الهجوم الارهابي في الولايات المتحدة، واختار استراتيجية الارتباط البناء. كما شكلت مقاربة الولايات المتحدة ضغطاً إضافياً على الخرطوم من أجل الجدية في مفاوضات السلام. وقد خلق هذا الضغط دينامية وطاقة جديدتين^(٣٠). وقد استخدمت الحكومة استراتيجية ذات شقين، تعاون ثنائي مع الولايات المتحدة حول مكافحة الإرهاب، واتصالات دبلوماسية قوية على وجه العموم. وبدأ تعاون نشط مع المخابرات الأمريكية حول مكافحة الإرهاب. وقد أبلغتني مصادر رفيعة في الإدارة الأمريكية أن السودانيين أدركوا أخيراً أن الولايات المتحدة لم تكن تداهن. زُوِّدت الولايات المتحدة بمعلومات حول إرهابيين مشتبه بهم، كما أعتقل من ثلاثين إلى أربعين من المشتبه بانتمائهم إلى القاعدة وأرسلوا إلى مصر.

كان السودانيون قبل ١١ سبتمبر يقدمون للأمريكين فقط المعلومات التي كانوا يعرفونها سلفاً، أو بزيادة بسيطة. الآن بدأوا يقدمون معلومات مهمة فعلاً، ما سماه مصدرى «معلومات من الدرجة الأولى» أو حتى «معلومات من الدرجة الأولى الممتازة». ونظراً للحاجة الملحة لمعلومات استخباراتية حول عمليات القاعدة، كان على الولايات المتحدة أن تعتمد على اتصالاتها في



المنطقة للحصول على تلك المعلومات^(٣١). وهذا بدوره يعنى ضمناً أن اصرار الرئيس بوش على عدم التحدث الى الارهابيين، وعدم الاتصال بهم وعدم الارتباط ببلدان لها تاريخ فى دعم مثل هذه الشبكات، كانت له استثناءاته. على الأقل كانت هذه هى الحال بالنسبة للسودان.

عمل وزير الخارجية السودانى حينها، مصطفى عثمان اسماعيل، بنشاط للارتباط بالامريكيين. مصطفى نفسه كان دبلوماسياً ناعماً، لم يكن متشدداً، وكان فاعلاً كوجه دولى للنظام. قضى الكثير من السنوات فى المملكة المتحدة وكان يبدو متوائماً ثقافياً مع الأمريكيين والأوروبيين. بدا هجوماً دبلوماسياً، وبدا يبنى بانتظام مصداقية للحكومة بالاتصال بعدد من البلدان فى أوروبا وفى الإقليم، بالإضافة إلى الولايات المتحدة. كان هدفه واضحاً وهو حذف السودان من قائمة الولايات المتحدة للدول الراعية للإرهاب، ورفع عقوبات الأمم المتحدة والولايات المتحدة. لكن الاهتمام الأمريكى لم يقتصر على جبهة مكافحة الإرهاب: فقد كان لديهم أيضاً استراتيجية واضحة للارتباط تتعلق بمفاوضات السلام، وأرادوا أن يحيوا محادثات الايقاد.

جاء دانفورث وكنتاينر وسنايدر الى الخرطوم وأبلغوا على عثمان طه ودكتور غازى وآخرين صراحة أن الولايات المتحدة لن تقف مكتوفة الايدي فى مفاوضات السلام، مما يعنى أنهم سيميلون إلى جانب الجنوبيين^(٣٢). يقول دكتور غازى «اندهشت من توجه الولايات المتحدة [أحدهم يقفز الى منزلك ويقول لك انه هنا ليساعد، لكنه لن يكون عادلاً تجاهك - وتقبله. هذا موقف غريب»^(٣٣). وواضح أن ما اعتبره الأمريكيون صراحة عده المؤتمر الوطنى غطرسة. وهذا ما لم يعتاده فى التعامل مع الأوروبيين، على سبيل المثال. لا نعرف قيمة المعلومات الاستخباراتية التى قدمها السودانيون للامريكيين. وقد أوردت أفريقيا كوفيدينشال أن استراتيجية الخرطوم كانت إغراق محاورهم الأمريكيين فى «دعاية رمادية»، خالطين الحقيقى بالمزيف ليزروا الرماد على مدى تورط المسئولين الحكوميين فى الأنشطة الإرهابية فى السابق^(٣٤). وقد يشكل تسليم المشتبه بانتمائهم إلى القاعدة مازقاً جدياً



للدائرة الداخلية للجبهة الإسلامية القومية. على كل حال كانت المعلومات التي قدمت بدءاً من أكتوبر ٢٠٠١ ذات نوعية عالية مما يشير إلى أن تحولاً قد حدث من خلال قرارات اتخذت على أعلى مستويات الحكومة. يبدو أن الأمر نفسه قد حدث في جانب الولايات المتحدة إذ لم يعد السودان مستهدفاً بانتقام الولايات المتحدة. وسيتواصل التعاون في مجالات الاستخبارات ومكافحة الارهاب ليشكل ملمحاً مهماً في العلاقات الثنائية بين البلدين.

وفي نهاية المطاف بدا واضحاً أن إرضاء الولايات المتحدة أصبح عاملاً في مفاوضات الخرطوم مع الحركة/ الجيش الشعبي. فقد كان التقدم في المفاوضات يحمي البلاد من العقوبات والعقوبات الدولية الأخرى بسبب الارتباطات السابقة بالارهاب. ومن ثم فليس من شك أن الحادي عشر من سبتمبر كان عاملاً في المجيء بالحكومة السودانية إلى طاولة المفاوضات بشكل جدي. العامل الآخر كان هو الاقتصاد. فقد واجهت البلاد مشاكل في خدمة ديونها. إذ كانت قد استدانت سلفاً بمبالغ مهولة مقابل احتياطاتها النفطية، حتى وقت أن كانت اسعار النفط تنحدر وتقديرات الإنتاج المستقبلي تتراجع. وصلت الديون الخارجية بحلول ٢٠٠١ إلى ٢٢ بليون دولار^(٣٥). وقيل إن الحرب تكلف ما يصل إلى ٣ مليون دولار يومياً.

فعلت التطورات الإقليمية أيضاً فعلها ضد استمرار الحرب. فقد تحسّنت العلاقات الثنائية مع دول الجوار. وقّعت أثيوبيا إتفاقية نفطية مع السودان، وكانت كينيا تنظر في إتفاقية مشابهة. كانت العلاقات مع يوغندا أيضاً تتحسن، فقد أحرز البلدان تقدماً كبيراً بعد فترة من دعم كلاً من البلدين للتمردات الداخلية في البلد الآخر في التسعينيات، وقُطعت العلاقات الدبلوماسية رداً من الزمن. قام الرئيس يوري موسفيني بزيارة رسمية إلى البلاد قبل حضوره قمة الايقاد في الخرطوم يناير ٢٠٠٢. وقد جلب معه مسودة إتفاقية حول العمليات عبر الحدود ضد جيش الرب للمقاومة. تواصلت النقاشات بعد ذلك فوقعت يوغندا والسودان بروتوكولاً عسكرياً. وتم تكوين فريق مشترك في الجنوب بين جيشي البلدين لمواجهة جيش الرب للمقاومة، وقد حقق



هذا الفريق نجاحاً. فورياً وفي ٢٠ مارس ٢٠٠٢ أصدر البلدان بياناً مشتركاً إلى جلسة مجلس الأمن مؤكدين التزامهما بـ «الحفاظ على الأمن عبر حدودهما المشتركة»^(٣٦).

كذلك كانت الخطوات السياسية داخل حزب المؤتمر الوطنى والحكومة السودانية تؤشر الى نهاية متفاوض عليها للحرب. وكما أبلغنى مسئولين كبار عديدين كان للسودان «حكومتين» خلال حقبة التسعينيات^(٣٧). شكل المسئولون المعينون الحكومة الرسمية، بينما كان اللاعبون النافذون مثل حسن الترابى هم «حكومة الظل» التى تتخذ فى الواقع الكثير من القرارات. وبعد ١٩٩٨ مع اقضاء الترابى وظهور مؤتمر وطنى اكثر تماسكاً، أصبح من الممكن اتخاذ موقف موحد من المفاوضات. وطبقاً لأعضاء بارزين فى فريق الحكومة التفاوضى ما كان للمفاوضات مع الحركة/الجيش الشعبى أن تحدث بدون هذا التطور^(٣٨). وبالإضافة لذلك ستمكن تلك المفاوضات المؤتمر الوطنى من تأمين النظام، وضمان الاستقرار، والبقاء فى السلطة وهو حافز مهم للمحادثات^(٣٩). كان تحقيق السلام مع الجنوب من أجل توسيع قاعدة السلطة هو استراتيجية الرئيس نميري فى التفاوض حول اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢. هل أمن المؤتمر الوطنى والحكومة وعلى عثمان طه موقعهم الان من خلال شراكة مشابهة مع الجنوب؟^(٤٠)



١١ سبتمبر و الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان

••

لقد آمن قادة الحركة/ الجيش الشعبي أن هجمات ١١ سبتمبر ستعجل ببروز خط أمريكي أكثر تشدداً تجاه حكومة الخرطوم. لكن أملهم خاب في هذه النقطة كما رأينا. لكن الحركة/ الجيش الشعبي كانت أقوى وفي وضع أفضل مما كان عليه في مطلع التسعينيات، ولعلها من ثم كانت تفاوض من موقع قوة. وكان واضحاً من الاشارات التي أطلقها الأمريكيون، والاشارات المشابهة من لاعبين دوليين رئيسيين آخرين، أنه سيكون هناك دفعاً من أجل جهد تفاوضي جدي. وكان في مصلحة الحركة أن تبقى أي محادثات بشكل صارم داخل الإيقاد، التي كان يقود جهودها بشأن السودان الرئيس الكيني دانيال أراب موي الذي كان قريباً من الجنوبيين وحامياً بالأمر الواقع لجون قرنق في نيروبي. كما سيهزم التقدم في مسار الإيقاد المبادرة الليبية - المصرية. وقد بدأ قرنق يعمل بمنهجية تجاه هذه الغاية.

حاول الرئيس النيجيري أوباسانجو التوسط في مطلع التسعينيات. ولأسباب عدة فشلت ما عرفت بمحادثات أبوجا ١ وأبوجا ٢. والآن يحاول الرجل مرة أخرى. وقد عمل أوباسانجو منذ مطلع خريف ٢٠٠١ على خطة لتوحيد القوى السياسية الجنوبية. وقد تضمنت استراتيجيته مصالحة مرحلتين. عمدت المرحلة الأولى إلى تحقيق إجماع سياسي من خلال إجماع القوى الجنوبية في أبوجا. وكانت المرحلة الثانية ستشمل مؤتمراً وطنياً لكل القوى السياسية في البلاد. لكن كانت الحركة/ الجيش الشعبي كانت تخشى أن يفلت زمام الأمر من يدها، فحاولت العثور على سبيل لتأجيل المؤتمر. ومن ناحيتها لم يكن للحكومة السودانية مصلحة في تعزيز جبهة جنوبية موحدة. وعندما أُتخذ قرار بدمج المرحلتين، ودُعي لمؤتمر لعموم السودان في مطلع نوفمبر ٢٠٠١، كان الوقت قصيراً جداً للتحضير للمؤتمر. فدعت الخرطوم



إلى تأجيله، ولم ينعقد الاجتماع علي الإطلاق وأهملت جهود أوباسانجو. حاول مرة أخرى بعد سنة من ذلك أن يسهل اجتماعاً بين قرنق وطه. وكانت تلك المحاولة فاشلة أيضاً، هذه المرة بسبب ممانعة رئيس الحركة الشعبية. عندما كان قرنق في أبوجا من أجل المشاورات رُتب اجتماع مع بونا ملوال القائد الجنوبي العتيد والخصم اللاحق لدكتور جون. فقد اصطدما ببعضيهما بسبب مشروع لافتداء حرية الجنوبيين المسترقين. وعاب بونا ملوال الذي كان انفصالياً على قرنق دفاعه غير الكافي عن حق تقرير المصير، في حين كان ينظر لبونا نفسه بوصفه « يغذى انقسامات الجنوبيين ». لم يبلغ قرنق بالاجتماع، لكن لم يكن بإمكانه تفاديه. اتفق الطرفان علي السعي للمصالحة من خلال لجنة من كبار السن في لندن والابتعاد عن الاتهامات العلنية. لكن هذا الاتفاق غير المتوازن سرعان ما أنهار.

لكن الحركة / الجيش الشعبي كان جاداً فيما يتعلق بعملية توحيد الخاصة. أُجريت المفاوضات ووقعت سلسلة من الاتفاقيات. وبهذه الطريقة تم الوصول الي معارضة أكثر اتحاداً، فقوي موقف الحركة إزاء حكومة الخرطوم. ومن بين الإتفاقيات الأكثر أهمية التفاهم مع الجبهة الديمقراطية لشعب السودان برئاسة ريك مشار. وقد أنهى هذا التفاهم الذي وقع في يناير ٢٠٠٢ إنقساماً طويلاً ومدمراً وأعاد قادة وعسكريين وسياسين كبار من النوير إلى الحركة / الجيش الشعبي لتحرير السودان. وكانت هذه العودة مهمة على وجه الخصوص بسبب الدور الذي لعبته الجبهة الديمقراطية لشعب السودان في مناطق إنتاج النفط، حيث أصبح الآن بإمكان الجيش الشعبي أن يضرب أهدافاً ذات أهمية استراتيجية. وعقدت إتفاقيات أخرى مع قادة معادين آخرين. وقد اعتبرت إتفاقيات الحركة / الجيش الشعبي لتحرير السودان - الجبهة الديمقراطية لشعب السودان على نطاق وساع بوصفها تقوية للحق في تقرير المصير^(١١). وكان واضحاً أن ريك مشار لن يكن بإمكانه في القريب أن ينصح بتجربته في ظل إتفاقية الخرطوم للسلام، أبريل ١٩٩٧، عندما وقع سلاماً منفصلاً وواجه إزدراء واسعاً لأنه حصل على القليل بالمقابل.



كذلك اتصلت الحركة/الجيش الشعبي بالمعارضة الشمالية، وتفاوضت على اتفاقات سياسية مع كل من حزب الأمة بقيادة رئيس الوزراء السابق الصادق المهدي وحزب المؤتمر الشعبي بقيادة الترابي. وكان الأكثر أهمية من الناحية العسكرية هو الشراكة الاستراتيجية التي تطورت مع قوات التحالف السوداني، المجموعة المعارضة المسلحة الأكثر أهمية في الشمال المسلم. وقد أكد دمج الجيش الشعبي لقوات التحالف تحت قيادة قرنق على جدول أعمال «السودان الجديد». وقد وقعت إتفاقية مع قوات التحالف مباشرة قبل تحرك قرنق في جولة دولية زار خلالها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في مارس ٢٠٠٢. وتاماماً ما كانت تريد الحكومة السودانية شراكة حصرية مع الحركة/الجيش الشعبي، أرادت الحركة أن تعزز موقفها من كسب معارضي النظام إلى صفها وبناء صداقات في العواصم الأجنبية.

لعبت مشاركة المجتمع الدولي في الضغط من أجل محادثات سلام جديدة دوراً هاماً في حسابات الحركة/الجيش الشعبي. وكان من أبرز لاعبي المجتمع الدولي الولايات المتحدة والنرويج، واللتين أنضمت إليهما المملكة المتحدة فيما عرفت بالترويكا. حاول قرنق أن يضمن دعمهم. فالتقى في الولايات المتحدة بوزير الخارجية الجنرال باول والمبعوث الخاص جون «جاك» دارنفورث، ومسؤولين آخرين وفيما يتعلق بهذه الاجتماعات فقد صرح قرنق علناً أنه يري الان «فرصة» لانتهاء النزاع السوداني^(٤٢). كما كانت اللقاءات في لندن مع وزيرة التنمية الدولية كلير شورت و الآن قولتي، الذي كان قد أصبح وقتها المبعوث الخاص للمملكة المتحدة في السودان، ناجحة أيضاً. وقد ورد على لسان قولتي عقب هذه الاجتماعات أنه كان «سعيداً باتفاق السلام في السودان»^(٤٣). كذلك عقد قرنق الكثير من الاجتماعات مع السودانيين في الشتات خلال هذه الرحلات الخارجية، بما في ذلك تعرضه لانتقادات طويلة لقيادته. وقد خرجت الحركة من هذه المبادرات أقوى وأكثر ثقةً بنفسها. وكما قال دكتور جون وقتها فإن الحركة الشعبية كانت تحتاج «أن تجر الخرطوم الى حافة السلام».



إن قوة القاعدة المحلية تجعل الطرف المفاوض عادة أكثر رغبة للتسوية. وقد كانت تلك هي الحالة في السودان، حيث مر كل من الطرفين عبر عملية تمتمين أو توحيد حلت التوترات الداخلية. وقد كفل هذا أن يكون كليهما أكثر تماسكاً وثقةً في موقفه، ومن ثم أكثر استعداداً للتعامل مع عملية تفاوض بهذا الحجم. ومالا يقل أهمية أن الطرفين شعرا أنهما ضعيفان عسكرياً أو «في موقف دفاعي». لقد وضعت التطورات في نهاية التسعينيات الأساس لجهد جاد لصنع السلام في السودان. لكن كانت ١١ سبتمبر هي العامل الأكثر حسماً.



الهوامش



١. مقابلة مع دينق ألور بتاريخ ١٦، أبريل ٢٠١٠، وسلفاكير ميارديت في ١٥ أبريل ٢٠١٠ وبقان أموم ١٢-١٣ يونيو ٢٠١٠.
٢. هذا القسم يقوم على المعرفة الشخصية ومقابلات مع أعضاء الوفد المشارك في نيفاشا، ممثلاً في أعضاء وقيادات الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان وأقارب جون قرنق وآخرون ممن يعرفونه جيداً.
٣. مقابلة مع أبيل ألير بتاريخ ١٩ أبريل ٢٠١٠.
٤. مقابلة مع علي عثمان محمد طه بتاريخ ٢١ أبريل ٢٠١٠.
٥. مقابلة مع سلفاكير ميارديت بتاريخ ١٥ أبريل ٢٠١٠.
٦. مقابلة مع ربيكا نياندنق دي مبيور بتاريخ ١٦ أبريل ٢٠١٠.
٧. أصرت الحركة الشعبية لتحرير السودان مع نهاية عام ٢٠٠٢ على مواصلة التفاوض بشأن المناطق الثلاث لأنها تعتبر جزءاً مهماً في جميع عمليات السلام المخولة للقيام بها أو التي ترعاها منظمة الإيقاد.
٨. مقابلة مع سلفاكير في ١٥ أبريل ٢٠١٠؛ ومقابلة جمعت بين ربيكا دي مبيور ومبيور قرنق دي مبيور في ١٦ أبريل ٢٠١٠؛ ومقابلة مع منصور خالد في ١٥ أبريل ٢٠١٠.
٩. Abel Alier: Southern Sudan: Too Many Agreements ٢nd Ed. Exeter, Dishonored ٢٠٠٣.
١٠. مقابلة مع ياسر عرمان ١٨ أبريل ٢٠١٠.
١١. Francis Madeng Deng, ed., New Sudan in the Making? ٢٠٠٩, ٤٧٦, Trenton.
١٢. مقابلة جماعية مع وفد الحكومة السودانية إلى مفاوضات إتفاقية السلام الشامل الخرطوم، ١٩ أبريل ٢٠١٠.
١٣. مقابلة أخرى بتاريخ ٢١ أبريل ٢٠١٠.

١٤. فيما يخص الجزء المتعلق بالسيد علي عثمان محمد طه فإنه يقوم على المعرفة الشخصية ومقابلات أجريت مع أصدقائه وزملائه وخصومه السياسيين، وكذلك المشاركين في مفاوضات نيفاشا.

١٥. مقابلة مع كول دينق في ١٧ أبريل ٢٠١٠؛ ومقابلة السفير ماتيانق ملوال مابيور بتاريخ ٢٢ أبريل ٢٠١٠؛ و مقابلة مع السيد أبيل أير في ١٩ أبريل ٢٠١٠.

١٦. مقابلة مع منصور خالد في ١٩ أبريل ٢٠١٠.

١٧. مقابلة مع أبيل أير في ١٩ أبريل ٢٠١٠؛ ومقابلة مع علي عثمان طه في ٢١ أبريل ٢٠١٠.

١٨. مقابلة مع كول دينق ١٧ أبريل ٢٠١٠.

١٩. مقابلة مع علي عثمان طه ٢١ أبريل ٢٠١٠.

٢٠. مقابلة سابقة.

٢١. Justice Africa, Prospects of Peace in Sudan: Briefing, June, ٢٠٠١ July, August and interview with Dr. Ghazi Salahuddin, ١٨ April ٢٠١٠

٢٢. Justice Africa, Prospects, July, August, ٢٠٠١ and interview with Dr. Ghazi Salahuddin, ١٨ April ٢٠١٠

٢٣. Justice Africa, Prospects, July, August, ٢٠٠١ and interview with Dr. Ghazi Salahuddin, ١٨ April ٢٠١٠

٢٤. مقابلة جماعية مع وفد الحكومة السودانية المشارك في مفاوضات اتفاقية السلام الشامل، الخرطوم، ١٩ أبريل ٢٠١٠؛ ومقابلة أخرى مع السيد شارلي سنايدر في ٣٠ مايو ٢٠١٠.

٢٥. للحصول على وثائق الاتفاقية انظر: <http://fpc.state.gov/documents/organization/١٥٥٥٧١>

٢٦. مقابلة جماعية مع وفد الحكومة السودانية المشارك في مفاوضات اتفاقية السلام الشامل، الخرطوم ١٩ أبريل ٢٠١٠.

٢٧. مقابلة مع ياسر عرمان مقتبساً لوال دينق القائد البارز في الجيش الشعبي لتحرير السودان في الخرطوم ١٨ أبريل ٢٠١٠.

٢٨. مقابلة مع د. غازي صلاح الدين ١٨ أبريل ٢٠١٠.

٢٩. تتعلق هذه العقوبات بقرار مجلس الأمن رقم ١٠٥٤ (لسنة ١٩٩٦) بتاريخ ٢٦ أبريل ١٩٩٦.

خلال اجتماع مجلس الأمن رقم (٤٣٨٤)، ويمكن مراجعتها في الموقع التالي: <http://pdf/v8/506/daccess-ddny-un.prg/doc/undoc/pro/no1>

٣٠. مقابلة جماعية مع وفد الحكومة السودانية المشارك في مفاوضات إتفاقية السلام الشامل في الخرطوم ١٩ أبريل ٢٠١٠.

٣١. معلومات خاصة.

٣٢. مقابلات مع علي عثمان طه بتاريخ ٢١ أبريل ٢٠١٠؛ وغازي صلاح من ١٨ أبريل ٢٠١٠؛ وشارلي سايندر في ٣٠ مايو ٢٠١٠.

٣٣. مقابلة مع د. غازي صلاح الدين ١٨ أبريل ٢٠١٠.

٣٤. العدد الثاني من مجلة Africa Confidential (أفريكا كونفدينشال)، ٢٢ فبراير ٢٠٠٢.

٣٥. التقرير القطري لصندوق النقد الدولي ٢٤٥/٢ بتاريخ ٩ فبراير ٢٠٠٢.

٣٦. «تحسن سير العلاقات بين السودان ويوغندا بشكل ملحوظ خلال التصريحات المشتركة»، أخبار IRIN، ٢ مارس ٢٠٠٢. للحصول على المزيد من المعلومات راجع الموقع التالي: <http://www.irinnews.org/report.aspx> ويعادل حجم الجزء المنشور ٣٠٧٧٧٩ ص، تم الحصول عليها في ٤ أبريل ٢٠١٠.

٣٧. مقابلة جماعية مع أعضاء وفد الحكومة السودانية المشارك في مفاوضات إتفاقية السلام الشامل ١٩ أبريل ٢٠١٠.

٣٨. المقابلة السابقة.

٣٩. مقابلة مع أبيل أليز في ١٩ أبريل ٢٠١٠؛ ومقابلة مع كول دينق في ١٧ أبريل ٢٠١٠.

٤٠. مقابلة مع أبيل أليز، ١٩ أبريل ٢٠١٠.

٤١. International Crisis Group, Capturing the moment: Sudan

٣، ٢٠٠٢ Peace Process in the Balance, April

٤٢. وكالة الأنباء الفرنسية، ١٦ مارس ٢٠٠٢.

٤٣. وكالة رويترز للأنباء، ٢٢ مارس ٢٠٠٢.



الفصل الأول

الترويكَا

□ □

كأفت منظمة الوحدة الأفريقية وهيئة بلدان القرن الأفريقي (الإيقاد)^(١) كينيا بالتوسط لمحادثات سلام بين الحكومة السودانية والحركة / الجيش الشعبي لتحرير السودان. ومنذ ذلك الحين لم يتحقق سوى القليل من التقدم. كان هيكل المفاوضات شديد الضعف، ولم يتعامل أي من الجانبين مع الاجتماعات المتكررة بجدية. والانجاز الوحيد خلال تلك الفترة كان هو الاتفاقية الإطارية للمحادثات، أي إعلان المبادئ، الذي جرى التفاوض عليه في ١٩٩٤، وتم الاتفاق عليه أخيراً في ١٩٩٧. وسيكون هذا الاتفاق هو الأساس لكل المفاوضات اللاحقة. وقد ألزم الاتفاق الطرفين بحق تقرير المصير لشعب الجنوب من خلال استفتاء حول وضعهم المستقبلي. وقد خرج منبر شركاء الإيقاد من مجموعة «أصدقاء السودان» التي كونتها النرويج وهولندا في منتصف التسعينيات وترأسها يان بروك وزير التعاون الدولي. وكان أحد أبرز مساهمات هذه المجموعة هي الدعم القوي والمستمر للإيقاد وإعلان المبادئ. وقد استلمت رئاسة المجموعة من بروك في ١٩٨٨.

خشيت مصر، بمصالحها الإستراتيجية في مياه النيل، من أن تؤدي ممارسة حق تقرير المصير إلى تقسيم السودان. وقد جرت محاولات لخلق بديل لإعلان المبادئ بوصفه أساساً للمفاوضات. وقد كانت ما عرفت بالمبادرة الليبية - المصرية المشتركة واحدة من تلك المحاولات، التي رمت على ما يبدو إلى تقويض جهود الإيقاد. وقد شملت نقاطها التسع الكثير من مبادئ الإيقاد، لكن الملفت أنها استبعدت الحق في تقرير المصير. وقد هدفت المبادرة إلى إشراك الحركة / الجيش الشعبي، والتجمع الوطني الديمقراطي وآخرين في مؤتمر للسلام يعقد في القاهرة.

خُطط لعقد المؤتمر في منتصف سبتمبر ٢٠٠١، وقد وافقت الحكومة السودانية، التي لم يكن لديها ما تخسره، على الحضور. لكن الحركة / الجيش الشعبي رأت في المصريين والليبيين مخربين محتملين لمبادرة الإيقاد، فوافق جون قرنق على المشاركة فقط إرضاء لرعاة المؤتمر. لكن المجلس



القيادي للحركة / الجيش الشعبي رفض المصادقة على مشاركة قرنق، خوفاً من أن يعني ذلك ضمناً الاستعداد للمساومة في الحق في تقرير المصير. لكن المؤتمر لم ينعقد إطلاقاً. وسيتم إحياء المباراة عندما وجدت ليبيا ومصر أن الفرصة سانحة لمحاولة إزاحة جهود الإيقاد جانباً. ومن جانبها فقد أوضحت الولايات الأمريكية للمصريين مبكراً تأييدها لمبادئ الإيقاد، وهو الموقف الذي أكدته دانفورث للرئيس مبارك. وطبقاً للمسئولين الأمريكيين^(٢) فقد بدأ أن المصريين قد قبلوا هذا الموقف، وسيحيطهم الأمريكيون علماً بالتطورات بعد كل زيارة للمنطقة. ومع ذلك، ففي ربيع ٢٠٠٢ انتزع المصريون من عرض قدم لهم لمنحهم وضعية المراقب في الجولة الأولى لمشاكوس. لكن المصريين ناوا بأنفسهم بعيداً، وهو قرار أجزم أنهم ندموا عليه بعد ذلك.

لم تتوافق خطة مصر مع الحكومة الكينية أو الإيقاد ورؤساء دولها الأعضاء. فواصلت مصر ضغوطها من أجل إشراكها في المجموعة الدولية المسماة لجنة السودان في منبر أصدقاء الإيقاد التي تدعم المفاوضات. وكان علي كرئيسة مشاركة لمجموعة التنسيق هذه أن تتعامل ليس مع الأجندة المصرية فحسب، بل مع أجندة الدول الأخرى الأعضاء في المنبر. قد أصبح واضحاً مع حلول أواخر تسعينيات القرن العشرين أن المنبر كان أثقل من أن يلعب دوراً نشطاً وداعماً. وقد حاولنا مع نائب وزير الخارجية الإيطالي، و«نواة» من الأمريكيين^(٣) والبريطانيين والهولنديين والكنديين إحياء مفاوضات السلام. فأرسلت البعثات المشتركة إلى السودان، وعقدت اجتماعات لمنبر الشركاء، بما في ذلك اجتماع عقد في أوسلو في مارس ١٩٩٩ بحضور عشرين بلداً، لكن بلا طائل. وكان القليل قد تحقق عندما غادرت منصبي في مارس ٢٠٠٠ بعد الكثير من جولات التفاوض. وقد جاءت فكرة تأسيس «الترويكا» اعترافاً بكل ما تقدم.

عدت لمنصبي في أكتوبر ٢٠٠١، وكان واضحاً أن «الترويكا» - كما أصبحت تسمى الشراكة التي كونتها النرويج مع البريطانيين والولايات المتحدة من أجل استئناف محادثات سلام السودان - أمامها فرصة هائلة لدفع المحادثات قدماً. وعندما التقى منبر الشركاء في لندن في أكتوبر ٢٠٠٠، أثنى قولتي مدير



قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في وزارة الخارجية البريطانية وقتها، وجون برنرغاست من وزارة الخارجية الأمريكية، وهانز يوكوب فرايدتلوند من وزارة الخارجية النرويجية، بدءوا التفكير في تنسيق غير رسمي. وفي صيف ٢٠٠١ بعد استكمال انتقال الإدارة الأمريكية الجديدة، كان واضحاً أن فريق بوش مهتم بعلاقة أكثر رسمية. تكثف التعاون مع اجتماع عقد على المستوى الرسمي في لندن في ٢٤ أكتوبر، حيث انضم الأمريكيان روبرت أوكلى وشارلي سنايدر إلى قولتى وفرايدتلوند.

ومع حلول إدارة أمريكية جديدة كان على أن يبدأ بناء العلاقات. كان ولتر كانستاينر، مساعد وزير الخارجية للشؤون الأفريقية، هو رصيفي الجديد، وكان جون دانفورث هو المبعوث الخاص للرئيس بوش. سرعان ما التقت وكانستاينر في واشنطن، وكانت هناك عدد من المشاورات على المستوى الرسمي. بدأنا ننسق الاتصالات مع الحكومة السودانية والحركة/الجيش الشعبي. كان للولايات المتحدة عقب ١١ سبتمبر اهتمام استراتيجي أكبر بالسودان، على الأقل من منظور مكافحة الإرهاب. وفي الكونغرس كان هناك اهتمام مستمر أيضاً تدعمه كتلة النواب السود، والمسيحيين الإنجيليين من جانب الجمهوريين. أصبح بوش شخصياً مشاركاً في العملية، ليصبح أول رئيس أمريكي يرتبط مباشرةً برئيس الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان. كان سبب عضوية بريطانيا في الترويكا واضحاً، فبوصفها القوة الاستعمارية السابقة أبدت اهتماماً قوياً بالبلاد. على المستوى السياسي كان الارتباط البريطاني لإنهاء النزاع أقل، لكن هذا الوضع كان يتغير، خاصة بين مسئولى التنمية.



الترويكا



كانت كلير شورت، وزيرة التنمية الدولية، وهي الآن صديقة قديمة، من بين أول من تواصلت معهم في المملكة المتحدة عقب عودتي للوزارة. فقد عملنا معاً علي عدد من القضايا المرتبطة بالتنمية وأفريقيا منذ فترتي الأولى في الوزارة في ١٩٩٧. في ١٩٩٨ أصبحت أفيلين هيرفكينز وزيرة للتنمية في هولندا وتولت هايدماري ويزوريك (المعروفة باسم روت هايدى) مسئولية التنمية في الوزارة الألمانية الجديدة. وقد رأيت إمكانية أن يحقق فريق تقدمي من الوزيرات النساء فرقاً في التنمية الدولية. دعيت جميعهن إلى أوتستاتين موناستري، الجزيرة التي تقع تحت دائرة اختصاصي قبالة ساحل ستافانغر، لبضعة أيام. وكانت استراتيجيتنا هي السعي وراء إصلاح سياسات وممارسات التنمية علي أساس المشاركة العالمية مع مسئولية متبادلة «نقوم بما يخصنا، وعليك أن تقوم بما يخصك» - وهو خط من التفكير رسا لاحقاً وقُن بوصفه الهدف الثامن من أهداف الألفية في إجماع مونترلي. وقد أطلق هذا الاجتماع علاقة عمل وصداقة وثيقة بين أربعتنا. وستحدث ما سميت بـ«مجموعة أوتستاتين» فرقاً كبيراً في التنمية الدولية خلال السنوات الأربع أو الخمس التالية في سياق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وفي ما يتعلق بمؤسسات بريتون وودز، علي السواء.

أصبح هذا التحالف مهماً أيضاً فيما يتعلق بالسودان. وكجزء من تقسيم العمل داخل مجموعتنا، تسلمت ملف السودان ووجهت أفيلين هيرفكينز المسئولين في وزارة الخارجية الهولندية بأن يأخذوا النصح من النرويج. وقد منح هذا موقفنا وزناً أكبر. كانت الصداقة والشراكة والثقة بيني وكلير شورت عاملاً حاسماً للمفاوضات. وبينما كنت منخرطة في الأنشطة اليومية، كنت متيقنة من أن يامكاني الاتصال بكلير في أي وقت والحصول علي دعمها. وقد برهنت أنها من أهل العمل الجماعي حقيقية، وقد كانت تقف بشكل كامل



في ما اتفقنا عليه لاحقاً بوصفه مقاربتنا المشتركة للوصول إلى حل سلمي للنزاع السوداني. كان موقفها من حق تقرير المصير مهماً بوجه خاص. وقد تساءلت كليير في أول نقاش لي معها عن السودان في لندن في ١٩٩٨ مازحة ما إذا كنت أصبحت من أنصار الحركة /الجيش الشعبي. قلت لها إن تأييد حل عادل للجنوبيين والشعوب المهشمة الأخرى في إطار تفاوضي متفق عليه لا يعنى مناصرة الحركة الشعبية؛ وشددت أيضاً على أهمية العلاقات الطيبة مع الخرطوم. لكن الكر والفر أعطيانى سبباً لتأمل ما يقتضيه الحفاظ على الحياد في نزاع ما، وأنت تحمل آراء قوية حول قضايا بعينها. بالنسبة لي فإن تلك القضايا المعينة ترتبط بالمبادئ والقيم الكبرى، بغض النظر عن ظروف ومواقف كل من الطرفين.

ظللت خلال الشهور الثماني عشر التي قضيتها خارج الوزارة على اتصال باللاعبين الرئيسيين في السودان، وكنت أعلم أن القليل من التقدم قد أحرز. كانت كليير وافيلى ما تزالا وزيرتين. ومن ثم فقد عاودنا علي الفور اتصالاتنا الرسمية وقررنا الاستمرار في عملنا علي جدول أعمال تنموي عريض. أمّن فريق السودان في النرويج على أن الوقت الصحيح قد أّزف لبدء تحرك حول عملية السلام. وقد أضافت ١١ سبتمبر زخماً لهذا الجهد. كانت الحكومة السودانية تدرك أن التعاون ضد الإرهاب وصنع السلام مع الجنوب يمكن أن يحسن العلاقات مع الولايات المتحدة. وقد وفر هذا حافزاً مهماً للتفاوض بجدية كما سنرى.

كان مبرر الترويكاً لتحركها هو الحاجة لفريق صغير ومتناسك من البلدان التي لها نقاط قوتها في علاقتها بطرفي النزاع في السودان. كانت بريطانيا مهمة بوصفها القوة الاستعمارية السابقة. وكان لوزارة خارجيتها معرفة واسعة بالسودان واتصالات كثيرة بين الشخصيات المهمة في الخرطوم. وكان للنرويج علاقات وثيقة بالجنوبيين؛ فالمنظمات غير الحكومية النرويجية مثل العون الشعبي النرويجي عملت في جنوب السودان لعقود، وعملت منظمة العون الكنسي النرويجي في الجانبين طوال فترة النزاع. وكانت مشاركتنا



ستعطي الجنوبيين الثقة في دور الترويكاف وفي عملية السلام. وقد شكلت فريقاً تكون من أناس ذوي خبرة طويلة - واتصالات مستمرة - بالبلاد بما في ذلك هالفور اسكيم المعروف والمحترم علي نطالق الإقليم. كان دور الولايات المتحدة حاسماً، فقد كنا نعرف أن لا فرصة لنجاح أي جهد للسلام في السودان بدون المشاركة الأمريكية الوثيقة. ففي متناول يد الولايات المتحدة أوسع وأقوي حزمة من العصي والجزرات، وقد قررنا في الترويكاف أن نستخدم طيفاً من تلك العصي والجزرات. وسنبذل أقصى ما بوسعنا لإحياء عملية السلام وجعل اتفاقية السلام حقيقة ماثلة.



دانفورث : سبر غور المياه



كان جاك دانفورث، المبعوث الأمريكي الخاص للسودان، والسيناتور السابق قسيساً أسقفياً، وسياسياً مخضرمًا في مقدمة أعضاء الحزب الجمهوري. وهو كذلك براغماتي، يريد أن يرى نتائج ملموسة. كان دانفورث في مهمة قصيرة، جزئياً لأسباب شخصية. وكانت لديه القليل من الخبرة بأفريقيا ومعرفة محدودة بالسودان، لكنه قرر أن يسير بسرعة. فقدم خلال زيارته الأولى للسودان في نوفمبر ٢٠٠١، وبدون الكثير من المشاورات الدولية، حزمة من الاختبارات صممت لقياس مستوى التزام السودان^(١). بعض هذه الاختبارات كان ذا أهمية خاصة للدوائر الأمريكية؛ وصممت الأخرى كنماذج للاتفاقيات الشاملة مع انطلاق المفاوضات. فاتفاقية جبال النوبة لوقف إطلاق النار، علي سبيل المثال، كان الغرض منها البرهنة لطرفي النزاع أنه إذا كان وقف العدائيات ممكنًا في منطقة معينة، يمكن الوصول له علي النطاق الأعم. وترتيبات وقف إطلاق النار كانت مثالاً آخرًا لاختبارات دانفورث.

تضمن الاختبارات الأربعة: (١) السماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى مناطق الحركة في جبال النوبة ووقف إطلاق النار في المنطقة؛ (٢) السماح بتوصيل الإغاثة وبرامج التطعيم، بما في ذلك الاتفاق على أيام ومناطق للهدنة؛ (٣) وقف القصف الجوي للأهداف المدنية؛ و (٤) لجنة للتحقيق في حالات الاسترقاق وإطلاق سراح الأشخاص المسترقين. كان غير مسموح لغرباء بالوصول إلى المناطق الواقعة تحت سيطرة الحركة الشعبية في جبال النوبة، وقد مثل نجاح دانفورث في تأمين زيارتها اختراقاً كبيراً. لكن القوات الحكومية قصفت ممر الطائرات في ١١ نوفمبر، قبيل وصول أولى رحلات الأمم المتحدة الجوية، بغرض تأخير أو منع وصول المبعوث الخاص حسبما هو ظاهر. لكن دانفورث لم يرتدع.



فاجأ مسار دانفورث البريطانيين والنرويجيين. وقد خشينا أن يحرف التركيز على القضايا الإنسانية الانتباه - وبالتالي يؤخر إحياء - عملية السلام. لم تبدُ كل «اختبارات» الأميركيين ضرورة أو ملحة بالنسبة للجهود الجماعية. لكن ثبت في خاتمة المطاف، أن الكثير من تلك الاختبارات كانت مهمة للمحادثات لاحقاً.

رغم أن الحكومة السودانية كانت سعيدة بارتباط الولايات المتحدة، فقد كانت قلقة أيضاً من مقاربة دانفورث. ورغم أنه قد نظر لهم باعتبارهم متباطئين، فقد قبلوا الاختبارات الأربعة؛ كانت المهمة ناجحة رغم استمرار القصف الجوي للمدنيين. ردت الحركة الشعبية إيجاباً على الاختبارات المتعلقة بها. وفي طريقه من السودان زار دانفورث لندن وأوسلو للتشاور مع زملائه في الترويك، ولشرح المبرر وراء تلك الاختبارات. وعد دانفورث أن تراقب الولايات المتحدة الأداء على الأرض، وأن يقوم بزيارات منتظمة للحفاظ على مواصلة الضغط. في أوسلو التقى دانفورث بالمبعوث السويسري إلى السودان السفير جوزيف بوتشر وناقشا إمكانية دعوة الطرفين إلى بيرغنستوك لإجراء مباحثات حول جبال النوبة. سيعود دانفورث إلى السودان في يناير، وحيث كنا قد عزمنا أنا وكثير شورت أن نزور البلاد في نفس التوقيت، فقد اتفقنا أن نلتقي هناك. ومع تقديرنا لجهود دانفورث، فقد شددنا على ضرورة الجهد الجماعي لإحياء مفاوضات السلام.

في مطلع ٢٠٠٢ سجل تقدم في ثلاثة من المجالات الأربعة، أي المساعدات الإنسانية في جبال النوبة، والوقف المؤقت لإطلاق النار، وترتيبات وقف العدائيات (أو «مناطق الهدنة») بغرض تطعيم الأطفال. وكما تم التوصل إلي اتفاق حول لجنة للتحقيق في أعمال الاختطاف والاسترقاق. ومع ذلك قد بدأت الحكومة السودانية هجومها في فصل الجفاف في العديد من الجبهات. وكان من ضمن جبهات الهجوم جبال النوبة حيث جرت هجمات أرضية واعتقالات، وغرب أعالي النيل، وبحر الغزال، وجنوب النيل الأزرق. وعلى الأرجح كانت الخطط المعدة لهذه الهجمات هي السبب وراء رفض الحكومة لوقف القصف



الجوي. وكما حدث كثيراً من قبل، يبدو أن الحكومة كان لها اختبارات أيضاً - إلى أي مدى يمكنهم المضي، وما هو مدى التزام الأمريكيين. تظل إستراتيجية الولايات المتحدة محلاً للجدل. فهي قد «اختبرت» رغبة الطرفين في تطبيق المعايير الإنسانية ومعايير حقوق الإنسان، لكنها لم تختبر إرادتهما السياسية أو جاهزيتهما للسلام. وحيث أن تلك الاختبارات لم تعكس بالضرورة المتغيرات التي تشكل حسابات الطرفين، فقد يساء تفسير عدم الإذعان لها بوصفه افتقاراً للإرادة السياسية. لكن ليس من شك أن هذه الاختبارات بلورت اهتمام الولايات المتحدة بالسودان وارتباطها بمفاوضات السلام.

كانت أكثر آراء دانفورث إثارة للجدل تدور حول موقف الحركة الشعبية من الحق في تقرير المصير. وكان تصريحه المتكرر حول أن الاستقلال ليس بالحصيلة الواقعية، وهو الاستخلاص الذي عكسه في تقريره إلى الرئيس بوش، يعنى ضمناً أن مطلب الحركة بالاستفتاء كان مجرد مساومة سيتم التخلي عنها مقابل تنازلات في مجالات أخرى. وقد وجدت الحركة الشعبية وجنوبيين آخرين هذه التصريحات عدائية؛ فهم لن يتخلوا أبداً عن الحق في تقرير المصير. كان هذا «خطأً أحمرًا» بالنسبة لهم وسيظل كذلك طوال فترة المفاوضات.

اكتسب دانفورث في نهاية المطاف معرفة وتعلقاً قويين بالسودان. وقد عدل بهدوء موقفه عبر الزمن وكف عن التصريحات ذات الطابع المتحيز حول حصيلة المفاوضات. وفي نهاية الأمر أثبت دانفورث أنه كان فعالاً، يعمل عن قرب مع الترويكا ويلعب دوراً مهماً في بعض اللحظات المفصلية من المفاوضات. كذلك كان دانفورث مهماً في مراحل لاحقة فقد أعاد، بوصفه سفيراً للولايات المتحدة في الأمم المتحدة، تركيز الانتباه على اتفاقية سلام السودان، كما نظم، عندما ترأس مجلس الأمن، جلسة المجلس حول السودان في نيروبي في نوفمبر ٢٠٠٤، عندما وضع جدول صارم لاستكمال المفاوضات. كان هذا ضرورياً لإجبار الطرفين على الاتفاق على البرتوكول الأخير حول التطبيق في



٣١ ديسمبر ٢٠٠٤. لكن بالرغم من أن دور الولايات المتحدة بنفوذها السياسي وجزراتها وعصيتها كان مهماً لنجاح الترويك، كان الأمريكيون أقل فاعلية عندما يعملون منفردين بدون تعاون ونصح البلدان الأخرى. وقد برهن تضافر ما تملكه البلدان الثلاثة أنه كان المقاربة الأفضل.

• •



الترويكا والقمة



زرنا جاك دانفورث وكليز شورت وأنا السودان في يناير ٢٠٠٢. كانت تلك فرصتي الأولى منذ عودتي الوزارة لمقابلة اللاعبين الأساسيين في الجانبين. وقد مثلت قمة الإيقاد التي عقدت في الخرطوم في ٨ - ٩ يناير ذروة الجهود الدبلوماسية السودانية للهروب من العزلة. وقد نجحت القمة نجاحاً عظيماً من ناحية مستوى مشاركة رؤساء الدول، ومن ناحية حصيلة الاجتماع نفسه. طلبت القمة من الرئيس موي أن يبحث عن سبيل لاستيعاب المبادرة الليبية - المصرية ضمن عملية الإيقاد. وكان من المسائل الأساسية في هذا الصدد ما إذا كان ضرورياً تعديل إعلان المبادئ اللذين قامت عليهما المبادرتين. ومثل ما كانت الحركة/ الجيش الشعبي ستعارض أي تغيير يضعف الفقرة الخاصة بالحق في تقرير المصير في إعلان مبادئ الإيقاد، فإن الخرطوم ستفضل بالضبط إعادة صياغة تلك الفقرة. وفي النهاية لم يقدّم القادة المصريون والكينينيون بأي محاولة جدية لدمج المبادرتين، وهو تقصير جعل مسار الإيقاد يحافظ على تقدمه. وقد كنت، بوصفي رئيسة مشاركة لمنبر شركاء الإيقاد، راضية تماماً بتلك الحصيلة. ودعوت في خطابي إلى القمة، الأطراف السودانية إلى استخدام «السانحة» التي أُتيحت لهم للتفاوض حول السلام، وأن يتفاوضوا بجدية واستعجال. وقد تعهدت بدعمنا الكامل لمجهوداتهم.

كان مضيف القمة هو الرئيس البشير الذي أُعتبر وقتها وعلى نطاق واسع رأس النظام. وعلى خلاف إعتقاد الكثيرين، على الأقل في ضوء قرارات المحكمة الجنائية الدولية، فالبشير ليس أكثر أعضاء الحكومة تشدداً، وليس من بين أولئك الذين يتبنون جدول الأعمال الإسلامي بشكل متشدد. ولكون البشير تدرج في رتب الجيش فهو رجل عسكري أولاً وأخيراً، ليس ماهراً في الأحاديث الناعمة أو التعبيرات الدبلوماسية المصقولة (سيصبح هذا واضحاً للعالم لاحقاً أثناء أزمة دارفور). وفي نفس الوقت كان البشير، الذي نجا كرئيس



من الكثير من حالات الصعود والهبوط منذ ١٩٨٩، أكثر قدرة علي المناورات السياسية مما يوحي به الانطباع الأول. ونقاش المسائل الحساسة معه ليس أمر سهل على الإطلاق. على الجانب النرويجي كان لدينا مصادر قلق رئيسية، لكنني عرفت بالغريزة أن المواجهة ستعود بنتيجة عكسية؛ فنقلت وجهات نظرنا بطريقة جعلت البشير محل احترام في الحوار، وإن لم يكن دائماً سعيداً به. كما لم يشكل اعتداده بنفسه مشكلة حتى عندما خرقت البروتوكول في احدي زياراتي، علي سبيل المثال، بمقابلته هو ونائبه علي عثمان طه، وقد التقيت بكليهما مراراً عندما يكون كلاهما في المدينة.

قبل القمة كان دعم وحضور الغرباء للمفاوضات أمراً حساساً. وفي حين كان الكينيون قلقين نوعاً ما، نقل لنا الطرفان بدبلوماسية أن مثل هذا الدعم كان ضرورياً. ورغم أن منبر الشركاء يقدم المساعدة كانت الترويكاستكون أكثر أهمية. فقد كانت تقعد بها حمولات تاريخية. وكما قال أحد مسئولي الحركة/ الجيش الشعبي بصراحة «لا يمكن للإيقاد أن تقم بهذا العمل منفردة»^(٦). وكرر مسئولو الحكومة السودانية وجهة النظر هذه. كان الاعتراف الرسمي بنا هو أفضل سبيل لإرساء دورنا. وهكذا فقد رحّب البلاغ الختامي لقمة الإيقاد بالدعم الدولي، ليقبل بذلك دور منبر الشركاء كمراقبين في المفاوضات. ومثل ذلك النص الأساس الرسمي لجهود الترويكافى المفاوضات. وكانت الكثير من التوقعات في الأفق.

• •



كلير شورت في مناطق «المتمردين»



كانت كلير شورت قد عادت لتوها من الجنوب ومن أول اجتماعاتها مع جون قرنق عندما التقينا في الخرطوم. ناقشنا الوضع وحصيلة اجتماعات كلينا، وما يمكن عمله لإطلاق المفاوضات. كانت كلير قد أصدرت سلفاً تكليفاً بإعداد تحليل للنزاع السوداني من الناحيتين العسكرية والأمنية خلص إلى أن هذا النزاع يمكن أن يستمر بلا نهاية. لكنها كانت ما تزال تعتقد أن من الممكن الوصول إلى «صفقة» توافق فيها الحكومة حين يتاح لها الارتباط دولياً وتخفيف ديونها؛ ويُمارس في ظلها الجنوب تقرير المصير في استفتاء يلي فترة^(٧) انتقالية. نفذت كلير المعروفة بنفاد صبرها وحديثها المستقيم إلى لب القضايا. وقد أرادت أن تعرف، وهي تضع الرئيس البشير ورئيس الحركة الشعبية في الصورة، أن تعرف ما الذي يمكنهما القبول أو السماح به. ووضعت كلير «حزمة صفقتها» بوصفها ما يشكل الطريق إلى الأمام. وقد كانت راضية عن حصيلة نقاشاتها.

لم يكن لكلير شورت فكرة وقتها عن الجهد الذي بذله جون قرنق للقائها. كان ألن قولتي يحاول في البداية ضمان أن يكون الاجتماع مع الحركة الشعبية في مستوى أقل.^(٨) لكن كول دينق، الشخصية القيادية في الحركة في المملكة المتحدة، أدرك أهمية ما سيكون عليه أول اجتماع بين رئيس الحركة الشعبية ووزيرة من حكومة جلاله الملكة، فأصر. كان قرنق واقعاً تحت ضغط جدول زمني ضيق فطلب وسيطاً موثقاً ليستأجر له طائرة. ولأسباب أمنية لم يكن جون قرنق يستخدم الطيران في جنوب السودان، لكنه كان يريد الآن يفعل ذلك استثناءً. وقد أمر بان يكون كل شيء سرىً، وعندما جاء أحدهم، وكان قرنق لا يثق فيه، ليقول إن الترتيبات اكتملت، تظاهر رئيس الحركة الذي اشتهر رائحة مؤامرة، بالجهل. قال قرنق معنفاً مساعده الذي خرق السرية وهو



يرفع أصبعاً، ليمثل شخصاً واحداً هو شخصه، ثم رفع أصبعين «ما الفرق بين شخصين وأحد عشرة شخصاً؟ لن أستخدم الطائرة. سأقود السيارة»^(١) عدل قرنق وقتها مواعيد اجتماع خطط له في نيروبي لدمج منظمة ريك مشار والحركة الشعبية، وقاد السيارة لحوالي ستين ساعة ليصل ليلاً للقاء كلير شورت التي طارت إلى رومبيك بعد ساعات قليلة من وصوله لها. انضم ألن قولتي إلى كلير التي وُفقت باستدعائها للسفير رتشارد ماكيبيس من الخرطوم. كانت الاجتماعات مطوّلة، وقد انبهرت كلير بالتزام رئيس الحركة ومقدراته الفكرية. وكان أكثر ما أسعدها حماسه له الحزمة، التي ناقشها. دعت كلير قرنق لزيارة لندن وهي الزيارة التي ستكون اختراقاً لعلاقات الحركة بالملكة المتحدة.

كانت مناقشات شورت مع علي عثمان طه والمسؤولين الحكوميين الآخرين مشجعة كذلك. وكان من وجهة نظرها التي انتفتت فيها معها تماماً أن حرص الحكومة على إنهاء عزلتها يتيح لنا فرصة حقيقية للتقدم. لقد أصبحت كلير الآن شريكاً متعاطفاً في عملية السلام تؤثر علي تفكير رئيس الوزراء توني بليز، وتدفع نحو تغييرات رئيسية في سياسة المملكة المتحدة تجاه السودان. وكانت متيقنة تماماً أن استفتاء جنوب السودان هو مفتاح الأزمة، وأن ذلك الاستفتاء يجب أن يتضمن خيار الانفصال. كنت أيضاً سعيدة بحصيلة القمة وبالنقاشات في الخرطوم، فانطلقت إلى رومبيك للقاء دكتور جون وقيادة الحركة.

انطلق جَيْشان من نشاط الترويج. ومن السودان ذهب مباشرة لإجراء محادثات مع الأمريكيين والبريطانيين في ١٤ يناير. وقد دارت نقاشات مفصلة بيني ولتر كانستايئر، مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشئون الإفريقية، وألن قولتي حول اختبارات دانفورث الأربعة، ومررنا علي ما سميناه «اللا أوراق non - papers» التي صاغها جانبنا النرويجي حول القضايا المتعلقة بإحياء المفاوضات. التقينا مرة أخرى في ٤ فبراير في واشنطن. وقد تبع ذلك محادثات رسمية بعد عشرة أيام فقط في أوصلو. وبحلول ذلك الوقت، كان



التعاون في إطار الترويكاً قد تأسس بدوره مع تنسيق وثيق بين العواصم وفي بعثات الأمم المتحدة والسفارات في البلدان ذات الصلة. في تلك المرحلة لم تصدر أية إشارة علنية إلى أنشطتنا خوفاً من أن تثير التوترات مع الدول أعضاء الإيقاد ومنتدى شركاء الإيقاد.

في غضون ذلك تشاورت كليس شورت مع وزارة الخارجية و ١٠ داوننج ستريت. كذلك واصلنا كليس وأنا مشاوراتنا مع الأمريكيين. وقد توجت تلك الجهود في ٧ فبراير خلال زيارة توني بلير إلى نيجيريا. ففي خطاب إلى البرلمان النيجيري قال رئيس الوزراء البريطاني:

انغمس السودان في النزاع طوال سنوات ما بعد الاستقلال، خلا عشر سنوات. ونواصل نحن وغيرنا تقديم مساعدات إنسانية مكثفة، لكن هذه المساعدات لا تمثل بديلاً للسلام. أود أن أعلن اليوم، إنني انوي تعيين مبعث خاص ليعمل مع الآخرين في البحث عن السلام. وستظهر بريطانيا الالتزام السياسي الضروري والدعم الملموس. وسأدعو مجموعة الثمانية في يونيو لمضاعفة جهودها لتحقيق السلام في هذين النزاعين^(١١).

وجاء تعيين الن قولتي كممثل خاص بعد وقت قصير من ذلك.



جبال النوبة وأولي علامات السلام

لشعب جبال النوبة تاريخ حديث مشابه لتاريخ الجنوب فقد كانت الغارات من أجل الحصول على الرقيق كثيفة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وعندما وصل البريطانيون لجاءوا إلى لعمليات العسكرية الواسعة، بما في ذلك القصف الجوي لإخضاع السكان المحليين. وقد وُضعت المنطقة تحت إدارة منفصلة لبعض الوقت، وجرت محاولات لإغلاقها أمام النفوذ الشمالي. ظل الإقليم نائياً، ومتخلفاً، على الحدود بين الشمال والجنوب لكنه لا ينتمي لكليهما.

قادت النزاعات على الأرض والموارد منذ الاستقلال إلى التغريب المتزايد للسكان المحليين. وقد حابت الخرطوم في النزاعات الطويلة بين النوبة وجيرانهم العرب البقارة الرحل، الأخيرين. وخلال المراحل الأولى من الحرب الأهلية الثانية بدأت الخرطوم تسليح البقارة المسيرية ضد غارات الجيش الشعبي لتحديث المزيد من الخلل في توازن القوة في غير صالح النوبة. وعندما ظهر ممثلو الجيش الشعبي في قرى النوبة في ١٩٨٥، لم يجدوا عناء في تجنيدهم. ردت الحكومة بعنف، مباشرة أو من خلال مليشيات المسيرية. وبحلول الثمانينيات وصلت الحرب في جنوب كردفان إلى زخمها الخاص.

ظلت جبال النوبة البعيدة من الحدود الدولية لا تخرج منها الأخبار خلال فترات الحرب الطويلة. وكان جزءاً من إستراتيجية الخرطوم لمواجهة التمرد حرق المحاصيل والقرى، وتعطيل التجارة ووصول المساعدات الإنسانية. ويبدو أن الهدف كان تجويع السكان ليخرجوا من الجبال، ودفعهم إلى "قرى السلام"، حيث يمكن السيطرة عليهم. وقعت انتهاكات واسعة في تلك المعسكرات، حيث مات الناس من سوء المعاملة وسوء التغذية والأمراض (أشار البعض إلى هذه الممارسات بوصفها جزءاً من سياسة الاستيعاب القسري للنوبة في التيار الرئيسي للثقافة الشمالية - وسمى بـ "المشروع



الحضاري“). قُدم القليل من العون الخارجي في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة من خلال المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، لكن هذا العون لم يكن كافياً. وقد نجحت الخرطوم في التشويش علي جهود المساعدة الدولية إلي المناطق الواقعة تحت سيطرة الحركة الشعبية، حتى خلال أسوأ المجاعات في ١٩٩١ - ١٩٩٢. وقد نجحت عملية شريان الحياة بتقديم المساعدات لاحقاً، لكن لم ترسل أولي بعثات الأمم المتحدة لتقييم الأوضاع الإنسانية إلى مناطق الحركة/ الجيش الشعبي إلا في ١٩٩٩. ومع تجدد جهود السلام كانت المقاومة في المناطق الحدودية متصاعدة وواضحة.

عقب ”اختبار“ جاك دانفورث، طلب الأمريكيون من السويسريين المساعدة في التفاوض علي اتفاق لوقف العدائيات. (تم هذا بدون التشاور مع الترويك، ليفاجأ البريطانيون والنرويجيون مرة أخرى). دارت المحادثات في سويسرا لثلاثة أسابيع، وانتهت باحتفال التوقيع في ١٩ يناير ٢٠٠٢. وقد كانت تلك هي المرة الأولى التي ينخرط فيها الأمريكيون في المفاوضات بين الأطراف السودانية. وقد أداروا ذلك بطريقة اعتبرها الطرفان عادلة، مما عزز فرص المزيد من الارتباط الأمريكي. لاقى الدور السويسري التقدير وكانوا حريصين علي القيام بالمزيد. لكن الحماس لتوسيع الترويك كان محدوداً، فكان السؤال إلى أين ينتهي ذلك التوسيع؟ وبالإضافة إلى تعقيد إدارة المجموعة، فإن التوسيع كان يعنى المجازفة بسرية المحادثات وبمستوي ارتباطنا. وكان ينبغي تمثيل الأمم المتحدة من وقت لآخر، وكان للاتحاد الإفريقي الحق في إرسال مراقبين مثلما هو الحال مع بلدان الإيقاد، وكذلك كان لاييطاليا رئيسة منبر الشركاء وضع المراقبة.

جاءت اتفاقية جبال النوبة لوقف إطلاق النار مفاجئة لمعظم المراقبين، وكانت واعدة جداً. فإذا نجحت الاتفاقية ستصبح أساساً هاماً للتعاون بين الأطراف، وللدعم الدولي لمفاوضات السلام. وقد حشدنا من خلال منبر شركاء الإيقاد الدعم لمراقبة وقف إطلاق النار، طالبين من كثير من الدول المساهمة مالياً ومادياً، بما في ذلك المساهمة بالمعدات ونشر أفراد الشرطة والجيش.



وكانت الردود إيجابية. فقد دعمت الولايات المتحدة وكندا والعديد من البلدان الأوروبية البعثة بالأفراد والموارد، وكُونت لجنة عسكرية مشتركة من الطرفين ونشرت وحدات مدمجة في المنطقة.

قائد الجنرال النرويجي يان اريك ولهيمسن عملية المراقبة باقتدار، وكان مقره كادوقلي، وقد عين نتيجة لمناقشات داخل الترويك. وكان الجنرال قد سبق له المشاركة في طيف من العمليات الدولية تحت مظلة الأمم المتحدة، وكان مسؤولاً عن بعثات المراقبة في الكثير من البلدان، بما في ذلك الوجود الدولي المؤقت في الخليل بالأراضي الفلسطينية، وبعثة الأمم المتحدة في السلفادور. وعلى الرغم من أنه كان يملك القليل من الخبرة بأفريقيا، ولا يملك أي معرفة بالسودان، سرعان ما اتضح أن الشكوك حول تعيينه لم تكن مبررة. استلم ولهيمسن مسئولية البعثة، واستثمر كثيراً من الوقت والطاقة لكي يفهم الوضع في البلاد وفي إقليم جنوب كردفان، ولكي يحصل على ثقة الطرفين. مثلت اللجنة العسكرية المشتركة نجاحاً عظيماً؛ وستصاغ العديد من عناصر بروتوكول الترتيبات الأمنية في اتفاقية السلام الشامل بناء على نموذج تجربة جبال النوبة.

ظل جنود كل من الجيش السوداني والحركة الشعبية يمثلون أقيم ما في عملية المراقبة. فقد درّبوا سوياً ليقوموا بالدوريات والمراقبة والتدخل. واطلع المراقبون الدوليون بوظائف الدعم. خلق هذا النموذج الجديد، بذلك، جسماً دولياً "خفيف الوطأة"، بلا سلاح مركزاً على الحاجة لبناء الثقة بين الأطراف المحلية.

عندما زرت المنطقة في ١٩ فبراير ٢٠٠٣، تحدثت مع الكثير من فرق المراقبة المشتركة التي نشرت في المنطقة. وقد دهشت وأنا اسمع كيف عملت هذه الفرق بسلاسة. وقد أكد الطرفان ذلك. فبعد تردد قصير في التعامل مع الأعداء السابقين، نجحوا في بناء علاقات عمل في الميدان. جلست وأنا اقترب من محطة ليست بعيدة من كادوقلي مع اثنين من رجال الشرطة يمثل كل واحد منهما أحد الطرفين. وبعد أن تجاذبنا الحديث، سألتهما لماذا يرتديان زيّاً موحداً، أجنبي



جندي الحركة الشعبية الذي تحول إلي شرطي ”لقد وُعدنا بزى شرطة جديد، لكنه لم يصل بعد فأغارني أخي هنا زياً حكومياً، وهو على مقاسي، نحن نعمل قبل كل شيء في نفس المهمة“^(١١). ضحكنا جميعنا. بالنسبة لي كانت تلك أولى بوادر السلام.

لقد ساعدت ترتيبات المراقبة والحوكمة الفريدة علي خلق مناخ من السلام والأمل في جبال النوبة. خلال كل فترة المراقبة رُصد القليل من الحوادث أو الانتهاكات الخطيرة لاتفاق وقف العدائيات. قاد نجاح اللجنة العسكرية المشتركة إلي نقاشات كثيفة داخل قسم عمليات حفظ السلام بالأمم المتحدة حول العملية التالية لحفظ السلام في السودان. وخلال عامي ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ نادت الأطراف والدول التي تقف وراء نموذج جبال النوبة بتبني نموذج ”خفيف الوطأة“ مشابه في كل الجنوب، لكن بلا جدوى. إذ ستُنشر بعثة حفظ سلام تقليدية ستكون فاعليتها محلاً للشك في عدة مناسبات.



الحروب الأهلية الأخرى



كانت هناك مناطق نزاع أخرى لها ذات أهمية نزاع جبال النوبة. ففي جنوب النيل الأزرق وشرق السودان وأبيي -والأخيرة منطقة تشهد تنافساً حاداً علي الحدود بين الشمال والجنوب - مقاومة مسلحة لحكومة الخرطوم تدعمها الحركة/ الجيش الشعبي. وقوات الحركة الشعبية موجودة في كل هذه المناطق ما عدا أبيي. طالبت الحركة الشعبية - وقاومت الحكومة - بإدخال جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق وأبيي في مفاوضات الإيقاد. وقد طرح الجنوبيون علي الطاولة نفس مطالبهم تقريباً لتي طرحوها في مفاوضات اتفاقية أديس أبابا، ورُفضت بالمثل. الآن يعكس موقف الحركة الشعبية رؤية قرنق للسودان الجديد، التي تتمتع وفقاً لها كل المناطق المهشمة بنصيب عادل في تقرير شئون البلاد، ونصيب عادل من مواردها.

كانت المنطقة المشار لها باسم جنوب النيل الأزرق تقع في الشمال الشرقي من جنوب السودان. وكانت أجزاء منها "مناطق مقفولة" خلال فترة الحكم الثنائي، عندما تعرضت لتأثير شيء من المسيحية والتعليم الغربي. وكما في جبال النوبة غرب إدخال الزراعة الإلية الواسعة واستخدام السخرة المزيد من السكان. وبدأت المقاومة ضد سياسات الخرطوم. جاءت الحركة/ الجيش الشعبي إلي المنطقة لأول مرة في ١٩٨٥، لكن نفوذها تمدد خلال الحرب. وقد جندت الحركة مقاتليها من مختلف الأديان، فرجل الحركة القوي في المنطقة والحاكم الحالي للولاية، مالك عقار، مسلم. وتحالف السكان المحليين، الذين يعدون أنفسهم "عرباً" مع الحكومة. سيطرت الحركة منذ ١٩٩٧ علي مناطق واسعة نجحت في الدفاع عنها، جزئياً بدعم من إثيوبيا المجاورة، ضد هجمات الحكومة المتكررة.

خلفية النزاع علي أبيي فريدة^(١٧). فأبيي أصغر مساحة من المنطقتين الآخرين. ودينكا نوك، سكان المنطقة، "جنوبيون" يعيشون في محافظة



كردفان "الشمالية". والمنطقة المعنية هي تقليدياً أراض لمشيخات دينكا نوك التسع التي حُولت إلي كردفان في ١٩٠٥. وخلال المرحلة الأخيرة من العهد الاستعماري رفض زعيم دينكا نوك البارز دينق مجوك فكرة ضم أبيي إلي بحر الغزال، فظلت تائهة. وصلت الحرب الأهلية الأولى إلي أبيي في ١٩٦٥ فعدم دينكا نوك المتمردين، في حين عاون جيرانهم عرب المسيرية البقارة الحكومة. كانت النتيجة حرب أهلية داخل الحرب الأهلية. وكان عبد الله دينق، ابن دينق مجوك واحداً ممن فقدوا حياتهم.

وبمقتضى شروط التسوية السلمية في ١٩٧٢ وعدت أبيي باستفتاء لتقرر ما إذا كانت تريد الانضمام للجنوب. لكن هذا الاستفتاء لم يُجر أبداً. بل كان لأبيي وضع خاص، فقد حصل الجنوبيون علي الوظائف الإدارية في المنطقة، وشغل جنود الانانيا المواقع في الحاميات المحلية. وظهرت العدوات الإثنية مرة أخرى. فقد تزايدت قطعان البقارة بدرجة كبيرة بعد الاستقلال، وطاقة أراضيهم علي استيعاب الماشية تتراجع بسبب الجفاف وزحف مشروعات الزراعة الآلية. وبدأ البقارة كرد فعل علي هذا التهميش، تنظم أنفسهم في مليشيات سميت بالمرحليين. فتزايدت وتيرة وشدة الصدامات مع نوك والشرطة المحلية. وبدأ دينكا نوك، الذين حُرِّموا من الاستفتاء، في حمل السلاح وتنظيم مليشياتهم الخاصة. وأصبح العديد من القادة المحليين أعضاء في الحركة/ الجيش الشعبي، وأصبحت أبيي بسكانها "الجنوبيين" ونقطتها المكتشف حديثاً قضية مهمة للحركة. أجبر نوك بقسوة علي النزوح؛ وأصبح الإقليم يجسد استغلال أنظمة الخرطوم المتعاقبة لموارد الجنوبيين، بغض النظر عن التكلفة. وقد برهنت قضية أبيي علي استعصائها خلال وبعد مفاوضات السلام، فحولت في خاتمة المطاف إلي محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي.

من وجهة نظر الحركة الشعبية يتطلب الوضع في المناطق الحدودية إدخالها في أي مفاوضات سلام. فالحركة لم تعرّف نفسها أبداً بوصفها "جنوبية"، وكانت شعوب الأقاليم الحدودية "شماليين" بالمعني الرسمي للحدود الاعتباطية التي تعود إلي أيام الاستعمار لا غير. لكن الحكومة لم



تعتزف بحق الحركة الشعبية في التفاوض نيابة عن شعوب الحدود. كما لم يتضمن إعلان المبادئ، الذي رسم حدود المفاوضات، المناطق الحدودية. وقد تصاعدت الضغوط علي الحركة/ الجيش الشعبي من جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق عقب وعد برتوكول مشاكوس للجنوب بالاستفتاء. كان ممثلو هاتين المنطقتين يريدون إدخال قضاياهم في المحادثات، والاعتراف بحقوقهم في تقرير المصير. فقد خشوا أن يجدوا التجاهل في مفاوضات منفصلة. وقد قررت الحركة أن تضم قادة من جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق في فريق مفاوضاتها. وعندما التأم الطرفان في جولة ثانية في أغسطس ٢٠٠٢، ضغطت الحركة الشعبية بشدة لتكون المناطق الثلاث جزءاً من المفاوضات. كانت الحكومة متعنتة، وقلقة من أن تؤدي المفاوضات الواسعة حول حقوق تقرير المصير لأقاليم أخرى إلي ”بلقنة“ البلاد. فقد قدموا تنازلاً فيما يتعلق بالحق في تقرير المصير في الجنوب وانتهى الأمر.

• •



دارفور - قصة مختلفة



تعود التوترات الإثنية في إقليم دارفور الغربي إلى عهود ما قبل الاستعمار. وطالما حلت القضايا المتصلة بالمياه وحقوق الرعي والسلطة السياسية بالطرق السلمية إلى حد كبير. ويمثل الفور والمساليت والتنجر الرعاة المستقرين. أما العرب فكانوا بقرارة (رعاة أبقار) أو أبالة (رعاة إبل). كانت العلاقات جيدة، وعززت الكثير من التفاعلات الاجتماعية من الشعور بالجماعة. وكانت الكثير من القرى في دارفور متزاخرةً إثنيًا، وكانت الهويات الإثنية في حالة من السيولة بالفعل. وكل الناس مسلمين.

عانت دارفور مثلها مثل جنوب السودان من الإهمال، خلال وبعد العهد الاستعماري. وقد كانت الفترة الاستعمارية قصيرة علي وجه خاص في دارفور، فقد هزمت دولة الفور المستقلة وضمت أراضيها إلى السودان المصري فقط في ١٨٧٤، وبعد انهيار دولة المهديّة في ١٨٩٨ - ١٨٩٩ واجه الحكم الثنائي الانجليزي المصري - عودة دارفور كسلطنة مستقلة بالصمت. ولم يكن هذا يعني وضع اعتبار للسكان المحليين، وإنما على العكس، كان يعني العزم على عدم تحمل مسؤوليتهم إدارياً ومالياً. ولم يتغير في الأمر شيء حين غزا الحكم الثنائي وفتح دارفور خلال الحرب العالمية الثانية، فقد أحييت دارفور إلى الحكم غير المباشر الذي أقر سلطة زعماء القبائل (قننها نوعاً ما)، بغرض تفادي الإدارة "البيروقراطية" (التي يبدو أنها شجعت في وادي النيل، وأماكن أخرى من الإمبراطورية البريطانية)، صعود "طبقة" منبئة قبلياً من الموظفين المحليين المعرضين لتأثير المشاعر القومية والمناهضين للاستعمار. وقد ظل الإقليم بسبب بعده، وقلة سكانه، وافتقاره لأية موارد ذات قيمة، متخلفاً بالكامل. وتأتي دارفور، من ناحية مؤشرات التقدم الاجتماعي، الصحة والتعليم على سبيل المثال، بعد الجنوب المهمليّة.



وحتى منذ ما قبل الاستقلال كانت الضغوط الاقتصادية والاجتماعية التي خلقت ما سميت ”أسوأ كارثة إنسانية في العالم“ تتراكم سلفاً. وكانت دارفور، شأنها شأن معظم أفريقيا جنوب الصحراء، تعاني التدهور عبر قرن من الجفاف. وفي ذات الوقت استمر تزايد الطلب على موارد الإقليم المائية المتناقصة، في حين نمت عدد السكان - والأكثر أهمية تزايد حجم قطعان حيواناتهم الهائل. ومن ثم فقد أصبح توزيع الأرض مصدراً رئيسياً للتوتر، خاصة والمراعي تصبح أكثر ندرة، فتزايد بالتالي الضغط من أجل الحصول على الأرض. وأصبحت المجموعات الإثنية، التي كانت تهاجر في الماضي موسمياً أو في أوقات الأزمات فيما مضى، تريد الاستقرار بشكل دائم بعيداً عن مواطنها التي جف مأواها. ومن الناحية الإثنية فهذا يعني هجرة رعاة الإبل جنوباً إلى مناطق الفور والمساليات الرعوية والزراعية المستقرة. وكان احتمال ظهور معادل اثني لهذه الأزمة الاقتصادية جلياً، وقد استفاد المتفلسفون من هذا الوضع بدعم من الخرطوم.

لدارفور، التي لم تكن أبداً أرضاً للوفرة، تاريخ من الجفاف والمجاعات والانتعاش، حيث مضى أهلها وحيواناتها صعوداً وهبوطاً استجابة صعبة للضغط البيئي. لكن عندما وقعت إحدى أسوأ المجاعات في تاريخ دارفور في ١٩٨٤-١٩٨٥، كان الزمن قد تغير. كانت حكومة الخرطوم في حالة من الضعف الشديد، وانعكس عجزها عن إدارة (أكثر من قمع) المنطقة، في ظهور قوات الفور والمساليات للدفاع عن النفس والمليشيات القبلية. وقد حصلت هذه الجماعات على السلاح بسهولة من تشاد والدول الأخرى المجاورة، حيث كانت الكثير من التمردات تشق طريقها، ومن ليبيا ومن مصادر أخرى. وقد عُدت أنشطة بعض المليشيات، خاصة في الشمال البدوي من الإقليم، مجرد نهب مسلح تقريباً، وأصبحت تلك المليشيات تسمى الجنجويد، المعروفة الآن بغاراتها المميتة. وقد اكتسبت فظاعاتها غطاءً شوفينياً، لخصه المراقبون غير النقيدين بوصفه صراع ”عرب“ ضد ”أفارقة“. وكما أشار خبيران بهذه الأزمة، فقد ثبت أن تزاوج الحركة المسماة بـ ”التجمع العربي“ - التي تقوم



على تفوق العرب، والإسلام المتطرف، وتجنيد أعضاء المجموعات الإثنية المحبطين الذين شهدوا بأم أعينهم تدهور معاشهم - مع تدفق السلاح، هو تزواج قاتل^(١٣).

وسيصبح استخدام الميليشيات العربية منهجياً مع مجيء نظام الجبهة الإسلامية القومية التي استولت على السلطة في ١٩٨٩ بإنقلاب عسكري. وأصبح من الصعب التمييز بين ما يسمى قوات الدفاع الشعبي والميليشيات القبلية والجنجويد. وقد برز موسى هلال زعيم الرزيقات الأبالة بتسهيله تدريب زمر الشباب في ليبيا، ونقل السلاح، وتجنيد الأفراد للميليشيات العربية في دارفور. وقد منحت فكرة التفوق العربي أساساً أيديولوجياً طاعياً لحركة طرد السكان الأفارقة من الإقليم كلياً^(١٤).



مقاومة دارفور والكتاب الأسود



قوّت السياسات الصادرة من الخرطوم، بالتوازي مع الصراع على الأرض، من يد الجماعات التي تزعم أصولاً عربية. وقد صدر القرار بالسيطرة على الغرب، بعد إجهاض حملة الجيش الشعبي في جنوب دارفور في ١٩٩١. فقسّمت الحكومة دارفور إلى ثلاث ولايات، ووضعت "الترايبية القبلية" التمييزية في سياق رسمي. وقسم الفور في الولايات الثلاث، فأصبحوا في التّو أقلية أينما كانوا. وأسست وظائف إدارية جديدة لضمان الأغلبية لذوي الأصل العربي وبعض المعيّنين الذين لم يكونوا دارفوريين حتى، وإنما أفراداً قدموا من تشاد. وقد غيّر هذا من موازين القوى كلية. وحفّزت الصراع الانفي الدائر سلفاً، وتدفق السلاح، ونمو الميليشيات القبلية، وفكرة تفوق العرب الفظيعة رد الفعل. فتأسست بدءاً من ١٩٩٧ المزيد من المجموعات المسلحة المنظمة وسط السكان غير العرب. وقد برز عبد الواحد محمد النور في ذلك الوقت؛ وسيصبح شريف حرير، المحاضر في جامعة بيرغن الذي سافر إلى أريتريا للمساعدة في بناء التحالف الديمقراطي الفيدرالي، شخصية مهمة في المعارضة الدارفورية.

لقد نظر لزغاوة شمال دارفور بوصفهم حلفاء محتملين للتجمع العربي، لكن مسار الأحداث قوّض هذه الفرضية. فقد اشتكى شيوخ الزغاوة منذ ١٩٩١ إلى الرئيس من أبارتهاید "وليد". استمرت الغارات المتفرقة، وبعد نقض العديد من اتفاقيات السلام المحلية، بدأت المقاومة المسلحة. وقد انتهت الاتصالات التي بدأت مع الفور في منتصف يوليو ٢٠٠١، مع تدهور الأوضاع في دارفور، إلى تأسيس حركة مقاومة مشتركة. وقد فاجأ هذا التطور نخبة الخرطوم السياسية والأمنية. وفي غضون ذلك غدّت تجربة الزغاوة تمرد حركة العدل والمساواة بقيادة خليل إبراهيم.



على خلفية هذه الأحداث نشر ”الكتاب الأسود: إختلال السلطة والثروة في السودان“ بدون توقيع في مايو ٢٠٠٠. وقد تفادى الكتاب الرقابة الحكومية إذ صوّرت أوراقه ببساطة ودُبّست. ويشرح الكتاب بالتفصيل احتكار السلطة السياسية والاقتصادية في البلاد عن طريق مجموعة صغيرة من الناس ينتمون إلى ثلاث مجموعات إثنية هي الجعليين والشايقية والداقلية، وكلهم من الشمال النيلي. وكل الوظائف المهمة من مجلس الوزراء، إلى قوات الشرطة والجيش، والهيئة القضائية والإدارات الولائية يمسك بها ”أبناء الشمال النيلي“، ومعظمهم من نفس النواة الإثنية. وقد أوضح الكتاب كيف أن كل الأقاليم الأخرى قد همّشت بالمقارنة. لم يكن كل ذلك جديداً، لكن حتى ذلك الوقت لم يكن أي شخص قد وضع كل تلك المعلومات على الورق بشكل منظم ولأغراض سياسية. مؤلف الكتاب محل اختلاف، لكن نظمت مجموعة من العدل والمساواة توزيع الكتاب؛ بل قبل إن حسن الترابي كان وراء الأمر برمته. لقد لمس الكتاب بلاشك الأسود عصباً حياً. فقد كان بعض من انضموا إلى الحركات المسلحة في وظائف حكومية لكنهم حرموا من الترقى. وبعضهم لاقى تمييزاً منهجياً بسبب المزايا الوظيفية والمرتبات الأقل وتأخيرها المتكرر والحقوق الأقل في أماكن العمل مقارنة بمن ينحدرون من أصول ”عربية“. وبعضهم رأى أطفاله الموهوبين يفشلون فجأة في الامتحانات، بينما ينجح من هم أقل منهم اجتهداً ببسر لا تفسير له. لكن الكتاب الأسود ضفر كل هذا معاً بشكل يفسر غضب السنوات الأخيرة الأشد خطورة.

توصل مؤتمر ممثلو الطرفين في نرتتي في أغسطس ٢٠٠٢ إلى إجماع حول كل القضايا. وقد كذّبت سهولة الاتفاقية نوايا بعض المشاركين. وقيل إن التجمع العربي، بالتعاون مع أمن الدولة، قد عقد مؤتمره الخاص للمليشيات بعد شهر من ذلك. وفسر الكثير من الفور ذلك المؤتمر بوصفه ”إعلان حرب“^(١٥). في غضون ذلك اتسعت قوات موسى هلال والتجمع العربي بشكل كبير. فأصبح ما كان مليشياً تعمل مستقلة، قواتاً أكثر تنظيماً، يسندها إمداد خارجي وتدريب ونقل للسلاح. ويبدو أن ذلك كان

تحضيراً، كما هو ظاهر، لعمليات أوسع نطاقاً. وبدءاً من سنة ٢٠٠٠ حين عُيّن أبالي رزيقاتي حاكماً لشمال دارفور، بدأت المعدات العسكرية تطير من العاصمة مباشرة.



هجمات مسلحة في الجنوب



بوصفنا شركاء دوليين، كنا على دراية بأن شيئاً ما يختتم في الإقليم الغربي في أوائل عام ٢٠٠٢، لكن تركيزنا كان منصّباً على الحرب الأهلية الأطول في أفريقيا، أي النزاع في الجنوب. وفي الوقت الذي كان فيه الكينيون والمراقبون الدوليون يحضرون للجولة الأولى من المفاوضات في إطار الإيقاد، ويتشاورون مع الأطراف عقب قمة يناير ٢٠٠٢، بدأت مروحيات حكومية، فجأة، بالتحرك في جنوب السودان. وفي ٩ فبراير هوجمت نيمين، كما هاجمت مروحية مسلحة، في العشرين من الشهر نفسه، مركز التغذية التابع لهيئة الأمم المتحدة في باي وقتلت أربعة وعشرين امرأة وطفل على أقل تقدير. قبيل ذلك الهجوم، كان وزير الخارجية مصطفى عثمان اسماعيل قد اعتذر عن القصف السابقة ووضع اللوم على "خطأ فني". فيما عزت توضيحات لاحقة القصف إلى أنه كان ردّاً على هجمة أرضية قام بها الجيش الشعبي لتحرير السودان، وإلى نقص التنسيق من جانب القادة الميدانيين.

تلى ذلك انتقادات حادة واحتجاجات مكثفة في كل من أوروبا وشمال أمريكا. (كانت أكبر الاستجابات في أمريكا، حيث تمسك اللوبي المناوئ للخرطوم بهذه الأحداث لوضع المزيد من الضغوط على الإدارة من أجل رد فعل قوي.) أدانت حكومة الولايات المتحدة هذه الأحداث بوصفها جزءاً من "نسق من الهجمات الوحشية عديمة المعنى من جانب الحكومة ضد مدنيين أبرياء". وعوضاً عن الانسحاب كلياً من عملية السلام، كما طالب بعض النواب في الكونغرس، قرر الرئيس بوش "تعليق المشاركة الأمريكية".

على الرغم من أن ثلاثة من "اختبارات" دانفورث كانت ذات نتائج ايجابية، فإن الاختبار المتعلق بالقصف الجوي وحماية المدنيين لم يكن كذلك بالتأكيد. فقد كانت عمليات القصف تلك جزءاً أساسياً من تكتيكات الخرطوم العسكرية. وهي كما وصفها أحد الخبراء: "إذا تخلت الخرطوم عن مهاجمة المدنيين، كان



سيتعين عليها التخلي عن استراتيجيتها العسكرية الحالية في حقول النفط .
إذ تقوم استراتيجيتها برمتها على تشريد السكان الذين يعيشون حول حقول
النفط“. لقد كانت الهيمنة الجوية واحدة من الميزات الأساسية التي تتمتع بها
القوات المسلحة السودانية أثناء الحرب الأهلية. ولكن، رغم من أن مسئولي
الحكومة عبروا عن أسفهم عن حوادث القصف بالمدفعية، إلا أن توقيت هذه
الهجمات وضع التزام الخرطوم بعملية السلام موضع الشك.

كان هنالك العديد من التكهّنات حول أن هناك أوساط معينة في الخرطوم
تحاول تقويض المفاوضات حتى قبل أن تبدأ. من هم، وعلى أي درجة من
الأهمية كانت مناصبهم؟ كانت هناك شائعات تدور حول النائب الأول لرئيس
الجمهورية علي عثمان طه؛ وحول ضباط من الرتب العليا في الجيش؛
وأعضاء من جهاز الأمن؛ والدكتور غازي صلاح الدين، الذي كان دوره، على
الرغم من تواصله مع المجتمع الدولي، موضع التكهّنات. ولكن لم يكن أي منا
في الواقع على دراية بحقيقة الأمر.

وسيزور جون قرنق، على نحو مفاجيء، مدفوعاً ربما بحوادث باي،
الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لطلب الدعم. وفي شهر مارس أطلعتُ كبير
شورت على المستجدات حول المبادرات التي قمنا بها، وشرحت لها ذلك قبيل
زيارة جون قرنق. لقد أطلعنا على تحرك من جانب الحكومة السودانية فيما
يتعلق باختبار دانفورث الرابع، وأملنا أن يكون دانفورث قادراً على تقديم
تقرير ايجابي للرئيس بوش، ومن ثمّ الفوز باستئناف المشاركة الأمريكية.
لقد أخبرت كبير بأنه عقب ذلك يجب أن نضغط من أجل مفاوضات مباشرة
بأعجل ما تيسر، وأن نهدي الضغوط في واشنطن. اقترح والتر كانستاينر
اجتماعاً مع كبير وشخصي لمناقشة أفكار حول تعزيز إطار التفاوض وصياغة
استراتيجية لمقاربة المحادثات.

لقد مثلت حادثة باي نكسة حقيقية. ولاحقاً سوف تقع سلسلة من الحوادث
المشابهة. وسوف تمر شهور عديدة قبل أن نكون قادرين على إنعاش العملية.
ولم يكن بمقدور النرويج والمملكة المتحدة المضي قدماً بدون الولايات



المتحدة، لكننا كنا بحاجة الى نقطة دخول موثوقة للأمريكيين لاستئناف مشاركتهم. في تلك الأثناء ركزنا على طلب دعم دولي عريض من أجل تنفيذ اتفاقية جبال النوبة. لقد كان رد الفعل على الحادثة هو ما أرغم الخرطوم على أخذ اختبار دانفورث الأخير مأخذ الجد. شهدت بدايات مارس علامات الرغبة في التفاوض، وسرعان بدأت المحادثات عقب ذلك. لقد انتهى الأمر بالحكومة إلى التنازل وبنهاية الشهر وقع الطرفان على اتفاقية حماية المدنيين. كان على المراقبين الدوليين مراقبة الاتفاقية؛ وكانت هناك خطط لتكوين فريقين للمراقبة، واحد في الجنوب والآخر في الشمال. على إثر هذا الانجاز، وتقدير جاك دانفورث إلى الرئيس بوش في ١٤ مايو، تلقى المبعوث الخاص الضوء الأخضر لعودة المشاركة الأمريكية.

بحلول ذلك الوقت كان المجتمع الدولي منخرطاً في العديد من عمليات المراقبة. وقد مثلت البعثة المشتركة لمراقبة اتفاق وقف إطلاق النار في جبال النوبة نجاحاً مبكراً. كانت فرق مراقبة حماية المدنيين، وهي فرق شكلت من أجل انتشار سريع في حالة وقوع هجمات على المدنيين، مدعومة بالأساس من الولايات المتحدة. و بينما كانت المساعدات الدولية تحشد لهذه الجهود ولسكريتارية الإيقاد، واصلت دول الترويكا محاولاتها لبدء مفاوضات الإيقاد. لقد ركزنا على الدعم العملي لإطار التفاوض وعلى تأمين حضور مراقبين في المحادثات.

بوصفي رئيسة مشاركة للجنة السودان في منبر شركاء الإيقاد كنت على اتصال مستمر مع الحكومة الكينية والجنرال سيمبيو، الذي اعتقدنا أنه كان الشخص المناسب للتوسط في المفاوضات. كان سيمبيو عضواً في البعثة الكينية في الاجتماع الأول للإيقاد، وأتذكر بوضوح شديد انبهاري الشديد به. حتى ذلك الحين تحدثت معه حول امكانية القيام بدور الوسيط، آخذة في الاعتبار معرفته بالنزاع وبالعديد من القادة. وبعد رفضه لدعوة قدمت له عام ١٩٩٨، وافق سيمبيو في أكتوبر ٢٠٠١ على أن يكون خلفاً للمفاوض السابق دانيال مويبا. لم تكن خلفيته العسكرية وقربه من الرئيس موي فقط هما



مصدر قوة الجنرال سيمبيو، ولكن كانت له أيضاً شخصية قوية واستقلال في الرأي. لقد كان صلباً ولا ينحني بسهولة تحت الضغط. كانت هذه الخصائص حاسمة في نجاح المفاوضات.

كان الجنرال سيمبيو متلهفاً للبدء. ولكن لم يكن الطرفان مستعدين. ومن وجهة نظرنا لم يكن هناك معنى لعقد جولة من المحادثات لا تحقق تقدماً يذكر. لقد كانت هناك حاجة إلى صيغة مختلفة وأكثر دينامية، وكانت هذه الصيغة قيد التحضير. علاوة على ذلك، عقب القمة في يناير كانت الإيقاد بطيئة في إعادة تنظيم نفسها بحيث أهدر وقت ثمين في تلك الفترة. لكن في بداية مارس ٢٠٠٢ بدأ الجنرال سيمبيو في المشاورات مع الطرفين. وقدم لرئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان ورقة حول القضايا الرئيسية فُسرت من جانب الحركة على أنها متحيزة لطرف واحد كما تم تسريبها إلى الجمهور. قاد ذلك إلى المزيد من التكهّنات حول ما إذا كانت الإيقاد، تحت النفوذ الأوروبي تتخلى عن الحق في تقرير المصير. لم يكن ذلك هو الحال، لقد كانت الورقة من إنتاج القائد ميارديت نفسه، ولم يكن أي منا قد قرأها أو طلب منه التشاور حول مضمونها. النتيجة كانت في نظرنا أن سكرتارية الإيقاد وفريق التفاوض كانا في حاجة إلى المزيد من الدعم. وهكذا قررنا أن نعطي المحادثات دفعة قوية.

• •



١. كانت الإيقاد سابقاً تعرف بالمنظمة الحكومية المعنية بالتحصير والجفاف (GADD) ثم أصبحت تسمى خلال فترة التسعينات من القرن الماضي بالمنظمة الحكومية المعنية بالتنمية (IGAD)، وتشمل في مظلتها كل من: أثيوبيا، أرتريا، الصومال، جيبوتي، السودان، يوغندا، وكينيا.
٢. مقابلة مع شارلي سنايدر في ٣٠ مايو ٢٠١٠.
٣. كان كل من سوزان رايس، مساعدة وزير الخارجية الأميركي للشئون الأفريقية وغيل سميث من مجلس الأمن القومي وجون برنرغاست من وزارة الخارجية لاعبين أساسيين فيما يتعلق بالسودان خلال فترة إدارة كلينتون، وقد عملت مع هذا الفريق بصورة لصيقة خلال الأعوام ١٩٩٨-٢٠٠٠.
٤. اعتماداً على مصادر خاصة، وقد حصلت هلي المعلومات بشكل أساسي عبر عدد من المحادثات الهاتفية.
٥. مقابلة مع شارلس سنايدر ٣٠ مايو ٢٠١٠.
٦. International Crisis Group, Capturing the moment: Sudan
١٤ Peace Process in the Balance, April ٢٠٠٢.
٧. اتصال عبر البريد الإلكتروني مع كلير شورت، ٨ مايو ٢٠١٠.
٨. محادثة هاتفية مع كول دينق، ٢٠ أبريل ٢٠١٠م.
٩. المقابلة السابقة.
١٠. خطاب رئيس وزراء بريطانيا إلى البرلمان النيجيري Urhobo Historical Nigeriahttp://www.waado.org/nigerdelta/ Soceity, ٠٨٠٢٠٢, fedgovtforiengafaris/Tony Blair.html
١١. الجيش الشعبي لتحرير السودان ليس لديه أي وحدات شرطة للتخاطب معهم، كما تجدر الإشارة إلى عدم ارتداء هذه القوات لزي نظامي موحد.

١٢. Douglas H. Johnson. Why Abyei Matters: The Breaking Point of Sudan Comprehensive Peace Agreement. Africa Affairs، ٤٢٦، ٢٠٠٨، ١-١٩

١٣. Julia Flint and Alex De Waal. Darfur: A New History of a Long War. London، ٢٠٠٨، ٤٧-٥٥

١٤. السابق، ص ٥١-٥٢.

١٥. السابق، ص ٨٦.

١٦. اليكس دي فال ورد في: Julia Flint. Oil Fuel “Flames of war in Sudan: civilians pay price as Khartoum mobilizes for showdown with newly united rebels”. The Guardian، ٢٠٠٢ March ٧



الفصل الثاني

إتفاقية تقرير المصير المفصلية



قررت كل من واشنطن ولندن وأوسلو الانخراط في مفاوضات السلام بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان والجيش التابع لها، على المستوى السياسي، وإعطاء دفعة قوية لهم للمضي قدماً بعملية السلام. وقد مثل «الترويك» منذ يناير ٢٠٠٢ كل من ولتر كانستاتنر، كلير شورت وشخصي، وكلنا من المؤيدين لعملية السلام. وفي أواخر إبريل ٢٠٠٢، قبل فترة وجيزة من قرار الولايات المتحدة بدعم المفاوضات، التقى ثلاثتنا بنيويورك في مقر البعثة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، وكان الهدف من ذلك الاجتماع التّفكير حول كيفية إعادة تنشيط مفاوضات السلام التي كانت أقرب ما تكون إلى الاحتضار في ذلك الوقت. وقد اتفقنا في ذلك الاجتماع، الذي حضره كذلك مستشارونا الرئيسيين، على المبادئ الأساسية، وعلى بعض المواقف المشتركة من عملية السلام، وعلى خارطة طريق لتدعيم الهيكل الإطاري لمفاوضات السلام، بما في ذلك دعم الترويك للوساطة التي تقوم بها (الإيقاد). وكانت إحدى المسائل التي تطرقنا إليها في ذلك الاجتماع هي ما إذا كنا سنتمسك بأن يكون دورنا بارزاً بحيث يراه الجميع، من قبيل أن نندب منسقاً من الدول الثلاث ليعمل إلى جانب الجنرال «سيمبيو» وسيطاً مناوياً. إلا أننا رأينا وإلى حين إخطار آخر، أن نرسل مبعوثينا كمراقبين للمفاوضات، وأن ندعم عملية التفاوض بخبراء فنيين. وفي غضون ذلك نعمل بصورة مستقرة من أجل ممارسة الضغط على الطرفين المتفاوضين لإبداء الجدية المطلوبة للتوصل إلى اتفاق. هذا وقد أظهر تطور الأمور لاحقاً أن اجتماع نيويورك ذاك، والمنهج الذي اتفقنا عليه بدفع عملية التفاوض قد كانا حاسمين بالنسبة لجهودنا المشتركة في المفاوضات.

ورغمًا عن أنه كان من الواضح بالنسبة لنا أنه لا غنى عن دعم خارجي لعملية التفاوض، إلا أنه كان يتوجب علينا الحذر. فذلك قد يثير مخاوف الأطراف الإقليمية الداعمة لتلك العملية، سواء أكان ذلك الجنرال سيمبيو نفسه، أم علينا، أم قادة دول الإقليم الأخرى بشأن استيلاء الشركاء الغربيين على



عملية المفاوضات. وكانت سكرتارية (الإيقاد) على استعداد لبدء المفاوضات، وبالنظر إلى قرارات قمة الإيقاد، فإن دورنا كان يجد قبولاً من كافة الأطراف. بدأت المفاوضات باجتماعات فنية تمهيدية في نيروبي، في مايو ٢٠٠٢، وقد كان التركيز في تلك الاجتماعات على جدول أعمال التفاوض والجوانب الإجرائية فيها. ثم تتابعت تلك الاجتماعات بصورة مستمرة، إلا أن الجانب الحكومي رفض التوقيع على المسودة التي تم إعدادها. ولم يتم التوصل إلى اتفاق إلا بعد أن تم تصعيد مسألة وحدة السودان إلى جدول أعمال التفاوض، بينما تم إرجاع النقطة الخاصة بتقرير المصير إلى أسفل القائمة، وتم حذف النقطة الخاصة بوقف إطلاق النار من جدول الأعمال. وقد حذفت هذه النقطة بناء على طلب من وفد الحركة الشعبية لتحرير السودان، علماً بأنها كانت ترى أن التمسك بكرت الضغط العسكري هو أكبر ميزة لها، وما كان لها أن تتخلص عنه بسهولة ويسر.

وكان كل من الجانبين قد بعث بوفد وفريق للتفاوض أقوى بكثير عما كان عليه الحال في الجولات السابقة تحت الإطار التفاوضي للإيقاد. وكان المفاوض الرئيسي الجديد الجنرال «سيمبيو» مدعوماً بصورة أفضل من ناحية فريق السكرتارية الذي يعمل معه والذي كان مدعوماً بخبراء دوليين وفنيين قامت بتوفير التمويل اللازم لهم «الترويك» ودول أخرى. وعليه، فإن «الإيقاد» وضعت جدول أعمال محدد لتفاوض مستمر بتواريخ محددة، يمتد على فترة أربعة أو خمسة أشهر، بدلاً من جولات المفاوضات قصيرة الأمد. وكان الهدف من ذلك إيجاد قناعة لدى المتفاوضين بأنه ليس هنالك خياراً آخر سوى النجاح. كما أصبح جلياً أن المراقبين من جانب الترويك سيكون لهم دورهم في عملية التفاوض. من الجانب الأمريكي، تم حشد جاك دانفورث وولتر كاستاير وريتشارد أرميتاج وكولن باول لحث الطرفين على التوصل إلى اتفاق والتأكيد على مسألة مكافحة الإرهاب. كما استثمر ألان قولتي علاقاته الطيبة مع حكومة السودان بالاتصال المستمر مع غازي صلاح الدين بينما توليت أنا جانب الاتصالات بالحركة الشعبية لتحرير السودان.



بالنظر إلى المبادرة المصرية الليبية، ونسبة لأهمية علاقات مصر بالسودان، فإن الكينيين بدءوا يبحثون عن وسيلة لإشراك مصر في المفاوضات. وعليه فأنهم اقترحوا أن تدخل مصر بصفة مراقب في المفاوضات، إلا أن المصريين رفضوا ذلك العرض. فقد كان المصريون يريدون دوراً أكثر أهمية. وقد أرسلت بعد ذلك عدة دعوات إلى مصر، بما في ذلك بعض الإشارات المبهمة بدور أكبر، لكن بلا طائل. وكانت تلك الدعوات مصدر قلق للحركة الشعبية التي كانت تعلم تماماً موقف مصر من مسألة تقرير المصير لجنوب السودان. وفي تلك الأجواء انعقدت الجولة الأولى من المفاوضات.

بدأت الجولة الأولى في (مشاكوس) في ١٧ يونيو ٢٠٠٢. وكان رئيس الوفد الحكومي هو الدكتور غازي صلاح الدين العتباتي، مستشار رئيس الجمهورية لشئون السلام. وقد ضم الفريق المفاوض كلاً من إدريس محمد عبد القادر؛ ويحي حسين، وزير الدولة برئاسة الجمهورية؛ ومطرف صديق، وكيل وزارة الخارجية؛ وسيد الخطيب، وهو من المفكرين الاستراتيجيين بحزب المؤتمر الوطني وآخرين. أما من جانب الحركة الشعبية، فقد كان رئيس الفريق المفاوض هو سلفا كير ميارديت، نائب جون قرنق في رئاسة الحركة؛ وقد ضم الوفد نبال دينق، كمفاوض رئيسي، ودينق الور؛ ود. جستنيار؛ وسامون كواجي وآخرين. وقد انضم باقان أموم وياسر عرمان لاحقاً إلى الفريق المفاوض.

• •



المفاوضون الرئيسيون



كان الدكتور غازي صلاح الدين احد أعضاء النخبة الإسلامية في الخرطوم. وكان مستشاراً لرئيس الجمهورية لشئون السلام، كما كان عضواً بارزاً في قيادة حزب المؤتمر الوطني، وهو سياسي متمرس. وتنتمي أسرته من ناحية أبيه إلى أصول مصرية، ومن ناحية أمه إلى أصول مغربية وهو طبيب نال درجة الدكتوراة في الكيمياء الحيوية من بريطانيا. وهو مثقف ذو مقدرات تحليلية عالية، ويمكن أن يحسب المرء دون تردد أنه يمكنه أن يتوصل إلى حلول توفيقية وإلى صفقات مرضية. وهو عادة ما يستعيز عن «الجلابية» ببذلة وربطة عنق أنيقتين، ويستقبل الزوار من الشخصيات العالمية بدون كثير عناء، معبراً عن سياسات الحكومة بلغة «فرنسية» أو انجليزية رصينة. وهو السياسي السوداني الوحيد الذي اعرفه الذي يتواصل، منذ البداية، عن طريق البريد الالكتروني وبصورة فورية. باختصار، فإن الكثيرين كانوا يظنون أنهم يمكنهم التعامل معه بسهولة ويسر.

إلا أنه اتضح فيما بعد أن العديد من السياسيين والمسؤولين الغربيين الكبار قد أخطئوا في فهم الدكتور غازي. وهم قد فعلوا ذلك في الماضي ومازالوا يخطئون. فإنه من الممكن ان يظن الواحد أنه «براغماتي»، إلا أنه إسلامي حتى النخاع. وهو شديد الولاء للقيم والمبادئ التي قامت عليها الجبهة الإسلامية القومية السابقة، أو حزب المؤتمر الوطني الحالي. وهو بالرغم عن عدم تمتعه بأي سند قبلي تقليدي في شمال السودان نجح في الحفاظ على موقعه في قيادة حزب المؤتمر الوطني وهذا انجاز لا يستهان به. وهو قد تنافس عدة مرات على الموقع القيادي في حزب المؤتمر الوطني مع على عثمان محمد طه. ودكتور غازي يجيد تماماً اللعبة السياسية ولا تجب الاستهانة به. وهو لا يتقبل بسهولة التنازلات التي تهدد الوضع الراهن. وكرئيس للفريق المفاوض، كان من النادر أن يكون حاضراً خلال المفاوضات، ولم يشارك شخصياً في



عملية التفاوض. كان يفضل أن يقيم في مكان غير بعيد للمتابعة والتدخل عندما يطلب الأمر منه ذلك.

سلفاً كبير ميارديت كان مع جون قرنق في الغابة منذ البدايات الأولى في عام ١٩٨٣ وهو الوحيد كان الذي لا يزال موجوداً من المجموعة الأولى التي قامت بالتمرد. وهو أولاً وقبل كل شيء عسكري ينتمي إلى القوات المسلحة، وذو خبرة طويلة في الإستراتيجية العسكرية والاستخبارات. وهو شخص هادئ، شديد الاحترام لزواره، وعليه حالة من الوقار والنزاهة والذكاء. وهو يجبرك على احترامه أكثر من أن تخافه. وكانت تعوز سلفاكير المؤهلات الأكاديمية التي كان يتميز بها «رئيس الحركة» جون قرنق، الذي كان هو شديد الوفاء له، إلا أنه كان أكثر ما يكون ميلاً إلى الجوانب العملية. ولهذا السبب فإن سلفاكير لم يكن يهتم كثيراً بالعملية التفاوضية والدبلوماسية الدولية، وكان يفضل أن يبقى (وراء الكواليس) لإدارة الشؤون العسكرية. هذا وقد تولى قيادة عملية التفاوض في «مشاكوس» بين حين وآخر، دون أن يكون موجوداً بصفة يومية. وبما أن الدكتور غازي كان يتابع المفاوضات عن بعد هو الآخر، فانهما لم يلتقيا وجهاً لوجه خلال تلك الفترة. وكانت عملية «رفع الأثقال» من جانب الحركة الشعبية قد تركت لينال دينق نبال ودينق ألور، اللذين تناوبا لاحقاً مع باقان اموم في عملية قيادة المفاوضات.

وكان المراقبون من قبل الترويكا هم «جين ملينغتون» القائم بالأعمال بسفارة الولايات المتحدة بالخرطوم؛ «وراشيل سيسك» من قبل المملكة المتحدة؛ ومن قبل النرويج خير الشئون السودانية «هالفور أسكيم». وفي الجولات اللاحقة أصبح «الآن قولتي»، المبعوث الخاص للملكة المتحدة، ومن جانب الولايات المتحدة الأمريكية والمبعوث الخاص، أو سفيرها، «مايكل راينبيرغر»؛ والسفير والمبعوث الخاص «فيغارد اليفسن»، عن النرويج لاعبين أساسيين في عملية التفاوض.

ومن جانبنا، لعب كيل هودينبو دوراً هاماً كذلك. وكان التركيز في تلك المرحلة من الجولة الأولى من المفاوضات على تطوير مقترحات عملية للترتيبات



الدستورية لما يمكن تسميته نموذج «بلد واحد بنظامين». وكان البعض يرى أن الفيدرالية «غير المتكافئة» التي تضمن للجنوب حكماً ذاتياً واسعاً، وفي نفس الوقت تمثيلاً منصفاً في المركز، واحدة من أنماط الحلول الممكنة. وكان الجنرال «سيمبيو» يتعاون تعاوناً لصيقاً مع «الترويك». وكان يقوم بالتشاور مع المراقبين مرة واحدة على الأقل في كل جولة، كما كان يعقد اجتماعاً يومياً واحداً معهم لمناقشة الإستراتيجية. وكان مع فريق «سيمبيو» في ذلك الوقت «نيكولاس» «فينك هيسوم» من جنوب أفريقيا. وهو محامي مختص بالشئون الدستورية ذو خبرة طويلة في عملية التفاوض والذي كان متواجداً طوال فترة المفاوضات ولعب دوراً فيها. وقد التحق به لاحقاً «جولين هوتينغر»، من وزارة الخارجية السويسرية. وكانت سكرتارية «الإيقاد» قد استعانت بخبراء فنيين آخرين في مجالات التفاوض المختلفة. كما انضم إلى الفريق عدد من الخبراء والمفاوضين وفقاً للموضوع قيد التفاوض. وقد كان بين المراقبين من حين لآخر السفير محمد سحنون^(١) ممثلاً لمنظمة الأمم المتحدة.

ورغمًا عن المستوى الرفيع لفريق التفاوض من الجانبين فإن المفاوضات بدأت بدايةً متعثرة. ففي خلال الأسابيع الثلاث الأولى كان هناك الكثير من عدم وضوح الرؤيا والغموض والتوجس بين المشاركين. وكان الجنرال «سيمبيو» قد صاغ ورقة قبل اجتماع قمة «الإيقاد» حول «بلد واحد بنظامين» والتي كان قد تشاور حولها مع الطرفين المتفاوضين. وكان كلاهما قد رفضها بدون تردد. وقد أخبر جون قرنق، الذي اعترض على الفكرة لأنها لم تتطرق إلى قضية تقرير المصير، «سيمبيو» أن الجنوب لن يكون «ضمادة» على جانب السودان.^(٢) ورغمًا عن أن الورقة كان قد حكم عليها بالموت^(٣)، فإن الحركة الشعبية ظلت تشير إليها كمسألة بالغة الخطورة. وعليه، فإنه رغمًا عن سنين المفاوضات الطويلة، فإن الطرفين بدأ من نقطة الصفر. وبدلاً من أن يدخل في عملية التفاوض بالجدية المطلوبة، فلا يعيدان التعبير عن مواقفهما التقليدية المعروفة. وقد تعمد فريق «الإيقاد» أن يترك للطرفين المجال للتنفيس عن



مشاعر الإحباط التي كانت تكتنفهما، ثم حاول بعد ذلك، بلا جدوى، توجيه النقاش نحو مسألة «بلد واحد بنظامين». وقد أخبرني دينق ألور لاحقاً، بالكثير من الدبلوماسية «إن المحادثات لم تكن مثمرة، إلا أننا تعلمنا منها الكثير. وقد تمكن الطرفان على أقل تقدير من أن يعبرا عن موقفهما بوضوح».^(٤) إلا أن مطرف صديق، الذي كان عضواً في وفد الحكومة، قد عبر عن الأمر بصورة أكثر صراحة «لقد كانت المحادثات تدور في دائرة مفرغة».^(٥)

في بادئ الأمر، ومنذ ذلك الوقت المبكر، تمسكت الحكومة بقضية النظام الفيدرالي، إلا أن ممثلي الحركة الشعبية لم يكونوا راضين عن تلك الفكرة. وكان وفد الحكومة شديد الحذر إذا أنهم، ظلوا، بدون أن يضعوا مقترحات محددة على الطاولة، يثيرون بعض النقاط ذات الطبيعة العامة عن خيارات افتراضية لأنظمة فيدرالية محتملة. ومنذ وقت مبكر، طلب الدكتور غازي اللجوء إلى مركز للدراسات لتقديم خيارات حول هذا الموضوع. وبالنسبة للحركة الشعبية فإن فكرة «بلد واحد بنظامين» كانت تعنى النظام الكونفيدرالي، الذي يفضل أن يكون علمانياً مع تداول الرئاسة بين الشمال والجنوب. أما بالنسبة للحكومة فإن «بلد واحد بنظامين» كانت تعنى النظام الفيدرالي، واعترضوا على فكرة الكونفيدرالية لأنها كانت تعنى في نظرهم بلداً من كيانات متساويين. كما أن النظام الفيدرالي الذي يريدونه يجب أن يأخذ بعين الاعتبار مفهوم الدولة الإسلامية.

• •



جدول الأعمال يتغير: تقرير المصير في المقدمة



إذن كان موقفا الجانبين على طرفي نقيض، وبينما بدت الحركة الشعبية أكثر ما تكون تشدداً، فإن الحكومة بدت كما لو كانت «تقوم ولا ترد». وكان الوسطاء قد قاموا بتحليل المفاوضات السابقة في السودان، ووصلوا إلى نتيجة مفادها أن كل تلك المفاوضات فشلت بسبب قضية الدين والدولة. لذا فقد قرروا التركيز على تلك النقطة، إذ أن حدوث اختراق في هذه القضية ربما يجعل من الأسهل التوصل إلى حلول للمسائل الأخرى. وقام الفريق الذي يقوده «فينك هيسوم» بسلسلة من المشاورات غير الرسمية مع الطرفين منفردين ومجتمعين^(١). وتوصلوا إلى نص ظنوا أنه سيكون مقبولاً لدى كليهما، وقاموا بعرضه للنقاش في ورشة عمل. وبينما بدا مضمون النص كما لو أنه قريب مما يمكن أن يقبله الطرفان إلا أن أياً منهما لم يبد الرغبة في قبوله. فبينما أبدت الحكومة بعض الاعتراضات عليه، أصرت الحركة الشعبية على أن قضية تقرير المصير يجب أن تعالج أولاً. إذ يرتبط الأمران ببعضهما البعض بالنسبة لهم.

كانت الحركة الشعبية، وهي أكثر ما تكون إحباطاً وانزعاجاً، تخشى أن يكون ثمة فخ يمكن أن تقع فيه يتمثل في محادثات مستفيضة حول تدابير الحكم، والنظام الفيدرالي والدولة والدين بدون الوصول إلى القضية الجوهرية المتعلقة بتقرير المصير عن طريق الاستفتاء. وكان ما يثير حفيظتهم أكثر من أي شيء آخر هو الطريقة التي تم بها ترتيب أولويات التفاوض. وكان في رأيهم أن الجنرال «سيمبيو» قدم الكثير من التنازلات للحكومة السودانية بدون أن يهتم بما فيه الكفاية بالقضايا الجوهرية بالنسبة للجنوب^(٢). كما أنهم انتقدوا المنهج الذي اتبعه السناتور «دانفورث» الذي كان يتمثل في إجراء اختبارات للطرفين ليست من صميم القضايا الخلافية بين الشمال والجنوب. كما أنهم كانوا يرون بأن تصريحاته ضد الانفصال كانت تبدو وكأن الغرض منها كان



استباق قضية تقرير المصير. وعليه، بينما كانت الحركة الشعبية راضية عن الدور الذي تقوم به الترويكاً إلا أنها في الوقت ذاته ظلت تنظر بالكثير من القلق والانزعاج إلى الموقف الأمريكي. أما الأمريكان، فقد كاد صبرهم ينفذ، فأجروا في منتصف يوليو اتصالات على المستوى السياسي بالخرطوم وقالوا أنهم يريدون اتفاقاً خلال أسبوع لا أكثر.

وفي ١٦ يوليو التقيت بجاك دانفورث في أوسلو. وكان يبدو سعيداً بالاختبارات الأربعة. وصرح بأن آلية المتابعة جاهزة لان تبدأ عملها. إلا أنه أبدى انزعاجه من الأزمات الإنسانية التي كانت قد ازدادت سوءاً. وقد اندهشت كثيراً لقلة إلمامه أو ادراكه للتعقيدات التي كانت تتطور عملية التفاوض. فأخبرته بأن الحركة الشعبية كانت قد بدأت تفقد الثقة في المفاوضات وأن جون قرنق وأبيل الير قد عبرا عن خيبة أملهما. وأشارت إلى ورقة الجنرال «سيمبيو» الأولى التي كان تقرير المصير فيها قد ورد في إطار السودان الموحد، والتي كانت من وجهة نظر الحركة الشعبية لا تتماشى مع إعلان المبادئ الذي أجازته (الإيقاد)؛ والتي لم تطرق حتى إلى قضية الدين والدولة. وعليه فإنه يبدو أن المحادثات كانت كما لو أنها تقترح حل الجنوب السودان في إطار معطيات اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢. كما أن الإشارات التي كانت تصل من دول الترويكاً كانت تثير الشكوك والتوجس لدى قادة الحركة الشعبية، كما علمت من محادثاتهم الهاتفية معي. ومهما كانت وضعية ورقة «سيمبيو»، فإنه أصبح من الضروري تغيير إستراتيجية التفاوض وإعادة ترتيب الأولويات: إذ لا يمكن مناقشة ترتيبات الحكم بمعزل عن الدين والدولة وتقرير المصير؛ وإلا فإن المفاوضات لن تبارخ المربع الأول. كما أن الحركة الشعبية كانت تود أن تستوثق من أن المجتمع الدولي يقف إلى جانب الصيغة التي أقرتها (الإيقاد) بشأن تقرير المصير.

ونسبة للتجارب المتعلقة بعدم وفاء الشمال بالعهود، فبإني كنت أعرف أن الحركة الشعبية لن تتنازل أبداً عن ذلك الحق ولا عن الاعتراف الصريح بخيار الاستقلال لجنوب السودان. إلا أنه كانت هناك إمكانية لممارسة



بعض الضغوط على الحركة الشعبية فيما يتعلق بطول الفترة الانتقالية وفى مسألة الدين والدولة. وكان رد دانفورث أن الولايات المتحدة كانت فى وضع يمكنها من ممارسة سياسة الجزرة والعصا مع حكومة الخرطوم، إلا أنه ليس لديها إمكانية التأثير على الحركة الشعبية. وفى الوقت ذاته أبدى شكوكه فيما يتعلق بإمكانية قبول حكومة الخرطوم لانفصال الجنوب، وذلك لأسباب عديدة ليس أقلها النفط. كما أنه ليس من المنظور أن تقبل بالتضحية بنظام الحكم الاتحادي والشرعية من خلال المفاوضات مما قد يمهد لاحقاً لانفصال الجنوب. ومهما يكن من أمر، فقد كان من الضروري إحراز تقدم فى المفاوضات، لكن كيف؟ كان والتر كانستينز وكليز شورت قد اتفقا على يقوما بجولة فى المنطقة حاملين رسالة مشتركة. وكنت على استعداد لأن أفعّل الشيء نفسه متى كانت هناك حاجة لذلك. واتفقتا على تنسيق الرسائل التي نحملها للمنطقة، وأن تعمل على إيصال تلك الرسائل من خلال الاتصالات الهاتفية ومن خلال مبعوثينا. كما تم الاتفاق على أن تقوم الولايات المتحدة بصياغة مذكرة عن سياسة الجزرة والعصا وأن تتم مناقشة تلك المذكرة فى اجتماع الترويكافى فى نهاية شهر يوليو.

قد نما إلى علمي فى تلك الفترة أن مشاعر عدم الرضا فى أوساط الحركة الشعبية وصلت إلى مستوى القادة العسكريين فى الميدان. وقد وصلتني تلك المعلومات من الاتصالات التي أجريتها شخصياً كما وصلتني بصورة غير مباشرة. فقد أخبرني جون برنדרغاست، وهو صديق قديم، وخبير فى الشؤون السودانية كان يشغل موقعاً رفيعاً فى مجموعة الأزمات الدولية، أخبرني فى منتصف يوليو بمحادثات أجراها مع عدد من قادة الحركة الشعبية. وعاد ليخبرني مرة أخرى أن الحركة الشعبية سوف تترك المفاوضات إذا لم تتم معالجة قضايا هامة بالنسبة لهم، خاصة قضية تقرير المصير على نحو السرعة. (وقد أكد لي ذلك مؤخراً بعض أعضاء قيادة الحركة الشعبية. (ويبدو أنه كانت لدينا أيام قليلة - ربما أسبوع واحد فقط لإعادة المفاوضات إلى مسارها.)



وهناك تاريخ طويل من مطالبة الجنوبيين بتقرير المصير. وهم يتمسكون برأيهم القائل بأن الدولتين الحاكمين بريطانيا ومصر قد وعدتاها بعد الحرب العالمية الثانية وقبل خروجهم من السودان، بمنحهم حق تقرير المصير، وأن الشماليين السودانيين قد حنثوا بذلك الوعد، بالتواطؤ مع مصر. وحتى إذا كانت حقيقة الأمر أن ذلك الوعد كان يتعلق «بالحكم الذاتي»، فإن ذلك الانطباع قد ظل موجوداً لدى الجنوبيين حتى يومنا هذا. ومهما يكن من أمر، فإن وجهة نظر الجنوبيين قد تمت بلورتها وإعادة صياغتها منذ الستينيات من القرن الماضي، حيث أصبح حق تقرير المصير مطلباً أساسياً لكل الجنوبيين، كما ظل منذ ذلك الوقت سبباً من أسباب الصراع بين الشمال والجنوب. وفي نظر العديد من الجنوبيين كانت اتفاقية أديس أبابا لعام ١٩٧٢ ضعيفة من عدة جوانب، خاصة فيما يتعلق بتقرير المصير، والترتيبات الأمنية والضمانات الدولية التي كانت غائبة تماماً. وقد أدت تلك النواقص إلى انهيارها والى عودة الحرب في عام ١٩٨٣. وقد تم قبول حق تقرير المصير، من قبل الحكومة، وبالتالي، قبل ولو بصورة ضمنية، حق الاستقلال في اتفاقيات سابقة، خاصة اتفاقية الخرطوم للسلام مع الأحزاب الجنوبية في عام ١٩٩٧ وتم تضمينه في الدستور.

بعد حديثي مع «جون برندرغاست» أدركت خطورة الموقف، وقد أكد لي ذلك فيما بعد مستشاري الوفي «كيل هورينبو» الذي كان قد استقى نفس المعلومات من اتصالاته بالشخصيات القيادية في الحركة الشعبية. وكان من المؤكد أننا مقبلون على أزمة حقيقية. واخبرني «كيل» بأنه ينبغي علينا الاتصال بمندوبنا في المفاوضات، «هالفور أسكيم» وإعطاؤه توجيهات واضحة. وكنت على اتصال شبه يومي به للاستماع إلى تقاريره بشأن مسار المفاوضات، وإعطائه التوجيهات عندما يتطلب الأمر ذلك. ووافقت على اقتراح «كيل».

كان من رأي فريق التفاوض والمراقبين أن وفد الحركة الشعبية يعتمد وضع العراقيل أمام المفاوضات. ولم تكن تلك هي المرة الأولى التي يختلف فيها تحليلي للأمر تماماً عن تحليل الآخرين من المشاركين في عملية التفاوض. وفي



هذه الحالة الأخيرة حذرت من أن المفاوضات ربما تنهار تماماً ما لم تتم إعادة ترتيب أولويات التفاوض. وقلت أن المسألة الخاصة بحق تقرير المصير، بما في ذلك خيار الاستقلال يجب أن تكون جزءاً من عملية التفاوض، كما أنه يجب الشروع فوراً في (التفاوض بشأنها). وطلبت من «هالفور أسكيم» أن يناقش الأمر أولاً مع زملائه في «الترويكا»، ثم يتصل، بعد موافقتهم، بالجنرال «سيمبيو»، المفاوض الرئيسي، ويخبره بضرورة تغيير مسار المفاوضات. إن انهيار المفاوضات ليست في مصلحة أي من الأطراف، فالمفاوضات كانت قد بدأت لتوها، وكان من الضروري إحراز بعض التقدم بالنسبة للطرفين المتفاوضين وبالنسبة للشركاء الدوليين الداعمين للمفاوضات. بعد محادثتنا الهاتفية اجتمع هالفور، بموافقة زملائه أعضاء الترويكا الآخرين، والجنرال «سيمبيو» وألح على ضرورة إعادة ترتيب جدول أعمال التفاوض.

وبلغ انزعاج وفد الحركة الشعبية درجة أن نبال دينق ودينق ألور عقدا اجتماعاً مماثلاً مع الجنرال «سيمبيو». وكانا غير راضيين عن المفاوض الرئيسي منذ فترة من الزمن، وكان صبر أعضاء وفد الحركة الشعبية قد بلغ مده. وكان شرطهم لتغليب خيار الوحدة تبني النظام الكونفيدرالي كأساس للسودان الجديد، شريطة أن يتم توحيد جنوب السودان والمناطق الثلاث في كيان واحد. وكانت حكومة الخرطوم قد رفضت ذلك الخيار. ولم يترك هذا الرفض، إلى جانب رفض الحكومة لمبدأ علمانية الدولة، خياراً أمام الحركة الشعبية سوى تقرير المصير عن طريق الاستفتاء، مع الاحتفاظ بخيار الاستقلال عن الشمال. وقد حان الوقت لمناقشة تلك المسألة. وبناءً على الشكوى المقدمة من قبل وفد الحركة الشعبية، وتدخلات الترويكا، وملاحظات «فينك هيسوم» نفسه، قرر المفاوض الرئيسي أن تقرير المصير واستفتاء جنوب السودان يجب أن يتم التفاوض حولهما جنباً إلى جنب مع مسألتَي الدين والدولة والنظام الفيدرالي.

في غضون ذلك، كان «فينك هيسوم» قد عمل في سرية تامة، وبالتشاور مع الطرفين المعنيين، على صياغة إطار للتفاهات الممكنة، وذلك تأسيساً على



العمل الذي كان قد قام به من قبل.^(١١) وركز في ذلك على تحديد «الخطوط الحمراء» لكل جانب فيما يتعلق بمسألة الدين والدولة في إطار النظام الفيدرالي واستفتاء تقرير المصير. ورغم أن أنه لم يكن حتى ذلك الوقت اتفاقاً بشأن الاستفتاء إلا أن نقاشاً ساخناً كان يدور حول التوقيت المناسب له. وكانت نقطة الخلاف الرئيسية هي الفترة الانتقالية^(١٢)، إذ أن الحكومة كانت تتمسك بفترة عشرة أعوام، بينما تصر الحركة الشعبية على فترة العامين. وكانت تلك هي اللحظة التي قال فيها «جستين ياك» أن العرب قد قاموا دائماً بخداع الجنوبيين. وحكى القصة التالية: وعد أحد الأمراء بأن يزوج ابنته لمن ينجح في تعليم حمارة التحدث بلغة البشر. ومن يحاول ويفشل يكون مصيره القتل. وجاء إعرابي وقال أنه يمكنه أن يفعل ذلك ولكنه يحتاج لعشر سنوات. وعندما سأله أصحابه لماذا قام بتلك المغامرة غير مأمونة العواقب. قال: في عشرة سنوات ربما يموت الأمير، أو يموت هو، أو تموت الأميرة، أو يموت الحمار، وربما يحدث الحمار في نهاية الأمر! ضحك الجميع، وقام الجنرال «سيمبيو» بعملية حسابية بسيطة، وقسم الفرق بين المقترحين: ستكون الفترة الانتقالية المقترحة بين توقيع اتفاقية السلام والاستفتاء المقترح ست سنوات.^(١٣) إلا أن الطرفين لم يبديا موافقتهم على ذلك الاقتراح في ذلك الوقت. كان ذلك في يومي الاثنين والثلاثاء الموافق ١٦-١٧ يوليو. وواصل «هيسوم» مساعيه بصياغة نص يتضمن كافة المسائل المطروحة للنقاش، إلا أنه لم يتم إحراز الكثير من التقدم في جلسة المفاوضات الرسمية. وكانت مواقف الطرفين لا تزال متباعدة. وقام الوفد الحكومي بتوزيع ورقة تضمنت بعض المرونة فيما يتعلق بمسألة الدين والدولة. وقام «هيسوم» باستخدام ذلك النص كأساس وأدخل عليه بعض التعديلات، وقام بجولات مكوكية بين الطرفين. وذكر الجانب الحكومي بأن الاستمرار في رفض حق ممارسة تقرير المصير ليس موقفاً مقبولاً، وذلك لأن الحكومة سبق وأن وافقت عليه في اتفاقات سابقة، بل وضمنت مبدأ تقرير المصير في الدستور^(١٤). لكن رغم ذلك، لم يُحرز أي تقدم يذكر.



كان أعضاء وفد الحكومة قد بدءوا يفقدون الأمل في المفاوضات. وفي التقارير التي كانوا يقدموها للقيادة في الخرطوم وللدكتور غازي، الذي كان في نيروبي، حتى يوم الأربعاء ١٨ يوليو يقولون أن المفاوضات وصلت إلى طريق مسدود. وفي يوم ١٩ يوليو بدءوا يقضون وقتهم في مشاهدة التلفزيون ولعب الكتشنة. «كان الجميع قد توصلوا إلى قناعة أن الشيء الوحيد الذي تبقى لنا أن نفعله هو أن نفعل كل ما في وسعنا لأن «نذهب مرفوعي الرأس»^(١٤). وكانت هناك مباحثات غير رسمية بين الجانبين على هامش الاجتماعات الرسمية. فقد التقى سيد الخطيب بدينق ألور عدة مرات، وتبادلا الحديث عن «الخطوط الحمراء» للجانبين وضرورة احترامها. وقد أثار التصريح الذي أدلى به نبال دينق في يوم الاثنين والثلاثاء في هذا الصدد اهتمام أعضاء وفد الحكومة. وكان ذلك التصريح بالغ الأهمية إذ أنه يقر بضرورة تحاشي «الانتحار السياسي» بالنسبة للطرفين، سواء أكان ذلك بالتخلي عن الشريعة من جانب الحكومة، أم التخلي عن خيار الانفصال من جانبهم^(١٥). وكانت تلك هي المؤشرات الوحيدة لإمكانية التوصل إلى حل للنزاع.

● ●



الخطوط الحمراء



في يوم ١٩ يوليو ركزت المفاوضات حول مسألة الدين والدولة في إطار النظام الفيدرالي، وحول ممارسة تقرير المصير عن طريق الاستفتاء. بينما تمسكت الحركة الشعبية بحق تقرير المصير لجنوب السودان، طالبت كذلك بأن تكون الدولة غير دينية. إلا أن الحكومة السودانية لم تكن لتقبل أبداً بدولة علمانية أو بإلغاء الشريعة. فقد كان تمكين الإسلام كدين الدولة وفرض الشريعة الإسلامية هو الهدف الأساسي وراء انقلاب عام ١٩٨٩ الذي قامت به الجبهة الإسلامية القومية. وكان أعضاء وفد الحكومة أكثر ما يكونون إصراراً، فالإسلام والشريعة هما الأسبقية الأولى. ويظل السؤال ما إذا كان من الممكن أن يكون هناك استثناء لجنوب السودان في إطار جدول الأعمال الإسلامي.

وكانت مسألة النظام الفيدرالي في صميم العملية التفاوضية. وتمسكت الحكومة بالإبقاء على النظام الراهن. إلا أن الجنوب قال أنه لن يقبل بذلك إلا إذا كان الجنوب سيعامل كإقليم واحد، وأن يمنح حق الاحتفاظ بقرار الانسلاخ عن الشمال عن طريق الاستفتاء. تلك كانت هي القضايا الخاصة بـ«الخطوط الحمراء» وكانت معالجتها منذ بداية العملية التفاوضية هي بمثابة الاستيقان من رغبة الطرفين في تقديم التنازلات المطلوبة. فإذا تمكن الطرفان من اجتياز هاتين العقبتين، يمكن أن تكون هناك فرصة أفضل للتوصل إلى اتفاق شامل.

كانت هناك مخاطر حقيقية بالنسبة لكل من الطرفين. وقد صار هذا الأمر أكثر وضوحاً بالنسبة لي عندما زرت مدينة يامبيو في غرب الاستوائية في الأيام الأولى من شهر يناير ٢٠٠٢. كانت المنطقة تحت سيطرة الحركة الشعبية. وعند زيارتي لمدرسة ثانوية مدعومة من قبل منظمة اليونيسف قدم التلاميذ عرضاً راقصاً رائعاً احتفالاً باستقبالنا. وكانوا يرقصون وهم يقفون في شكل دائرة وأصابعهم تشير نحونا في شكل تحذيري. وكان غناؤهم بأصوات عالية، ولم أفهم منه سوى كلمات «أديس ابابا». وقد أثار ذلك فضولي مما جعلني أسأل



عن معنى الكلمات التي كانوا يرددونها. وبينما استمروا في التلويح بأصابعهم، أخبرني مرافقي بأنهم كانوا يقولون: «لاتخذلونا مرة أخرى»، «تذكروا أديس أبابا». وكانت الأغنية عن تقرير المصير. حتى الفتيات اليافعات في أعماق الغابة كن يردن ألا يعيد التاريخ نفسه مرة أخرى.

وقد تفهم «سيمبيو»، من جانبه، المخاطر المحيطة بالأمر، ومارس، بدعم من ممثلي «التروিকা»، ضغوطاً كبيرة على الطرفين. وقد لعب كلاهما دوراً كبيراً في هذه المرحلة. وكنت كثيراً ما أتحدث هاتفياً إلى «أسكيم» و«سيمبيو»، وكانت «التروিকা» قد اتفقت على عدد من المبادئ الأساسية في اجتماع أبريل في نيويورك من بينها حق تقرير المصير المضمن في إعلان المبادئ الذي أجازته الإيقاد». وعليه فإن الفريق كان لديه تفويض جماعي واضح للتفاوض. إذ أنه حتى في ذلك الوقت المبكر كنا نعلم أنه لن يكون هناك اتفاق بدون ضمان حق تقرير المصير للجنوبيين. ومع تنامي الاهتمام بمسألة تقرير المصير في «مشاكوس»، تزايدت الضغوط من قبل «التروিকা». وكان ممثلو «التروিকা» على اتصال دائم بعواصمهم، واشنطن، لندن، وأوسلو، منبهين تلك العواصم إلى موعد اتخاذ القرار الذي كان يقترب بسرعة كبيرة. وكنت أتابع المحادثات متابعة لصيقة.

ولم يتمكن المراقب الأمريكي «جيف ميلينغتون» من الحصول على تعليمات محددة من واشنطن، إذ أن ذلك القرار كان يستدعي تنسيقاً بين الجهات الحكومية المختلفة، بما فيها مجلس الأمن القومي، ولم يكن الوقت كافياً للحصول على موافقة كافة الجهات المعنية كتابة. في آخر الأمر، تلقى «جيف» موافقة شفوية من المستوى السياسي في وزارة الخارجية بدعم المقترح الخاص بتقرير المصير مع خيار الوحدة أو الانفصال.^(١١) وكنت أعلم من مصادر أخرى مدى اهتمام الرئيس «بوش» بالمسألة السودانية وأنه لم يكن دائماً راضياً عن موقف وزارة الخارجية، فقد كان الرئيس «بوش» يرغب في أن تتبنى الولايات المتحدة موقفاً أكثر فعالية في المفاوضات كما أنه كان أكثر تعاطفاً مع وجهة النظر الجنوبية. ولم تكن مسألة تقرير المصير قد عرضت



حتى ذلك الوقت على الرئيس «بوش» إلا أنه بالنسبة للذين هم على معرفة
بطريقة تفكيره، فإنه ليس هناك أدنى شك في ما كان سيتخذه من موقف. لقد
كان مؤيداً ملتزماً لقضية جنوب السودان^(١٧).



٧



اللحظة الحاسمة



في ذلك الوقت، في ١٩ يوليو، لعب الجنرال «سيمبيو» دوراً حاسماً. فتأسيساً علي محادثات سابقة، كان «فينك هيسوم» قد أعد نصاً مطولاً تضمن كافة القضايا الجوهرية. وتضمنت تلك القضايا ترتيبات الحكم، بما في ذلك نظام فيدرالي غير متواز يشكل الجنوب فيه إقليماً واحداً، بينما تنتمي الولايات الشمالية بشكل مختلف للحكومة الفيدرالية. وفيما يتعلق بمسألتي الشريعة والاستفتاء حرص «هيسوم» على احترام الخطوط الحمراء لكل طرف. كما تضمنت تلك الوثيقة نصاً حول الفترة الانتقالية والترتيبات الأخرى مثل إنشاء مفوضية للتقويم والتقدير. وكان «سيمبيو» و«هيسوم» يعلمان أن ذلك النص قد تضمن صيغة توفيقية بين الطرفين فيما يتعلق بالقضايا الجوهرية مما يجعله مقبولاً لديهما. واتفقا على أن الوقت قد حان لفرض حل على الطرفين.^(١٨)

كما قال «سيمبيو» لاحقاً، تضمن ذلك الفصل ذو الصفحات الثلاث «التباساً خلاقاً»^(١٩). تضمن النص لغةً حول الدين والدولة كان الطرفان قد كادا الاتفاق حولها سابقاً، وترتيبات لحكم الجنوب تشتمل على عدم تطبيق الشريعة فيه، ولغة حول تقرير للمصير تتم ممارسته عبر الاستفتاء مع خيار الانفصال، وفترة زمنية محددة للفترة الانتقالية هي ست سنوات. وطلب «سيمبيو» أن يبقى عضوان فقط من كل جانب في قاعة المفاوضات على أن لا يخرجوا قبل التوصل إلى اتفاق. وقد أمهلوا ساعة واحدة من الوقت، وطلب فيها إجابة صريحة بنعم أو لا، فيما لو كانوا يقبلون النص أم لا. وكما يقول «سيمبيو»: «لقد قررت أن تلك كانت لحظة القرار الحاسم، إما أن تفشل المفاوضات، أو تحقق اختراقاً».

اختار رئيسا الوفدين المتفاوضين سيد الخطيب ويحيى حسين، من جانب الحكومة، ونيال دينق ودينق ألور من جانب الحركة الشعبية. وكان ذلك



الاختيار مثيراً للاهتمام . كان سيد ويحيى عضوان أساسيان في وفد الحكومة
المفاوض، وهما ذوا خلفية فنية وسياسية متينة. وكان المراقبون يعتبرانهم
أكثر انفتاحاً وواقعية من أعضاء الوفد الآخرين. ورغم أنهما ملتزمان
بوجهة نظر وفد الحكومة ومواقفه المبدئية، وأنهما ملتزمان التزاماً تاماً
بفلسفة الحزب الحاكم، إلا أنهما من فصيلة الأشخاص الذين يفضلون البحث
عن الحلول بدلاً من التمسك وراء المواقف المبدئية. ويتمتع «سيد» بخلفية
فكرية وأكاديمية صلبة، ومكانة مرموقة في حزب المؤتمر الوطني، ولذا فإنه
كان ذو فائدة كبيرة لفريق التفاوض. أما «الكوماندوز» «دينق» و«نيال» فقد
كانا ينتميان إلى القيادة آنحياً لحركة الشعبية. وكلاهما من قبلية الدينكا:
نيال من بحر الغزال، ودينق من أبيي، وكلاهما يتمتع بمؤهلات أكاديمية عالية.
وكان نيال أكثر حذراً وهو ذو طبيعة هادئة، لا يميل إلى المواجهة، كما كان
يفضل في بعض الأحيان أن يمعن التفكير في القضايا المعقدة لفترة طويلة قبل
اتخاذ القرار. أما «دينق ألور» خلافاً لذلك، فقد كان أكثر انفتاحاً، ذو ملكات
تحليلية عالية ومقدرة على اتخاذ القرارات السريعة، وهو استراتيجي يعبر
عن أفكاره بسهولة ويتخذ القرارات بسرعة. وكانا يكملان بعضهما البعض.
وترك المندوبون الأربعة لوحدهم في قاعة الاجتماعات. وفي ذلك الأثناء، كان
جون قرنق مسافراً بالسيارة ما بين بوما وكبويتا ولا يمكن الاتصال به إلا
عن طريق الهاتف السيار الذي يعمل عن طريق الأقمار الصناعية. وكان
الرئيس البشير في الخرطوم، بينما كان علي عثمان طه في أندونيسيا. وكان
رئيسا الوفدين الدكتور غازي صلاح الدين وسلفاكير في نيروبي. وبينما كان
من المفترض أن المندوبين الأربعة سوف يتفاوضون ويتوصلون إلى اتفاق في
غرفة الاجتماعات، فإن ما حدث في واقع الأمر هو أنهم قضوا معظم الوقت في
التأكد من أن النص الذي عرض عليهم يقع في دائرة التفويض الممنوح لهم،
وفي الاتصال برؤسائهم. اتصل «دينق ألور» و«دنيال دينق» هاتفاً بـ«جون
قرنق» و«سلفاكير»^(٢١). وكانت هناك شرفة خارج قائمة الاجتماعات، وقضى
«نيال دينق» جل وقته على تلك الشرفة في التحدث على الهاتف. وقام الدكتور



جون من جانبه، بالتشاور مع عدد من القادة الرئيسيين للحركة عن طريق الهاتف السيار بما في ذلك سلفا (باقان أموم، كول مانيناق ومالك عقار). وبقي «دينق» طوال الوقت في غرفة الاجتماعات.

وكانت الاتصالات بالنسبة سيد ويحي بقادتهم في الخرطوم أكثر صعوبة بالنسبة لسيد ويحي، إذ أنه كان عليهم التحدث باللغة العربية، التي يجيدها زميليهما من جانب الحركة الشعبية. وقد ضحكوا كثيراً لذلك الموقف^(٢٢). وكما لاحظ العديدون من أولئك الذين كانوا في «مشاكوس»، فإن أولئك الأربعة كانوا يتحدثون على الهاتف بصفة شبه مستديمة. ومهما يكن من أمر، فإنه بعد الكثير من التحليل والتمحيص فإن سيد ويحي وصلا إلى نتيجة أن ذلك النص يمكن أن يكون مقبولاً بالنسبة لهما. فقد كان التفويض الممنوح لهما يشتمل على خيارات عديدة لتقرير المصير بما في ذلك خيار الانفصال. كما أنهما وجدا أن بعض الأفكار التي طرحها قد تم تضمينها في الوثيقة. لقد كانت الصيغة التوفيقية حسنة الصياغة^(٢٣).

وكان ينظر إلى قبول خيار الانفصال على أنه خيار الفرصة الأخيرة وقد كانت التعليمات الصادرة إلى الوفد هو أن يستشير الخرطوم في حالة طرح ذلك الخيار على مائدة التفاوض، إلا أنه لم يكن ينظر إليه على أنه خط أحمر لا يمكن اجتيازه^(٢٤). وقد أكد لي يحيى وسيد أنهما ربما قاما باتصال هاتفي أو اثنين داخل الوفد نفسه. واتصل إدريس محمد عبد القادر هاتفياً بالدكتور غازي للحصول على موافقته. أما خارج قاعة الاجتماعات فقد كان الجو مشحوناً لدرجة كبيرة. فقد كان الجميع يراقبون ما يحدث وكانوا يعجبون لماذا كان أعضاء الوفد ينحدرون في الهاتف طوال الوقت بدلاً من أن يتحدثوا إلى بعضهم البعض^(٢٥). وكان الوسطاء والآخرين يسمعون أعضاء الوفد يتحدثون باللغة العربية، وقد توصل «سيمبيو» و«هيسوم» إلى نتيجة أن الطرفين لم يكن لديهم التفويض اللازم وأنهم يحتاجون إلى الحصول على موافقة سلطاتهم العليا^(٢٦).



وطلب المندوبون الأربعة المزيد من الوقت، وتمت الموافقة على منحهم ساعة أخرى. بينما يقول «سيمبيو» والحركة الشعبية أن الفريقين قضيا أربع ساعات في قاعة الاجتماعات، يقول أعضاء وفد الحكومة أنهما قضيا ساعتين فقط في القاعة^(٢٧). وكانت الساعة قد تجاوزت الواحدة صباحاً عندما خرج المندوبون الأربعة من قاعة الاجتماعات. وصرح أعضاء وفد الحكومة بقبولهم للنص، إلا أن لديهم تسع تحفظات يريدون أن تتم معالجتها^(٢٨). بينما قال «نيال دينق» «أنهم لا يمكن أن يقولوا أنهم غير موافقين على النص» وأشار هو الآخر إلى بعض التعديلات الطفيفة التي يريدون إدخالها على النص^(٢٩). ولم يكن من الواضح الكيفية التي تمت بها معالجة تلك المسائل^(٣٠)، إلا أنه في حوالي الساعة الثالثة صباحاً دعا «سيمبيو» أعضاء الوفدين وكل المراقبين. وسأل الوفدين عن ردهما النهائي. وقبل الطرفان الوثيقة بصورة مبدئية في انتظار الموافقة النهائية من رؤسائهم. وقد حدث الاختراق الكبير الذي كان الجميع ينتظره ويتمناه. وأتصل بعد ذلك أعضاء الوفد الحكومي ورئيس الوفد الدكتور غازي صلاح الدين بالرئيس البشير بعد ساعات قليلة، في الساعات الأولى من صباح ٢٠ يوليو للحصول على موافقته الرسمية^(٣١). ووفق ما قاله أعضاء الوفد الحكومي فإن رد فعل الرئيس البشير كان «مبروك، أوافق». وقام بعد ذلك بعقد اجتماع للمجلس القيادي لحزب المؤتمر الوطني للموافقة النهائية^(٣٢). وقام يحيى حسين بأكبر بالاتصال هاتفياً بعلي عثمان طه بنيودلهي وتحصل على موافقته الفورية. وفي وقت متأخر من نفس ذلك الصباح تبنى الاجتماع برتوكول مشاكوس بأكمله.

إلا أن الأمور لم تكن على ما يرام من جانب الحركة الشعبية، إذ أنه كانت لا تزال لدى بعض أعضاء الوفد بعض التساؤلات. وطلب «دانيال دينق» التحدث إلى «فينك هيسوم»، وتم عقد اجتماع حضره الوفد بأكمله. وكانت المشكلة تتعلق بالنظام الفيدرالي المقترح. كيف يمكن حماية مصالح الجنوب في ظل النظام الفيدرالي؟ وكيف يمكن أن يؤمنوا قيام الاستفتاء؟ وقام «هيسوم» بشرح مفهوم «الفيدرالية غير المتوازية». واستخدم السبورة لكي يشرح



كيفية تطبيق النظام الفيدرالي، الذي يضمن قيام إقليم واحد في جنوب السودان تحت سيطرة حكومة جنوب السودان. ثم سأل أعضاء الوفد بعد ذلك عما إذا كانت هناك دولة أخرى تطبق مثل ذلك النظام. وكان رد «فينك» بكل صدق: لا توجد دولة تطبقه». إلا أنه أكد لهم في الوقت ذاته أن ذلك النموذج سوف يفي بمطالبهم. وقد قام وفد الحركة الشعبية بعد ذلك بالموافقة على البرتوكول. وبالنظر إلى أسلوب القيادة الذي كان ينتهجه جون قرنق فإنه مما يستدعي الانتباه أن وفد جنوب السودان أحتاج لجولة إيضاحية أخرى قبل الموافقة على النص الذي كان رئيسهم قد أجازه مسبقاً.

وعليه، فإن الحركة الشعبية قبلت أخيراً بتطبيق الشريعة في الشمال، بينما قبلت الحكومة عدم تطبيقها في الجنوب؛ كما أن الجنوبيون قبلوا رغبة الحكومة في تطبيق النظام الفيدرالي، بينما قبلت الحكومة قيام إقليم جنوبي تتوفر له السلطة الكافية لأن يضمن تحرير مصيره عن طريق الاستفتاء. بما في ذلك بعض النصوص المأخوذة من «إعلان المبادئ»: «أن مواطني جنوب السودان لديهم الحق في تقرير مصيرهم بأنفسهم، بما في ذلك عن طريق استفتاء لتحديد وضعيتهم في المستقبل (كما في الفقرة ٣٠١ من إعلان المبادئ). كما أن الاتفاقية ذهبت إلى ما هو أبعد من ذلك إذ نصت في الفقرة ٥٠٢ صراحة علي ما يلي: «في نهاية الفترة الانتقالية التي مدتها (٦) سنوات سيكون هناك استفتاء تحت مراقبة دولية يتم تنظيمه بالتضامن بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان وذلك بالاقتراع لتبني نظام الحكم الذي تم إرساؤه عن طريق اتفاقية السلام أو أن يصوتوا «للالفصال».

وقد تضمن البرتوكول أحكاماً أخرى هامة. فقد حدد المبادئ الأساسية لنظام الحكم في البلاد وتفاصيل الفترة الانتقالية إلى حين تنظيم الاستفتاء. وتضمن كذلك منهجاً لمعالجة قضية الدين والدولة وأمن على مبادئ الحرية الدينية وعدم التمييز بين المواطنين.

هكذا تمت الصفقة والتي جاءت بمثابة المفاجأة للجميع. فمن جانب الحكومة لم يكن كبار المسؤولين على علم بأن المفاوضات كانت في طريقها إلى منعطف



حاسم. فقد أبلغ الدكتور مصطفى عثمان اسماعيل، وزير الخارجية، والذي كان في تلك اللحظة مع علي عثمان طه في أندونيسيا نبأ الاتفاق في آخر لحظة، وقيل أنه كان قد أعطى وعوداً معينة للمصريين. ولم يكن الجميع سعداء بذلك الاتفاق. وقد صرح الدكتور غازي صلاح الدين لاحقاً في مقابلة صحفية :

« لم يكن هناك اجماع داخل الوفد. أو داخل الحكومة. وقبل أن أقوم بالتوقيع، تلقيت محادثة عاجلة من عضو رفيع في الحكومة. ينصحني بالأفعل ذلك، لكنني قمت باتخاذ تدابير خاصة وبالطبع اتصلت هاتفياً بالرئيس. وناقشت الأمر مع الوفد واستشترتهم فيه. بالنسبة لي كانت تلك فرصة العمر ولم يكن من الممكن أن أضيعها. وكان أمامي في ذلك الوقت مستقبل السودان. وليس هناك مسئول قيادي في كامل قواه العقلية يمكن أن يضع مثل تلك الفرصة»

وعلى أية حال، فإن مضمون البروتوكول لم يكن يختلف كثيراً عن الاتفاقيات الأخرى التي وقعتها الحكومة في «فرانكفورت في ١٩٩٢»، واتفاقية الخرطوم لعام ١٩٩٧ التي قام بالتفاوض فيها الزبير محمد صالح. كما أن تقرير المصير كان مضمناً في الدستور^(٣٥). إلا أنه يبدو في هذه المرة أن الحكومة والرئيس قد أخذوا الأمر مأخذ الجد. ولم يكن الهدف من موافقتهم على توقيع بروتوكول مشاكوس استخدامه في لعبة سياسية، أو كخدعة لبذر بذور الفرقة بين الجنوبيين والسيطرة عليهم، بل كان وسيلة للتوصل إلى اتفاق مع الحركة الشعبية. والآن أصبح الطرفان أكثر قرباً من أي وقت مضى.

وافقت الحكومة على تقرير المصير، بما في ذلك خيار الانفصال للحفاظ على الهوية والموروث الديني للسودان. كما أن الحركة الشعبية تخلت عن الدولة العلمانية الكونفدرالية، وهي مكون أساسي لفكرة «السودان الجديد» مقابل أن تحصل على استفتاء حول الوحدة أو الانفصال لجنوب السودان. كما تعلمت الحركة من درس اتفاقية أديس أبابا التي لم يكن فيها ضامنين دوليين. فاقترحت إنشاء مفوضية للتقويم والتقدير تتكون من ممثلين دوليين لمراقبة الاتفاقية والتأكيد على تنفيذها. وقد تم تضمين ذلك في الاتفاقية.



تم التوقيع على بروتوكول مشاكوس في ٢٠ يوليو ٢٠٠٢ بواسطة رئيسي الوفدين، دكتور غازي صلاح الدين وسلفاكير ميارديت في احتفال مهيب نظم لاحقاً في قصر الرئاسة بحضور الرئيس «دانيال أراب موي». وبدون ذلك البروتوكول، ما كان من الممكن التفاوض حول اتفاقية السلام الشامل. كما أن السودانيين أنفسهم هم الذين قاموا باتخاذ القرارات، داخل غرف الاجتماعات المغلقة. وسوف يكون ذلك ديدن المفاوضات حتى نهايتها.



لقاء قرنق بالرئيس البشير



فوجئ المجتمع الدولي ببروتوكول مشاكوس مثله في ذلك مثل الطرفين المتفاوضين نفسيهما. أشخاص قليلون كانوا يعلمون أن الأمور قد وصلت إلى تلك اللحظة الحاسمة. وبما أننا كنا نتابع المفاوضات عن كثب، ولمعرفتنا بحساسية الأمر، فإننا حرصنا على الاحتفاظ بالسرية التامة للمحادثات. كما حرصنا على أن نتفادى ذلك الموقف الذي يجيء فيه «العالم بأسره» إلى «مشاكوس» لمحاولة التأثير على مجرى الأحداث.

هنالك روايات عديدة حول الكيفية التي تم بها ذلك الاختراق، وحول العوامل الحاسمة التي أدت إليه. ولا شك في أن القيود الزمنية والضغط التي وضعها ومارسها الشركاء الدوليون على الطرفين المتفاوضين قد لعبت دوراً هاماً في ذلك. يظن «والتر كانستيانر» أن «استعانتة بـ»جيمي كارتر« لكي يتحدث هاتفياً يوم ١٩ يوليو مع الحركة الشعبية كان عاملاً حاسماً في إحداث الاختراق الذي حدث. إلا أن «دينق ألور» الذي تلقى المكالمة، قد صرح مؤخراً بأنه لم يكن لتلك المحادثة الأثر المزعوم، إذ أنهم كانوا في تلك اللحظة على وشك الدخول إلى قاعة الاجتماعات للتوصل إلى اتفاق. وهنالك آخرون ألقوا بنقلهم للتأثير على مجرى الأحداث، إلا أن الفضل في الاتفاق يعود في المقام الأول إلى الطرفين المتفاوضين نفسيهما. وقد لعب الجنرال «سيمبيو» دوراً كبيراً لكي يحدث الاتفاق في ذلك الوقت بالذات، كما أن النص الذي تم الاتفاق عليه قد صيغ بشكل متميز، مما جعل من شبه المستحيل أن يرفضه أي من الطرفين. لكن القرار النهائي كان قرار الطرفين، دون سواهما.

رحب معظم أعضاء المجتمع الدولي ببروتوكول مشاكوس واعتبروه اختراقاً حقيقياً. ولقيت الاتفاقية دعماً واسعاً من دول الإيقاد والدول الأفريقية ومنبر شركاء الإيقاد. إلا أن مصر كانت هي الوحيدة التي خرجت عن ذلك الإجماع. ومصر لم تكن ممثلة في مفاوضات «الإيقاد»، كما أنها لم تكن تدعم تلك



المفاوضات. وقد سبب موضوع منح حق تقرير المصير عن طريق الاستفتاء مع خيارى الوحدة أو الانفصال الكثير من الحيرة لدى المصريين. كما أثار ذلك الكثير من الغضب لديهم، لا سيما وأن ذلك القرار قد أُنْخِذَ في غيابهم. ويقال أن المسؤولين في الحكومة المصرية بالقاهرة طفقوا يكيلون اللوم لبعضهم البعض. وكانت القضية الرئيسية هي السيطرة على مياه النيل، إذ أن مصر لا تريد أي تعديل في اتفاقيات اقتسام مياه النيل التي ظلت سارية لفترة طويلة والتي هي لمصلحة مصر. ونشوء دولة جديدة في أعالي نهر النيل ربما يؤدي إلى إعادة النظر في تلك الاتفاقيات، أو ربما تستخدم تلك الدولة المياه بصورة تؤدي إلى تناقص نصيب مصر منها. وقد وبَّخ المصريون السودانيون لقبولهم ذلك الأمر. إلا أن الدكتور غازي والمسؤولين السودانيين الآخرين لم يرضخوا لتلك الضغوط، وأشاروا إلى المرات العديدة التي قبلوا فيها حق تقرير المصير، فلماذا يتخلوا عن ذلك الموقف هذه المرة؟^(٣٧)

إلا أن بروتوكول مشاكوس كان مختلفاً عن المرات السابقة، بطبيعة الحال، وذلك نسبة لمشاركة بندان أخرى والضمانات المنصوص عليها في بنوده. وكانت النرويج عضواً في مجلس الأمن الدولي في ذلك الوقت، وقام فريقنا بالاتصال بنيويورك على نحو السرعة وأملى عليهم نصاً يرحب بالاتفاق ويؤكد على دعم مجلس الأمن للبروتوكول. وكانت رئاسة المجلس لدى بريطانيا، ويستحق البيان الصحفي الذي صدر في ٢٤ يوليو أن يورد بأكمله: «رحب أعضاء المجلس بتوقيع بروتوكول مشاكوس في يوم ٢٠ يوليو بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان، والذي يمثل اختراقاً هاماً حول المسائل الأساسية، وخطوة كبرى حول التوصل إلى سلام دائم وعادل في السودان. وبالنظر إلى ذلك الاتفاق يشيد أعضاء المجلس أولاً وقبل كل شيء بالطرفين المتفاوضين، كما يشيدون برئيس جمهورية كينيا الرئيس «دانيال أراب موي»، ومبعوثه الخاص الجنرال «سيمبو» انابة عن منظمة الإيقاد للجهود التي بذلوا للتوصل إلى حل سلمي للنزاع في السودان. وناشد أعضاء



المجلس الطرفين المتفاوضين مواصلة العمل من أجل التوصل إلى اتفاق شامل ونهائي خلال عام ٢٠٠٢». (٣٨)

وكان هذا الاعتراف ببروتوكول مشاكوس بوصفه نقطة تحول ذو أهمية كبيرة. ونتج عن ذلك نشاط كبير. وبدأ الرئيس اليوغندي «يوري موسيفيني»، وكان من المؤيدين الرئيسيين لمفاوضات الإيقاد، في الإعداد للقاء بين قرنق والبشير. وبعد أسبوع من توقيع بروتوكول مشاكوس في ٢٧ يوليو استضافهما في كمبالا. وكان ذلك الحدث تاريخياً بمعنى الكلمة إذ أنها كانت تلك المرة الأولى التي يلتقي فيها رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان، الذي كانت الحكومة ووسائل الإعلام السودانية يعتبره حتى تلك اللحظة «رئيس حركة التمرد»، بالرئيس البشير. إذن، فقد كان اللقاء نفسه اختراقاً آخر، وساهم في تدعيم البروتوكول بصورة أكبر. وبما أن وفد الحركة الشعبية كان يخشى أن يسعى الرئيس البشير إلى استثمار ذلك الموقف إعلامياً بأن يعانق جون قرنق أمام المصورين، فقد نصحوا هذا الأخير أن يحمل حقيبة الوثائق التي بيده بحيث يضطر البشير لمده لمصافحته بدلاً من معانقته. وهذا ما فعله (ولم يتم أخذ صور غير ملائمة).

مباشرة بعد ذلك اللقاء، أخبرني «جون قرنق» بأن كل شيء تم على ما يرام وأنه ساهم في بناء الثقة، وأن البشير كان إيجابياً، وأنهما تباحثا بشأن البروتوكول ومفاوضات السلام، بما في ذلك اقتسام السلطة وحتى إمكانية جيشين منفصلين. إلا أن، قرنق حذر الرئيس من أنهما يجب ألا يوقعا أي اتفاق لا يستطيعان تنفيذه (٤٠).

وبما أن قرنق كان يعلم بالإختلاف في وجهات النظر بين البشير ونائبه الأول، فإنه تحدث كذلك هاتفياً إلى علي عثمان طه الذي أكد لقرنق أنه تلقى نسخة من بروتوكول مشاكوس وأنه موافق عليه. بل أن قرنق قال مازحاً أنه بالاتفاق على فترة انتقالية مدتها ست سنوات: «لقد أعطيناك فرصة ست سنوات لكي تصير رئيساً» إلا أن تقييم قرنق الشخصي كان أن البشير سيذهب في خلال عامين (٤١).



بعد توقيع البروتوكول اتخذ الجانبان خطوات للدفاع عنه. وانطلقت تقارير إعلامية وشائعات تقول بأن مساندة النائب الأول للرئيس للبروتوكول كانت فائترة.^(٤٢) ولم يكن ذلك صحيحاً. إذ أنه، كان قد تلقى نسخة من البروتوكول قبل التوقيع عليه، وأقر حينها بأن البروتوكول يقع في إطار التفويض الممنوح للوفد. فإذا كانت شروط البروتوكول هي أفضل ما تمكن المفاوضون من التوصل إليه، وأن الخطوط وافقت على ذلك، إذن فهو الآخر قد وافق عليه. ولم يتدخل أبداً في الأمر رغم إلحاح البعض.^(٤٣) وفي زيارة للقاهرة كان قد تم ترتيبها قبل التوقيع على بروتوكول مشاكوس، تمسك بضرورة أن توافق مصر على الاتفاق. كما اتصل الأمريكيون بالمصريين على المستوى السياسي لتهديتهم وفي منتصف شهر أغسطس أفاد «دانفورث» بأن الموقف المصري اخذ في التحسن. وفعلاً فقد كان أفضل بكثير مما كان متوقعاً.

وكان هنالك آخرون يمكن أن يعملوا على تعزيز الأجواء، خاصة الأحزاب السياسية في الشمال. فقد كان حزب الأمة بقيادة الصادق المهدي رافضاً لتقرير المصير. أما الحزب الاتحادي الديمقراطي وأسرة الميرغني فقد كانوا لا يحبذون سياسة الحكومة الداعية إلى فرض الشريعة في الشمال. وكان الحزب الشيوعي مناوئاً للفكرتين. ولم يكن أيّاً من تلك الأحزاب أشرك في المفاوضات أو تمت مشاورته بشأن البروتوكول. وفي وجود العديد من مكونات التجمع الوطني الديمقراطي المعارضة للبروتوكول، فإن قرنق لم يكن يرغب في اجتماعهم في مكان واحد، وعليه فإنه اتصل بهم جميعاً بعد التوقيع وقدم لهم شرحاً مفصلاً للاتفاق.

في أعقاب ذلك، تقدم الجانب النرويجي بطلب يقضي باشتراك «التجمع» في المفاوضات أو على الأقل إيجاد آلية رسمية للتشاور. وكان يمكن لمثل هذه المشاركة أو الآلية أن تعزز من تملك السودانيين للاتفاقيّة والعملية السلمية، وتقلل من محاولات تخريب تلك العملية. وقد كان هذا الاقتراح بمثابة إعادة للاقتراح الذي كنا قد تقدمنا به خلال زيارة لنيروبي في ربيع عام ٢٠٠٢، وذلك قبل البداية الفعلية للمحادثات، إذ أننا طلبنا من الكينيين



والإيقاد إشراك «التجمع» في المحادثات. وأجريت بعد ذلك مشاورات مع الخرطوم والحركة الشعبية. ومما يُقال أن نافع علي نافع ذهب إلى نيروبي وهدد بانسحاب الحكومة من المفاوضات إذا ما تابع الكينيون تلك الفكرة. قرنق نفسه لم يكن متحمساً لتلك الفكرة، إذ أنه كان يفضل التفاوض باسم التجمع وليس إلى جانبه. ولم تبد الخرطوم موافقتها حتى على المشورة الرسمية. وقد ترك الأمر للحركة الشعبية «لتنوير» أحزاب المعارضة الأخرى بشأن ما يدور في المحادثات. وبعد الكثير من العمل السياسي الجاد، تبني مجلس «التجمع» في اجتماعه في ٧ أغسطس في أسمر براوتوكول «مشاكوس» ومنح الحركة الشعبية تفويضاً مشروطاً للتفاوض نيابة عنه. (كما احتفظ قادة «التجمع» بحق مراجعة اتفاقية السلام النهائية قبل التوقيع عليها). وتم تشكيل فريق عمل صغير لصياغة مواقف «التجمع» من القضايا المطروحة للتفاوض قبل الجولة الثانية للمفاوضات.

كان كل من الحكومة والحركة الشعبية على علم بضرورة إجماع العناصر المتفائلة داخل صفوفهما. وكان المتشددون من الجانبين غير راضين عن التسوية التي تم التوصل إليها. إلا أن تصميم الجانبين على المضي قدماً كان قوياً. وكان الوسطاء يظنون أنه بما أن الاتفاق الذي تم حول مسألة الدين والدولة وتقرير المصير والاستفتاء كان محورياً، فإن المفاوضات سوف تكون أكثر سهولة بعد ذلك.^(٤٤) بل إن حكومة الخرطوم كانت أكثر تفاؤلاً، فكل ما تبقى هو الاتفاق على اقتسام السلطة والثروة، ثم بعد ذلك يمكن توقيع اتفاق نهائي.^(٤٥)

ولم يكونوا يعلمون ما يتببته الحركة الشعبية. فقد كانت الحركة تريد تغيير السودان، وليس احتواء الجنوب. وكان تقديري أنا شخصياً أن توقيع بروتوكول مشاكوس يعني أننا قد قطعنا نصف المشوار. إلا أنه اتضح أن حتى ذلك التقدير كان متفائلاً أكثر مما يجب. سوف تستغرق المفاوضات، وقتاً أطول في نهاية الأمر، وستصير



أكثر تعقيداً مما كنا نتوقع. كما أن تطور الأحداث بعد
لقاء البشير وقرنق سوف يثبت أن المخربين كانوا أقرب مما كان
يتوقع هذان الأخيران.



الهوامش



١. السفير سحنون لديه معرفة واسعة بتاريخ السودان، وكان نشطاً خلال مفاوضات اتفاقية إدريس أبابا في عام ١٩٧٢. زادت الأمم المتحدة من حضورها في المحادثات في حين كانت تجري التحضيرات لبعثة الأمم المتحدة لدى السودان (يونميس).
٢. مكاملة هاتفية مع الجنرال سيمبيو ١٧ مايو ٢٠١٠.
٣. الجنرال لازاروس سيمبيو وعمليات السلام بجنوب السودان، بقلم وزاكاواني صحيفة ذا ميديتور (الوسيط) العدد رقم ٨٥، نيروبي، ٢٠٠٦.
٤. مقابلة مع دينق ألور ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٩.
٥. مقابلة جماعية مع وفد الحكومة السودانية المشارك في مفاوضات اتفاقية السلام الشامل، ١٩ أبريل ٢٠١٠.
٦. مقابلة مع نيكولاس هيسوم «فينك»، ١ يونيو ٢٠١٠.
٧. مقابلة مع باقان أموم ١٢-١٣ يونيو ٢٠١٠.
٨. مقابلة سابقة مع دينق ألور ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٩؛ ومقابلة جماعية مع أعضاء الوفد المشارك من الحركة الشعبية لتحرير السودان أثناء مفاوضات اتفاقية السلام الشامل في ١٦ أبريل ٢٠١٠.
٩. مقابلة مع دينق ألور ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٩؛ وباقان أموم ١٢-١٣ يونيو ٢٠١٠.
١٠. مقابلات مع «فينك» نيكولاس هيسوم في ١ و٢٨ يونيو ٢٠١٠؛ ومقابلة هاتفية مع الجنرال سيمبيو ١٧ مايو ٢٠١٠.
١١. مقابلة جماعية مع أعضاء الحكومة السودانية ممثلة في الوفد المشارك خلال مفاوضات اتفاقية السلام الشامل ١٩ أبريل ٢٠١٠.
١٢. ذا ميديتور مقال للكاتب ويهينيا العدد ٨٧.
١٣. مقابلة مع «فينك» هايسوم، ٢٨ يونيو ٢٠١٠.
١٤. مقابلة جماعية مع أعضاء الحكومة السودانية ممثلة في الوفد المشارك خلال اتفاقية السلام الشامل، ١٩ أبريل ٢٠١٠.



١٥. مقابلة سابقة.
١٦. مقابلة مع شارلس سنايدر، ٣٠ مايو ٢٠١٠.
١٧. المقابلة السابقة؛ ومقابلة مع أندرو ناتسيوس، ١١ يوليو ٢٠١٠.
١٨. مقابلة مع «فينك» هايسوم، ١٢ يونيو ٢٠١٠.
١٩. المقابلة السابقة؛ ومكالمة هاتفية مع الجنرال سيمبيو، ١٧ مايو ٢٠١٠.
٢٠. مكالمة هاتفية مع الجنرال سيمبيو ١٧، مايو ٢٠١٠.
٢١. مقابلة مع دينق ألور، ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٩؛ ومقابلة جماعية مع أعضاء من وفد الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى مفاوضات اتفاقية السلام الشامل ١٦ أبريل ٢٠١٠.
٢٢. مقابلة مع دينق ألور ٢٩ سبتمبر ٢٠٠٩.
٢٣. مقابلة جماعية مع أعضاء الحكومة السودانية ممثلة في الوفد المشارك أثناء مفاوضات اتفاقية السلام الشامل، ١٩ أبريل ٢٠٠١.
٢٤. المقابلة السابقة؛ ومقابلة مع علي عثمان طه، ٢١ أبريل ٢٠١٠.
٢٥. مقابلة مع «فينك» هايسوم ١ و٢٨ يونيو ٢٠١٠.
٢٦. مقابلة هاتفية مع الجنرال سيمبيو ١٧ مايو ٢٠١٠؛ مقابلات مع «فينك» هايسوم ١ و٢٨ يونيو ٢٠١٠.
٢٧. مقابلة هاتفية مع الجنرال سيمبيو ١٧ مايو ٢٠١٠؛ ومقابلة دينق ألور ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٩؛ ومقابلات جماعية مع وفد الحكومة السودانية المشارك في مفاوضات اتفاقية السلام الشامل ١٩ أبريل ٢٠١٠؛ وأعضاء من الوفد المشارك من الحركة الشعبية لتحرير السودان أثناء مفاوضات اتفاقية السلام الشامل، ١٦ أبريل ٢٠١٠.
٢٨. مقابلة جماعية مع أعضاء الحكومة السودانية وفد المشارك في مفاوضات اتفاقية السلام الشامل، ١٩ أبريل ٢٠١٠.
٢٩. المقابلة السابقة.
٣٠. مكالمة هاتفية مع الجنرال سيمبيو، ١٧ مايو ٢٠١٠؛ ومقابلات جماعية مع وفد الحكومة السودانية المشارك في مفاوضات اتفاقية السلام الشامل، ١٦ أبريل ٢٠١٠.
٣١. تواصل عبر البريد الإلكتروني مع الدكتور غازي صلاح الدين، ١١ أغسطس ٢٠١٠.



٣٢. مقابلة جماعية مع أعضاء وفد الحكومة السودانية المشارك في مفاوضات اتفاقية السلام الشامل، ١٩ أبريل ٢٠١٠.
٣٣. مقابلة مع «فينك» هايسوم، ٢٨ يونيو ٢٠١٠.
٣٤. مقابلة مع د. غازي صلاح الدين، ١٨ أبريل ٢٠١٠.
٣٥. المقابلة السابقة.
٣٦. مقابلة مع دينق ألور، ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٩.
٣٧. مقابلة مع د. غازي صلاح الدين بتاريخ ١٨ أبريل ٢٠١٠.
٣٨. الأمم المتحدة، «بيان صحفي عن السودان صادر من رئيس مجلس الأمن»، نيويورك، ٢٥ يوليو ٢٠٠٢.
٣٩. مقابلة جماعية مع أعضاء الوفد المشارك من الحركة الشعبية خلال مفاوضات اتفاقية السلام الشامل، ١٦ أبريل ٢٠١٠.
٤٠. محادثة هاتفية مع الدكتور جون قرنق، ٢٨ أو ٢٩ يوليو ٢٠٠٢.
٤١. المقابلة السابقة.
٤٢. تقرير موجز: «رؤي حول السلام في السودان»، مجلة Justice Africa، ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٢.
٤٣. مقابلة جماعية مع أعضاء وفد الحكومة السودانية المشارك في مفاوضات اتفاقية السلام الشامل، ١٩ أبريل ٢٠١٠؛ ومقابلة مع السيد علي عثمان طه، ٢١ أبريل ٢٠١٠.
٤٤. مقابلة مع «فينك» هايسوم ١ و٨ يونيو ٢٠١٠.
٤٥. مقابلة جماعية مع أعضاء وفد الحكومة السودانية المشارك في مفاوضات اتفاقية السلام الشامل، ١٩ أبريل ٢٠١٠.



الفصل الثالث

إحلال السلام في خطر



النزاع والمواجهة



بعد اتفاقية مشاكوس تصاعدت الآمال في اختتام المفاوضات بين الحكومة والحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان في وقت مبكر حيث أفضى وقف إطلاق النار وتعاون الطرفين في تنفيذ بنوده إلى تعزيز الإحساس العام بالتفاؤل. وخلال الجولة الثانية من المفاوضات في منتصف أغسطس ٢٠٠٢ استمرت المباحثات حول تقاسم السلطة وجملة من القضايا الدستورية الشائكة، من ضمنها شخصية العاصمة الخرطوم وما إذا كانت ستُحكم وفقاً للشريعة الإسلامية. في غضون ذلك تم عقد مجموعة السمنارات الفنية حول أطر تقاسم العائدات وتقاسم عائدات النفط، الأمر الذي مهد الطريق للتفاوض حول تقاسم الثروة.

بالنسبة للحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان كان الأمن هو القضية الأساسية، بيد أنهم أصرّوا أولاً على مناقشة «المناطق الثلاث» أو ما أطلقوا عليه «تعريف الجنوب». وانضم للمباحثات القادة الإقليميون الثلاث المرافقين لوفد الحركة الشعبية. وبدأ مالك عقار من جنوب النيل الأزرق متشدداً بشكل خاص^(١)، كان النقاش حامياً إلى حد كاد أن يؤدي إلى إفشال المحادثات، وتساءل الوسطاء ماذا حدث في غضون ذلك^(٢). لم يحظ بروتوكول مشاكوس^(٣) في بعض جوانبه بقبول القادة الثلاثة ومن ضمنها التسليم بحدود ١٩٥٦ بدون إنفاذ تدابير محدّدة تخص المناطق المهمّشة، وقد توقعوا أن تقا تل الحركة من أجل حقوقهم ثم ما لبثوا أن طالبوا بتصحيح الوضع.

كان الوفد الحكومي متمعضاً بذات القدر، وحاول بعض أعضائه النافذين الدفع باتجاه عقد اتفاق سريع^(٤) واتهموا الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان بمحاولة إثارة القضايا التي تم حسمها سلفاً. وحسب وجهة نظر الوفد الحكومي، فإن المناطق الثلاثة هي خارج الإطار التفاوضي المتفق عليه،



كما أنّ بروتوكول مشاكوس قد سبق وأن عالج وضعية العاصمة الخرطوم في الشمال. وفي ذات الوقت، كشفت الوثيقتان اللتان قدمتهما الحركة الشعبية حول تقاسم الثروة والسلطة^(٥) الجهد الذي ينبغي على الطرفين بذله لحل القضايا الشائكة. وبينما كانت الحكومة تستعد لتعليق المحادثات، نشبت معارك جديدة في الجنوب. الآن يمكن اختبار مدى التزام الطرفين بالسلام بعيداً عن طاولة المفاوضات.



معركة توريت



بالرغم من التعزيزات الحكومية في الآونة الأخيرة، استطاعت الحركة الشعبية، لبعض الوقت، تهديد مدينة توريت الاستراتيجية الواقعة شرق الإستوائية. وتحظى مدينة توريت بأهمية رمزية لدى الجنوبيين حيث اندلع فيها أول تمرد في الجنوب عام ١٩٥٥ واحتضنت في مطلع التسعينات مقر القيادة العسكرية لجون قرنق. وفي الأول من سبتمبر استولى الجيش الشعبي لتحرير السودان على المدينة، وقد أدت هذه التطورات إلى إرباك الحكومة بصورة كبيرة وكبدتها خسائر فادحة أبرزها مقتل مجموعة من كبار ضباط الجيش، لقد أخذت الحكومة على حين غرة حينذاك^(١). ورغم أن تداعيات الأحداث لم تكن واضحة بشكل كاف في ذلك الحين، إلا أنني عبّرت لزعيم الحركة / الجيش الشعبي لتحرير السودان عن قلقي العميق حيال ما حدث، ومن جانبه عزي قرنق الهجوم إلى إستفزازات الحكومة بحشدها لقواتها في المنطقة. وأياً كان الأمر، فقد دعوت إلى وقف القتال بشكل فوري، كما بعثت الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة برسائل مماثلة في هذا الصدد.

في ذات الوقت كنت أتساءل إذا ما كانت الحكومة راغبة في قيام الحركة الشعبية بالهجوم لاتخاذ مبرراً لتعليق المفاوضات أو لتسريع محادثات وقف إطلاق النار. وفي وقت سابق دفعت الاستفزازات الحكومية الحركة الشعبية إلى احتلال كبويتا في مطلع يونيو حينما حشدت الحكومة أعداد كبيرة من قواتها في المناطق المحيطة بتوريت^(٢). بعد وقوفي على تداعيات الأحداث ومقابلة بعض قيادات الحركة / الجيش الشعبي لتحرير السودان تأكدت من عدم حدوث استفزاز محدد من طرف الحكومة لتبرير الهجوم على توريت^(٣)، وإنما لجأت الحركة لاستخدام القوة من أجل تعزيز موقفها التفاوضي. وطالما أن الحكومة، وفقاً لما تراه الحركة الشعبية، لا ترغب في إبرام اتفاق عريض بقدر ما ترغب في عقد صفقة سريعة ومحدودة بجانب وقف إطلاق النار، بعثت



الحركة / الجيش الشعبي لتحرير السودان برسالة مفادها أنها تمتلك القوة اللازمة لدعم مطالبها (تم تأكيد ذلك في مقابلة أجريت مؤخراً) ^(٩). وقد عبّر قرنق عن نفس الموقف للرئيس موي في ذلك الوقت. الجنرال سمبيو الذي كان حاضراً في الاجتماع نقل عن قرنق قوله:

هؤلاء الناس لا يفهمون شيء سوى فوهة البندقية. أنا أبرهن لهم أنني لا أفاوض من موقف ضعيف، وإذا كانوا يرغبون في عودتنا للحرب، فإننا قادرون على ذلك ^(١٠).

وفي اليوم التالي لهجوم الحركة / الجيش الشعبي لتحرير السودان على توريت، انسحبت الحكومة بشكل رسمي من المحادثات وسلّم وفد الحكومة خطاباً للجنرال سمبيو بتاريخ ٢ سبتمبر أعرب فيه عن عدم رضاه عن سير المفاوضات ^(١١). واتهموا الحركة / الجيش الشعبي لتحرير السودان بإدراج قضايا خارج إطار بروتوكول مشاكوس، وعلى وجه التحديد قضايا تقاسم السلطة، والعلاقة بين الدين والدولة، وتكوين الحكومة، وحدود الجنوب. وكانت الحكومة مستاءة بشكل خاص من إصرار الحركة / الجيش الشعبي لتحرير السودان على تضمين المناطق الثلاث في المحادثات واعتبروا ذلك مخالفة صريحة للأجندة التي تم الاتفاق عليها وزعموا (وكانوا محقين في زعمهم) أن سكرتارية الإيقاد قامت بمساندة هذه الخطوة. ورغم افتقار الخطاب المذكور للغة الدبلوماسية، فإنه لم يشر بصورة مباشرة إلى توريت ولكنه دعا إلى وقف فوري للقتال.

• •



كانت المحادثات تواجه الكثير من العقبات قبيل سقوط توريت، وكان من الصعب على المراقبين التكهن بما دفع الحكومة إلى اتخاذ قرارها بالانسحاب. راجت كثير من الشائعات في الخرطوم في ذلك الوقت ومن ضمنها روايات حول إنقلاب محتمل. وأورد تقرير صادر من منظمة «أفريقيا العدالة» أن النائب الأول علي عثمان طه تسانده بعض الشخصيات النافذة في الحكومة والمؤسسات الأمنية قد طالب بالانسحاب الحركة / الجيش الشعبي لتحرير السودان بشكل كامل من توريت كشرط لاستئناف المفاوضات، وأن الرئيس البشير قد سبق وأصدر قراراً في أواخر أغسطس^(١٣) بتعليق مشاركة الوفد الحكومي في المفاوضات. كيفما كان الحال، يعد الهجوم على توريت الأزمة الأبرز في مسار عملية السلام حتى ذلك الوقت.

استمرت العلاقات بين الطرفين في التدهور. بعث لقاء الرئيس البشير بقرنق الأمل في نشوء شراكة واعدة بين الطرفين ولكن قرنق بادر بالهجوم على توريت، وأعلنت الحكومة من جانبها التعبئة للجهاد. وقد أوضح دكتور غازي مسترجعا أحداث الماضي: «كنا مستعدين للمضي إلى النهاية في الحل العسكري، كانت أكبر عملية يقوم بها الجيش السوداني»^(١٤) (يقصد الحملة العسكرية واستعادة توريت). واستمر القتال لعدة أسابيع في توريت والمناطق المحيطة بها، كما دارت معارك عنيفة في مناطق أخرى مصحوبة بالقصف الجوي، وقد وردتنا تقارير تفيد عن مقتل ما يفوق الألف شخص في غرب أعالي النيل في المناطق المجاورة لحقول النفط. وقد أدركنا جميعاً أن الهدف من التحركات العسكرية هو الحصول على مزيد من المكاسب قبل العودة لطاولة المفاوضات. ولكن يبقى الخيار العسكري غير قابل للتبرير. وإذا كان الغرض تكتيكاً، فلربما أفضى إلى تقويض الوضع برؤيته، لقد كنا قلقين حقاً. وقد قامت الترويكاً مجدداً بمناشدة الأطراف على ضبط النفس.



كان الموقف الظاهري للطرفين واضحاً. فالحكومة تأمل في وقف إطلاق النار قبل استئناف المفاوضات إنطلاقاً من الالتزامات الواردة في بروتوكول مشاكوس. وقد اقترح الوسطاء على الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان وقف إطلاق النار في سبتمبر لكن قرنق رفض المقترح. فالمقاومة المسلحة في نظره كرتاً لا ينبغي التخلي عنه قبل نهاية المفاوضات وتوقيع الاتفاق، وبالتالي يتعين إرجاء اتفاق وقف إطلاق النار إلى موعد آخر.

وقد بدى جلياً لمعظم المراقبين أن التفاوض من أجل السلام في ظل استمرار الحرب أمر في غاية الصعوبة، إن لم يكن مستحيلاً. من غير اتفاقية لوقف العدائيات على الأقل، تبقى العملية معرضة للتداعي والإنهيار. وإزاء ذلك أبدى أبيل أير، وهو شخصية تحظى بالاحترام في الشمال والجنوب معاً، استعداداً للمساعدة، وبصفته المفاوض الرئيسي في اتفاقية السلام عام ١٩٧٢ ونائب الرئيس السوداني في الفترة من ١٩٧١-١٩٧٦ ورئيس المجلس التنفيذي الأعلى لجنوب السودان في الفترة من ١٩٧٢-١٩٧٨ ومن ١٩٨٠-١٩٨١ فهو يتمتع بمكانة خاصة. وأير الذي يعمل بالمحاماة لم ينخرط مطلقاً في حركات المقاومة المسلحة الجنوبية، وفضّل بدلاً من ذلك العمل من الداخل من أجل إحداث التغيير ولذلك ينظر إليه كواحد الجيش الشعبي لتحرير السودان بقدر من التشكك والريبة، ونحن في الجانب النرويجي نحفظ بعلاقات وثيقة مع أير وقد التقيته عدة مرات كانت أولها في الخرطوم عام ١٩٩٨، وبحضوره الشفيق دونما تكلف فإنه شخص لا يسعك إلا أن تصغي إليه بعناية كلما التقيته. وكوزيرة شابة شعرت حالماً بالتقيته بأن هناك الكثير الذي ينبغي عليّ تعلمه. دائماً ما يتحدث أير بكياسة وحكمة ومقصد، ويبدو وكأنه يمزج ما بين أجيال من التقاليد الأفريقية الشفاهية ونقل المعرفة من خلال عقل حاد وحاضر بشكل يثير الدهشة ومقدرة كبيرة على تجنب المواقف الزلقة. كنت دوماً ما ألبأ إلى أير من أجل المساعدة وكان دائماً ما يبرهن علي أنه شخص لا غنى عنه في مساعيها الكلية نحو تحقيق السلام.



وقف العدائيات



بعد أسبوعين من إنسحاب الحكومة من المفاوضات، دعا نائب الرئيس على عثمان طه أبيل أدير إلى اجتماع خاص لمناقشة الوضع. ومن جانبه كان أدير منهمكاً في تجهيز اتفاقية لوقف إطلاق النار تبدأ «بفترة تهدئة» أثناء المفاوضات. كان طه مرحباً. وفي ذات الوقت استمر القتال في عدة جبهات وتكبد الطرفان خسائر فادحة جراء ذلك وكان الجو العام في الخرطوم مشحوناً.

الآن تسارعت خطى الأحداث، ففي يومي ١٧ و ١٨ سبتمبر تحدثت مع أدير وقرنق الذي طلب إمهاله يوماً واحداً للتفكير في التهدئة، وانبنت فكرة التهدئة على التجارب التي قام بها دانفورث حينما لجأ إلى استخدام فترات ومناطق التهدئة. حينئذ طلب أدير اجتماعاً سرياً مع طه لاطلاعه على مسودة وقف إطلاق النار، ورد طه بالإيجاب. من جانبي اقترحت على الدكتور قرنق لقاء أدير وأشارت له بضرورة إبرام اتفاق من نوع ما لوقف القتال وذكرت له أن أدير سيقدم مقترحات هامة وطلبت منه أن يكون منفتحاً واسع الأفق. قامت النرويج بتيسير رحلة أدير السرية من الخرطوم إلى نيروبي لمقابلة دكتور جون الذي وافق بدوره على مقترح التهدئة قبيل البدء في المفاوضات، كما أبدى موافقته على إبرام اتفاق ثنائي لوقف الأعمال العسكرية. وعند إبلاغي بذلك بتاريخ ٢٤ سبتمبر اتصلت بقرنق لتأكيد ما تم الاتفاق عليه، وفي وقت متأخر من ذلك اليوم ألتقيت بالدكتور غازي وأبلغته الخبر. الآن يبدو الوقت مناسباً لإبلاغ البريطانيين والأمريكيين بأن ثمة أمل يلوح في الأفق لعقد اتفاق بين الطرفين.

أما بالنسبة للحكومة السودانية لم تكن فترة التهدئة أمراً كافياً. كانوا يتطلعون إلى ما هو أكبر من ذلك، أي اتفاق رسمي لوقف إطلاق النار نظراً للتداعيات الإنسانية الخطيرة التي أفرزها القتال. كما ذهبت الترويكاً إلى المطالبة بإبرام اتفاق أكثر رسوخاً من مجرد فترة التهدئة. وتلى ذلك نشاط



محموم حيث ناقشت الموضوع مع والتر كانستينر في ٢٧ سبتمبر. وبينما اتصلت بالدكتور غازي، اتصل الوزير باول بالرئيس البشير. كما اتصلت بقرنق للمرة الثانية. ومن جانب الحركة / الجيش الشعبي لتحرير السودان أرسل سلفا كير خطاباً إلى الوسيط الرئيسي، الجنرال سمبويو، حدّد فيه موقفه والذي كان متطابقاً إلى حد كبير مع تطلعاتنا. وفي مطلع أكتوبر وصل المبعوث الخاص النرويجي فيغاردي إليفسن إلى الخرطوم برفقة هالفر آسكيم الممثل النرويجي في السودان. لم يكن هالفر دبلوماسياً محترفاً، لكنه يمتلك خبرة واسعة عن السودان ويحظى بإعجاب واحترام الطرفين - وهذا إنجاز كبير في حد ذاته، كما يحظى بإعجاب واحترام مماثل في شرق أفريقيا بشكل عام. عمل إليفسن مع وزير الشؤون الخارجية عندما كنت أعمل مستشارة سياسية للوزير، وأصبح فيما بعد مديراً لمكتب الوزير وقد أنتهت للتو فترة عمله نائباً للمندوب النرويجي الدائم لدى حلف الناتو بعد أن قضى خمس سنوات من الخدمة. وتمثل تلك الخبرة بالكاد التدريب الضروري للعمل في السودان، فكان علي أن أبذل جهداً كبيراً لإقناعه بالإنضمام لفريقنا.

التقى إليفسن وبقية أعضاء فريقنا الخاص بالسودان (هالفر، شيل هودنيو، أندريه ستيانسن) بممثلين عن الترويكاف في لندن في سبتمبر بعد هجوم الحركة / الجيش الشعبي لتحرير السودان على توريت. وأثناء التحضيرات لذلك الاجتماع، واجه فيغاردي إليفسن تشككي حول الوقف الرسمي لإطلاق النار بأن سألني ببساطة: «هل أنت مستعدة لمواجهة البرلمان النرويجي وإخطاره بأن النرويج كانت تعمل ضد إمكانية وقف إطلاق النار في أطول حرب أهلية تشهدها أفريقيا؟». لم يكن الخيار سهلاً على كل حال. كنت أعلم أن الأمريكيين قريبين من موافقي ولكن البريطانيين كانوا يرغبون في وقف إطلاق النار، وكنت على يقين بأن فريقتي سيحقق التوازن المطلوب. اتصلت بفيغاردي من أوصلو وأخبرته بأنني لا أقبل أي لغة تدعو إلى وقف إطلاق النار في الوقت الراهن. وبعد نقاش مقتضب وساخن اتفقنا على استخدام عبارة «وقف العدائيات»، كان فيغاردي مفاوضاً في البيان الوزاري للناتو خلال الخمس سنوات الأخيرة



ويعلم جيدا أن هذه العبارة تعني في واقع الحال أمرا مشابها لاتفاق وقف إطلاق النار، ولكنها حل وسط. غالبا ما تنطوي اتفاقية وقف إطلاق النار على ترتيبات دائمة لمراقبة وقف إطلاق النار ودمج القوات وتسريحها. «وقف العدائيات» توحى بوقف الأشياء في مكانها: ترتيبات مرحلية تنبني على التجديد إذا أُريد لها أن تستمر. ومغزى اتفاقية وقف العدائيات هو إبداء التنازل بشأن المواقف المتجاذبة للطرفين، وكما كان متوقعا ساندت الترويكا هذا الموقف.

وتلى ذلك تفاعل مجموعة من الأحداث. وصل المبعوث الخاص للإيقاد الجنرال سمبيو في خضم تحركاته المكوكية بين الأطراف إلى الخرطوم متزامناً مع وصول الدبلوماسيين النرويجيين. وبعد فترة قصيرة من وصوله إلتقى فيغارد إليفسن وهالفر اسكيم بالجنرال سمبيو ومساعدته والملحق الأمريكي جيف ملينغتون في مقر إقامة السفير البريطاني وليام باتي. كان سمبيو يتحدث إلى الحكومة ووجد قدرا كبيرا من التجاوب، ومن أجل الدفع بعجلة الأشياء، اقترح باتي صياغة نص أكثر تفصيلا ليقدمه الجنرال سمبيو خلال إجتماعه مع الحكومة في اليوم التالي. وانصرف الفريق إلى العمل. وقام باتي واليفسن بطباعة النص في جهاز الكمبيوتر الموجود بمنزل باتي.

وفي مساء اليوم التالي، تصادف أن غادر أليفسن و اسكيم إلى نيروبي في نفس الطائرة التي تقل سمبيو، وكانا قد اجتمعنا بالجنرال سمبيو في مقر إقامته بفندق الهيلتون نهار ذلك اليوم ليقدم لهما ملخصاً عن محادثاته مع الحكومة، حيث بدى سمبيو متفائلاً. كانت الحكومة ما زالت غاضبة من «خداع» قرنق لها ولكنها مستعدة للهمزي قدما حيال المسودة التي اقترحها «الجماعة الصغيرة» الليلة الماضية. وحينما كانوا في طريقهم للافتراق في مطار نيروبي، وافق سمبيو على التواصل مع أسكيم وإليفسن. وبعد نقاشه مع الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان، وفي اليوم التالي أثناء جلوسي في مكتبي بأوسلو مع زميلي فيدار هيلقيسن سكرتير الدولة لوزير الخارجية حادثني إليفسن قائلاً: «شغلي سماعة الهاتف الخارجية، فيدار أيضا معني بحديثي».



أطلعنا إليفسن على المحادثة التي تلقاها للتو من سمبيو الذي أوضح أنّ الحركة / الجيش الشعبي لتحرير السودان مستعد لقبول مقترح وقف العدائيات الذي أعد في الخرطوم. بذلك ربما نكون قد نجحنا في وقف القتال الدائر في السودان على حد قوله. «و بالمناسبة يا فيدار»، تساءل إليفسن «كم يبلغ عدد اتفاقيات وقف إطلاق النار التي حضرتها خلال هذا الأسبوع؟» (المزحة تحكي عن المنافسة بين فريقى الوزارة حول قضايا السلام والمصالحة). لعب فيدار دورا محوريا في وقف الحرب الدائرة في سريلانكا، ونجاحنا في وقف العدائيات في السودان سيعزز من مكانة فريقنا)، ولكن كانت هناك ثمة مخاوف: هل يحظى الاتفاق المبرم في الورق بالتنفيذ على أرض الواقع؟ أشك في ذلك، وفي النهاية أثبتت الأحداث صدق حدسي، حيث استمر القتال في الميدان عندما حاول كلا الطرفين تحقيق المزيد من المكاسب قبل أن تصمت البنادق.

أما الحكومة فكانت ترى أن العودة لطاولة المفاوضات قبل استعادة توريت دليل على ضعفها، وتمسكت الحركة / الجيش الشعبي بكبويتا لذات السبب. وقد فعلا ما أرادته. استعادت الحكومة توريت في الأسبوع الثاني من أكتوبر، وكان الطرفان مستعدان لاستئناف المفاوضات وتم توقيع مذكرة تفاهم لوقف العدائيات بين الحكومة والحركة / الجيش الشعبي لتحرير السودان في ١٥ أكتوبر على أن تدخل حيز التنفيذ اعتبارا من ١٧ أكتوبر وتسرى حتى نهاية ديسمبر. تمت مباركة المذكرة على الفور من قبل اللجنة الفرعية للإيقاد حول السودان برئاسة وزير الخارجية الكيني ستيفن كالونزو موسيوكا. ويتعين تجديد المذكرة بشكل مستمر حتى نهاية المفاوضات عندما تكون الحركة الشعبية مستعدة لوقف إطلاق النار بشكل رسمي. لقد تم إنهاء أطول حرب أهلية في أفريقيا على الصعيد الميداني على أقل تقدير. هل تكون هذه نقطة البداية لمفاوضات جادة لاتفاق سلام شامل ودائم؟

تابعت الترويكا الأمر حينما هاتف كبار مسؤوليها الطرفين للمضي قدما نحو الجولة الثانية من المفاوضات. عقب ذلك تم توقيع اتفاقية فنية مع الأمم



المتحدة لضمان إيصال المساعدات الإنسانية ومن ثم استؤنفت المفاوضات (أو ما أُطلق عليها مشاكوس الثانية)، وتركزت حول تقاسم السلطة وإجراء الانتخابات في الفترة الانتقالية. الانتخابات أمر في غاية الأهمية ونخشى أن يُرى الطرفان وكأنهما يسعيان إلى إقصاء الأحزاب الأخرى غير المشاركة في المفاوضات من إدارة شؤون الدولة مستقبلاً، كما بقيت الكثير من قضايا تقاسم السلطة دونما حل.



المناطق الثلاث و«رابعتهم» دارفور



تم حل العقبات الإجرائية المتعلقة بمفاوضات المناطق الثلاث المتنازع عليها خلال هذه المحادثات حينما قدم الجنرال سمبيو حلا أنيقا، فبدلا عن مناقشة الموضوع تحت رعاية الإيقاد التي رفضتها الحكومة منذ البداية، أقترح أن تجرى المفاوضات تحت رعاية القيادة الكينية وفي مكان مختلف وهو نيروبي. ويتعين على سمبيو الحصول على تفويض منفصل من حكومته لبدء المفاوضات في يناير ٢٠٠٣. كان ذلك أمر في غاية الأهمية، حيث أن أي اتفاق بين الطرفين كان لابد أن يتضمن المناطق الثلاث، وبدا أن الموضوع هو أكثر القضايا إثارة للجدل خلال المفاوضات بيد أنه قد وجد طريقه للحل في مايو ٢٠٠٤ من قبل جون قرنق ونائب الرئيس طه. أُختتمت مشاكوس الثانية في ١٨ نوفمبر نسبة لاقترب موعد الانتخابات في كينيا التي سيغادر بعدها الرئيس موي سدة الحكم. وكان ذلك التوقيت قريبا من الموعد النهائي الذي حددته الإيقاد لاكمال المفاوضات حول كافة القضايا، ولكن ثبت أن الموعد النهائي لم يكن واقعا البتة.

وبنهاية العام، زار وفد من التحالف الوطني الديمقراطي عدداً من العواصم ومن ضمنها أوصلو للمناشدة بدعم مطلبه في الاشتراك في مفاوضات الإيقاد، وقد وافقت الحركة الشعبية وجامعة الدول العربية على هذا المقترح. وحينما أعلن الأمين العام لجامعة الدول العربية «موت» المبادرة الليبية المصرية، كان يطمح أن تنال الجامعة العربية وضع مراقب في المفاوضات. وأخبرنا وفد التحالف الوطني الديمقراطي بأن المجموعات المسلحة المنضوية تحت لوائه قد رفعت درجة استعدادها في كافة أرجاء القطر بسبب مذكرة التفاهم الموقعة في ١٥ أكتوبر. كما أشاروا إلى ضرورة الالتفات للوضع في دافور التي ربما تندلع فيها الحرب إذا لم تتضمن المفاوضات حلولاً لمشاكلها. نحن في الجانب النرويجي وضعنا هذا الموضوع قيد اعتبارنا وأشرنا إلى مطالبتنا بتوسيع



مبادرة الإيقاد لتشمل كافة القوى السياسية الأخرى في السودان، ولكننا لم ننجح في مسعانا. وشجعنا التحالف على العمل مع الحركة الشعبية لإيجاد السبل الكفيلة بتمكينهم من إيصال وجهات نظرهم والتأثير على المفاوضات. وقد ناقشت هذا الموضوع مع كلا الطرفين وطالبت بإيجاد آلية مناسبة للتشاور لتفادي خلق أي إنطباع لدى الآخرين بالإقصاء. فالتمسك بإجراء الانتخابات القومية خلال الفترة الانتقالية يعتبر وسيلة أخرى لضمان إشراك الآخرين وإتاحة الفرصة للمعارضة للتعبير عن مواقفها والحيلولة دون الاحتكار الثنائي لاتفاقية السلام.

كان وفد التحالف الوطني الديمقراطي محقا، حيث كانت الأوضاع في دارفور آخذة في التدهور. وبالرغم من اختلاف الوضع في دارفور لحد كبير عن الوضع في المناطق الثلاث المتنازع عليها إلا أن الحكومة والحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان كانا مدركين لضرورة إيجاد السبل اللازمة لمعالجة الوضع في دارفور. والأمر نفسه ينطبق على الوضع في شرق السودان الذي انتشرت فيه قوات الجيش الشعبي لتحرير التحرير. وهاتين المنطقتين لا تقعان في المناطق الحدودية بين الشمال والجنوب، كما هو الحال بالنسبة للمناطق الثلاث، حيث اعتبرت الحكومة النزاع في هذه المناطق شأنًا يخصها وحدها ولا علاقة للحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان بما يدور فيها. واستنكرت الحكومة مزاعم الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان التحدث باسم مواطني المناطق الثلاث. وعقدت الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان ما اعتبرته الحكومة مؤتمرات استنزافية في جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق. وحسب وجهة نظر الخرطوم فإن الغرض من مفاوضات الإيقاد هو حل المشكلة الجنوبية ليس أكثر من ذلك. ومن جانب آخر تفاوض الحركة الشعبية من أجل تغيير السودان وتحقيق تطلعات كافة المواطنين المهمشين في السودان ومن ضمنهم مواطني الشرق والغرب. لكن الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان خشيت من أن يؤدي إدراج دارفور وشرق السودان بشكل علني إلى تعقيد المفاوضات وعرقلة الوصول إلى اتفاق.

وانصب تركيز الحركة الشعبية بدلا عن ذلك على إيجاد حل للمناطق الثلاث والوصول إلى اتفاقية تحقق قدرا كافيا من التغيير في المركز وبالتالي تحقيق مصالح الأقاليم الأخرى.

ظل متمرّدو الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان ودارفور على تواصل مع بعضهم البعض لسنين عددا وبدأ جرد الحسابات، حيث أرجع القائد النوبي عبد العزيز آدم الحلو أصوله إلى غرب دارفور، وخلال التسعينات انخرط ياسر عرمان وأخوه وهما من كبار قيادات الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان في تجنيد الدافوريين للانضمام للحركة. وبرعاية من التحالف الوطني الديمقراطي تم تدريب هؤلاء في المعسكرات المقامة في أرتريا، كما تم تكوين وحدة عسكرية من المساليت في الجيش الشعبي لتحرير السودان. وحينما بدأ التمرد في دارفور في التنامي ونظمت الحركة الدارفورية صفوفها على نحو أفضل تحت قيادة عبد الواحد النور مطلع ٢٠٠٢ شرعت في الاتصال بشكل رسمي بالحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان^(١٤). وتم تكليف ياسر عرمان وعبد العزيز الحلو بالعمل مع متمرّدي دارفور، وأحد الروايات تشير إلى إرسال دكتور جون مبعوثين إلى عبد الواحد في جبل مرة الذي بدوره تداول بالهاتف مع زعيم الحركة الشعبية^(١٥). ورفض الدافوريون الدعوة للانضمام للحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان لأسباب سياسية وتكتيكية: ساند عبد الواحد فكرة السودان الجديد لكنه عارض تقرير مصير الجنوب. وفي رواية أخرى ذكرت مجموعة من قياديي الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان وكول دينق أن متمرّدي دارفور في بواكير أيامهم كانوا يرغبون في الانضمام للحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان ولكن قرنق اعترض على ذلك^(١٦). كان قرنق يرغب في أن يقوّي متمرّدو دارفور حركتهم الخاصة، وأن تكون لهم أجنّدة وطنية محددة، وأن يعملوا مع الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان من خلف الكواليس. ويُقال أن أول اجتماع بين قيادات حركة/جيش تحرير السودان (الدارفورية) وزعيم الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان قد تم بشكل

سري في بروكسل عام ٢٠٠٢، عندما كان دكتور جون في طريقه إلى النرويج^(١٧). ويبدو أن ذلك هو نفس المكان الذي التقى فيه لأول مرة زعيم حركة العدل والمساواة، خليل إبراهيم^(١٨).

وفي نوفمبر ٢٠٠٢ حضر شريف حرير، وهو أحد قيادات المتمردين الدارفوريين، إلى مشاكوس وطالب بضم دارفور في مفاوضات الإيقاد. لكن طلبه قوبل بالرفض من جميع الأطراف. عندئذ قرر متمردو دارفور أنه لن يتم التعامل بالجدية اللازمة مع قضيتهم إلا إذا شكلوا تهديدا عسكريا ملموسا على الأرض. للمقاومة المسلحة في دارفور تاريخها وأسبابها المنطقية الخاصة بها، لكن يبدو أن محادثات شاكوس ورفض الطلب الذي تقدم به حرير ربما زادت من عمق الهوة. وفي ذلك الوقت أصدرت قيادات تمرد دارفور ومؤتمر البجة في شرق السودان مجموعة من البيانات أوضحت فيها مساندتها لإطار تفاوضي شامل يضم كافة المناطق المهمشة في السودان.

وافقت الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان ومجموعات دارفور على التعاون مع بعضها البعض على أن يقوم الجنوبيون بمساعدتهم على التنظيم. على الصعيد السياسي، كان التفاعل بين الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان وحركة/جيش تحرير السودان قويا، وقام عبد الواحد ومني أركو مناوي والوفد المرافق لهما بزيارة رمبيك ونيو سايت في جنوب السودان مطلع ٢٠٠٣^(١٩). وفي هذا الإطار حصلا (وفقا لأحد المصادر) على وعود بتزويدهما بالسلاح والتدريب^(٢٠). عملت قيادات الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان مع جبهة تحرير دارفور وقاموا بصياغة مانيفستو الحركة واستراتيجيتها السياسية بل واقتروا تغيير اسمها ليكون متوائما مع الأجندة الوطنية. ويقول ياسر عرمان أن الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان قد عملت على صياغة المانيفستو وساعدت في إعداد الإعلان السياسي، بل وشارك زعيم الحركة الشعبية نفسه في هذا الجهد^(٢١). كان تأثير الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان واضحا في صياغة المانيفستو، وقد أكد عدد من المصادر في قيادة الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان



مساعدة الحركات المسلحة الدارفورية بالتدريب العسكري في إيري وشقدوم، كما أكد مصدران موثوقان من الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان حصول الحركات المسلحة على الدعم العسكري والمعينات اللوجستية والتسليحية على مدى سنوات عديدة^(٢٢). وكانت خطوط الإمداد الرئيسية لجيش/ حركة تحرير السودان تمر عبر يوغندا وأريتريا، وأستطيع الزعم بأن الأسلحة المتدفقة غربا تعود إلى نفس المصادر. وتؤكد مصادر الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان الدور الأريتري في تزويد دارفور بالسلح^(٢٣). وقد قامت الاستخبارات الحكومية بمراقبة هذا الارتباط منذ وقت مبكر، وأشارت إلى حصولها على دلائل قاطعة تؤكد تزويد الحركة الشعبية لمتمردي الغرب بالإمدادات^(٢٤).

لم تحظ المعارك والصدامات التي كانت تدور في دارفور عام ٢٠٠٢ ومطلع عام ٢٠٠٣ باهتمام كبير من العالم الخارجي، ولكن تسارعت خطى الأحداث وانتقل تنظيم حركة المقاومة إلى مستوى أفضل. وفي فبراير ٢٠٠٣ أعلنت جبهة تحرير دارفور مسؤوليتها عن الهجوم على الحامية الحكومية في قولو. ويرى كثير من المراقبين أن ذلك الهجوم كان البداية الحقيقية لثورة دارفور المنظمة، وكان تغيير اسم جبهة تحرير دارفور إلى حركة/ جيش تحرير السودان في مارس ٢٠٠٣ إيذانا بتبني الحركة لدور وطني يتخطى حدود دارفور.

كانت الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان ترغب في التحدث باسم كافة المجموعات المتمردة في طاولة المفاوضات. وعندما تناقش قرنق مع شريف حريير وطلب إنضمام الحركات الدارفورية إلى الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان قوبل طلبه بالرفض^(٢٥). وعُرض نفس الاقتراح على خليل إبراهيم ولكن الاختلافات الأيدولوجية بشأن الدولة والدين لم توفر أرضية مشتركة مناسبة للانطلاق^(٢٦). التزمت حركة العدل والمساواة بأجندة وطنية تقتضي تغيير النظام ما جعلها تختلف عن بقية المجموعات المتمردة في دارفور، أما الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان فكانت ترى أن إنضمام متمردي



دارفور إلى محادثات نيفاشا سيعقد العملية التفاوضية برمتها ويحول دون تحقيق الأهداف المنشودة، وقد أوضح قرنق موقفه لحركة/ جيش تحرير السودان في مطلع ٢٠٠٣.

• •



عدم إحراز تقدم

تم عقد عدد من الجولات التفاوضية خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٣، وضمت الجولة الأولى التي انعقدت في كارين في ٢٣ يناير مراقبا من التحالف الوطني الديمقراطي. وفي ذات الوقت نشب قتال عنيف في وسط وغرب أعالي النيل بين الميليشيات الجنوبية الموالية للحكومة والجيش الشعبي لتحرير السودان الأمر الذي أدى إلى تهديد المحادثات. وعقدت اللجنة المعنية بالإشراف على مذكرة التفاهم الخاصة بوقف العدائيات اجتماعا عاصفا سردت خلاله الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان سلسلة الانتهاكات التي ارتكبتها الحكومة في غرب أعالي النيل، ولكن ممثلو الطرف الحكومي أشاروا أنها لا تعدو أن تكون مجرد «مناوشات قبلية». انتصب مبعوثنا الخاص، فيغارد اليفسن، واقفا وأشار إلى رجل السياسية النرويجية العتيق، رئيس الوزراء، إينار غيرهارسن الذي اشتهر عنه أنه عندما كان يقوم بصياغة إحدى خطبه كتب في هامش الورقة: «حجة ضعيفة، أرفع صوتك!»، دعا اليفسن إلى الهدوء واقترح آلية مستقلة للتحقق لمراقبة تنفيذ الاتفاقية.

بالرغم من أن أجندة المفاوضات في كارين دعت إلى مناقشة تقاسم السلطة والثروة وتناول المناطق الثلاث، فقد انصب تركيز الطرفين بدلا عن ذلك على العنف. وبموجب اقتراح من الترويك، تم التفاوض على ملحق اتفاقية وقف العدائيات بتوسيع تفويض وتكوين فريق التحقق والمراقبة، وتم توقيعه في كارين في ٤ فبراير. ونص الملحق على أن يعمل كلا الطرفين على تسهيل مهام الفريق الذي ربما يضم كوادرا وطائرة ضمن فريق مدني كبير للحماية والمراقبة فضلا عن نشر مراقبين دوليين، وفي ٢٩ يناير أكد فريق المراقبة الذي تم نشره سلفا قيام الميليشيات والقوات المسلحة السودانية بمهاجمة المدنيين ووضع القيود على إيصال المساعدات الإنسانية، ونسقت الترويك ردها



على هذه الانتهاكات وقمت بنقل هذه المخاوف إلى السفير السوداني في أوسلو ودعوت إلى سحب القوات.

في غضون ذلك، انتهت مفاوضات كارين بدون إحراز تقدم يذكر. على سبيل المثال، تقزمت المناقشات الخاصة بالمناطق الثلاث إلى «سمنار» عندما رفضت الحكومة التفاوض على نحو جدي. وتداول الدكتور غازي وسلفا كير عن إمكانية اللقاء بين الرئيس البشير، وزعيم الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان، والجنرال سمبيو للدفع قدما بعملية التفاوض. لكن بدا جليا من تلكؤ الطرفين في المفاوضات أنهم في طريقهم لإعادة تسليح قواتهم، وعززت الحكومة مواقعها في غرب أعالي النيل وأبيي وفي المنطقة الأخيرة نُشرت مليشيات تتحرك بتوجيهات مباشرة من الخرطوم، حسب ما ذهبت إليه الشائعات. وفادت مصادرنا بقيام الحكومة بعقد صفقات جديدة مع روسيا لشراء كمية كبيرة من المعدات العسكرية تشمل الأسلحة وطائرات الهليكوبتر والسيارات المدرعة، التي ربما يُرسل بعضها على الأقل إلى دارفور. واتهم أعضاء الوفد الحكومي في كارين الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان بأنها تعاني من «ندامة المشتري» وأنها ضلت طريقها بعد النجاح غير المتوقع الذي حققه بروتوكول مشاكوس^(٢٧).

حان الوقت لتقييم رغبة الطرفين لتحريك مجموعة من القضايا الهامة. في منتصف فبراير قررت الذهاب إلى السودان، وسيصل الجنرال سمبويو بعد وصولي. وقد قررنا تنسيق رسالتنا وإطلاع بعضنا البعض على الأمور. سافرت إلى نيروبي أولا واجتمعت مطولا بجون قرنق وفريقه، وأصروا أنهم لم يقدموا على التنازل فحسب، بل عدلوا مواقفهم بشأن عدد من القضايا. فحينما دعوا في الماضي إلى نظام كونغدرالي في ظل دستور علماني منفصل للجنوب، فإنهم الآن يقبلون بالفيدرالية بشرط عقد استفتاء لتقرير مصير الجنوب. وتخلت الحركة الشعبية عن مطلبها الداعي إلى فترة انتقالية قصيرة (سنتان) ووافقت على سنة واحدة من ستة سنوات قبل إجراء الاستفتاء. وأبدت الحركة الشعبية استعدادها لقبول منصب النائب الأول للرئيس بدلا عن مطلبها بتداول منصب



الرئيس، وأن تكون العاصمة القومية علمانية. ورأى قرنق أن يقرر مواطنو أبيي مصيرهم من خلال الاستفتاء إذا كانوا يرغبون في الانضمام للشمال أو الجنوب، وأن يتم إجراء استفتاء أبيي قبل الإستفتاء العام لجنوب السودان. وفيما يخص القضايا الأمنية، ظل زعيم الحركة الشعبية ينادي بجيشين، وأن تسحب الحكومة قواتها لما وراء خط ١٣ شمالا وأن يسحب الجيش الشعبي قواته لما وراء خط ١٢ جنوبا. وناقشنا موقف الحكومة من هذه القضايا وفهمت ما هي الخطوط الحمراء وما هي القضايا التي يمكن تقديم تنازلات بشأنها.

وللمضي قدما، رحب قرنق بفكرة لقاء قمة يجمعه بالبشير لتسريع عملية السلام، ولكنه أكد على ضرورة عدم وضع آمال كبيرة على ذلك الاجتماع. ربما يحتاج الأمر إلى لقاء قمة آخر لتسوية القضايا الصعبة بعد إحراز تقدم على طاولة المفاوضات، كما كان قرنق منفتحاً على فكرة إنشاء خط ساخن للتوضيحات والتعامل مع الحالات المستعجلة ولكن ليس من أجل المفاوضات. وأبدى زعيم الحركة الشعبية تشككا كبيرا في صدق نوايا الحكومة مشيراً إلى ما أسماه «سياسة فرق تسد» القائمة على دعم الحكومة للمليشيات المسلحة في الجنوب وتساؤله عن مدى التزامها بتفيذ اتفاقية السلام. ورغم ذلك أكد التزام الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان الثابت بإكمال مفاوضات السلام.

• •



نفاذ الصبر في الخرطوم



كنت متفائلة تماما بعد المناقشات وشعرت بأن لديّ ما أتّي به إلى الخرطوم. وفي يوم ١٧ التقيت الرئيس البشير، والنائب الأول علي عثمان طه، ومستشار الرئيس للسلام الدكتور غازي، وكان مصطفى عثمان إسماعيل، وزير الخارجية خارج البلد. كان الاجتماع مع الرئيس ونائبه الأول إيجابيا رغم أنني كنت أمل في المزيد، ونقلت استعداد قرنق للقاء الرئيس البشير في «أي زمان، وفي أي مكان» وأنّ وزير الخارجية الكيني أبدى استعداده أيضاً لترتيب اللقاء قبل نهاية الشهر، رحب البشير بالفكرة ولكنه يريد أن يتم الإعداد للقاء القمة بشكل جيد ليتمخض عن نتائج ملموسة. وشكا من عدم حضور زعيم الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان في مناسبات سابقة، وما كان من الممكن أن ينعقد اجتماع كمبالا لولا بروتوكول مشاكوس. وكان ردي بأن التقدم الذي أحرز مؤخرا - اتفاقية وقف العدائيات وآلية التحقق - تعتبر نجاحات ينبغي على الطرفين التعويل عليها. وحددت عدداً من القضايا للتباحث وإدارتها كأجندة للاجتماع. وكرر البشير قوله عن أهمية أن تكون القمة «حدثاً بارزاً» في مسار عملية التفاوض وأن تحقق نتائج طيبة.

أشار الرئيس إلى واقعة حدثت في ديسمبر عندما ذهب نائب الرئيس على طه إلى أبوجا بنيجريا بناءً على دعوة من الرئيس النيجيري أوبوسانغو لمقابلة قرنق الذي كان في إجازة هناك ورفض حتى إلقاء التحية على طه. ونقلت ما قاله لي قرنق بأنه لم يتم إخطاره بالاجتماع وشعر بأن النيجيريين قد نصبوا له «كمينا»، وما خفي كان أعظم. كان قرنق يعتبر علي عثمان متشددا وأشار في كثير من المناسبات إلى تاريخه كإسلامي وعلاقاته المزعومة بجهاز الأمن وقوات الدفاع الشعبي، كما أنّ رصيفه بروتوكوليا هو الرئيس البشير وليس نائبه. من جانبه أكد البشير ضرورة تعرف قرنق على طه بشكل أفضل: «يتحتم عليهما ذلك، سيعملان معا في حكومة جديدة». وأنهى الرئيس



اجتماعنا بكلمة متفائلة ولكنه حذر أن للحكومة خطوط حمراء لن تسمح بتجاوزها، وما دون الخطوط الحمراء فهم على استعداد لقبوله، ولكن يا ترى ما هي هذه الخطوط الحمراء؟

تناولت محادثاتي مع الدكتور غازي الأشياء بتفاصيلها. وبعد اجتماعنا الرسمي لساعة عقدنا اجتماعا خاصا لمدة ثلاث ساعات وكنت أرغب في معرفة هذه «الخطوط الحمراء» بصورة واضحة وما هي القضايا التي يمكن تقديم تنازلات بشأنها. وقال الدكتور غازي أنهم كانوا يظنون أن المفاوضات بعد مشاكوس ستكون سهلة وأنهم تفاجأوا بالصعوبات. وتحدث عن استنزاف الحرب وضرورة الوصول إلى اتفاق (نفس الرسالة نقلها لي زعيم الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان). كانت الخرطوم تفضل الوحدة، وإذا ما تعذر ذلك، يوجد تيار قوي داخل الحكومة وطَن نفسه على فكرة الانفصال حتى من دون فترة انتقالية. وقال غازي أن الصفقة على الطاولة، ولكن لن تظل هناك بعد ستة شهور من الآن. للحكومة خطوط حمراء واضحة والقضية هل الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان مستعدة للقبول بهذه الخطوط الحمراء؟ وقال ينبغي على الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان القبول بالمتاح والمغادرة بعد ستة سنوات.

في محادثتنا الخاصة، أعرب المستشار الرئاسي للسلام عن تبرمه من الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان والتي على حد قوله تقدمت بمقترحات تفتقر إلى الواقعية وأثارت القضايا التي تم حلها سلفا. وحذر من أن أي محاولة لإعادة فتح موضوع الشريعة في علقته بالعاصمة ستقابل بالرفض. لقد تمت معالجة هذا الأمر في بروتوكول مشاكوس وتعتبر الآن قضية غير قابلة للتداول. وبخصوص الحكم رفض الدكتور غازي موقف الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان باعتباره غير مؤسس تماما: على الدوام يزجون بقراءات جديدة لنموذج كونفدرالي رغم أن بروتوكول مشاكوس قدم حلا فيدراليا للمناطق الثلاث ولترتيبات تقاسم السلطة. وقال الدكتور غازي أن الحركة الشعبية تتصرف كالمقاوم، تحصل على نصيبها من



الكعكة وتغادر. أنهم ليسو شركاء ولا يبدو راغبين في الشراكة. واستطرد قائلا
إذا وضعت نفسك في مكانهم، ما هي المكاسب التي تجعلهم يبقون في السودان؟
حقيقة أنا لا أعرف. وأحسست بوضوح بأن هناك حدودا للتنازلات التي
تقدمها الحكومة، وإذا لم تتخل الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان عن
مطالبها الجزافية فليس أمامها سوى الانفصال.

في رأي الدكتور غازي أن الأمن والرئاسة ستكونان قضايا حاسمة، وكشف
أن الحكومة بصدد تقديم ورقة إلى سمبيو عن كيفية التعامل مع المناطق
الثلاث. وساورني انطباع بأنه سيتم الفصل بين أبيي من جهة وجبال النوبة
وجنوب النيل الأزرق من جهة أخرى وسيكون هناك قدر من التشدد بشأن
المنطقتين الأخيرتين. كما سمعت لأول مرة بأن الحكومة ستوافق على وجود
قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان بشكل دائم في الجنوب خلال الفترة
الانتقالية. وصرح الدكتور غازي بأن تقاسم الثروة يعتبر من القضايا السهلة
ويمكن تسويتها سريعا وأن قضية الرئاسة ستحل كجزء من جزمة كلية عند
اقتراب المفاوضات من نهايتها. وعدت إلى المقترح القاضي بعقد لقاء القمة
في جولتين: جولة لتأكيد ما تم الاتفاق عليه سلفا وتمهيد الطريق لمحادثات
مستمرة. وبعد إحراز التقدم المطلوب، يتم عقد جولة ثانية لتسوية القضايا
النهائية، وكانت الاستجابة مماثلة لما حدث خلال اجتماعاتي السابقة.

بناءً على المباحثات المطولة مع قرنق وغازي، توصلت إلى أن الهوة بين
الطرفين ما زالت كبيرة وبدأت نقاط الخلاف واضحة للغاية، بالنسبة للحركة
الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان كانت المناطق الثلاث والأمن من
أصعب القضايا، وبالنسبة للحكومة كانت وضعيّة العاصمة وجبال النوبة
وجنوب النيل الأزرق هي الخطوط الحمراء وإن كان موضوع الرئاسة والأمن
لم يحظى بذات القدر من الأهمية. وكان واضحا نفاذ صبر الخرطوم وأن
القوى المالية لاطلاق سراح الجنوب قد أصبحت أكثر قوة، وأتذكر خيبة أملي
من تردد الخرطوم في إكمال لقاء القمة.



وعقب عودتي للنرويج في يوم ١٩ أطلعت كلير شورت على الموقف بالهاتف، وعندما ذكرت لها ما قاله غازي عن الانفصال، ردت بأنه يحق للجنوب الانفصال إذا رجع الاستفتاء ذلك الخيار. وبالنسبة لي كانت إمكانية الانفصال عنصرا أساسيا واضحا في بروتوكول مشاكوس، ولكن هذه المرة الأولى التي أسمع فيها وزيرة بريطانية توافق على الانفصال بهذه الطريقة. كانت كلير المسؤولة الرئيسية عن ملف السودان خلال تلك الفترة ولآرائها أهمية خاصة. حدثت دكتور جون مطلع مارس وأطلعته على نتائج مباحثاتي في الخرطوم، بعد ذلك بدأنا في الحديث عن المناطق الثلاث ولكن حديثنا كان إجرائيا بشكل عام. وناشدت زعيم الحركة الشعبية إبداء قدر من المرونة للمضي قدما في المفاوضات، وأشار إلى زيارتي إلى جبال النوبة قائلا: «تم إيقاف عملية التعريب»، كما أطلق عليها، «في كافة المناطق التي تسيطر عليها الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان». وحول القضية المحورية الخاصة «بتقرير مصير» المناطق الثلاث ذكرت له أنه من المهم أن يكون الشخص خلاقا: من الممكن الإشارة لهذا الموضوع بطرق خاصة باستخدام تعبيرات من قبيل «المشورة الشعبية»، ووافق دكتور جون طالما يضمن ذلك الحقوق الديمقراطية للمواطنين.

• •



المحادثات المطولة



في الثاني من أبريل التقى البشير وقرنق للمرة الثانية. لم يفلح الرئيس الكيني في ترتيب لقاء القمة الذي طالما أراده، حيث استضافها منافسه السابق وخليفته الرئيس مواي كيباكي. وكان لقاء القمة ناجحا حيث اتفق الزعيمان على جدول زمني لاكمال المفاوضات بنهاية يونيو (قرر الزعيمان عدم نشر الموعد النهائي فلربما اقتضت الضرورة تمديد الموعد). وبعد أيام قليلة أشار البشير لقرنق علنا ولأول مرة بقائد الحركة الشعبية بدلا عن لقبه. وتركت هذه البادرة انطبعا جيدا في دوائر الحركة الشعبية.

انعقدت الجولة الرابعة من المفاوضات حول الترتيبات الأمنية خلال الفترة ١٦-٦ أبريل. وانتهت الجلسة اللاحقة حول المناطق الثلاث برئاسة كينيا في نهاية مايو، وتم إحراز تقدم كبير في قضايا تقاسم الثروة خلال هذه الفترة بمساعدة من صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والترويكا، وآخرين. وقد ساعدت المقاربة الفنية والتعليمية وتقديم الحقائق في تضيق شقة الخلاف بين الطرفين. قاد المفاوضات المستشار النرويجي لوسيط الإيقاد أندريه ستينانسن، وبدأ الاتفاق وشيكاً جداً. وفيما يتعلق بالقضايا الأخرى تم التفاوض حول عدد كبير من النصوص، لكن بقيت القضايا الرئيسية على طاولة المفاوضات بلا حل.

في أواخر أبريل هاتفتي دكتور جون ليخبرني عن اجتماع قادة التجمع الوطني الديمقراطي في أسمرأ، وانتهزت الحركة الشعبية الفرصة لإطلاعهم على سير عملية التفاوض والتداول معهم حول كيفية تشكيل حكومة عريضة بعد توقيع اتفاقية السلام، كما تم التباحث حول القضايا الدستورية. واستعرض دكتور جون بعض القضايا التفاوضية مع شخصي وأكد على ضرورة الموافقة على مبدأ الجيشين خلال الفترة الانتقالية قبل أن تقدم الحركة الشعبية



تنازلات في القضايا الأخرى، كما أبدى عدم رضاه عن الطريقة التي تدار بها هذه المفاوضات بالذات من قبيل فريق الإيقاد.

بالنسبة للمليشيات (أشير إليها بـ«القوات الأخرى» في المفاوضات)، فقد رفض قرنق لأول وهلة فكرة إشراكها في المفاوضات، واعتبرت الحركة الشعبية هذه المجموعات قوات موالية لحكومة الخرطوم وتعمل على زعزعة الاستقرار في الجنوب ورأت أن ضمهم للمفاوضات أمر مثير للسخرية تماما. إجمالا كان دكتور جون متفائلا ولكنه حذر من المواعيد النهائية المصنوعة وشكك في اكتمال المفاوضات في يوليو. كان واضحا أنه ليس في عجلة من أمره. وخلال هذه الفترة مع نهاية أبريل وصلتنا تقارير عن تصاعد القتال في دارفور وكنا قلقين بشكل متزايد. كما وصلتنا معلومات تفيد بأن الحركة / الجيش الشعبي لتحرير السودان ربما يكونوا متورطين في مد جماعات المتمردين في دارفور بالسلاح. كما أصدرت الحركة / الجيش الشعبي لتحرير السودان بيانا عبرت فيه عن مساندتها للمتمردين. ولا شك أن هذه الخطوة ستعرقل من مساعي السلام. ونحن في الجانب النرويجي حذرنا من أن هذا الدعم سيضر بمفاوضات الإيقاد ويقوض مذكرة التفاهم الخاصة بوقف العدائيات التي من المفترض أن تطبق في كافة أنحاء السودان. ونفى قرنق تقديم الحركة / الجيش الشعبي أي مساعدات للجماعات المتمردة.

وفي ذلك الوقت كانت صديقتي وزميلي، كلير شورت، منهمكة في فترة صعبة من المداولات حول العراق في مجلس الوزراء البريطاني وبشكل مباشر مع رئيس الوزراء بلير. وفي مطلع مارس أخبرتي كلير بأنها هددت بتقديم استقالتها إذا لم يتم الالتزام بشروط معينة، وإذا قررت بريطانيا خوض الحرب في العراق دون تفويض من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ومن ضمن شروطها بذل مزيد من الجهود لتسوية النزاع الإسرائيلي الفلسطيني وأن تكون المسؤولية الكلية عن إعادة إعمار العراق من ضمن مسؤوليات الأمم المتحدة^(٢٨). وحينما استبان لها عدم الالتزام بشروطها استقالت من منصبها كوزيرة للتنمية الدولية في ١٢ مايو ٢٠٠٣. وكانت استقالتها نكسة كبيرة



للجهات المعنية بالتنمية ولتعاوننا بشأن السودان. وخلفتها البارونة أموس في حقيبة التنمية الدولية في الحكومة البريطانية. ورغم المحاولات الرامية لتأسيس علاقات عمل وثيقة بيننا، إلا أننا تعاوننا مع بريطانيا عانى من تغيير القيادة، إذ لم يكن السودان من ضمن أولويات الوزارة الجديدة.

لقد غادرت كلير شورت في مرحلة حرجة من المفاوضات، وقبل مغادرتها بفترة وجيزة ما بين ٣٠ أبريل - ١ مايو استقبلت هي وجاك سترو وزير الخارجية البريطاني، النائب الأول للرئيس السوداني على عثمان طه، ووزير الدولة يحيى حسين بابكر، ووكيل الوزارة مطرف صديق. وأتى والتر كانستينر من واشنطن للتباحث مع طه حول الإرهاب ومحادثات السلام، وكما قال طه مؤخرا:

خلال اجتماعي مع كانستينر بلغته الرسالة الرئيسية بأننا مستعدون لقبول جيشين في الدولة، القوات المسلحة السودانية، والجيش الشعبي لتحرير السودان. أتى كانستينر إلى لندن خصيصا للتباحث معي حول هذا الموضوع. وفهمت أن هذه هي الأجندة الرئيسية وراء زيارته، كما استعنت بالمؤتمر الصحفي لإيصال رسالة أخرى هامة: عندما سئلت عن منصب نائب الرئيس وإذا كنت مستعدا للتنحي في حالة تم التوصل إلى اتفاق. قلت لهم نعم. (٢٩).

وأكد طه أن الغرض من بث هذه التطمينات هو بث رسالة للحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان أن الحكومة تريد العمل معهم. وسأل إذا كان يعتبر زيارته للندن نقطة تحول، رد قائلا: «نعم، هي كذلك».

وسمعنا من والتر كانستينر أن الجيشين يحتاجان إلى هيئة تنسيقية من نوع ما، أي مجلس أو هيئة دفاع مشترك. كما يتعين توضيح مهام الجيشين، ومن ضمنها دور القوات المسلحة السودانية في الجنوب. ويمكن التفاوض لاحقا بشأن تفاصيل دمج الجيشين مستقبلا بعد انقضاء الفترة الانتقالية. بخصوص الخطوط الحمراء كان طه واضحا جدا في لندن وطلب ألا تؤدي ترتيبات الفترة الانتقالية إلى التأثير المسبق على نتيجة الاستفتاء. كما تمت



مناقشة دور الميليشيات «والجماعات المسلحة الأخرى» والضمانات التي يمكن أن تقدمها الحركة الشعبية. ولم يعترض نائب الرئيس على المراقبة الدولية لوقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية. أيضاً تحدث طه عن مجمل عملية السلام موضحاً أنهم بحاجة إلى تفاعل أكثر قوة ومباشر بين الطرفين أكثر مما أتاحه منبر الإيقاد حتى الآن. علاوة على ذلك، وردنا من كول دينق في المملكة المتحدة بأن طه مهتم جداً بالوضع في دارفور وهو قلق من تمدد المعارك وانتشارها في الشرق وكسلا. وقال النائب الأول للرئيس أنه ملتزم باكمال المباحثات في ٣٠ يونيو. وكان هناك ثمة حديث يدور حول لقاء آخر مرتقب بين الرئيس البشير وزعيم الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان. وعند هذا التقاطع لم نشأ عرقلة إجراء الانتخابات خلال الفترة الانتقالية حسب طلب الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان.



في الظل: كول دينق



كان الدكتور كول دي دينق^(٣٠) واحد من أفضل قنوات اتصالنا خلال مجمل عملية السلام، وهو صديق قديم دكتور جون والممثل الفعلي للحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان في المملكة المتحدة، وناشط مهم يعمل من وراء الكواليس. ينحدر الرجلان من منطقة شمال بور ولكنهما التقيا لأول مرة عندما كانا يدرسان سويا بمدرسة رمبيك الثانوية أوائل الستينات وكول متقدم على قرنق بفصلين دراسيين، وتم طردهما عقب الإضراب الذي انتظم مدارس الجنوب في أكتوبر ١٩٦٢. لكنهما بقيا على تواصل طيلة هذه السنوات، وبعد عودتهما من الدراسة بالخارج تزوج دكتور جون ريبيكا قريبة الدكتور كول وأصبحا صديقين حميمين. وكطبيب عاش في القاهرة يتمتع كول بصلات مع شخصيات عالية المستوى في مصر وفي دوائر الحكومة السودانية بما فيها القوات المسلحة، واستفادت الحركة من هذه الصلات لحد كبير. وعندما زار كول دكتور جون في قامبيلا بأثيوبيا عام ١٩٨٤ اتفقوا أن يلعب كول دور المنسق غير المعلن لشبكة الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان في أوروبا وحشد الدعم السياسي والعسكري للحركة، وتقديم المعلومات والمشورة السياسية، والاضطلاع بدور الوسيط بين الشخصيات الهامة. وظل كول طوال هذه المدة على تواصل مع زعيم الحركة الشعبية من خلال الهاتف، غالبا عدة مرات في الأسبوع وأصبح من أقرب مستشاريه.

كان للجانب النرويجي صلاته الخاصة بالحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان وبالمجتمع الدبلوماسي في الخرطوم ونحصل من هذه الصلات على معظم المعلومات المطلوبة. وإذا كنا نرغب في معرفة ما يدور خلف الكواليس كنا نتصل بالدكتور كول، ومن مكتبه بالمستشفى في نورويك، كان يمتلك معلومات أوفر مما يمتلكه أي شخص آخر. وكان من الطبيعي أن نتصل على كول دينق عندما طلب علي عثمان طه لقاء زعيم الحركة/ الجيش الشعبي



لتحرير السودان. ومن المثير للاهتمام أن ذلك لم يحدث في مايو أو يونيو ٢٠٠٣ بل في نوفمبر ١٩٩٠. فقد أخبره أحد الوسطاء أن علي عثمان طه يرغب في زيارته في نورويك. لكن طه لا يشغل منصب رسميا في الحكومة ولا يعرف كول ولا دكتور جون عنه شيئا. اتصل كول بأبيل الأير لتقصي الأمر، وأخبره الأير أن علي عثمان هو أهم شخصية في الجبهة الإسلامية القومية، ويلي الترابي مباشرة من حيث الأهمية ويعمل بشكل أساسي من خلف الكواليس في الحكومة الجديدة. وافق كول على لقاء طه الذي قام بزيارته في منزله بنورويك وحضر برفقة ثلاثة من حراسه الأمنيين وبعض المستشارين، أحدهما ماثيانق ملوال مابور، وهو جنوبي كان يشغل منصب سفير السودان في رومانيا. ابتدر طه الاجتماع بإقراره بمذبحة الزعماء القبليين في بور وجونقلي عام ١٩٦٧، وبناءً على طلبه روى كول القصة الكاملة وراء نشوء الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان. استمر حديثهم لستة ساعات، وأوضح طه لماذا يرغب في لقاء جون قرنق: المحادثات المباشرة فقط هي ما يحقق النتائج في الجنوب. ورد كول بأن الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان ترغب فقط في التباحث مع ممثل رسمي مفوض من الحكومة بدرجة وزير.

وعندما أخبر كول قرنق بما دار في الحوار، طلب منه قرنق أن يظل على تواصل معهم. وبعد ستة شهور وبصفته وزيرا للشؤون الاجتماعية (وزارة طموحة متعددة المهام) عاد طه إلى نورويك بمعية السفير السوداني في لندن. وقتها لم تحرز مفاوضات أبوجا أي تقدم يذكر، وتيقن طه أن مشاركة قرنق بشكل مباشر في المباحثات أمر ضروري. وكرر طلبه بلقاء زعيم الحركة الشعبية دكتور جون الذي ما زال متشككا. لم يكن راغبا في الهالة الإعلامية في الواقع. بعد ذلك زار طه كول في نورويك مرتين إحداهما في عام ١٩٩٣ والثانية في عام ١٩٩٧ وكان وقتها وزيرا للشؤون الخارجية. وفي كل مرة تظل مهمته هي نفس المهمة، وفي كل مرة يقدم كول تبريراته حول تعذر اللقاء بين طه وزعيم الحركة الشعبية.



وفي عام ١٩٩٧ أرسل جون قرنق أليجا ماجوك كمبعوث سري إلى طه وتم عمل الترتيبات اللازمة للقاء في فندق الهيلتون بنورويك. هذه المرة كان علي عثمان هو الذي تخلف عن الاجتماع كما زعم كول، وقد اتضح لاحقاً أن العذر الذي ساقه بتأخر حصوله على تأشيرة الدخول كان مجرد إدعاء. فقد سافر طه بدلاً عن ذلك إلى نيروبي للقاء لام أكول وحاول من هناك ترتيب لقاء مع قرنق. ومن المؤكد أن طه لم يكن راغباً في رؤية وسيط آخر.

بعد أن أصبح طه نائباً للرئيس التقى كول في لندن مرتين على الأقل، واحدة في ٢٠٠٢ والثانية في أبريل أو مايو ٢٠٠٣. ومرة أخرى تم التباحث في نفس الأمور. لكن في اللقاء الثاني كانت مباحثات سلام الإيقاد على وشك الانهيار، فقط خلال زيارته الأخيرة للندن وعقب مباحثات خاصة مع الأمريكيين وكول دينق استطاع طه حينها تقديم إشارات جديدة وهامة للحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان. طلب كول من طه تنحية الدكتور غازي كمفاوض رئيسي للطرف الحكومي وأن يتولى بنفسه هذا الملف وقال كول: «أنت أفضل من الرئيس البشير».^(٣١)

وشارك المزيد من الناس في هذه العملية. كول دينق وأبيل أليير أنسباء ويعرفان بعضهما البعض منذ فترة طويلة. إلتقيا قبل أن يسافر كول إلى القاهرة للدراسة في منحة وفرها له والد نبال دينق، وظل على اتصال بأليير خلال هذه السنين، وثبتت جدوى هذه العلاقة في مفاوضات الطرفين قبيل بدء المباحثات وبعدها. كان أبيل أليير يتواصل مع علي عثمان طه ومسؤولي الحكومة من خلال السفير ماثيانق، الذي يمت أيضاً بصلة القرابة لكول. كانت جميع الاتصالات تتم عبر الهاتف وبما أن الخطوط كانت تحت المراقبة فقد أنطوى الأمر على مخاطرة. لكنهم كانوا جميعاً من قبيلة الدينكا، لذلك استخدم كول شفرة سرية من لغة الدينكا، حيث أطلقوا على الترابي «ماليت» وتعني «الغبار» بلغة الدينكا وعلى البشير «ميور نينق نوم» وتعني «الثور المربوط من قرنيه»، أما علي عثمان طه فقد وصفوه بـ «صديقنا»، وهي كلمة مقبولة بالنظر إلى فداحة الأحداث الأخيرة. لكن في مثل هذا الوقت ربما تكون



استنطاقاً لما يراه كول فقط. لم يطلق الدينكا لقباً على الدكتور غازي، لكن الجنوبيون كان يتندرون عليه أثناء المحادثات ويصفونه بـ «مُلا الفنادق»، حيث كان يقضي معظم وقته خلال جلسات المباحثات في الفنادق بعيداً عن مكان المفاوضات وعن انتظار وفود الحركة / الجيش الشعبي لتحرير السودان. اتضحت أهمية التواصل بين كول وأبيل أليز بتقديم وتيرة المفاوضات خاصة عند إرتقائها إلى المستويات العليا. وعمل الأثنان على تيسير الاتصال بدكتور جون عندما دعت الحاجة لذلك. وخلال السنوات اللاحقة ساعد السفير ماثيانق أبيل أليز في الاتصال مباشرة بقرنق مستخدماً هاتفه الخاص من خلال شفرة خاصة تم إعدادها بالاستعانة بأحد مساعدي قرنق المقربين.

وبعد أن استمر طه في التباحث مع قرنق لعدة سنوات، كان يتصل على القادة الجنوبيين الذين كان يستشيرهم من وقت لآخر قائلاً: «هل ينبغي أن أصرف النظر؟» وبالمقابل كان أبيل أليز والسفير ماثيانق وغيرهم من القادة الجنوبيين يشجعونه على مواصلة مساعيه. كان يرون لجملة أسباب أن على عثمان هو الوحيد القادر على تحقيق السلام مع الجنوب وكانوا يلحظون اقتناع دكتور جون بالعملية. «وهو ما حدث في نهاية الأمر»، قال ماثيانق مبتسماً وهو يحكي عن ذلك الحوار ^(٣٢). وبعد أربعة شهور تم الاجتماع.



تغيير التكتيكات



بدأت الجولة الخامسة من المفاوضات في مطلع مايو وكانت الاستراتيجية هذه المرة تقتضي إيجاد حل شامل. قدم الوسطاء أجندة مفتوحة لكل من الطرفين على حدة وطلباً منهما تحديد مواقفهما بخصوص كافة القضايا المطروحة، وتحديد الأسس التي من خلالها يحاولون إيجاد أرضية مشتركة بين الطرفين وتقديم التنازلات المطلوبة. كان الدكتور غازي صلاح الدين، وهو المفاوض الرئيسي في الجانب المصري يحبذ أن يقدم الطرفان تنازلات بشأن مختلف القضايا، لكن قرنق لم يكن راضياً عن هذه المقاربة الجديدة وبدأ متشككاً للغاية في مواقف الحكومة واعتبر رغبتهم الواضحة في التفاوض لا تعدو أن تكون ستاراً لاشتراطات قاسية، وناشد دكتور جون الترويكاً بأن تقوم بدور أكثر قوة وأن تستثمر بصورة أكبر في العملية.

عقب زيارته الناجحة للقاهرة في بداية مايو شعر قرنق بالجرأة عندما أطلع مبارك بناءً على رغبة الأخير عن سير المفاوضات وعن مباحثاته مع الرئيس البشير. وانتهاز زعيم الحركة الشعبية الفرصة للإعراب عن اهتمامه بمجهودات نائب الرئيس طه الذي قوضت علاقاته المزعومة بجهاز الأمن وقوات الدفاع الشعبي إمكانية بناء الثقة بين الطرفين. وأوضح قرنق إبان زيارته للقاهرة أن المصريين أصبحوا أكثر تفهماً لموقف الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان وحاول طمأنتهم بالتزام الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان باتفاقيات السودان بخصوص مياه النيل، وتم التباحث حول قيام مصر بدور مراقب في منبر الإيقاد، وتم منح الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان وضع مراقب في جامعة الدول العربية وهي خطوة من الواضح أنها أثارت حفيظة الخرطوم. حينذاك قام الرئيس البشير بزيارة مماثلة إلى القاهرة ولم يتسن لنا معرفة ما دار في مباحثاته مع المسؤولين المصريين.



ورغم النجاح منقطع النظير الذي أحرزته زيارة قرنق للقاهرة، لم تكن أمام وفد الحركة لمفاوضات السلام فرصة للمناورة، ولم يحصلوا على تفويض من قيادة الحركة لتقديم تنازلات من أي نوع، لذلك تمسكوا بمواقفهم. واشتكى الدكتور غازي من أن قيادة الحركة ووفدها في مشاكوس يلعبون «البينغ بونغ» ودائما ما يتهم أحد الطرفين الآخر بذلك عندما تحين لحظة اتخاذ القرارات الحاسمة.

وفي لقائه بفريقنا منتصف مايو أشار الدكتور غازي إلى تماطل الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان وتساءل عما إذا كانت جادة في التزامها بالعملية السلمية. وأجاب على سؤاله بنفسه بالقول: ربما غير ذلك. وأعرب عن رغبة الحكومة في تقديم تنازلات في قضية منصب النائب الأول للرئيس - إذا تنازلت الحركة للحكومة في قضايا أخرى - على سبيل المثال التمثيل السياسي، وإذا لم تعيد طرح قضية الشريعة. وبخصوص القضايا الحاسمة مثل موضوع الجيشين تبني الدكتور غازي مواقف أقل مرونة من المواقف التي طرحها طه إبان زيارته للندن. وتأسيسا على سير المفاوضات حتى الآن لا يعتقد الدكتور غازي بإمكانية الوفاء بالجدول الزمني لاكمال المفاوضات بنهاية يونيو، لكنه كان ما يزال متفائلا في الوصول إلى تسوية. وأمن على ضرورة أن تقوم الترويكا بدور أكبر في المفاوضات، لا سيما خلال هذه المرحلة الشاملة في من عمر المفاوضات.

أشار الدكتور غازي محذرا إلى دعم الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان لحركات التمرد في دارفور، معتبرا ذلك أمرا غير مقبول على الإطلاق ويكشف عن نوايا الحركة الرامية إلى تدمير البلد كله. وكررت الخرطوم هذه الاتهامات عدة مرات خلال سير المفاوضات.. ومن وجهة النظر هذه، فإن استراتيجيات الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان اقتضت إضعاف الحكومة والحزب الحاكم بتقوية المعارضة أينما كانت، وبالتالي الحصول على مزيد من التنازلات، وسيوضح لنا أن كلا الطرفين كان مخطئا في حساباته على هذا الصعيد.



انتهت الجولة الخامسة من المفاوضات في ٢١ مايو، ورغم أن الجو كان أقل عدائية، بقيت الكثير من القضايا دون حل، قضايا الأمن، والمناطق الثلاث، والرئاسة، والتمثيل السياسي في الحكومة والبرلمان، ووضع العاصمة. ولم يُحرز تقدم ملموس سوى في قضية تقاسم الثروة. وكان الجانب الحكومي أكثر مرونة من الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان. على سبيل المثال وافقت الحكومة على فكرة الجيشين، وكان ثمة إحساس لدى الطرفين بأن المحادثات قد وصلت إلى نقطة يتعذر بعدها لكلا الطرفين التنازل في القضايا المتبقية بدون تنازلات كبيرة متبادلة.

كان من المتوقع أن تقترح سكرتارية الإيقاد بمشاركة الترويكا حزمة أو إطارا للتفاوض. وتقرر أن تنعقد الجلسة التالية من المباحثات في ٢٣ يونيو، بينما كانت الحكومة ترغب في إبرام اتفاق سريع. لكن الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لم تكن في عجلة من أمرها.



حشد المؤيدين



لم يكن أمرا مثيرا للاستغراب أن تمضي الحركة قدما في الجبهة السياسية. ففي أواخر مايو/التقى قرنق والصادق المهدي (الأمة) ومحمد عثمان الميرغني (الإتحادي الديمقراطي) فيما أطلق عليه لقاء قمة المعارضة. وتمخض الاجتماع عن «إعلان القاهرة» الذي تمسك بوحدة السودان وساند عملية السلام في مشاكوس ونادى بعاصمة قومية يتساوى فيها جميع المواطنين. وكانت النقطة الأخيرة هي الأكثر إثارة حيث انحازت فيها الأحزاب السياسية التقليدية ذات الخلفية الدينية^(٣٣) إلى الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان. استنكرت الحكومة هذا الإعلان بيد أنها وضعت في خاتمة الدفاع، وزادت خيبتها عندما توصل المؤتمر الشعبي بقيادة حسن الترابي إلى اتفاق مماثل مع الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان. ولم يتضمن الاتفاق أي نص يشير إلى إسلامية العاصمة، لكنه فقط أكد على قومية العاصمة.

من هناك غادر قرنق إلى واشنطن ولندن وعواصم أخرى. وعقد لقاءات مطولة مع الأمريكيين، وعندما أخبره الجنرال باول بأن الرئيس بوش يرغب في توقيع اتفاق بحلول الصيف رد عليه قرنق بأنهم تعلموا من اتفاقية أديس أبابا أن الاتفاقية المحكمة خير من الاتفاق العجول. ومن خلال تلك المباحثات استنتج الأمريكيون أن بقاء جيش الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان أمر حيوي للحركة. وبخصوص المناطق الثلاث أبدى قرنق بعض المرونة رغم إصراره على مشاوره مواطنيها. أما موقفه من العاصمة فيرى إقامة جيب علماني في الخرطوم بطريقة ما. كان قرنق ما زال راغبا في أن تتضمن ترتيبات تقاسم السلطة تداول منصب الرئيس، لكن الأمريكيين نصحوه بقبول منصب نائب الرئيس وحذروه أن تعطيل المفاوضات والتطلع إلى تغيير النظام في الخرطوم ربما يؤدي إلى انهيار المفاوضات بأكملها.



تحدثت مطولا مع زعيم الحركة الشعبية بعد عودته من رحلته، وكان مغتبطا من زيارته لأمريكا وإن لم يكن كذلك من لقاءاته في لندن. غادرت كلير شورت موقعها ولم تكن المباحثات «حاسمة بالقدر الكافي»، ويبدو أن السفير النرويجي أصبح هو «صاحب الكلمة» في غياب التفاعل على المستوى السياسي. وقلت دبلوماسي بالخارجية عربي النزعة ينتمي إلى المدرسة العتيقة وعمل في الخرطوم (مرتين) وواشنطن والقاهرة وشغل منصب رئيس دائرة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالخارجية البريطانية قبل أن يصبح مبعوثا للمملكة المتحدة في السودان في عام ٢٠٠٢، وله معرفة بالنخبة السياسية في الخرطوم ويتحدث العربية بطلاقة ولم بالأحداث الدائرة في السودان، لا سيما في الشمال. منذ البداية بدأ قلتي متشككا في الصفقة التي ساندتها كلير شورت، والقاضية بعقد استفتاء في الجنوب يتضمن خيار الانفصال^(٣٤). لم يعرب قلتي عن شكوكه للترويك أو الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان بشكل مباشر، ولكن كان من السهل قراءة مواقفه. وكانت بعض الشخصيات البارزة في الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان تطلق عليه تندا «السيد Guilty»، وتعني بالعربية «المذنب»، في إشارة مبطنة إلى إرث الحكم الثنائي الإنجليزي-المصري^(٣٥). لذلك طرق دكتور جون كل الأبواب. ربما تساعد زيارة البارونة أموس خليفة كلير شورت إلى السودان ومن ضمنه الجنوب الدفع بعجلة الأوضاع.

في حوار مع دكتور جون كرر رغبته في إبداء بعض المرونة وذكر أفكارا هامة بشأن التنازلات ناقشها مع الأمريكيين. إلا أنه كان واضحا أن أي مقترح يتعلق بالتنازلات ينبغي أن يصدر من الفريق التفاوضي أو الترويك وليس من طرفي التفاوض. كان يرغب في أن تجيز الترويك مسبقا أي إطار قد يقترحه الجنرال سمبييو. كما كان يرغب في مناقشة قضية العاصمة مع الرئيس البشير مباشرة على الهاتف. وبدعم من القادة السياسيين غير الموجودين في السلطة في الشمال كان هناك إجماع عريض بأن تعكس وضعية الخرطوم تنوع السودان. أعجب قرنق بالطريقة التي تجنب فيها البشير الإشارة إلى الشريعة



في تصريحاته العامة مؤخراً، وعلى هذه الخلفية ربما يكون البشير مستعداً لطرح حل وسط. من جانبي حذرت أنه قضية في غاية الحساسية بالنسبة للحكومة، ولكن بالمقابل شجعت على الحوار المباشر بين الطرفين. وظلت الترويكات تناشد قيادة الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان للقيام بمثل هذه المشاورات. ورد دكتور جون بأن المشكلة تكمن في ما سيفعله طه. ورغم اتصالاته السابقة مع كول دينق وجهوده المستمرة للقاء دكتور جون، يظل علي عثمان طه شخصاً شريفاً في نظره. وفي هذا السياق أشار قرنق إلى قضية العاصمة والشريعة كذريعة محتملة لقيام إنقلاب عسكري.

ورغم ذلك أقر قرنق بأهمية دور النائب الأول للرئيس وكان يدرك أن أي اتفاقية مع الحكومة تتطلب رضاه الضمني على الأقل^(٣١). وحينها أخبرني قرنق بقبول الحركة الشعبية بمنصب نائب الرئيس كجزء من ترتيبات تقاسم السلطة ملمحاً بذلك إلى استعدادهم عن التخلي عن المطالبة بتداول الرئاسة. وهذا يوضح ما ظل يمثل مأزقاً مستمراً لقرنق والحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان: الصراع بين رؤيته الخاصة بالسودان الجديد والتي تقتضي إجراء إصلاح في المركز وعملية التحول، وبين الحاجة إلى تأمين المصالح الأساسية لجنوب السودان بما فيها الاستفتاء. وغني عن القول أن موقف الحكومة كان هو المحافظة على الوضع القائم بقدر الإمكان، والهدف من ذلك تحجيم التغيير إلى الحد الذي يسمح بعقد الاتفاقية. أيهما أهم لقرنق والحركة - السودان الجديد أم جنوب السودان؟ كان لا بد من تبني خيارات صعبة.

كان علي الطرفين أن يقتنعا في أواخر يونيو بعقد جولة قصد منها «خذ ما هو معروض عليك أو أتركه». وبعد تلك الجولة ستكون القضايا العالقة هي الترتيبات الأمنية النهائية ومصير المناطق الثلاث. زار الجنرال سمبيو الخرطوم أوائل يونيو، وزار المناطق الثلاث والجنوب في أواخر الشهر نفسه للتشاور مع الطرفين حول الاتفاقية النهائية. وكانت خطته ترمي إلى تقديم مسودة اتفاق إطاري في الجولة التالية من المفاوضات.



وفي غضون ذلك تصاعد القتال في دارفور. ويقال أن الحكومة أرسلت عشرة آلاف جندي إلى غرب البلاد. ورغم ذلك منيت الحكومة بهزائم متلاحقة. وحسب وجهة نظر دكتور جون فالحكومة كانت تقع تحت ضغط كبير. وحسب معلوماته فإن «عقلية الحصار» تتعاظم في الخرطوم، وربما هذا هو السبب وراء قلق الحكومة من إكمال المفاوضات. وأجبت إذا كان الأمر صحيحا فإنه يعتبر سببا جيدا لكي تقوم الحركة /الجيش الشعبي لتحرير السودان بالتحرك بشكل عاجل. أمن زعيم الحركة الشعبية على قولي، ولكن كعادته أكد بأن أي اتفاقية يجب أن تتمخض عن «سلام عادل».



دارفور من الاحتقان إلى الحريق



عندما أصدرت الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان بياناً رحبت فيه بإعلان مانفيسـتو حركة/ جيش تحرير السودان الدارفورية، أشارت إلى أن الحل المقترح للمناطق الثلاث من الممكن أن يكون نموذجاً للحل في دارفور. ووفقاً لأحد المصادر المسؤولة^(٣٧) رفض الدارفوريون هذه الفكرة لأنهم في رأيهم يستحقون تنازلات جوهرية. من جهة أخرى ربما توفر اتفاقية السلام الشامل بين الحكومة والحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان إطاراً للتفاوض حول دارفور. كانت الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان حريصة على توقيع اتفاقية السلام الشامل أولاً، ويمكن تطبيق مبادئها على دارفور في عملية سلام منفصلة. ظل ذلك الموقف معقولاً طوال عام ٢٠٠٣ ولكن لم يتم التفاوض على أي من ترتيبات تقاسم السلطة، وبالتالي لم يكن هناك نية نموذج قابل للتطبيق في دارفور. علاوة على ذلك تحالفت مجموعتان من مجموعات التمرد الرئيسية وتنامت قوتها. لقد أصبح التمرد، خلافاً لتقديرات الحكومة، يمثل تهديداً جدياً للحكومة أكبر مما يمثله النزاع القائم بين الحكومة والحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان.

في أبريل ٢٠٠٣ شنت مجموعات التمرد المتحالفة هجوماً كبيراً على العاصمة الفاشر وتم تدمير الطائرات الحكومية الجاثمة على الأرض وأخذ قائد القوات الجوية رهينة. كما شن المتمرّدون سلسلة من الهجمات الناجحة خلال الشهور القليلة التالية. ويبدو أن سمعة الحكومة قد وضعت على المحك. فردت بشن هجوم كبير على المتمردين، وحتى ذلك الوقت كانت الحكومة تعتمد بشكل رئيسي على الميليشيات الحليفة ومن ضمنها قوات الدفاع الشعبي - وهي منظمة شبه عسكرية لا تتمتع بهيكل قيادي محدد - في مهاجمة المساليات والفور والزغاوة. استخدام الميليشيات للسيطرة على المناطق التي ترغب فيها الحكومة، أو «تطهيرها»، ظلت السياسة المتبعة من قبل حكومة الخرطوم



لعقود من الزمان. وقد جندت قوات الدفاع الشعبي من بين المسلمين في الشمال
للأنخراط في العمليات الدائرة في جنوب السودان.

الآن وسعت قوات الدفاع الشعبي المدعومة من الخرطوم والمليشيات
العربية أو عصابات الجنجويد من نطاق عملياتها العسكرية بمهاجمة القرى
وحرقها وقتل المواطنين. وفي نهاية المطاف تعتبر هذه الحملة عملاً استراتيجياً
مدروساً لسحق التمرد، فبدلاً عن إرسال القوات النظامية يمكن للمليشيات
المحلية القيام بالمهمة والسيطرة على المناطق الاستراتيجية. ولسنين عديدة
خلت نفذت ذات الإستراتيجية في جبال النوبة وبحر الغزال ومناطق النيل
الأزرق، حيث كانت المجموعات القبلية العربية المسماة بالمرحّلين تقوم
بأعمال تحاكي فظاعات تجار الرقيق في القرن التاسع عشر.

خلال فترة الصراع، ووفقاً لمصادر متعددة، قامت المليشيات بارتكاب
فظائع. وفي بعض الحالات على نطاق كبير مسنودة بقصف جوي، أو بدونه.
وطهروا مناطق واسعة من السكان المدنيين بتطبيق سياسة الأرض المحروقة
بما فيها الهجمات الواسعة على المدنيين وحملات الاغتصاب المنظم. وسواء
كان الهدف الاستيلاء على منطقة ذات أهمية اقتصادية مثل مناطق التنقيب
عن النفط في أعالي النيل، أو كان الهدف أمناً، فقد استخدمت الحكومة نفس
التكتيك في كل مرة. وكان يمكن للحكومة تجنب ردة الفعل الغاضبة باعتبار
ما حدث ليس سوى عداوت قبلية مزمنة. ولكن دور الحكومة في إشعال العنف
من خلال إطلاق يد أجهزتها (المخابرات العسكرية، الأمن، وزارة الداخلية،
وبعض التكوينات غير الرسمية الأخرى) معروف للجميع. كانت الحكومة
تدفع مبالغ مالية لقادة المليشيات فقط، أما جماعات العصابات فكانوا
يعتمدون على النهب. وعلى هذا النحو يمكن شن حرب منخفضة المستوى
لفترة طويلة وإحكام السيطرة - بالكاد نلاحظ تورط «الحكومة» - دون
اللجوء إلى عملية عسكرية واسعة النطاق أو شن حرب مفتوحة. كما يمكن
حجب هذا التكتيك بسهولة عن أنظار المجتمع الدولي.



بعد الهجوم الكاسح للمتمردين في دارفور عام ٢٠٠٣ لجأت الحكومة فيما يبدو إلى نفس التكتيك من أجل سحق الثورة. ولكن نطاق العملية كشف عن مستوى مختلف للاشتباك والتورط المباشر. كان يصعب التمييز بين قوات الدفاع الشعبي والجنجويد، وقد عملوا بتناسق تام مع القوات الجوية والبرية الحكومية. وبينما تخضع قوات الدفاع الشعبي لإمرة جهات معينة في الخرطوم، فقد انخرط الجنجويد بأعداد كبيرة في العمليات دون أن تكون هناك قيادة عليا تصدر لهم التوجيهات. الآن يبدو أن زمن سحق التمرد عن طريق عمليات منخفضة المستوى قد انتهى. ورغم أن الأساليب ظلت كما هي (ومألوفة للمحاربين القدامى التابعين للحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان في الجنوب والمناطق الثلاث)، فقد كانت الحرب واسعة النطاق. وقال العديد من قادة المتمردين أنه في النصف الأول من عام ٢٠٠٣ كادت دارفور أن تكون «نسخة من جنوب السودان عُجِّلَت سرعتها»^(٣٨). وأخبرني دكتور جون في عدة مناسبات أن الحكومة فقدت السيطرة على سحق التمرد خلافا لما كان عليه موقفها في المناطق الأخرى. ولاحقا سيكون هنالك سبب للتساؤل عن تقييم فقدان السيطرة. من الواضح أن الحكومة قد قررت وعلى نحو مقصود تطبيق استراتيجية أكثر عنفا في دارفور تستمر لفترة قصيرة من الوقت خلافا لاستراتيجيتها في المناطق الأخرى.

الجنجويد اسم يستخدم بشكل عام لوصف قطاع الطرق، وقد عبر بعض العرب عن امتعاضهم من إطلاق هذا الاسم على المليشيات ولكن ظل الاسم مقروناً بهم. أطلق سراح موسى هلال من السجن بناءً على تعليمات الخرطوم^(٣٩)، وهلال هو القائد سيء السمعة المتحدّر من قبيلة الرزيقات. وقد انخرط بدوره في تجنيد المقاتلين وزعم بأن لديه ٢٠٠٠٠ مقاتل تحت إمرته^(٤٠). وهم خليط من العرب المحليين ورجال القبائل المتحدّرة من دول الجوار (تشاد، ليبيا، وحتى موريتانيا) والخارجين عن القانون ومن ضمنهم محكومين بالسجن. ويقع مركز قيادته في «مستريحة». تم تزويد هلال بكميات كبيرة من الأسلحة، ليس فقط من خارج الحدود، بل أمدته الحكومة نفسها بالأسلحة



ابتداء من منتصف ٢٠٠٣ وصاعداً. وبعدها أطلقت يد الجنجويد في ما بدا فصلاً من عملية عسكرية منظمة.

خلافاً للحركة / الجيش الشعبي لتحرير السودان، التي يعتقد أنه ليس وفي وسعها إزاحة حكومة الخرطوم.. فإن تمرد دارفور شكل تهديداً جدياً لوجود الحكومة. فأهمية الأقليم الغربي والصلات الوثيقة التي تجمع بين حسن الترابي والعديد من حركات التمرد هناك زادت من جدية التهديد وإمكانية «تغيير النظام». كان ذلك هو التحليل الذي خرج به قرنق أيضاً. ولذلك كان لهجوم المتمردين الدارفوريين على أم درمان في عام ٢٠٠٨ أكثر من أهمية رمزية. فاحتمال الإطاحة بالحكومة بصرف النظر عن عدم واقعيتها ترك أثراً كبيراً على استراتيجيتها في غربي السودان، وساهم في إحداث لعنة anathematizing السودان المفكك المكون من عدة إقاليم محكومة ذاتياً.

وعند هذه المرحلة بقي تركيزي وزملائي منصبا على مفاوضات الجنوب وعلى خلق أوضاع تحقق سلاماً عادلاً في كافة أنحاء القطر. وخلف صراع الجنواب مآسي إنسانية فادحة على صعيد القتلى والنازحين واللاجئين. وأعاد هجوم المتمردين على الفاشر تلك المآسي إلى الأذهان. لكننا حتى الآن لم نستطع أن نستوعب فداحة ما سيحدث في دارفور. فبينما كانت الحركة / الجيش الشعبي لتحرير السودان والحكومة يتفاوضان بحماسة لحل النزاع الرئيسي في السودان، تحولت «البثرة الصغيرة» التي نمت خلال العقود السابقة في دارفور إلى حريق شامل.

• •



المداولات الساخنة



أصبحت الآن الحاجة ملحة لاحتراز تقدم في مباحثات الإيقاد. وقرر فريق المفاوضات، بتأييد من المراقبين، تحويل المفاوضات من مشاكوس وإيري إلى ناكورو التي ربما يساعد بعدها عن العاصمة نيروبي ومن وسائل الإعلام في دفع المفاوضات في هذه اللحظات الحاسمة. ومن جانبي ساندت الفكرة بكل قوة. أعرب الوفدان عن إحباطهما من كثرة المراقبين الخارجيين والأطراف الأخرى ذات العلاقة، بيد أننا كنا بحاجة إلى تقديم أفكار جديدة لانتقاد المحادثات من التوقف الكلي.

اتفقت أنا والجنرال سمبيو على استعراض بعض القضايا المتبقية ومحاولة مقاربتها بشكل جديد. وكانت السكرتارية على وشك الفراغ من إعداد مسودة اتفاق إطاري. والفكرة مستقاة من تكتيك قديم «مسودة الوسطاء» لإجبار الطرفين على اتخاذ موقف. عمل فينك هيسوم بشكل دؤوب لإعداد المسودة ^(٤١) بالتعاون مع مستشاري ومراقبي الترويك ^(٤٢)، وأطلق على الناتج «المسودة الإطارية لحل القضايا العالقة الناشئة من التداول حول بروتوكول مشاكوس» وتضمنت المسودة مقترحات الطرفين خلال المحادثات ومن الجولات المكوكية بين الطرفين، وأسهم الطرفان بعد اطلاعهما على بنود المسودة أثناء العملية بأكثر من ٩٠ في المائة من محتوى المسودة. كما تضمنت المسودة نتائج مشاورات وزير الخارجية الكيني مع دول الإيقاد.

ويبقى السؤال: كيف يمكن تكوين حكومة موحدة مقرها الخرطوم؟ ولماذا ينبغي على الحركة الانضمام لهذه الحكومة؟ ثم لماذا لا تكون العاصمة في موقع محايد؟ كان الكل يعلم بعدم موافقة المؤتمر الوطني على ذلك الطرح، سيقبل بالسودان الجديد أما العاصمة الجديدة فلا. كما تم طرح فكرة العاصمتين ولكنها أيضا غير مقبولة للخرطوم، ولكن كيف لنا أن نتوقع تعاون الحركة الشعبية في عاصمة تحكمها الشريعة الإسلامية وواقعة تحت حماية



الأجهزة الأمنية المتعددة؟ لقد ناقشت الترويكا هذا الأمر باستفاضة خلال الربيع على هامش المفاوضات ومع الطرفين. كان الخبراء واضحين جداً، إذا قُدِّرَ إن تكون الخرطوم هي العاصمة يجب أن تكون مقبولة للطرفين. وكنت أعتقد أن القيام بترتيبات خاصة على هذا الصعيد أمر هام جداً، وكان غرضنا في النهاية هو الحفاظ على وحدة السودان.

في هذه المرحلة وفي ظل الحاجة إلى تنازلات متبادلة بين الطرفين للوصول لاتفاق شامل، أعرب الجنرال سمبيو عن مخاوفه من توالي الترويكا عملية التفاوض بمجملها وكان قلقاً بشكل خاص من دور الأمريكيين^(٤٣)، ويمكننا استعراض الأحداث التي أدت لبروز هذه المخاوف بشكل مختصر.

أثناء التحضيرات لجولة ناكورو وافق سمبيو على اطلاع الترويكا على المسودة الإطارية وإبداء تعليقاتها عليها. وسيقوم محاموه ومستشاروه بمناقشة ملاحظات الترويكا، وأن تقدم الترويكا بالمقابل ردودها على ذلك. كنا نأمل أن يكون ذلك مفيداً ليس لفريق المفاوضات، فحسب بل للعملية التفاوضية برمتها لعدم اتخاذنا موقفاً موحداً حتى الآن حول بعض القضايا المفتاحية. وانضم إلى الاجتماع التحضيري في لندن المبعوث البريطاني ألن قولتي، ومايك رانيبيرقر من الولايات المتحدة، والنرويجيان إليفسن وآسكيم، وحضره من فريق الإيقاد فينك هيسوم وأندريه ستينانسن العضوان النرويجيان في فريق الإيقاد. وحدت المهمة بالكل إلى استئجار عظم المسؤولية الملقاة على عاتقهم. ظهرت خلافات جوهرية خلال المباحثات، ففي القضايا الهامة التي حوتها الوثيقة الإطارية فضلت بريطانيا الغموض أو انحازت بمواقفها إلى الخرطوم. ومن جانب آخر رغبت الولايات المتحدة والنرويج في الوضوح بشأن كافة القضايا المفتاحية، لقد حان وقت اتخاذ القرارات من قبل الطرفين «القبول بالمتاح أو تركه». وكان ذلك هو السبب الموضوعي وراء إعداد «مسودة الوسطاء» وهي استراتيجية تنطوي على مزالق ولكنها أحياناً تستحق المخاطرة. وإذا رفض الطرفان المسودة فالأمر متروك لهما لإيجاد السبيل اللازم للمضي قدماً في المفاوضات. كانت المباحثات في لندن ساخنة للغاية. لم



يوافق أن قولتي على الاستراتيجية وعلى العديد من النقاط الجوهرية، أما بخصوص العديد من القضايا المتبقية كان واضحاً أين يقتضي الأمر تسوية. تضمنت المسودة نصوصاً عن تقاسم السلطة ودعت إلى تعيين نائبين للرئيس من الطرفين ولكن لم تدعو إلى تداول الرئاسة.

كان الكثير من النقاط الواردة في وثيقة ناكورو قريبة من النقاط التي توصلت إليها المفاوضات بشكل أكبر مما توقعه الكثير من الناس، ولكن لم يتم التطرق للكثير من القضايا. وبخصوص التمثيل السياسي اعتمدت المسودة على الحسابات الديمغرافية وافترض اقتسام السلطة بين شريكي التفاوض. وقضت ترتيبات تقاسم السلطة بقسمة مداخل النفط بين الشمال والجنوب على أساس ٥٢/٤٨، وبالنسبة للقضية الهامة المتعلقة بالترتيبات الأمنية نصت الوثيقة على وجود جيشين ولكنها أرجأت ترتيبات انسحاب القوات الحكومية من الجنوب لوقت لاحق^(٤٤) وهو مطلب جاد وجلي لدى الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان.^(٤٥) كما اقترحت مسودة ناكورو إرساء عملية الحقيقة والمصالحة ولم يتبنى أي من الطرفين هذه الفكرة^(٤٦).

ركز اجتماع لندن على مناقشة موضوع العاصمة القومية^(٤٧). وقد أعطيت فريقتي تعليمات واضحة: عليهم عدم القبول بأي شيء أقل من حل يسمح للجنوبيين بالتجول بحرية في المدينة دون خوف من مضايقة الشرطة أو الأجهزة الحكومية الأخرى. لذلك كان علينا التفكير في ترتيبات خاصة، فالوضع الراهن ليس خياراً. فالعاصمة التي تحترم جميع المواطنين وسيلة هامة للحفاظ على وحدة السودان بجعله خياراً جاذباً للجنوبيين.

وقال أن قولتي بوضوح يجب علينا ألا نقترح أو نصادق على مسودة الاتفاق الإطارية للاتفاق طالما تبنت مواقف واضحة. على سبيل المثال، ميلها نحو وجهة نظر الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان. فوضعية العاصمة قضية ينبغي أن تتم تسويتها من قبل الطرفين نفسيهما. وقد اتفق الطرفان في ناكورو أن يحتكم الشمال وفقاً لحدود ١٩٥٦ إلى الشريعة، والخرطوم كجزء من هذه الصفقة ستظل هي العاصمة، وأيما طرح يتعارض مع هذا الفهم سيتم



رفضه من قبل الحزب الحاكم تماماً. وناقش النرويجيون والأمريكيون من زاوية مختلفة وأشاروا إلى ضرورة أن يؤدي كل طرف عمله عندما يصبح جزءاً من الحكومة، دون تدخل من الطرف الآخر. وذكروا عدة نماذج من الترتيبات لعواصم محايدة وأن الولايات المتحدة أقامت عاصمة تتمتع بحصانة من تشريعات الدولة. ونفس الترتيبات يمكن انفاذاها في الخرطوم، استمرت المباحثات ثلاث أو أربع ساعات قبل الخروج لتناول الغداء، كان النرويجي هالفر أسكيم الذي عادة ما يتحلى بالرزاة غاضباً جداً. ولم يكن أُن قولتي أفضل حالاً منه، كان الجو محتقناً ولم يكن أي من الطرفين راغب في التنازل.

حاول مستشارا الإيقاد هايسوم وستيانسن اتخاذ موقف حيادي ولكن في النهاية وافقا على المقترحات التي قدمتها الولايات المتحدة والنرويج، وكان العامل الأكثر حسماً هو تأكيد المستشارين والمراقبين على حد سواء بأنه لم يتم حل وضعية العاصمة بشكل نهائي خلال مباحثات يوليو التي جرت في مشاكوس عام ٢٠٠٢. ومن الصعب تفسير مسودة، لم تضع في اعتبارها الوضع الجديد بعد اتفاقية السلام عندما يحكم الطرفان معا حكومة قومية في نفس العاصمة، دك من الدفاع عنها. قانون الدولة أمر مختلف، غير أنه لم يتم تناول التشريعات الخاصة بتنظيم أعمال الحكومة (والترتيبات الحياتية اليومية). انتهى الاجتماع عند الساعة ٥:٠٠ مساءً بعد سبعة ساعات من بدايته. غادر هالفر أسكيم مبكراً للحاق بالطائرة المغادرة إلى الخرطوم، وبدأ أُن قولتي حزيناً، وذهب مايك رانيبيرقر وقيقر إليفسن سوياً إلى فندق إنتركونتيننتال حيث يقيم الأول، واتجه فينك هيسوم وأندريه ستيانسن إلى مقر إقامتهما بالفندق للتفاكر حول الموضوع. كان إليفسن مسروراً من طريقة سير المفاوضات ولكنه غير متيقن من الطريقة التي يتناول بها هيسوم وستيانسن موضوع العاصمة. وتساءلت إن كان عليّ الذهاب إليهما ولكنني صرفت النظر عن هذه الفكرة. كان الجميع متعباً.



وحوالي منتصف الليل تلقيت رسالة بالبريد الإلكتروني من إيفسن عبارة عن نسخة من رسالة ستينانسن وعنوانها التهديدي هو «من أجل عينيك فقط». وعلى الفور فهمت مغزاها. كان النص الذي اقترحه ستينانسن والخبراء القانونيون بشأن العاصمة مطابقا للموقف الأمريكي – النرويجي. وأخذت نفسا عميقا. أخيرا يبدو أن الأشياء تسير في الطريق الصحيح وتمنيت أن يستمر هذا التوجه عندما يلتقي الطرفان في ناكورو. في غضون ذلك سنحت لي الفرصة لقراءة المسودة بشكل أعمق. بعض أجزائها كان لا غبار عليه وبعضها كان يحتاج إلى مزيد من التفصيل. اتصلت على فيغارو بمجرد وصوله إلى ناكورو واقترحت عليه جملة من التعديلات.



المحادثات بحاجة إلى شريان حياة: على شفا الانهيار في ناكورو



عرفت لاحقا بوصول فيغارد إلى نيروبي بدون أغراضه بعد تأخير وتعطيل في المطارات كاد أن يؤدي لفقدانه لحجزه. عندما اتصلت عليه بالهاتف كان في مزاج معكر داخل سيارة السفارة المتوقفة خارج فندق ناكورو. وعندما كان يستمع إلى أفكاري ومقترحاتي نزل قرد من أحد الأشجار وجلس على غطاء السيارة يعبث بماسحة الزجاج وينظر إلي فيغارد. أخبرني الدبلوماسي لاحقا أنه قد فكر في تمرير الهاتف إلى القرد، كان آخر ما يرغب فيه هو الاستماع إلي حديثي في ذلك الوقت.

بعد موافقة مترددة من بريطانيا، تم تسليم مسودة الاتفاق الإطاري إلى الجنرال سمبيو. واستؤنفت الجولة السادسة للمفاوضات في ناكورو في ٦ يوليو وتم عقد اجتماع مغلق بين الجنرال والوسطاء ليقوم قريبا بالتفاوض بطرح التفاصيل جانباً. كان الجنرال منقضبا وفي البداية لم يوافق على استراتيجية التفاوض. احتوت المسودة على خيارات واضحة بشأن مجموعة من القضايا المتبقية ومن ضمنها وضعية العاصمة. وكان سمبيو يعتقد أن ذلك سيؤدي فقط إلى انهيار المحادثات. وكان لفينك هيسوم أيضا وجهة نظر مختلفة حول قضية العاصمة التي اعتبرها خطأ أحمر بالنسبة للحكومة، لكنه لم يعرب عن شكوكه للآخرين في ذلك الوقت. أخبرني لاحقا عن أسفه الشديد لتساهله بشأن هذه القضية ^(٤٨). وبعد مناقشات مطولة وافق الوسيط الرئيسي على تقديم المقترحات، وقام الوسطاء بإدخال بعض التعديلات وإخراج مسودة الاتفاق الإطاري في شكلها النهائي. وقدمها الوسطاء للطرفين في يوم ١٢، وعند توزيعها قال السفير البريطاني وليام باتي بوضوح بأن الوثيقة تعبر عن موقف الترويكاف. كان المبعوث الخاص النرويجي فيغارد إلفسن هو المهندس الفعلي لاستراتيجية «حققه أو اتركه» بموافقة ودعم كاملين من جانبي. كنا ندرك أن



الوثيقة ستثير عاصفة من ردود الفعل الغاضبة في طاولة المفاوضات، ولكن كان من الأفضل الإعراب عنها جميعاً في العلن وترك التعامل معها للعملية التفاوضية بدلاً من صرف الأنتظار. كنا نعلم بضرورة إدخال بعض التعديلات على المسودة بقدر حاجتنا إلى الترييت على أكتاف الطرفين قبل قبولهما بالمقترحات، إذا كان ذلك ممكناً.

ورغم إدراكنا للمخاطر، إلا أنه لم تكن هناك وسيلة أخرى للدفع بعملية التفاوض. وكما شهدنا فإن مباحثات ناكورو تمثل الفرصة الأخيرة لإحياء المفاوضات واستعادة قوة الدفع التي صحبت الجولة الأولى من محادثات مشاكوس. لكن عندما قدم الجنرال سمبيو المسودة، رفض وفد الحكومة المقترحات كلياً، وقذفوا المسودة على الطاولة واندفعوا خارج الغرفة، ووصفوا المسودة بأنها غير متوازنة ومنحازة، وتعتبر تخلياً عن بروتوكول مشاكوس، بل وإعادة فتحه من جديد. لقد أعطى المقترح الجنوب حكماً ذاتياً كبيراً وسلطات واسعة في المركز وساهم في عملية ربما تؤدي إلى الانفصال خلال الفترة الانتقالية، وتوقعت الخرطوم العكس تماماً: سلطات حكومية أكبر في الجنوب ودور جنوبي محدود في المركز. وربما تكون التوصيات الواردة في المسودة المتعلقة بالعاصمة، الأدهى والأمر ضمن جميع المقترحات.

وبعد قراءة الوثيقة وافقت الحركة/الجيش الشعبي على قبول المسودة «كأساس لمزيد من المفاوضات». ورغم ذلك كانت ردود فعل القادة مختلفة بشكل كبير. بعض منهم سماها «أديس أبابا كما هي»، في إشارة إلى الترتيبات الأمنية، وكانوا مسرورين أن الحكومة عبرت عن موقفها سلفاً برفض المسودة^(٤٩). والبعض الآخر كان يرى المسودة تتطابق بشكل عام مع رؤاهم مع استثناءات قليلة (مهمة)^(٥٠) يتعين التعامل معها لاحقاً. وكان مبعث قلق الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان يتلخص في موضوع الأمن ما بعد الحرب، لا سيما الترتيبات الخاصة بانسحاب القوات المسلحة السودانية من الجنوب. وكانوا حكيمن إذ لم يصرحوا بتحفظاتهم، ولم يتحدثوا في العلن إلا عن القليل. وعلى المستوى الخاص لم يبدوا ذات القدر من التحفظ، وأخبرونا



أن المسودة تحتوي على «عيوب هائلة». فبجانب موضوع الأمن، لم يكونوا راضين عن قسمة عائدات النفط. وأخبرني هيسوم فيما بعد أنه بالرغم من اعتراضات الطرفين، فإن موضوع العاصمة هو ما أطاح بالتوازن^(٥١). وأي كانت وجهة موقفهم الفعلي، فإن السؤال الذي يهنا هو استعداد الطرفين لعقد أي اتفاقية عند هذا الحد وفي هذا الوقت. وحسب رأي المراقبين يتعين تغيير الشكل والجوهر، وكما قال أحد أعضاء الوفد الحكومي لاحقا: «التفاوض بالوكالة لن يكون مفيدا»^(٥٢) «نريد أن تجرى المفاوضات على مستوى أعلى». وما زال إنسحاب الحكومة أمر مفاجيء للكثيرين منا، ونظر السفير البريطاني في الخرطوم وليام باتي الذي حل مكان ألن قولتي إلى المبعوثين الأمريكي والنرويجي بتعبير مفاده: «ثم ماذا بعد؟».

ولم يكن هناك من عبر عن ردة فعل الحكومة بطريقة أفضل من الرئيس نفسه الذي قال ١٤ يوليو ٢٠٠٣ حسب وكالة أ. ف. ب. إذا لم يقدم وسطاء الإيقاد أفضل من ذلك «فليذهبوا إلى الجحيم». وبدأت الحكومة تحشد الدعم لموقفها. فقدموا عروضاً للأحزاب القديمة، ولبعض الشخصيات البارزة. وسرت شائعات بأن الحكومة ستلغي إطار الإيقاد كليا. وسيجتمع وزراء خارجية الاتحاد الإفريقي بعد ذلك بقليل في مابوتو وطُرح مقترح للاتحاد الإفريقي لتولي المفاوضات السودانية. وطلبنا من وزير الدولة بالخارجية النرويجي فيدار هليغيسن بالتدخل لدى وزير خارجية جنوب أفريقيا للحيلولة دون حدوث ذلك. واتصل كولن باول أيضا بالمسؤولين في جنوب أفريقيا. وعقد وزير الخارجية الكيني ستيفن كالونزو موسيوكا اجتماعا وزاريا للإيقاد في مابوتو لحشد الدعم لاستمرار المحادثات برعاية الإيقاد^(٥٣)، وكانت هذه التدخلات ذات مردود إيجابي. وفي الواقع تبني الاتحاد الإفريقي عملية الإيقاد لحل النزاع في السودان.

قبيل مغادرته ناكورو، قدم وفد الحكومة عدد من المقترحات والتعديلات بخصوص مسودة الاتفاق الإطاري بعضها أكثر تشددا عن تلك التي أناروا جدالا بشأنها في السابق. وفشلت المحاولات الرامية لجمع الطرفين مع



بعضهما، سواء كان في محادثات مباشرة أو مع الوسيطاء. انتهى بهم الأمر وهم يصرخون في وجه بعضهم البعض. على المستوى العملي وضعت الحكومة شروطا للعودة إلى طاولة المفاوضات من ضمنها مراجعة مسودة الاتفاق. وفي الخرطوم كان علي عثمان قد تسلم ملف التفاوض بدلا عن الدكتور غازي بمبادرة من الأخير. وأصبح رئيسا للجنة الحكومية العليا للسلام^(٥٤). كان طه يتابع المفاوضات بشكل لصيق يكاد يكون يوميا.



ثم ماذا بعد؟



من الواضح أن الطرفين لن يستأنفا اجتماعاتهما قبل حلول أغسطس، فبدأ الأمريكيون يفقدون الصبر لتوقيع اتفاق قبل الموعد النهائي المحدد له في أكتوبر عندما يحين موعد تقديم تقرير عن السودان في الكونغرس. وبدأ نشاط دبلوماسي محموم ابتدرته زيارة الجنرال سمبيو ومبعوثي الإيقاد للطرفين والعديد من الشخصيات الهامة، والطلب من رؤساء الدول والحكومات في إقليم الإيقاد العمل على الاتصال بالطرفين. اتصل الجنرال باول تلفونيا بعلي عثمان قبل إنتهاء جولة ناكورو وطلب من جون قرنق التحادث مع الرئيس البشير. وتوقعنا أن يفضي اجتماع الزعيمين إلى الدفع بعجلة المحادثات. وتساءل بعض المراقبين إذا ما وصلت مفاوضات الإيقاد إلى طريق مسدود. قطعاً أصابها الوهن. ورغم أن الوثيقة الإطارية كانت محفوفة بالمخاطر ومثيرة للجدل فإن الأحداث قد برهنت أن الاستراتيجية التي تأسست عليها قد أثبت جدواها. وبعد حوالي شهر من ناكورو وعقب فترة وجيزة من اجتماع الاتحاد الإفريقي، تلقى المبعوث النرويجي الذي كان في إجازة في بلدته اتصالاً من المستشار غير المعلن في نورويك، كول دينق الذي بقي على تواصل مستمر مع فريقتي ومع شخصي. وقال أن هناك اجتماع منعقد في الخرطوم حول ما ينبغي فعله على خلفية أحداث ناكورو، وحتى أبيل أير طلب المشورة. كان النتيجة مذهلة تماماً، سيخلف علي عثمان طه الدكتور غازي كمفاوض رئيسي، ووافق الرئيس البشير رغم أن القليل على علم بذلك. اتصل مايك رانيبيرغر على الفور مستخدماً تعبيراً معروفاً في المفاوضات الدولية الشائكة قائلاً: «لقد رمشوا they blinked». وقد علمنا وقتها أن عملية التفاوض بشكل عام ستتغير، بأي طريقة؟ من السابق لأوانه تحديد ذلك.

ظل دكتور جون متشككا، وفي ٤ أغسطس ألقينته وبعض القادة البارزين من الحركة / الجيش الشعبي لتحرير السودان. استمر زعيم الحركة الشعبية



يقول أن علي عثمان طه يعتبر محادثات السلام تهديدا لفرصه المستقبلية في الوصول إلى الرئاسة. وفي ذات الوقت كان دكتور جون على علم بالمحادثات الجارية بين طه وأبيل أدير. وفي حديث خاص معي أكد لي أن طه قدم لأدير طائفة من المقترحات قدمها كول دينق بدوره إلى قرنق وتدور المقترحات حول ترتيبات تقاسم السلطة، والعاصمة، و الشراكة السياسية مع الحركة الشعبية. ولم يقدم قرنق رده على تلك المقترحات، كان يرغب في مصادقة البشير على هذه المبادرة وعلى المحادثات المقترحة بين طه وقرنق وبالتالي كان بحاجة للقاء أبيل أدير لمزيد من التوضيح. وأكدت له ضرورة محادثة البشير مباشرة.

في ذلك المساء أعاد قرنق تأكيد مواقف الحركة. وحسب معلوماته، أشار الدكتور غازي مؤخرا من خلال مذكرة داخلية إلى تسوية من نوع «إبقاء الوضع على ما هو عليه». ولن تقبل الحركة /الجيش الشعبي لتحرير السودان بذلك. وأشار زعيم الحركة الشعبية موضوع العاصمة وضرورة إقامة جيب علماني من أجل الوحدة على أقل تقدير. وقدم مقترحات جديدة إزاء وثيقة ناكورو الإطارية. وكان واضحا له أن الحكومة مضغوطة وأنها ترغب في تجنب اتخاذ القرارات الصعبة من أجل أن الدفع بعملية السلام. وبناءا على مناشدتي له وعدي بالتفكير في التنازلات التي يمكن أن تقدمها الحركة /الجيش الشعبي لتحرير السودان وتراها الخرطوم ذات مغزى.

ونشرت تقريرا عن تلك الفترة وأكد كلا الطرفين وذكر أن وثيقة ناكورو تمثل نقطة تحول في السياسة السودانية، في الشمال والجنوب على حد سواء^(٥٥). وعندما وُوجهت الحكومة باحتمال دخول المرحلة النهائية من المفاوضات التي استمرت عاما كاملا وهي تفتقر إلى السند الدبلوماسي والسياسي الفاعل، خففت الحكومة من حدة قمعها للمعارضة السياسية الداخلية وشرعت في إجراء محادثات جدية معها. وكان الغرض فيما يبدو تسويق التزامها بانفاذ العملية الديمقراطية في فترة ما بعد الاتفاقية من أجل حصولها على دعم المعارضة في الجولات النهائية من محادثات مع الحركة /



الجيش الشعبي لتحرير السودان. كانوا يحاولون بدء عملية سلام أخرى من «الداخل» على طريقتهم الخاصة. تم افتتاح ما أطلق عليه منبر السلام، وفي أول اجتماع له مع المعارضة والأحزاب السياسية الموالية للحكومة ومنظمات المجتمع المدني وعد الرئيس برفع القيود المفروضة على حرية الصحافة. ولكن الطبع يغلب على التطبع. سرعان ما أدار الحزبان الشماليان الرئيسيان - الأمة والاتحادي الديمقراطي - ظهورهما، إذ لم تكن هناك مؤشرات جدية تدل على تغيير حقيقي في سياسات وممارسات الحكومة^(٥٦).

وفي غضون ذلك، قام قرنق باختراقات هامة من جانبه، فقد سافر إلى القاهرة للقاء الصادق المهدي، ومحمد عثمان الميرغني، والمسؤولين المصريين. وكان واضحاً أن المبادرة الليبية المصرية التي كانت تصارع الاحتضار منذ أمد طويل قد ماتت بالفعل. فقد قام اللاعبون الإقليميون والدوليون بمساندة عملية سلام الإيقاد، شأنهم شأن الاتحاد الأفريقي، وجنوب أفريقيا، ونيجيريا. وذهب قرنق إلى القول أن مصر، وليبيا، والجامعة العربية قد أصبحت من داعمي مبادرة الإيقاد، وانصب تركيزها على جعل الوحدة جاذبة للجنوب^(٥٧). لست متأكدة عما إذا شعرت الحكومة بوضعها في مأزق، لكن أي مقترح للتخلي عن عملية الإيقاد لم يكن وقتها قابلاً للتنفيذ.

«القضاء» على مبادرة الإيقاد بدون إيجاد البديل كان يمكن أن يؤدي إلى كارثة علاقات خارجية بالنسبة للحكومة. استمر الأمريكيون في الضغط من أجل الوصول إلى تسوية، وزار المبعوث الأمريكي جون دانفورث السودان في يوليو، وأجرى مباحثات صريحة في الخرطوم ومارس ضغوطاً على الحكومة لاستئناف عملية التفاوض. وكان لقاءؤه مع قرنق أكثر حدة، إذ لم يكن الاثنان على وفاق مع بعضهما البعض، فقد تصدى دانفورث لزعيم الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان في السابق. وفي الوقت الراهن أصرّ على تسريع المحادثات وإظهار العزم على تقديم التنازلات. وأتذكر الملخص الغامض الذي قدمه قرنق عن مناقشاته مع دانفورث إذ قال بسخرية: «ذكرياتي من ذلك الاجتماع ضعيفة جداً».



وفي هذا السياق أصدرت الحكومة قرارها الاستراتيجي، حيث التقى الطرفان مجدداً في ناكورو بكينيا في ١١ أغسطس. كانت ثمة حاجة إلى مشاورات ثنائية بعد الجلسة الافتتاحية لحل القضايا الاجرائية الصعبة ومن ضمنها الارتباك الناشيء عن تحديد الوثيقة التي تستخدم كأساس للتفاوض. ولكن لَينَت الحكومة من موافقها هذه المرة وعبرت بطريقة غير رسمية وغير مباشرة عن أسفها للطريقة التي أدارت بها الوضع في ناكورو. ورغم أنهم لم يوافقوا فعليا على الوثيقة كأساس للتفاوض، فقد عزموا بشكل واضح على انجاز المهمة. ووجدت الحكومة الطريقة المناسبة للحفاظ على ماء وجهها في استمرار المفاوضات دون الإشارة للوثيقة بشكل مباشر، والتركيز على القضايا بشكل منفصل دون الانكباب على النصوص. وفي التقرير الذي رفعه لي قال فيغارد إيفسن: «يبدو أن الحكومة قد غيرت استراتيجيتها كلياً وأرسلت جميع الوفد إلى «دورة للابتسام»، بل قرر الطرفان الدخول في محادثات مباشرة بدون وسيط أو مشاركة دولية، هذا أمر غير مسبوق. وقد استعرضوا كافة القضايا المتبقية وعبروا عن مواقفهم بشأنها. وبينما أكدت الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان على القضايا الأمنية، كانت الحكومة مهتمة بقضايا الحكم ووضعية العاصمة. وقد أمّن رئيس وفد الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان نبال دينق والترويكاً على الحاجة إلى لقاء قمة من أجل الوصول إلى اتفاق، وهذا ما حدث بسرعة أكبر مما توقعنا.

• •



١. ذا ميديتور، واني، ص ٩٣-٤.
٢. مقابلات مع «فينك» هايسوم، ١ و ٢٨ يونيو ٢٠١٠.
٣. مقابلة مع باقان أموم، ١٢-١٣ يونيو ٢٠١٠.
٤. مقابلة مع ياسر عرمان، ١٨ أبريل ٢٠١٠؛ وباقان أموم، ١٢-١٣ يونيو ٢٠١٠ والمخبر هايسوم ١ و ٢٨ يونيو ٢٠١٠.
٥. مقابلة مع باقان أموم ١٢-١٣ يونيو ٢٠١٠.
٦. ذا ميديتور، واني العدد ٩٥.
٧. وكالة أنباء الحركة الشعبية، «قوات الجبهة الإسلامية القومية تنقلت من عقالها»، ١٢ يونيو ٢٠٠٢. <http://www.sudan.net/news/press/postedr-149.shtml>.
٨. مقابلة جماعية مع أعضاء وفد الحركة الشعبية لتحرير السودان المشارك في مفاوضات اتفاقية السلام الشامل، ١٦ أبريل ٢٠١٠؛ وبالمثل مع الوفد المشارك من جانب الحكومة السودانية في مفاوضات نيفاشا ١٩ أبريل ٢٠١٠؛ ومقابلة مع باقان أموم، ١٢-١٣ يونيو ٢٠١٠.
٩. مقابلة مع باقان أموم ١٢-١٣ يونيو ٢٠١٠؛ ومقابلات جماعية مع أعضاء وفد الحركة الشعبية المشارك في مفاوضات اتفاقية السلام، ١٦ أبريل ٢٠١٠.
١٠. ذا ميديتور، واني، العدد ٩٧، وقد أكد هذا باقان أموم، ١٢-١٣ يونيو ٢٠١٠.
١١. ذا ميديتور، واني، الأعداد ٩٥-٩٦؛ مقابلة هاتفية مع الجنرال سيمبيو ١٧ مايو ٢٠١٠.
١٢. تقرير موجز: «توقعات عن السلام في السودان»، مجلة Justice Africa، سبتمبر ٢٠٠٢.
١٣. مقابلة بتاريخ ١٨ أبريل ٢٠١٠؛ أكدت أيضاً بمقابلة مع باقان أموم، ١٢-١٣ يونيو ٢٠١٠.
١٤. دارفور، فلانيت ودي وول، ص ٨٦-٨٧، ومقابلة مع ياسر عرمان ٢٠ أبريل ٢٠١٠ م.
١٥. دارفور، فلينيت ودي فال، ص ٨٩.

١٦. مقابلة جماعية مع أعضاء وفد الحركة الشعبية لتحرير السودان المشارك في مفاوضات اتفاقية السلام الشامل، ١٦ أبريل ٢٠١٠؛ ومقابلة مع كول دينق، ١٧ أبريل ٢٠١٠.
١٧. معلومات خاصة.
١٨. دارفور، فلينت ودي فال، ص ١٠٤.
١٩. مقابلة جماعية مع أعضاء وفد الحركة الشعبية لتحرير السودان في مفاوضات السلام، ١٦ أبريل ٢٠١٠؛ ومقابلة مع بيور أجانق، ١٦ أبريل ٢٠١٠.
٢٠. المقابلة السابقة، ص ٨٩-٩٠.
٢١. مقابلة مع ياسر عرمان، ١٨ أبريل ٢٠١٠.
٢٢. معلومات خاصة.
٢٣. دارفور، فلينت ودي فال، ص ٨٨-٩٤.
٢٤. مقابلة جماعية مع أعضاء وفد الحكومة السودانية المشارك في مفاوضات اتفاقية السلام الشامل، ١٩ أبريل ٢٠١٠.
٢٥. دارفور، فلينت ودي فال، ص ٩٣.
٢٦. المرجع السابق، ص ١٠٤.
٢٧. مقابلة جماعية مع أعضاء وفد الحكومة السودانية المشارك في مفاوضات إتفاقية السلام، ١٩ أبريل ٢٠١٠.
٢٨. «سوء استخدام القوة، خدعة جديرة بالسياسة العملية الجديدة في العراق»، كلير شورت، نيويورك ٢٠٠٤.
٢٩. مقابلة مع علي عثمان طه، ٢١ أبريل ٢٠١٠.
٣٠. هذا الجزء يقوم على معلومات من وزارة الخارجية؛ ومقابلة مع كول دينق في ١٧ أبريل ٢٠١٠؛ ومكالمات هاتفية مع أبيل أير ١٩ أبريل ٢٠١٠؛ وماتينق ملوال ما بيور ٢٣ أبريل ٢٠١٠.
٣١. مقابلة مع كول دينق، ١٧ أبريل ٢٠١٠.
٣٢. مقابلة مع ماتينق ملوال ما بيور، ٢٣ أبريل ٢٠١٠.
٣٣. مقابلة جماعية مع أعضاء وفد الحكومة السودانية المشارك في مفاوضات اتفاقية السلام الشامل، ١٩ أبريل ٢٠١٠.



٣٤. اتصال مع كلير شورت عبر البريد الإلكتروني، ٨ مايو ٢٠١٠.
٣٥. مقابلة مع باقان أموم ١٢-١٣ يونيو ٢٠١٠؛ ومقابلة جماعية مع أعضاء من وفد الحركة الشعبية المشارك في مفاوضات السلام ١٩ أبريل ٢٠١٠.
٣٦. مقابلات مع كول دينق ١٧ أبريل ٢٠١٠؛ وأبيل أير ١٩ أبريل ٢٠١٠.
٣٧. دارفور، فلينت ودي فال، ص ٩١.
٣٨. دارفور، فلينت ودي فال، ص ١١٥.
٣٩. المرجع السابق، ص ١٢٢.
٤٠. المرجع السابق، ص ٨٨.
٤١. مقابلة مع «فينك» هايسوم ١ و٢٨ يونيو ٢٠١٠.
٤٢. المقابلة السابقة.
٤٣. ذا ميديتور، وافي، العدد، ٩٠.
٤٤. «مسودة اطارية لحل أبرز القضايا العالقة التي خرجت من توضيحات برتول مشاكوس»، الفقرة ٣١.٤ (قدم في ناكورو، يوليو ٢٠٠٣).
٤٥. مقابلة جماعية مع أعضاء وفد الحركة الشعبية لتحرير السودان المشارك في مفاوضات اتفاقية السلام، ١٦ أبريل ٢٠١٠.
٤٦. «مسودة اطارية»، الفقرة ٨.
٤٧. «مسودة اطارية»، الفقرة ٣.
٤٨. مقابل مع «فينك» هايسوم ١ و٢٨ يونيو ٢٠١٠ م.
٤٩. مقابلة جماعية مع أعضاء وفد الحركة الشعبية المشارك في مفاوضات اتفاقية السلام، ١٦ أبريل ٢٠١٠.
٥٠. مقابلة مع باقان أموم، ١٢-١٣ يونيو ٢٠١٠.
٥١. مقابلة مع «فينك» هايسوم، ٢٨ يونيو ٢٠١٠.
٥٢. مقابلة جماعية مع أعضاء وفد الحكومة السودانية لمفاوضات اتفاقية السلام، ١٩ أبريل ٢٠١٠.
٥٣. ذا ميديتور، وافي، العدد ١١٥.
٥٤. مقابلة مع غازي صلاح الدين، ١٨ أبريل ٢٠١٠.



٥٥. مجموعة الأزمات الدولية، «السودان: الاتجاه نحو سلام ناقص»، ديسمبر ٢٠٠٣؛ ومقابلة مع علي عثمان طه، ٢١ أبريل ٢٠١٠؛ وغازي صلاح الدين، ١٨ أبريل ٢٠١٠؛ وأعضاء الوفد الحكومي المفاوض، ١٩ أبريل ٢٠١٠؛ وأعضاء وفد المفاوض الحركة الشعبية، ١٦ أبريل ٢٠١٠.

٥٦. ملخص عن توقعات السلام في السودان، مجلة Justice Africa سبتمبر ٢٠٠٣.
٥٧. قدمت الأعداد ٢١ و٢٤ و٤٤ من مجلة أفريقيا كونتندينشال (Africa Confidential)، تحليلات بديلة وذهبت إلى أنه «في ١٥ أكتوبر (٢٠٠٣)، أبلغ وزير الخارجية المصري أحمد ماهر البرلمان أن حكومته ترفض إتفاقية مشاكوس (إطار ٢٠٠٢) و«رفض المشاركة في أي جزء من تلك المفاوضات منذ بدايتها بسبب قبول الجنوبيين لحق تقرير المصير».



الفصل الرابع

من أعداء إلى شركاء في السلام



كانت مهاتفة علي عثمان محمد طه لـ «أوسلو» في ٣١ أغسطس خطوة حاسمة لانطلاق التفاوض على مستوى رفيع. وكما سبقت الإشارة، يبدو أن واحدة من جملة تطورات، أو على الأرجح عدداً منها، كانت مجتمعة وراء ذلك القرار ووراء توقيت تلك المبادرة. كانت الأحداث بدارفور تتفاقم وتبتعد عن دائرة السيطرة. كان التمرد قد تصاعد بشكل كبير مع الهجوم على الفاشر ونيالا، عاصمتي شمال وجنوب دارفور. وبينما كانت الفصائل المتمردة تجنح نحو التفاوض، لم تكن الحكومة ترغب في المحادثات في هذه المرحلة، ولا في إشراك المتمردين في دارفور في المفاوضات حول الجنوب.

كان علي عثمان طه يمتلك آراء محكمة حول العديد من القضايا على امتداد مراحل عملية التفاوض. وبما أنه كان يعتبر دائماً من الغلاة المتشددين، فقد سرت الشائعات وقتها حول تحالفه مع نافع علي نافع، أحد الصقور القوية للإسلاميين في أجهزة الاستخبارات الحكومية. كان الرأي التقليدي السائد في ذلك الوقت هو أن الرئيس البشير والدكتور غازي يمئيلان قيادة «معسكر السلام»، وأن أي جهد جاد للتفاوض على إنهاء الحرب سيصطدم بـ «طه». أما خلف الأبواب المغلقة، فقد كان العديد من المراقبين يعتقد أن طه كان رجلاً «براجماتياً». وبحسب هذا الرأي، فقد كان طه يمتلك القدرة على الحفاظ تماسك الحزب بينما يقوم بدور الجسر الذي يمكن عبوره إلى أشد الغلاة بأساً في الحزب. فقد كان الرجل، كوزير للخارجية، مهندس محاولات التقارب مع الغرب. وكان وزير الخارجية الحالي، مصطفى عثمان اسماعيل، أقل مصداقية لدى المتشددين. وكان هنالك شعور على نطاق واسع في ذلك الوقت (كما عكست ذلك التقارير الواردة من أفريقيا العدالة «Justice Africa» ومجموعة الازمات الدولية، من بين جهات أخرى، بما في ذلك الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان) أن طه كان أحد غلاة الصقور. ومع ذلك، كما في حالة نيكسون مع الصين، كانت تلك السمعة هي ما جعل المراقبين الحصيفين على قناعة بأن طه وحده سيكون قادراً على التفاوض



حول السلام مع الجنوب. وكان هذا الشعور سائداً أيضاً بين الجنوبيين
البارزين في الخرطوم، على الرغم من أن هذا التقييم كان يقوم على أسس
مختلفة بعض الشيء ^(١).

• •



الخيار الاستراتيجي



كما رأينا، فإن رغبة واهتمام طه بلقاء رئيس الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان تعود إلى العام ١٩٩٠. لكن تبينت قيادة الحركة وجود اهتمام جاد بالتفاوض فقط في ديسمبر ٢٠٠٢، عندما حاول أوباسانجو الترتيب للقاء يجمع الطرفين. وقد تعزز ذلك من خلال الإشارات التي أطلقتها رحلة طه إلى لندن في أبريل - مايو^(٢). زار علي عثمان محمد طه أبيل أlier في ٢٩ يوليو، وهي المرة الأولى التي يلتقيا فيها منذ وقوع حادثة توريت. واستغرق الاجتماع أربع ساعات حيث تعرض لإعلان مبادئ «الإيقاد»، ومشاكوس، والقضايا العالقة التي لم يتم البت فيها بعد. وكان طه يريد أن يعرف التنازلات التي ترغب الحركة في تقديمها^(٣). وعلى الرغم من أن أlier كان يجتمع بانتظام مع طه والرئيس قبل توريت، إلا أنه سيعلق لاحقاً بأنها كانت المرة الأولى التي يصرح فيها طه بآرائه حول تلك القضايا الرئيسية. ونقل إليه أlier أن الحركة الشعبية مستعدة لتحقيق السلام، إلا أن الحركة ظلت متشككة للغاية حول دور طه في الحكومة، وتحديد محاولات النظام لتحقيق «السلام من الداخل» عن طريق استمالة الجنوبيون وإغرائهم التي لن يكتب لها النجاح.

الآن استشعرت الحركة الشعبية التغيير. وأبلغ النائب الأول للرئيس أبيل أlier أن فريق الحكومة سيبدأ في العمل على التوصل إلى حل في الجولة القادمة من المحادثات. وبالنسبة لأlier، فإن طه، كما يبدو، يعترف بأن الأسلوب الذي عبرت به الحكومة عن رفضها لمشروع إطار التفاوض في ناكورو لم يكن حكيماً بشكل خاص. وتحت تأثير الوضع المتدهور في دارفور، كان كلاً من طه والرئيس يخشون على السودان من التشظى، كاسواً احتمال، مثلما حدث في الصومال؛ وكانوا في حاجة إلى التحرك بسرعة للتوصل إلى حل. وأعرب طه أيضاً عن استعداده للتخلي عن منصبه كنائب أول للرئيس، ولكن كان واضحاً



أنه لم يكن يعتزم الجلوس على الهامش. فقد كان من شأن اتفاق بين الحزب الحاكم والجنوب إحداث تحوّل في المشهد السياسي على أية حال، كما أن من شأن الانتخابات خلال الفترة الإنتقالية أن تتيح فرصاً جديدة^(٤).

شجّعت تلك التطورات دكتور جون على اقتراح نقاط لمزيد من المناقشة بين أlier ونائب الرئيس. وخلال الأسبوع الثاني من أغسطس عقد أlier سلسلة من الاجتماعات مع طه وفريق التفاوض الحكومي. وبعد فحص ومراجعة وثيقة ناكورو، قدم طه والوفد عدة مقترحات محددة، كما اقترح أlier نفسه بعض التنازلات. وإجمالاً التقى أlier بنائب الرئيس أربع مرات وبأعضاء فريق التفاوض ثلاث مرات في ما يمكن إعتباره حواراً بينهم وبين الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان، حيث لعب أlier دور الوسيط. وقد تمت إحاطتنا علماً بتلك المناقشات. وكما يبدو فإن الخرطوم كانت جادة^(٥).

تقدّم الفريق الحكومي بمقترحات هامة لأبيل أlier تمثلت في عرضهم لمنصب النائب الأول للرئيس للحركة الشعبية إضافة إلى القبول بجيشين خلال الفترة الإنتقالية. لقد فشلت اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢ في استيعاب جيش الانانيا المتمرد، وكان من الواضح الآن أنه ينبغي للترتيبات الأمنية أن تتضمن أحكاماً تكفل الإبقاء على الجيش الشعبي لتحرير السودان مؤقتاً، في الجنوب، على أقل تقدير^(٦). وكانت الحكومة أقل قابلية لسحب قواتها وراء خط العرض ١٣ ش. أما مسألة العاصمة فقد كانت تتعلق حقيقةً بالشرعية، وكان تحمل معنى رمزياً عظيماً بالنسبة للحكومة. وكانت المخاوف بشأن اقتسام الثروة سهلة الحل على الأرجح. أما فيما يتعلق بالمناطق الثلاث، فقد ظلت الحكومة غير مستعدة لتغيير موقفها إلا قليلاً. وقاوم طه فكرة ضم دارفور والشرق للمفاوضات، وكان يحيل إلى الأدلة على دعم الحركة الشعبية لتحرير السودان لحركة/جيش تحرير السودان. لكن نائب الرئيس كان حريصاً جداً على إقامة شراكة سياسية مع الحركة الشعبية، وهي فكرة تلقّتها الحركة بالإرتياب وكانت استجابتها لها لا تخلو من إبهام. ومن المثير للإهتمام، أنه قد قيل أن الرئيس البشير والدكتور غازي أبديا، خلال المناقشات



الداخلية مع طه حول هذه النقطة، قلقاً واهتماماً حول انفصال دارفور أكثر مما أبدياه من قلق وإهتمام بالجنوب^(٧).

بعد هذه المناقشات ذهب أبيل أليير إلى نيروبي. وقام بتسليم كل ملاحظاته إلى سمبيو، وعقد اجتماعاً استمر لست ساعات مع دكتور جون في ١٧ أغسطس. ومنذ آخر اجتماع لهما، في يوليو، كان دكتور جون قد تلقى مزيداً من المعلومات من كول دينق. والآن ها هو أليير يحث رئيس الحركة الشعبية على الدخول في محادثات مباشرة مع الحكومة. وكنا نعتقد جازمين أن العملية قد وصلت إلى مفترق طرق: فإما أننا سنرى مشاركة على مستوى رفيع يتبعها اتفاق للسلام أو أن كل شيء سينهار.

على الرغم من إعتراف دكتور جون بتحريك الجانب الحكومي، إلا انه كان لا يزال متردداً في مقابلة نائب الرئيس، خوفاً، كما قال، من أن القيام بذلك من شأنه أن يضعف موقف الرئيس البشير. وكانت المناقشات التي قمت أنا شخصياً بإجرائها مع أعضاء من قيادة الحركة في نيروبي في أوائل أغسطس قد كشفت عن دعمهم لإجراء محادثات رفيعة المستوى، ولكنهم فضلوا ان تتم تلك المحادثات على مستوى البشير وقرنق، أو طه وسلفا كير. لكن الحركة كانت تدرك أن استمرار الجمود في المحادثات يصب في مصلحة الحكومة من خلال تمكينها من إعادة تسليح وإعادة بناء مليشياتها من خلال احتكار عائدات النفط.

كانت حجة أبيل أليير، التي تذهب إلى أنه ينبغي أن توميء الحركة الشعبية بالتعاون السياسي في المستقبل قبل انعقاد لقاء رفيع المستوى، مشكلة في حد ذاتها. كانت هناك مشاعر مختلطة حول أبيل أليير داخل الحركة الشعبية منذ فترة طويلة، فهو قد لعب دور الوسيط في اتفاق أديس أبابا، الذي اتضح فيما بعد أنه كان ضعيفاً للغاية بالنسبة للجنوب؛ وكان هناك توجس حول الدور الذي لعبه لاحقاً، سواء في الجنوب أو في الخرطوم. ومع ذلك، فقد برهن أليير على أنه لاعب أساسي. لم يكن دكتور جون يعتقد حتى تلك اللحظة، كما علمت من مصادر مطلعة داخل الحركة، أن الحكومة ملتزمة بقبول تغيير حقيقي في



البلاد عامة وفي الجنوب على وجه الخصوص.. أما الآن فقد عدل عن رأيه. كان ثمة أمر على وشك الحدوث. ففي ٢٠ أغسطس، وبعد أن أدرك الجنرال سمبيو ان المحادثات لن تحقق تقدماً بدون تدخل من أعلى المستويات. اتصل الجنرال بقرنق عبر الهاتف وحصل منه على ما اعتبره وعداً بمقابلة طه^(٨).

كان وزير الخارجية الكيني ورئيس اللجنة الفرعية للسودان في الإيقاد «ستيفن كالنزو مسيوكا» يزور القاهرة في ذلك الوقت، وبناء على طلب سيمبيو عرج وزير الخارجية الكيني على الخرطوم لمقابلة الرئيس البشير. كان يريد الحصول على موافقة من البشير لدعوة علي عثمان طه إلى نيروبي للقاء زعيم الحركة الشعبية، لكن وبرغم استقبال البشير للأمر بإيجاب إلا أنه لم يسلم فوراً بالمبادرة الكينية^(٩). كان طه وقتها خارج البلاد، ولم يكن يعلم بهذه التطورات^(١٠). في تلك الأثناء، كان أعضاء بارزين في الحزب الحاكم قد ذهبوا لمقابلة رئيس الجمهورية طالبين منه أن يتولى طه مفاوضات السلام بدلاً عن الدكتور غازي. وافق البشير بناء على ذلك على الاجتماع، وعلى تغيير قيادة وفد المفاوضات^(١١). ودعت كينيا الأطراف المعنية رسمياً للاجتماع في الثاني من سبتمبر.

نظراً لمشاوراته الواسعة مع أبيل أليو ومحاولاته السابقة مقابلة رئيس الحركة / الجيش الشعبي لتحرير السودان، فلا بد أن علي عثمان محمد طه كان مسروراً لما حدث في غيابه. لقد كان هدفه الدائم هو استقرار واستدامة حكومة المؤتمر الوطني في الخرطوم. وكان تحسين العلاقات مع الجنوب عن طريق التوصل إلى اتفاق سلام أمر مهم لتحقيق هذا الهدف. ولعلنا نفترض أن هذا بالضبط هو ما حفز محاولاته العديدة عبر كول دينق، ابتداء من أوائل التسعينيات وما تلاها، للدعوة لمشاركة قرنق شخصياً في المفاوضات. كما أن تسنم القيادة كصانع سلام من جانب الحكومة، يمكن أن يفتح له فرصاً سياسية جديدة. فمن خلال تقدمه لإدارة دفعة العملية، عظم النائب الأول للرئيس فرصته - في مقابل الفصائل الأخرى في النظام - في تحديد حصيلة العملية.



في أواخر أغسطس استحثني أبيل أليز، من خلال سفير النرويج في نيروبي، على الإتصال بكتور جون للتأكيد على أهمية المضي قدماً في المحادثات من خلال الإجتماع ببطه - حيث كان قرنق متردداً في ذلك^(١٢). وكان وزير الخارجية المصري، أحمد ماهر، قد ظهر على شاشة التلفزيون، في حضور موسيوكا، منذداً بالحركة الشعبية ورئيسها، وواصفاً المطالبة بتقرير المصير بالمؤامرة، حيث كان ذلك الحديث باللغة العربية وباسم زميله الكيني، الذي يجب على المرء أن يفترض انه لم يكن مدركاً لما كان يجري. أما دكتور جون فقد كان منزعاً جداً، ودعا موسيوكا لإعلان استيائه. لم يكن دكتور جون على استعداد، اذن، للذهاب إلى أي إجتماع^(١٣). وقبل أن أتمكن من إجراء الاتصال بقرنق، تلقيت أنا نفسي اتصالاً.

• •



الاتصال الهاتفي: طه يقدم على الخطوة



كما رأينا، كانت تلك هى المكالمات الهاتفية، التي باتت شهيرة الآن، من علي عثمان محمد طه حول حضوره المزمع لجنابة نائب الرئيس الكيني في نيروبي، واقتراحه بأن هذا الحدث قد يمثل سانحة مناسبة لعقد إجتماع بين الزعيمين. كان رئيس الحركة ما يزال غير متيقن من الآراء الحقيقية للرئيس البشير، ومن امكانية عقد إجتماع حقيقى - لا مجرد مناسبة لالتقاط الصور التذكارية التي يمكن استخدامها لأغراض الدعاية. أكدت لدكتور جون ان الرئيس، وفق ما هو مرصود، كان يشجع على الاتصال المباشر بينه وبين طه، كما اقترحت بعض النقاط لجدول أعمال الإجتماع . ألححت علي قرنق أن يحدث البشير على الهاتف، لكن بترده في القيام حتى بهذه المكالمات، بدا كما لو انه قد شلَّت حركته.

تواصلت جهودنا لرفع مستوى الضغوط. اتصلت بالأمريكيين، الذين قاموا بدورهم بالاتصال بدكتور جون. وفعل كيل هودنبو، مستشارى لشئون السودان، نفس الشيء مع دينق الور، الذي كان في نيروبي مع جستن ياك. كان كلاهما (الور وياك) مقتنعان بالحاجة لإجراء محادثات رفيعة المستوى، كما قام كول دينق بالاتصال عبر الهاتف عدة مرات فى محاولة لاقتناعه بالذهاب^(١٤). وكنا على اتصال مستمر مع الأمريكيين في هذه المرحلة. كانت هناك مناقشات مكثفة في رمبيك بين القيادات الرئيسية للحركة الشعبية، حيث نصح غالبيتهم بقوة بعدم عقد أي لقاء مع طه^(١٥)، وبأنه إذا ما كان يجب على الدكتور جون الإجتماع مع أي شخص، فإن ذلك الشخص يجب أن يكون رئيس الجمهورية وليس نائبه، وأن ذلك الإجتماع لا يجب أن يكون الآن وانما في وقت لاحق^(١٦). ونصح ثلاثة أعضاء فقط من قيادة الحركة رئيسها بالإجتماع بطه^(١٧): وهم باقان أموم، لوال دينق وول، وجيمس واني^(١٨). كما أعرب أليجا ماجوك أيضاً عن تأييده، إلا انه لم يكن عضواً رسمياً.



استمرت المقاومة للإجتماع بالحركة الشعبية داخل الحكومة أيضاً. ونما إلى علمنا عبر مصادرنا الخاصة أن يومين من المناقشات المحتدمة أسفرت عن حصول طه ليس فقط على الدعم للإجتماع، ولكن أيضاً على تفويض لابرار اتفاق مع قرنق على المسائل المتبقية. لكن مجموعة صغيرة من المشككين الذين كانوا مقربين من الرئيس البشير، بما في ذلك وزير الدفاع بكري حسن صالح، اتصلت سرا بالحركة الشعبية^(١٩) للإيعاز بعدم التوصل لاتفاق مع علي عثمان محمد طه وتقديم عرض بإجراء محادثات مباشرة مع البشير بدلاً عن ذلك. لم يكن ذلك ليثير الدهشة على خلفية المسافة التي تفصل طه عن الجيش، وبيئة التنافس السائدة داخل الحكومة. إلا أن ذلك الأمر أقلق الحركة الشعبية التي رفضت تلك العروض.

وفرت جنازة نيروبي دفعاً قوياً لتلك المسألة. اتصل دينق ألور وجستن ياك برئيس الحركة، لإبلاغه بأن علي عثمان محمد طه قد وصل الآن. وكان وزير الخارجية الكيني قد أبدى تبرمه بالفعل من تأخر وصول زعيم الحركة الشعبية للإجتماع. سأل سلفا كير عما إذا كان قرنق قد قدم أي وعود لدول المنطقة. وعندما اقر رئيس الحركة بأن الكينيين قد تلقوا تلميحات من هذا القبيل تدخل سلفا كير محذراً من أن المنطقة كلها ستكون ضد الحركة الشعبية اذا ما تم رفض اللقاء بالخرطوم في هذه المرحلة^(٢٠). وهناك بعض المزاعم، حتى، بأن الكينيين قد هددوا بطرد الحركة الشعبية من كينيا تماماً اذا لم تحضر للمحادثات^(٢١). وعلمنا لاحقاً أن طه كان قد حاول تأمين موقفه من خلال الاتصال بأبيل ألير أيضاً، حيث كان يعلم ان ألير سيتصل بكول دينق لاختاره بأنه سيكون في انتظار رئيس الحركة الشعبية في نيروبي^(٢٢). وأبلغ كول دينق الدكتور جون أنه إن فشل في الحضور يوم الأربعاء ٣ سبتمبر فإن طه سيعلن على الملأ أن الحركة الشعبية غير راغبة في السلام^(٢٣). وظل علي عثمان قيد الانتظار لثلاثة أيام في منتجع الوادي المتصدع العظيم، بمعية الكينيين سواً مع وفد ضخم من الحكوميين النافذين^(٢٤). ووفقاً لسلفا كير، فإن دكتور جون قد صدم بحضور طه أولاً^(٢٥) ومن المؤكد أن ذلك قد مثل



ضغطاً إضافياً. إلا أن قرنق تركهم في الانتظار^(٢٦). بيد أن الاحتمال المتوقع بانتقاد كينيا ودول الإيقاد له، إضافة لاحتمال هجوم الخرطوم على الحركة وعليه هو شخصياً، كان عاملاً حاسماً في نهاية المطاف. هز الجبار أطلس كتفيه، وانتصرت الموضوعية. سيلتقي قرنق بالنائب الأول للرئيس.

لكنه يجب أن يكون لقاء قصيراً. لم يكن يريد الدخول في مفاوضات شاملة. وكان أبيل أليز قد نقل الضمانات اللازمة من الخرطوم، كان الرئيس البشير مسانداً للمبادرة، ولم يكن هناك سبب للخوف من أن يُستخدم دكتور جون في صراع على السلطة بين البشير وطه. وتوجه دكتور جون من رمبيك إلى لوكيشوكيو ومنها إلى نيروبي^(٢٧). وفي مطار نيروبي طلب دكتور جون من باقان أموم إعداد مسودة بيان إعلامي، تم طبعه في التو واللحظة، حيث أوضح البيان أن رئيس الحركة الشعبية مستعد للتفاوض مع الحكومة ومع نائب الرئيس علي عثمان محمد طه - من أجل التوصل إلى اتفاق شامل للسلام. كما اجتمع الدكتور جون أيضاً مع أليز للاطلاع على مواقف الحكومة.

وبينما كانت تلك المداولات الداخلية تسير على قدم وساق في نيروبي، كان أعضاء وفد الخرطوم يفقدون صبرهم في نيفاشا. وكما يستدعي طه ذاكرته :

في اليوم الثالث بعد الظهر، كنا فعلاً على وشك المغادرة. كانت الساعة تشير إلى الواحدة أو الثانية بعد الظهر عندما قال لي أعضاء فريقتي: «يكفى ذلك، دعنا نغادر». حزمنا حقائبنا ووضعنا أمتعتنا في القاعة. قلت لهم: «دعونا ننتظر لمدة ساعتين أو ثلاث ساعات، ولنرى. فلربما يأتي». كان وزير الخارجية الكينية في ذلك الوقت «ستيفن كالونزو ماسيوكا» والجنرال سيمبيو هناك أيضاً، فتوصلونا كي نتحلى بالصبر وننتظر^(٢٨).

فجأة بلغ الفريق خبر أن رئيس الحركة الشعبية في طريقه إلى نيفاشا. وهبطت طائرة دكتور جون بعد الساعة ٤:٠٠ مساءً بقليل^(٢٩)، حيث تحرك بالسيارة نحو نيفاشا فادرك المنتجع عند الغروب. ويستطرد طه في السرد: «قلت

لقومى : أرايتم الآن. إن من يصبر يوفى أجره بغير حساب. هنا يكمن الفرق.
ترى ماذا يكون الحال لو انى كنت قد غادرت عند الظهيرة».

وجد طه وقرنق الرعاية ووجَّها إلى إحدى الغرف غرفة، حيث قام وزير
الخارجية ماسيوكا بتقديمهم إلى بعضهم البعض، مبدئياً بعض الملاحظات
التقديمية، ثم غادر الغرفة لبتركهم على إنفراد. ويسترجع طه:

ساد الصمت. وكان كل واحد منا يفكر «كيف يمكننى إذابة الجليد؟».
تحدثنا عن تلك اللحظة في وقت لاحق. بعد ثوان طويلة جداً، كنت على
وشك تناول قارورة الماء من على الطاولة وتقديم كوب من الماء إلى
دكتور جون. لكنه كان يفكر فى الشيء نفسه، وكان أسرع منى.
قفز نحو القارورة وصب لى كأساً من الماء بأسلوب ينطوى على
كثير من التقدير. وكان أمراً مؤثراً. ضحكنا سوية، ومن ثم بدأنا
فى الحديث» (٣٠).

وكان الجو ملبدًا بالتوتر والإثارة. كان الانطباع السابق لطه حول رئيس
الحركة الشعبية سلبياً للغاية: «كان كلامنا يحمل تلك الصور الذهنية فى
رأسه. وهذا هو الجانب السيئ من الحرب بين الاشقاء»، يقول طه (٣١).
واعترف دكتور جون بأن معظم بطانته كانت قد اعترضت على ذلك الاجتماع
. وعندما أجريت مقابلة مع طه فى العام ٢٠١٠، قال طه بأدب أن قرنق يُرجع
الفضل لأبيل أليز ولشخصه باعتبار ما لعباه من دور فعال فى توصله لقراره
بحضور الاجتماع. استمرت الجلسة لحوالى عشرين دقيقة فقط ولكنها كانت
كافية لإذابة الجليد.

والتقيا، قرنق وطه، مرة أخرى فى صباح اليوم التالى فى الساعة التاسعة
فى جلسة نقاش أخرى خاصة، قبل ان تتم دعوة فريقيهما للمشاركة. ثم بدأت
المناقشات بحضور الوسطاء. وكانت الأجواء فى تلك الجلسة متوترة جداً هى
الأخرى. كانت الوفود تتفحص وتسبر غور بعضها البعض. كان الجميع يدرك
أن هذه ستكون مباراة مختلفة تماماً عن ناكورو. وكانت الرغبة فى الإنزواء
بعيدا عن الاضواء سبباً فى ضعف المشاركة: سيمبيو وحده وطاقم الإيقاد

كانوا في موقع المحادثات، ولم يكن هنالك أحد من «الترويك». افتتح وزير الخارجية موسيوكا الإجتماع^(٣٢). في الجانب الحكومي كان هنالك نافع علي نافع، وإدريس عبد القادر، ومطرف صديق، وسيد الخطيب، ويحيى بابكر وعبد الرحمن الخليفة. وشارك نيال دينق، ودينق ألور، وبقان أموم، وياسر عرمان، وجاستين ياك، وسامسون كواجي، وسيرينو هيتينج، ومالك عقار، وتعبان دينق عن الحركة الشعبية. وستظل هذه هي المجموعة الأساسية دون تغيير يذكر طوال فترة المفاوضات.

كانت تلك هي الجلسة التي بدأ فيها دكتور جون خطبة لاذعة عن تاريخ النضال الجنوبي. وكما ذكر ياسر عرمان في وقت لاحق، فإن الدكتور جون كان يعتقد أن على المرء فحص ومعاينة المريض لتشخيص المرض قبل وصف الدواء المناسب. لذا تحدث قرنق طوال إجتماع التفاوض الأول لنحو أربع ساعات^(٣٣). وظل مستمراً في الحديث طوال الإجتماع أو الإجتماعين التاليين. وذكر لي رئيس الحركة على الهاتف انه استغل اليومين الأول والثاني لتقديم تنوير كامل لطله عن قضية الجنوب، مطالباً بالاعتذار عن الفضائح التي ارتكبت ضد الجنوبيين لسنوات عديدة. «لا أعتقد انه على علم بذلك»، قال لي دكتور جون. «من الأفضل أن أخبره الآن، إنه بحاجة إلى أن يفهم ذلك». وخلال هذه الأيام من سبتمبر، يُزعم أن علي عثمان قد قام بتسليم وثيقة - إطار محتمل لاتفاق سلام شامل^(٣٤). ويدعى أعضاء وفد الحركة الشعبية انه كان طالب بأسبوع من النقاش لمعرفة ما إذا كان من الممكن التوصل إلى اتفاق، على الرغم من عدم تأكيد هذا الادعاء من قبل الآخرين. وكان رئيس الحركة الشعبية قد ذكر، ملمحاً إلى مقاربة المريض، أن وثيقة من هذا القبيل سوف لن تحل المشكلة^(٣٥)؛ فالأمراض الخطيرة مثل الملاريا تحتاج إلى مزيد من الوقت؛ إن السودان بحاجة إلى نقلة مفاهيمية - شرعة جديدة. كان هذا هو السياق الذي اضطلع فيه دكتور جون بالقيام بما سידعوه أعضاء الحركة الشعبية مازحين بـ«تعليم» ممثلي الحكومة، سارداً تاريخ الجنوب وخلفية مطالبه. إلا أن مناجاة قرنق الفردية تلك زادت من حدة التوتر. فكما يسترجع طه:

«ظللت هادئاً. تعلمين، تلك هي طبيعتي. أود تقييم نظيري بشكل أفضل قبل أن أتكلم. لم أكن أريد أن أقول أي شيء. إلا ان أعضاء فريقتي كانوا في حاجة إلى التنفيس، فقد كانت هناك بعض المناقشات الساخنة والإتهامات. لقد تحدثت إلى دكتور جون عن ذلك لاحقاً. كان الحديث صادقاً ومخلصاً. وكان ذلك من الأهمية بمكان. أعتقد أننا اكتشفنا أن لدينا شيء ما مشترك. لقد كنا نفضّل التحدث بصراحة. ومن شأن هذه المناقشات الأولى وتلك الأيام والأسابيع ان تكون عوناً كبيراً لهذه العملية. لقد كان لنا أن نفيد منها كثيراً في وقت لاحق»^(٣٦).

• •



رأساً لرأس



لم يكن أي من الجانبين يتوقع أن تدوم الجولة طويلاً. ولكن بعد ثلاثة أو أربعة أيام قرر الجانبان متابعة التفاوض. وكان على الأمانة العامة نقل المحادثات إلى منتجع سيمبا على بحيرة نيفاشا لدواعي لوجستية. بدأت الاطراف المشاركة في مناقشة جدول الأعمال، وكيفية تنظيم المحادثات. وعندما اتصلت عبر الهاتف للوقوف على مجريات الأحداث اتفق الزعيمان على أن الجو في الجلسات الكاملة كان متوتراً، وكانا قد شرعا بالفعل في لقاءات ثنائية. وذكر قرنيق ان طه بدا حذراً جداً، وجامداً بعض الشيء وانعزالياً في البداية. كان للنكات والقصص دورها المساعد، كما ينبغي لها، طوال فترة المفاوضات. فكما يستذكر علي عثمان:

«بعد حين شعرنا بعدم الارتياح إزاء الأمانة العامة ووجود طرف ثالث. كانت المناقشات التي أجريناها تشبه شأناً عائلياً أو نزاعاً أسرياً. لقد شعرنا بعدم الارتياح إزاء وجود شخص آخر. وكانت هذه هي الاشياء التي نحن بحاجة إليها لفهم أنفسنا داخل الأسرة، إذا جاز التعبير. أدركنا أن وجود الأمانة العامة يمكن أن يعقد الأمور أكثر من مساعدته لنا. ولهذا السبب انتهى بنا الامر إلى التفاوض بأنفسنا، دون وجود أي شخص آخر في الغرفة^(٣٧).

تناوبت المفاوضات بين الزعيمين لوحدهما، وبين التشكيلات الرباعية. لم يكن مسموحاً لأحد اخر بالحضور، لا الوسيط ولا أي من مراقبي الترويكاف أو الخبراء. ومن الآن فصاعداً، اتخذ الطرفان المشاركان المسؤولية الكاملة عن قراراتهم بأنفسهم. وكانت الاجواء تجنح نحو الانبساط والاسترخاء بعيداً عن التوتر والانقباض.

في صباح اليوم التالي للإنتقال إلى منتجع سيمبا، فوَّض الزعيمان سيد الخطيب وباغان أموم للعمل بشكل منفصل بشأن الترتيبات الأمنية. وكان



سيد، وهو عضو بارز جداً في حزب المؤتمر الوطني، قد شارك في المحادثات من البداية. أما باقان اموم فقد التحق بالمحادثات بعد اتفاق ماشاكوس، لكنه لم يكن أقل شأنًا^(٣٨). فقد كان باقان، وهو ينحدر من قبيلة الشلك بأعالي النيل، قائداً كبيراً جداً، وهو أحد المستشارين المقربين من دكتور جون. وقد أتاح له الرئيس الكثير من المرونة وحرية الحركة كمفاوض، حيث أثبت في نيفاشا أنه مثابر وكدود وصانع قرار في ذات الوقت، دائم الاستعداد للقتال وتحمل المخاطر عند الحاجة. وانخرط الاثنان في العمل.

في مساء اليوم السابع من سبتمبر أرسلت السفارة النرويجية في نيروبي خبراً مفاده أن طه وقرنق يودان التحدث معي. بادر قرنق بالاتصال أولاً. كان التركيز في المفاوضات على القضية الشائكة المتمثلة في الترتيبات الأمنية. وكانت الحركة الشعبية قد تقدمت بالخطوط العريضة لمقترح ينطوي على تقسيم القوات العسكرية إلى شمالية وجنوبية، مع وحدات مدمجة تشكل رمزا للوحدة الوطنية وتمثل أساساً لجيش وطني في المستقبل، على أن تنسحب القوات المسلحة السودانية إلى الشمال من خط العرض ١٣، والجيش الشعبي إلى ما تحت خط العرض ١٢، مع وجود منطقة منزوعة السلاح بينهما. من ناحية أخرى، أرادت الحكومة أن تبقى القوات المسلحة السودانية في الجنوب، على أن يكون الجيش الشعبي كنوع من الحرس المحلي. أشار قرنق إلى أن هذا الأمر غير مقبول، وأنه حتى طه نفسه قد سبق أن اعترف له شخصياً بأن القوات المسلحة السودانية كانت في بعض الأحيان تعمل كأداة للأسلمة ولغيرها من سياسات الخرطوم. أما بشأن الوجود العسكري في المناطق الثلاث، فقد كانت مواقف الأطراف أيضاً متباعدة جداً عن بعضها البعض. ولم يختلف ما ورد عن طه لدى اتصاله بي عما ذكره قرنق.

في اليوم التالي طرحت الحركة الشعبية اقتراحها خطياً. كان وقع ذلك على وفد الحكومة سيئاً، حيث وصف ما تم بأنه انقلاب في المواقف التي اعلنتها الحركة قبل يوم واحد. تلقيت اتصالاً من كلا الجانبين، حيث أبدى الجميع قلقهم من أن نائب الرئيس يمكن أن ينسحب من المحادثات، طالبين مني إقناعه



بالبقاء. تحدثت إلى علي عثمان ذلك الصباح. أعرب على عثمان عن خيبة أمله العظيمة من أن نظيره بدا عازماً على التراجع عن التقدم الذي أحرزته مناقشاتهما الثنائية. كان اقتراح الحكومة قد قصد منه أن يمثل حلاً وسطاً، حيث يتم تشكيل قوات متكاملة على أساس الوحدات المسلحة الموجودة. وكان طه حزينا بشكل خاص من استخدام الحركة الشعبية لكلمة «انسحاب»، التي تعني الهزيمة ضمناً.

سواء كان ذلك مصادفة أم لا، فإن نائب الرئيس شكا أيضاً من أحد جوانب قضية تقاسم السلطة. كان النائب قد أعرب عن استعداده لمغادرة وظيفته من أجل رئيس الحركة، لكن قرنق كان قد اقترح على طه تولي منصب رئاسة البرلمان الفخيم حتى تتاح فرصة الرئاسة. أصيب نائب الرئيس بخيبة أمل، وأعرب عن ذلك صراحة. استجابة لذلك، حاولت في ردى أن أنقل الصورة الأكثر إيجابية التي نقلها قرنق عن المفاوضات، وعزمه هو على التفاوض بحسن نية وإيجاد الحلول البناءة للقضايا المتبقية. واستعرضت أيضاً مواقف الحركة متناولة إياها بالشرح والتفصيل، موضحة أن «الانسحاب» إلى ما بعد خط العرض ١٣، على سبيل المثال، قد يكون مجرد موقف تفاوضي. بعد أن تحدثت مطولاً مع الشخصيتين المحوريتين في المفاوضات أدركت حجم الاختلاف بينهما، ليس فقط في مواقفهما التفاوضية، ولكن أيضاً في نظرتهم العامة وطرائق تفكيرهم وأنساق قيمهم وتوقعاتهم. لقد كانت تجربة غريبة. فقد كانوا اثنين من قادة البلد نفسه، ولكن كان حجم الاختلاف بينهما مهولاً. عليه، بدأت «أترجم». سأقول لكل واحد منهم: «أنا أدرك كيف ترى أنت الأمر، ولكنك حين تقول ذلك فإن نظيرك سيسمعه ويفهم شيئاً آخر غير ما تعنيه أنت». كان هذا مفيداً بشكل خاص خلال الأشهر الأولى من المحادثات، قبل أن يتسنى لهم التعرف على بعضهما البعض. لكن، حتى بعد تلك المرحلة، كانت كلما نشأت مواجهات حول قضايا التفاوض الصعبة، تكون هنالك حاجة ملحة لا تزال لهذا النوع من «الترجمة».



طه يريد الرحيل

••

فى اليوم الثامن من ديسمبر وبعد تناول طعام الغداء هاتفنى قرنق معرباً عن قلقه إزاء إنقطاع التواصل مع طه، حيث لم يتم اللقاء بينهما منذ الرابع من ديسمبر. اطلعت قرنق على ردود فعل علي عثمان، وطلبت من الحركة الشعبية أن تتخلى عن إصرارها على إنسحاب القوات المسلحة السودانية إلى ما وراء خط العرض ١٣؛ إذ أنه لا بد من احترام حدود عام ١٩٥٦ بين الشمال والجنوب. وذكرت له أيضاً أن أى تعبير آخر بدلا عن «الانسحاب» سيكون مفيدا. وعندما أبدى دكتور جون دهشته لعدم تلقيه ردا على عرضه بلقاء طه مرة أخرى في أي وقت، طلبت منه أن يبدى استعداداه ليس فقط للقاء ولكن أيضاً لتعديل المواقف. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم بعثت الحركة الشعبية بخبر يفيد بأن اقتراحاً معدلاً سيتم تقديمه قريباً. وعلى الرغم من هذا، فقد علمنا في اليوم التالي (٩ سبتمبر) أن طه كان يهدد بالمغادرة: إذ أنه لم يكن ينوي مطلقاً البقاء لفترة طويلة جداً على أية حال، كما أن لديه أعمالاً هامة لانجازها فى الخرطوم. طلب كبير مفاوضي الإيقاد وقادة الحركة الشعبية إن كان بوسعي إقناع طه بالبقاء، إذ أن رحيل النائب الأول للرئيس سيكون خصماً على ما تحقق من زخم، فوعدت بالمحاولة. ولحق الأمريكيون بالركب كذلك، وهو ما أصبح ملمحاً راتباً للمفاوضات.

اتصلت بطه لحثه على البقاء في نيفاشا. كانوا قد بدأوا فى المفاوضات للتو؛ وإذا ما غادر الآن، فإن المحادثات ربما تنهار تماماً. واخبرته أن الحركة الشعبية ستتقدم بموقف جديد حول موضوع الأمن لاحتواء محاذير الحكومة، حيث سيشتمل هذا الموقف على تنازلات هامة. كما أنهم سينظرون أيضاً في أمر مقترحات أخرى بشأن اقتسام السلطة والرئاسة اذا ما استمرت المحادثات. وقمت بتذكير طه أن قرنق كان قد غادر مؤتماً هاماً يضم ١٢٥٠ ضابطاً من الجيش الشعبي لتحرير السودان في رمبيك إضافة لإجتماع مجلس



قيادة الجيش الشعبي من أجل الحضور إلى نيفاشا. لكل هذا، فسيكون من المستحيل بالنسبة لقرنق وللمراقبين الدوليين تفهّم مغادرة طه الآن من دون سبب جيد ومقبول. أجاب علي عثمان بأنه كان على علم بالعناصر الرئيسية لمقترح الحركة الشعبية الذي هم بصدد تقديمه، وأمن على أن ذلك من شأنه أن يضيف ديناميكية جديدة على المحادثات. غير أنه لم يزل قلقاً حول غياب التوفيق بين المواقف في مجالات مهمة، كما أنه كان يرى أن هناك حاجة الآن للاستعانة بخبراء عسكريين في المحادثات على أي حال. وذكر أنه كان قد ناقش هذا الأمر مع وزير الدفاع في صباح ذلك اليوم. كما أن هناك حاجة إلى مشورة تقنية مماثلة في مجالات اقتسام السلطة والثروة. وذكر بأن لديه التزامات في الخرطوم، وأنه سيكون من الممكن عودتهم في غضون أسبوع أو أسبوعين لمواصلة المحادثات رفيعة المستوى.

كنت قلقة جداً لهذا الأمر، إذ إن أي انقطاع في هذه المرحلة سيعني ضمناً فشلاً في العلاقة الشخصية الوليدة بين الزعيمين. أخبرت طه بأن الحركة مستعدة للتفاوض بشأن كل القضايا المتبقية. كما ذكرت له أنه إذا ما تسربت تنازلات الحركة الشعبية إلى وسائل الإعلام، فإن تلك الحلول الوسطى ستكون أكثر صعوبة بالنسبة لقرنق. كما أخبرته بأنه إذا ما كانت هناك حاجة لمساعدة الخبراء فإننا سنقوم باستقدامهم إلى نيفاشا. ووافق طه على أن توقف المحادثات الآن قد يعقد الأمور. كما أشار إلى أن مخاطر التسريب إلى الصحافة تنطبق على كلا الطرفين. وفي نهاية مناقشتنا، تعهد بأنه سيسعى لمعرفة ما إذا كان ممكناً استقدام الخبراء العسكريين لنيفاشا، حيث أنه سيكون في تلك الحالة على استعداد للبقاء. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم اتصل دكتور جون بطه مباشرة وعرض عليه التخلي عن كلمة «الانسحاب» لصالح «إعادة الانتشار».^(٣٩)

بعد وقت قصير من محادثتي مع النائب الأول للرئيس علمت أنه سيبقى في نيفاشا في آخر الأمر، وبأن وزير الدفاع وعدداً من الجنرالات سيأتي من الخرطوم للانضمام إلى المفاوضات. واستؤنفت المحادثات المباشرة بين طه



وقرنق. وحضر سفير السودان في النرويج «تشارلز مانيانق داوول» لتقديم امتنان حكومته على الدور الذى تلعبه النرويج. لقد كانت العلاقة الشخصية التي أسستها الآن مع النائب الأول للرئيس مهمة جداً بالنسبة للمحادثات، وقد شجعني هو نفسه على رعايتها وتنميتها. واتصل بى دكتور جون ليقول نفس الشيء: لو كان طه قد غادر، فإن الحركة الشعبية كانت ستسحب المقترحات الخاصة بالقضايا الأمنية، وإن المفاوضات ستكون قد انهارت.

كان رئيس الحركة الشعبية الآن راسخاً في قراره بمواصلة المحادثات إلى ما بعد المسائل الأمنية التي تظل، مع ذلك، على رأس قائمة أولوياته. ويستذكر طه ما قاله له دكتور جون في ذلك الوقت: «ان كنت تستطيع أن تعطيني المفتاح لفتح الباب، فإنه سيكون بمقدورنا إبرام اتفاق»^(٤٠). كان المفتاح المعنى هو مفتاح الامن. وكما ذكر لي بنفسه «عندما نكمل معالجة القضايا الأمنية، فإن الباقي سيكون يسيراً تماماً كالانسياب نزولاً نحو اسفل الجبل». وقد ثبت بالتأكيد انه كان مخطئاً في هذا الامر. اذ ان المحادثات ستستمر لفترة أطول مما كان أي منا سيتصور فى أي وقت مضى.



صعوداً وهبوطاً

على الرغم من أن كلا الزعيمين لم يزل في نيفاشا، فإن القضايا الأمنية كانت أبعد ما تكون عن الحل. لم يسهم وصول وزير الدفاع، الفريق بكري حسن صالح، في أن يجعل الأمور أكثر يسراً. كان الانطباع الواضح يتمثل في صعوبة إقناع طه للجنرالات بحسن نوايا الحركة الشعبية، كما كان واضحاً أيضاً أن الجيش يرغب في اتباع استراتيجية للدمج الكامل لقوات الحركة. وفي حوالي منتصف ليل يوم العاشر من سبتمبر اتصل بى دكتور جون ليخبرنى بأن وفد الحكومة كان يمارس «التكؤ»؛ فثمة شخص ما كان يحاول «القضاء على» طه، حيث رمى قرنق بذلك إلى أن الأشخاص في معسكر الرئيس البشير يقفون في وجه أى تقدم بشأن معالجة القضايا الأمنية. وأشار إلى أن هناك شكوك حول دور الدكتور غازى بالنظر إلى وجهات نظره بشأن القضايا الأمنية إضافة إلى حادثة الاستغناء عنه كرئيس لفريق المفاوضات^(٤١). ولكن كانت مجموعة الخرطوم التي كانت تعارض إجتماع طه - قرنق بانتظام هي التي تضع الصعوبات الآن في حقيقة الامر. وقمت باطلاع والتر كانستينر على المناقشات التي جرت مع قرنق وعلى الحاجة إلى إجراء اتصالات رفيعة المستوى بالخرطوم. وإذا ما لزم الأمر فإن وزير الخارجية كولن باول سيقوم بالاتصال بالرئيس البشير.

مهما يكن، فقد أعرب طه الآن عن خيبة أمله في المقترح المعدل للحركة الشعبية لتحرير السودان. لم يكن تخليهم عن المطالبة بانسحاب القوات الحكومية وراء خط العرض ١٣ تنازلاً، كما قال لي. فبموجب شروط بروتوكول مشاكوس فإن المناطق المعنية تعتبر شمالية على أي حال. كان طه معترضاً على الجدول الزمني المقترح للانسحاب، وعلى حجم جيشى الحكومة والحركة بعد الحرب، وعلى إعادة الانتشار المقترح للجيش الشعبي. فكما



ذكر طه، سوف لن تتنازل الحكومة على طاولة المفاوضات عن ما لن تستطيع الحركة تحقيقه عسكريا.

في اليوم نفسه كنت في مأدبة غداء رسمية استضافها رئيس الوزراء النرويجي «كييل ماغني بونكليفيك» عندما رنّ هاتفي المحمول. كان الامر محرجا بالنسبة لي، الا انه في هذه المرحلة من محادثات السودان كان لزاما على ان اكون «تحت الطلب» في جميع الأوقات ، كان المتصل هو دكتور جون، الذى لم يكن سعيدا بموقف الحكومة حول الحجم المقترح للقوات المسلحة في الجنوب. كانت المحادثات قد انتهت إلى طريق مسدود بالكامل. لم اكن نفسى خبيرة عسكرية، واعرّف القليل فقط حول مستويات حجم القوات. غير انى كنت قد انخرطت فى تلك المناقشات بما فيه الكفاية لمعرفة ما كنا نتعامل معه من امر. كنا ندرك أن الحركة الشعبية لم تكن تريد أن تكشف عن الأعداد الحقيقية لأفرادها فى الجانب العسكري. أما الآن فان القضية تتعلق بحجم القوات الحكومية. وعلى الرغم من أن الحكومة كانت قد ذهبت بعيدا جدا في الاتجاه الآخر، الا انه لم يكن هناك من سبب لتشدد الحركة الشعبية فى رفضها للامر على ذلك النحو. أخبرت دكتور جون أن الوقت قد حان لإظهار المرونة. دافع دكتور جون عن موقفه، لكنه وافق في نهاية الامر. الان يمكن المضي قدما في المحادثات. اوضحت لعلى عثمان أن الحركة الآن على استعداد لإبداء المرونة بشأن الجدول الزمني وحجم القوات في الجنوب: وذكرت له «ان المشكلة الرئيسية لقرنق تتعلق بادماج الحركة في الجيش السوداني، مع السيطرة الدائمة للقوات الحكومية على المدن الرئيسية بالجنوب، مما يجبر الجيش الشعبى للبقاء فى الاحراش. لن يكون هذا الوضع مقبولا لدى حكومة اقليمية جديدة بالجنوب، وسوف لن تتقبله الحركة الشعبية بالطبع». كما حاولت كذلك ان ابين أن العديد من المواقف المعدلة للحركة هى عبارة عن تنازلات في واقع الأمر. وفي نهاية الحديث المح على عثمان باستعداد لإعادة المحاولة. لقد طرحنا الحركة الآن بدائل أكثر مرونة بالنسبة لتشكيل ونشر القوات في الجنوب.



استجابة لطلب من الحكومة قدم وفد الحركة الشعبية أيضاً مواقف بشأن القضايا الأخرى. وكانت العديد من هذه المواقف لا تختلف كثيراً عن ما تضمنته وثيقة ناكورو التي قد تقدمت بها الإيقاد. كان رد الفعل من جانب الحكومة - كما كان عليه الحال في السابق - هو اتهام الحركة الشعبية بالطرح المتكرر لمواقف جديدة أو إعادة فتح المسائل التي تمت تسويتها. كان الوضع خطيراً هذه المرة. فقد كان طه مستاءاً، وقال أنه سيكون من الصعب عليه أن يدافع عن استمرار المشاركة في المحادثات إذا ما استمر ذلك الاقتراح غير الواقعي تماماً مطروحاً على الطاولة. اتصل بي تشارلي سنايدر من وزارة الخارجية الأميركية مشيراً إلى محادثة أجراها كانشتاينر مع طه بعد ظهيرة ذلك اليوم: فقد حذر النائب الأول للرئيس من انهيار كامل للمحادثات. وأشار طه لكانشتاينر بأنه «لم تتبق له سوى ساعات قليلة، ليغادر» وأنه الآن يريد بوابر جديدة من الحركة الشعبية. لم يتمكن الأمريكيون من الوصول إلى قرنق، فطلبوا منى أن كان بوسعى الاتصال به عبر الهاتف.



تعلم «فنون» الإقناع

كان الوقت المتبقى على بداية حملة الانتخابية الأميركية قصيرا جدا، لذا فمن الافضل استكمال المحادثات في اقرب وقت ممكن. اتصلت بدكتور جون على الفور، وكان مهينا للتراجع. قال :

ردود الفعل هذه ليست سوى محاولة من الحكومة لصرف الانتباه بعيدا عن القضايا الأمنية. لقد طلبت منا الحكومة تقديم مواقفنا حول القضايا الاخرى المتبقية. أما وهذه المواقف على الطاولة الآن، فانهم لا يودون أخذها على محمل الجد. ان ما تقدمنا به من اقتراح ليس انذارا نهائيا، وانما هو اساس للتفاوض.

حدثته عن مدى خطورة الوضع، وان كل من واشنطن وأوسلو الآن قلقتان جدا من ان المحادثات قد تنهار. قلت له:

اتفهم أن لديك أسبابك الخاصة للتعامل مع الوضع على هذا النحو. الا ان عدم فعل أي شيء الآن يشكل تهديدا لموقف «طه». اذ انه اذا ما اضطرر إلى الانسحاب من المحادثات، فإن عملية السلام برمتها ستتأثر. إن من الأهمية بمكان أن تُظهر مسؤولية وطنية وزعامية، وتساعد في إنقاذ الوضع من خلال إظهارك الرغبة في إبداء المرونة في القضايا الاساسية.

أشار قرنيق إلى انه طلب من باقان الاتصال بـ«سيد الخطيب» لبدء الاستعداد لمناقشة تلك القضايا. بالنسبة لرئيس الحركة، كان تحقيق تقدم على جبهة المسائل الأمنية يمثل المفتاح لحل القضايا الأخرى. أخبرته بان الاتصال المباشر مع طه يمثل ضرورة الآن، فأجاب انه يمكن للامريكيين، أو شخصي، ابلاغ طه بانه مستعد للقاء. لذلك اخطرت سنايدر بأن ينقل الرسالة إلى طه في اقرب وقت ممكن.



وفي وقت لاحق من ذلك المساء أبلغنا أن طه كان قد قرر مواصلة المفاوضات. فبعد يومين من التوتر التقى طه وقرنق معا الآن لمدة سبع ساعات متصلة، دون انقطاع، لمناقشة تلك القضايا. وأفاد كلا الزعيمين في وقت لاحق ان المناقشات كانت مفتوحة وبناءة، وتتجه بتوؤدة نحو الحل. وللتأكد من سلامة الجانب الفني، تمّ استقدام اثنين من المستشارين في كل جانب. كما تم إجراء مزيد من المناقشات الفنية فى يوم الاحد الرابع عشر من سبتمبر، وهى عملية ساعد فيها الجنرال فولفورد.

ورغم ان العقبات الأولى في هذه المرحلة الأولية من المفاوضات الامنية قد تم تخطيها، الا ان اكثرها اثارة للجدل كانت ما تزال تنتظر الحل. كانت تلك هى العقبات المتعلقة بحجم ووضع الجيشين (القومى والجنوبى)، وسحب القوات الحكومية من الجنوب، والخط الحدودى الذى يجب ان يتم ذلك الانسحاب وراءه. كانت هذه النقطة الأخيرة هي الأصعب: فقد وقف الدكتور غازي، تدعمه شخصيات بارزة في المؤسسة العسكرية، ضد أي انسحاب على الإطلاق، مقترحاً بدلاً من ذلك «تجميداً» للقوات كل فى المنطقة التي تليها خلال الفترة الإنتقالية، بينما يمثل وقف إطلاق النار ضماناً للسلام^(٤٢).

وكان قرنق قد اقترح أيضاً وحدات متكاملة مشتركة يتم نشرها في المناطق الحساسة. كان طه يميل بشكل إيجابي نحو ذلك الاقتراح ولكن وزير الدفاع، الفريق بكري، تلكأ فى القبول. وكان قد تم التخطيط لوحداث متكاملة مشتركة بموجب اتفاق أديس أبابا عام ١٩٧٢، وهى التجربة التي ربما ساهمت في هذه المقاومة (الحكومية) - وفى اصرار الحركة الشعبية. كانت الصعوبات التي ووجهت بعد عام ١٩٧٢، سواءاً في استيعاب القوات الجنوبية او فى المناوشات المستمرة، لا تشجع على تبنى خطة مماثلة فى الوقت الراهن^(٤٣). وفي النهاية قبلت الحكومة باعادة نشر قواتها إلى الشمال، ولكن على مدى فترة ممتدة مع وجود قوة مشتركة كبيرة في الجنوب. كان هناك خلاف أيضاً على حجم الوحدات المتكاملة المشتركة لجبال النوبة وجنوب النيل الأزرق، فضلاً عن الخرطوم. وكان تواجد جنود الجيش الشعبي في منطقة الشرق



يمثل القضية الأكثر صعوبة: فالحكومة تطالب بالانسحاب الكامل، في حين أن الحركة الشعبية كانت تمارس الضغوط من أجل التواجد الدائم. كانت كثير من القضايا الأمنية ما تزال عالقة. وشملت هذه القضايا كيفية التعامل مع «الجماعات المسلحة الأخرى»، وهي تعنى الميليشيات والمجموعات شبه العسكرية. أما وقف إطلاق النار الشامل وتمويل الجيش في الجنوب، فضلاً عن مؤسسات الأمن القومي، فسيتم التعامل معها في المفاوضات النهائية لاتفاق السلام. وبالنسبة للحركة الشعبية، سيتم التفاوض على وقف إطلاق النار فقط عندما يتم التوصل إلى اتفاق حول كل القضايا الأخرى. مرحلياً، كان وقف العدائيات يقصد منه منع القتال من تقويض المفاوضات. ووضحت مسائل «الجماعات المسلحة الأخرى» وانسحاب الجيش أكثر إثارة للجدل، حيث أنها كانت ترتبط بقضايا حساسة مثل الحدود والسيطرة على الموارد النفطية.

كانت المفاوضات صعبة. وكانت الشكوك تساور الحكومة بأن الحركة الشعبية تسعى لكي يكون لديها قوة في الجنوب أكبر مما كان ضرورياً، وذلك استعداداً للاستقلال أو تاهباً لتجدد اندلاع الحرب، بينما كانت الحركة الشعبية قلقة بطبيعة الحال من سعي الحكومة لاستغلال المفاوضات لتحجيم القوة العسكرية للحركة بقدر الإمكان. كان غياب الثقة المتبادل بين الطرفين عميقاً. وكان كلا الجانبين، على حدة، قد عبر لي عن قلقه، موضحاً الدوافع الخفية للجانب الآخر. وكان التغلب على هذه الشكوك مهمة ليست باليسيرة. ما زلت اذكر حديثي مع كلا الطرفين من أفغانستان في يوم ١٧ سبتمبر عبر خط اتصال هاتفي مشوش من فندق تملأ جدرانه ثقوب قذائف الهاون. فبما أن اتفاق وقف الأعمال العدائية كان سينتهي في ٣٠ سبتمبر، كنت أريد أن يوقع الجانبان على تمديد لذلك الاتفاق في أقرب وقت ممكن. هدثوا هم من روعى وأبلغوني بأنهم سيفعلون ذلك قريباً. كان علي عثمان هادئاً جداً على الهاتف، وذكر أنه «متفائل بحذر»: لا تزال بعض القضايا عالقة، وأنه قد يكون من الضروري الاتصال بي طلباً للمساعدة. أما الدكتور جون فقد ذكر لي أن



المحادثات تسير على ما يرام، وأنه، أيضاً، كان متفائلاً : فيما انه قدم الكثير
من التنازلات بشأن قضية الأمن، فانه لا ينبغي أن يكون من الصعب إيجاد
حلول للقضايا الأخرى.

• •



الاتفاق بشأن القضايا الأمنية



لكن كان الوقت ما يزال مبكرا للاحتفال. انتظمت فورة من النشاط، اضحت الان نمطا، مختلف المفاوضين والمراقبين والحكومات المعنية. اتصل كولن باول بالرئيس البشير، حاثاً اياه على أهمية دفع المحادثات نحو نهايتها، حيث اشكى الرئيس من أن الحركة الشعبية ظلت تقوم بتقديم مقترحات جديدة باستمرار. وحاولت مجموعة غير رسمية من كلا الجانبين حل القضايا الأكثر صعوبة. تمت الاستعانة بأبيل أليير في بعض المنعطفات. وتم تمديد اتفاق وقف الأعمال العدائية لمدة شهرين آخرين. وكانت اكثر العقبات صعوبة هي تلك المتعلقة بحجم القوات وانسحاب جيش الحكومة. فالخرطوم لا تقبل تحت أي ظرف بالانسحاب إلى ما بعد خط العرض ١٣، كما انها تريده انسحابا وئيدا. وهي تريد أيضاً أن تحد بشدة من حجم الجيش الشعبي بعد انتهاء الحرب. أما الحركة الشعبية فقد واصلت الدعوة إلى إطار زمني لانسحاب سريع، وحجم كبير لقوات الجيش الشعبي لتحرير السودان خلال فترة ما بعد الحرب. ظللت أراوح جيئة وذهابا بين الطرفين على الهاتف. تناقش كلا الجانبين معي، منفردا، عن امكانية تنازلات متبادلة فيما يتعلق بالقضايا الاخرى. كان مستشاري لشئون السودان «كجيل هودنيو» في ذلك الوقت هو المراقب الوحيد من الترويك، وكان يزودني بالتطورات التي تحدث يوميا، كما كان يلعب دورا مهما خلف الكواليس. وكنا قد سهلنا حضور أبيل أليير في هذه المحادثات، جنبا إلى جنب مع زملاء من الحزب السوداني الافريقي المتحد بقيادة «جوزيف اوكيلو». وكان أليير وهودنيو وجماعة «يوساب» في حالة إجتماع يومي، حيث قاموا بتنسيق الضغوط من جانب جنوب السودان ومن جانب الترويك على حد سواء.

كانت واحدة من القضايا التي تمت مناقشتها أخيرا في ٢٢-٢٣ سبتمبر هي حجم الوحدات المشتركة. وكان وجهة النظر الامريكية هي ان الحل



الوسط لهذا الامر سيكون ١٠٥٠٠ جندي، مما يعني ان النقصان النسبي في جانب الحكومة أكبر من الزيادة في جانب الجيش الشعبي. وكنا نعتقد أن ١٢٠٠٠ تمثل توازنا أفضل. وكان كول قد توصل إلى هذا الرقم بعد التحدث مع كل من الطرفين. كما ان كجيل هودنيو كان قد اقترح أيضاً نفس الرقم (١٢٠٠٠) كحل وسط مقبول، مؤكدا ان أليرواوسلو وواشنطن يدعمون نفس الرقم في اخر الامر. لكن أيا من الجانبين لم يكن مستعدا للتنازل بعد. وهددت الحكومة بالانسحاب. فلجأ أليرواوسلو من «يوساب»، وكول دينق، وكجيل، وسكرتارية الإيقاد إلى العمل المشترك^(٤٤).

في نقاش وجيز لكنه كثيف جداً، قلت لداكتور جون أن الشيء الأكثر معقولة الآن هو القبول بأقل مما كان يريد. اذ لا يجب ان ندع الخلاف حول حجم الوحدات المشتركة في الجنوب أن يكون سببا لعرقلة التوصل إلى اتفاق: ١٢٠٠٠ جندي على كل جانب تكفي لانجاز المهمة. أجاب قرني على مضض بأنه سيقوم بسحب اعتراضاته. لم أكن اعلم وقتها مقدار الانقلاب الدرامي الذي صار إليه المشهد في نيفاشا. كان وزير الدفاع وبقية الجنرالات قد غادروا المحادثات في ذلك الصباح، بينما حزم بقية اعضاء وفد الخرطوم حقائبهم وكانوا على استعداد للمغادرة. ذهب الجنرال سيمبيو وفينك هايسوم للطرفين وطرحا عليهما رسميا اقتراح الـ ١٢٠٠٠ جندي لكل جانب، الا ان كلا الطرفين كان قد رفض الاقتراح. وبعد ثلاث ساعات، جرت خلالها مزيد من المكالمات الهاتفية الإضافية، عاد الوسطاء فوافق الطرفان على الاقتراح^(٤٥). لست على يقين مما اذا كانت هناك رسالة تعزيزية كان قد دفع بها قادة جنوب السودان بين الاجتماعين. الا ان من الواضح أن الاتفاق نتج عن جهد منسق من مشاركين مؤثرين من جميع الاطراف، حيث لعب كول دينق وأبيل أليرو دورا فعالا في دفع الاطراف نحو التنازل^(٤٦). وكذلك كان الدور الذي لعبه الوسطاء والترويكا. لقد كانت الرسالة موحدة من جميعا، وكانت هذه الجبهة المتحدة هي ما جعل الامر مختلفا، ومؤثرا.



لقد تم الاتفاق على قضايا الأمن. اتصلت بكل من علي عثمان وجون قرنق لتهنئتهما. كانا متعبين، الا انهما كانا كمن ازاح ثقلا عن كاهله. اكدا لي ان ثلاثة اسابيع من المفاوضات الشخصية قد اتت اكلها بشكل جيد حقاً، وأنهما قد تمكنا من تطوير علاقة جيدة بينهما. وذكر طه أيضاً انه كان على اتصال مع الرئيس البشير، الذي كان قد اطلع على النص النهائي، وقدم دعمه الكامل، متطلعا إلى التنفيذ.

لقد كانت مخاطرة طه ان يستقدم القيادة العسكرية إلى المحادثات. كان تكتيكا غالبا ما يستخدمه عندما يستشعر مقاومة من الخرطوم. فبدلاً من العمل كساعي، أراد لأصحاب الشأن أنفسهم الجلوس مع الحركة الشعبية ليروا بانفسهم كم هو مكلف امر الوصول إلى حلول وسطى. كان هذا الامر ينطوي على اهمية خاصة بالنسبة للقيادة العسكريين. فبعد التوتر الأولي، والشعور بالعودة إلى المربع الاول، فإن أي حل وسط يمكن أن يكون أكثر استدامة. فعل علي عثمان الشيء نفسه مع الزعماء الدينيين في وقت لاحق فيما يتعلق بموضوع الشريعة والعاصمة القومية، اضافة لموضوعات أخرى. كذلك بدأ الدكتور جون في استقدام أصحاب المصلحة أيضاً: الجماعات النسوية والقادة العسكريين والقادة المحليين وزعماء من منطقة أبيي، وهلم جرا.

تم التوقيع على البروتوكول المتعلق بالترتيبات الأمنية في ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٣. وكانت التسوية الأساسية فيه تتمثل في الوجود المستمر للجيش الشعبي باعتباره جيشاً مستقلاً خلال الفترة الإنتقالية. وسيتم الشروع في تخفيض القوات إلى المستويات المتفق عليها عند بداية الفترة الإنتقالية. وستنسحب القوات الحكومية إلى الشمال من خط العرض ١٢، بينما ستنسحب قوات الحركة الشعبية إلى الجنوب منه. وستضم الوحدات المشتركة في مجملها ٣٩٠٠٠ فرد من الضباط والجنود من الجيش الشعبي والقوات المسلحة السودانية بالتساوي، حيث ستمثل تلك القوة نواة للجيش الوطني إذا ما اسفرت نتيجة الاستفتاء عن خيار الوحدة. لم يُرد لتلك الوحدات ان تمثل قوة رمزية فقط، فقد تم التخطيط لها لحفظ الامن في جبال النوبة وجنوب النيل



الأزرق حيث سيتم نشر ٦٠٠٠ جندي في كل من هاتين المنطقتين، وهو ما يعني أن الحركة ستحتفظ ب ٣٠٠٠ جندي في كل منهما. أما الخرطوم فستكون بها فرقة من ٣٠٠٠ جنديا بواقع ١٥٠٠ جندي من كل جانب^(٤٧). وسيتم إنشاء مجلس للدفاع المشترك، يضم القائدين العامين لكل من الجيشين، ورئيسي الأركان ووزيرا الدفاع. كما قدم الجنرال بكري التزاماً شفاهياً بسحب القوات الحكومية من مناطق جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق.

يقول طه، في عهد قريب، وهو يستدعي الاختراق الذي تحقق في المحادثات:

ما كان لانسحاب القوات المسلحة السودانية من الجنوب أن يحدث من دون التزام الرئيس. لقد ذكرت ذلك لاختوتي في الجنوب لمرات عديدة. ما كان أي مدني ليستطيع القيام بذلك [أي إقناع الجيش باعادة الانتشار. لو أنهم كانوا قد جربوا، لكان هناك انقلاب عسكري. لقد كان الاتفاق على انسحاب الجيش ممكناً فقط بسبب الرئيس البشير^(٤٨).

وأكد طه على الدور الذي لعبه الرئيس في تنفيذ الاتفاق، لا سيما وان الدكتور غازي كان قد استمر في إثارة اعتراضاته على أي انسحاب من الجنوب. فبحسب رؤية غازي، فإن إتفاقية أمنية من هذا النوع ستقسّم البلاد عملياً إلى شطرين. لم تعط الفرصة للوحدة التوافقية. في المشاورات التي أجراها غازي كان هناك بعض الاهتمام من جهات عدة - شملت دافورث والكينيين - باقتراحه المتعلق ب «التجميد»^(٤٩)، إلا أنه قد تم التخلي عن تلك الفكرة مباشرة بعد الرفض القاطع لها من قرنق^(٥٠). تقدم غازي باستقالته من منصب مستشار الرئيس للسلام عندما أحس بان استراتيجيته لم تجد الدعم اللازم. لم يتم قبول الاستقالة، إلا ان الانقسامات الداخلية في الحكومة اضحت بائنة للعيان^(٥١). واستمر الدكتور غازي مشاركا في العملية لبضعة أشهر أخرى، قبل مغادرته الحكومة نهائيا. بيد ان الترتيبات الأمنية استمرت في إثارة الجدل داخل الحكومة والحزب الحاكم على أعلى المستويات.



لم يكن هناك خلاف من هذا القبيل في الجانب الجنوبي. وكان أبيل أير قد قال لعلّي عثمان: «دعونا نسمي الأشياء بأسمائها، فالمشكلة بينكم وبيننا في الجنوب هي انكم تعتقدون أنه يمكنكم ان تحكمونا باستخدام الجيش»^(٥٢). وبحسب وجهة نظره نفسه، فإن أى تسوية لا تكون مصحوبة باعادة انتشار القوات المسلحة السودانية نحو الشمال سيكون محكوما عليها بالفشل، حيث ان الحوادث التي ستقع حتما ستنداح خارج نطاق السيطرة»^(٥٣). كان دكتور جون متعنتا، فوفقا لمستشاريه المقربين كان كثيرا ما يقول : « لقد تم استيعابي ذات مرة، وسوف لن أسمح لنفسي بالدخول فى تلك التجربة مرة أخرى في حياتي»^(٥٤). وعلى الرغم من أن«تجميد» ليست مماثلة لـ«استيعاب»، إلا انه يبدو واضحا انه ما من شيء سوى الانسحاب من شأنه أن يعطي الجنوبيين الضمانات التي يحتاجونها.

شملت هذه الضمانات، في بروتوكول الترتيبات الأمنية، وقف اطلاق النار بمراقبة دولية بمساعدة الإيقاد والأمم المتحدة. وستخضع تفاصيل هذه الترتيبات للتفاوض في وقت لاحق، بعد نهاية اتفاقية السلام الشامل. وبوصفها جزءا أساسيا من البروتوكول الأمنى، فإن «الجماعات المسلحة الأخرى» (أي الميليشيات) يجب أن تدمج في الجيش الشعبي أو الجيش الحكومي، أو بعض المؤسسات المدنية. ومن المسائل الحاسمة بالنسبة للحركة الشعبية، ستتم إعادة هيكلة أجهزة الأمن القومي، بما لها من فروع داخلية وخارجية، لتدار بواسطة وزارة للأمن الوطني تقع تحت المسؤولية المباشرة لرئاسة الجمهورية. ومن شأن عدم اخضاع هذا الامر لمفاوضات مفصلة ان يكون له تاثيره في وقت لاحق على تنفيذ اتفاقية السلام الشامل برمتها.



اسلوب عمل جديد



بتوقيع بروتوكول الترتيبات الأمنية آلت السيطرة الكاملة على عملية التفاوض إلى الزعيمين. فهما الآن يفضلان اجراء المحادثات بنفسهما بجانب ترتيب جدول الأعمال، وتحديد المواعيد النهائية للمهام. في هذه المرحلة تعمقت حقا علاقتهما ببعضهما البعض. يتذكر طه^(٥٥):

«قضينا ساعات وساعات نتحدث، عن الفلسفة، والخلق، وعن الله، والحياة السودانية، وعن الخبرات الشخصية». قدم دكتور جون الكتاب المقدس لعلي عثمان الذي بادله بتقديم القرآن الكريم، وحث كل منهما الآخر على قراءة كتاب الآخر. وفي الجلسات الخاصة الطويلة التي جمعت بينهما كانا كثيرا ما يتحدثان عن مواضيع لا علاقة لها تماما في كثير من الأحيان بالقضايا المطروحة، مثل الفلسفة والدين. «لم تكن مجرد علاقة شخصية وانما كان تألفا فكريا»، كما يلاحظ ذلك يحيى حسين بابكر^(٥٦). وتذمر آخرون من الوقت الذي يقضيانه معا تزجية للفراغ وحديثاً حول «لا شيء».

تقلص، من ثم، دور كبير الوسطاء وأمانة الإيقاد إلى دور الميسر الذي يقوم بالترتيب للإجتماعات الفنية وجلسات الإحاطة التي يقدمها الخبراء الدوليون. وعند الحاجة، كان فريق الوساطة يقوم بتقديم المشورة والمقترحات النصية للطرفين حول تقاسم السلطة والثروة على سبيل المثال. كان الجنرال سيمبيو ما يزال يقدم المساعدة في ما يتعلق بالجدول الزمنية لاستكمال المحادثات حول المواضيع المختلفة، والتزام الأطراف بخارطة الطريق المتفق عليها؛ لقد كان «حارساً» ناجحاً. الا ان الأطراف نفسها شرعت في رعاية المحادثات من الآن فصاعداً.

أما بالنسبة للمراقبين الدوليين، عدائى، فقد كان والتر كانستاينر الأكثر نشاطا على الهاتف. قمنا بالتنسيق لاعداد النشرات والرسائل إلى الأطراف



المعنية. وكان جاك دانفورث أقل انخراطاً فيما كان يجري. كان كولن باول يتدخل عند الحاجة أو حين يطلب منه ذلك، كما كان الرئيس بوش على استعداد لفعل الشيء نفسه. وكان القصد من اتصالات وزير الخارجية الأميركية هو إعطاء دفعة إضافية للأطراف المشاركة أو تذكيرهم بأن الولايات المتحدة تتابع المحادثات عن كثب. كان هذا يختلف عن الدور الذي كنت قد بدأت أعبه أنا، وهو دور كان يميل أكثر نحو الدور الخاص أو الشخصي، والذي أصبح يزداد أهمية. كنت أقول لهم، حين تعرّج المفاوضات نحو القضايا الجوهرية، انه لا يبدو أنهم ينتسبون إلى نفس المكان، وانما هم ينحدرون من كوكبين مختلفين. ضحك الاثنان حين القيت باللائمة، ممازحة، على الانجليز لجمعهم معا في بلد واحد.

كانت المفاوضات حول القضايا الأمنية قد ابانت الحاجة إلى ممثلين من طرف ثالث لمساعدة كل واحد من الطرفين في «قراءة» الاقتراحات المقدمة من قبل الطرف الآخر، ولادراك التنازلات، ولتمييز الفروق الدقيقة وتسهيل «الهبوط الناعم». وحالما انتظم سير المفاوضات، أصبحت هذه سمة لازمة وعادية. لم يكن هنالك أحد آخر في الغرفة، ونظراً لأنهم كانوا قد كشفوا امر تلك المداورات لعدد قليل من الناس، صارت الاتصالات الهاتفية بيننا متعاضمة الاهمية. كانوا يهاتفوني حين يستعصى عليهم الامر، كما كانوا يتصلون لبث شكاواوهم حين يعترضهم الغيظ او الانزعاج. كنت عادة اتحدث إلى كليهما، وكنت احاول أن اوضح لماذا تم التعبير عن تلك الملاحظة أو لماذا تم اتخاذ ذلك الموقف، حيث يمكن ان يقود ذلك نحو حل. وكان كول دينق وأبيل أليز يباشرون ذات المهمة، حيث كان يعمل كول مع قرنق وأليز مع الطرفين. تم استقبال كل من علي عثمان وجون قرنق بحشود عظيمة عند عودتهم إلى ديارهم، حيث كانت تلك الحشود تعبر عن اشادتها للقادة الذين كانوا قد تمكنوا من التوصل إلى اتفاق حول واحدة من أهم القضايا الحاسمة. وحقّ للناس الآن ان يدركوا أن السلام يمكن حقا أن يكون قابلاً للتحقق. وقوبل طه بالكثير من الثناء على الجهود التي بذلها. أما في رمبيك فقد كان في استقبال



الدكتور جون جحافل من البشر. لقد سار الجنوبيون لعدة أيام مشياً على
الاقدام للوصول إلى هناك. وللمرة الأولى ، يقتفى تلفزيون السودان الرسمي
أثر التحول في لغة الخطاب الذى سار فيه الرئيس البشير في وقت سابق،
حيث بدأ فى استخدام كلمات «رئيس الحركة الشعبية الدكتور جون قرنق»
بدلاً عن «زعيم المتمردين» عند تغطيته للمسيرات الحاشدة. كما قام التلفزيون
أيضاً ببث مقابلة معه. وأذكر وصف دكتور جون بأن هذا الذى تم هو اختراق.



ما بعد الاختراق



كان الطرفان قد اتفقا على استئناف المناقشات رفيعة المستوى في منتصف أكتوبر على أن تستمر حتى بداية شهر رمضان إلى نحو عشرة منه، أو إذا كان التقدم المحرز مبشرا، فمن الممكن أن تستمر حتى عيد الفطر في نهاية ذلك الشهر. وفي تلك الاثناء، كانت الكثير من التجهيزات تسير على قدم وساق من وراء الكواليس. وعقد الأمريكيون مناقشات بشأن الآثار المترتبة على بروتوكول الترتيبات الأمنية. وزار الجنرال فولفورد الخرطوم ونairobi في الفترة من ٤ - ٨ أكتوبر، حيث لمس حماسا من كلا الجانبين على مناقشة قضايا التنفيذ مثل وضع جداول زمنية للانسحاب وادماج «الجماعات المسلحة الأخرى». وسارت الاجتماعات مع جون قرنق بشكل جيد، مثلما كانت الاجتماعات مع الرئيس البشير هي الأخرى. في الوقت نفسه، كان فولفورد والأميركيون قلقين من أن تفسر القيادات العسكرية البروتوكول بشكل مختلف. فالبنسبة للحكومة، ينطوي الاتفاق على التبعية الجزئية على الأقل للجيش الشعبي للقوات المسلحة السودانية، وليس على جيشين مستقلين تحت هيئة قيادة مشتركة، كما ترى الحركة الشعبية. وقمنا باستقدام خبراء عسكريين من الترويكالمساعدة في المناقشات الفنية. كان الجنرال سيمبويو، من جانبه، يشعر بالقلق من أن الأميركيين كانوا يحاولون الاستيلاء على عملية السلام من أجل الإيفاء بمواعيد نهائية مصطنعة لأسباب سياسية داخلية.

وفي غضون ذلك أصدرت الأمم المتحدة بياناً رئيسياً من مجلس الأمن لدعم جهود الإيقاد وبروتوكول الترتيبات الأمنية. وكان لجاك دانفورث دورا مهما في ما حدث. وكان ذلك يعني اعترافا دوليا بالبروتوكول الأمني، مما سيكون ذا فائدة خلال مرحلة التنفيذ، كما أنه سيوفر الأساس الذي يمكن بموجبه لعملية التخطيط لعمليات حفظ السلام أن تبدأ. وكان هناك اتفاق على الإبقاء على ترتيبات الرصد والمتابعة المختلفة حتى تبدأ هذه العملية. أما



في الأمم المتحدة، فقد تحول الاهتمام، رغما عن ذلك، إلى الوضع في دارفور. فقد ارتفع عدد النازحين إلى ٥٠٠٠٠٠، حيث فر ٧٠٠٠٠ شخص إلى تشاد. وكانت الضغوط من أجل القيام بشيء ما حيال هذا الوضع تتزايد في الولايات المتحدة وأوروبا. وقمت بنقل قلقنا ومخاوفنا تلك بشأن هذا الوضع إلى كل من قرنق وطفه.

أبرز السخط والاستياء للوضع في دارفور القاعدة الضيقة لعملية سلام الجنوب التي كنا نديرها. كنا في حاجة لمنع استبعاد التجمعات السياسية المختلفة من أحداث أي ارتباك في تلك العملية. اثرت مع الدكتور جون مرارا مسألة دمج «الجماعات المسلحة الأخرى» (أو ميليشيات)، كما شددت على أهمية دعم الشمال للعملية مع الحكومة، إلا أن الحكومة لم تكن تريد توسيع نطاق المشاركة على طاولة التفاوض.

كان دكتور جون أيضاً قلقاً إزاء هذا الأمر، وكان قد استغل فترة توقف المفاوضات للإجتماع مع زعماء التحالف الوطني الديمقراطي. وفي ١٥ أكتوبر قدم وفد من التحالف بقيادة نائب الرئيس، عبد الرحمن سعيد، تاييده في رمبيك للاتفاقات التي تم التوصل إليها بين الحكومة والحركة الشعبية. إلا أنهم أبدوا قلقهم من أن تتم التضحية بهم - وبالقضايا العزيزة لديهم التي تشمل موضوع العاصمة القومية وقضية الإصلاحات أو التحول في الشمال - من أجل الوصول إلى اتفاق بين الحركة الشعبية والحزب الحاكم في الخرطوم. ووافق الإجتماع على مشاركة أعضاء التحالف في اللجان الخاصة خلال الفترة الإنتقالية وما يسمى بالفترة قبل الإنتقالية، ولكن بقيت المخاوف التي أثرت كما هي.

قبل عودة نائب الرئيس ورئيس الحركة إلى نيفاشا، كانت المناقشات الفنية قد استمرت لبعض الوقت في ثلاث لجان: تقاسم السلطة وتقاسم الثروة والمناطق الثلاث. وسارت المحادثات على هدى وثيقة ناكورو، على الرغم من أنه لم يتم الحديث عن ذلك صراحة أبداً. ففيما يختص بتقاسم الثروة، ساعد خبراء فنيين من المؤسسات المالية الدولية ومن الترويكا في توضيح وإزالة



الغموض عن القضايا ذات الصلة، مما قاد إلى مناقشات اقل تسييسا، الا ان المفاوضات الحقيقية ظلت معلقة لا تزال.

كانت الاجواء في نيفاشا خالية من التوتر. وكان خبير نرويجي محنك في شئون السودان قد حاول تهيتى لقبول وتفهم ذلك الامر. فالسودانيون - شماليون وجنوبيون على حد سواء - هم دوما ودودون ولطفاء. أما حملهم على التفاوض بشكل جاد فذلك شأن اخر. وعلى الرغم من أن الوفدين قد درجا على استخدام أجزاء منفصلة عن بعضها من المطعم لتناول الوجبات، الا انهم كانوا يدرشون بحميمية مع بعضهما البعض أثناء فترات الراحة أو أثناء الساعات الطويلة التي كان يجتمع فيها الزعيمان منفردين. و في مرحلة من المراحل كانت درجة اندماج الوفود كبيرة مما اثار المخاوف من قيام صفقات غير رسمية، فطلب احد جماعة الحركة من دكتور جون ان يتدخل ليبطيء من وتيرة اندفاع التواصل الإجتماعي. كان الفندق ممتلىء تماماً تقريبا بالوفود؛ فهناك مراقبين من الترويكما ومن دول الإيقاد بجانب المستشارين الفنيين الذين بعثت بهم الدول المراقبة، وغيرهم. كان من السهل أحيانا ان تنسى أن الحكومة السودانية والحركة الشعبية كانتا في حالة حرب لمدة عشرين عاما. كانت المحادثات التمهيدية الفنية والاجواء الهادئة تخفى ورائها الحالة التي تشارف الجمود حول القضايا الرئيسية. فكما وصف سيد الخطيب، من الجانب الحكومي، ذلك الوضع: « كان شبح التوقيع على شيء يبدو بعيدا بعض الشيء، لأنه على مدى الأسبوعين الماضيين ظللنا نجتمع من دون احراز أي تقدم بشأن قضايا اقتسام الثروة التي ناقشناها »^(٥٧). ذهب وزير الخارجية باول إلى نيروبي ونيفاشا في ٢١-٢٢ اكتوبر والتقى بالطرفين؛ وثبت ان امل الولايات المتحدة في تزامن التوصل إلى اتفاق جزئي مع زيارة باول كان مفرطا في التفاؤل. فمنذ وصولهما في الاسبوع السابق، لم يعقد طه وقرنق سوى إجتماع واحد فقط دام لعشرين دقيقة. واستمرت الاختلافات الخاصة بتفسير بروتوكول الترتيبات الامنية. كما كان لضغوط الحركة الشعبية من اجل اشراك التجمع الوطني الديمقراطي وأحزاب المعارضة



الأخرى، والتي وقف طه في وجهها، مساهمتها أيضاً في ذلك التأخير. وكان من شأن محاولات الولايات المتحدة لـ«تسريع المحادثات» وحث وناول على الانتهاء من المحادثات بحلول الموعد النهائي الذي اعلنه الطرفان في ٣١ ديسمبر - احياء مخاوف سيمبويو بشأن «استيلاء» امريكا على المحادثات. في ذلك الوقت، كانت العمليات العسكرية الرئيسية في العراق قد انتهت بانتصار عسكري بائن للولايات المتحدة، كما تم عقد مؤتمر دولي للمانحين في مدريد، في الوقت نفسه. تبادلت، في ذلك المؤتمر، حديثاً قصيراً مع وزير الخارجية الأميركي كولن باول عن السودان حيث كان هو قادماً لتوه من نيفاشا بينما كنت انا في طريقى اليها. وقدم باول تقييماً إيجابياً للموقف، على الرغم من أن صبره كان قد بدأ في النفاذ. «الآن، يتوجب عليهم إنهاء هذا الامر»، قال لي. واستطرد: «لقد تلاكأوا في هذا الامر لفترة طويلة جداً بالفعل». ذهبت من مدريد إلى مؤتمر قمة الإيقاد في كمبالا في ٢٤-٢٥ أكتوبر. واتيحت لي، كرئيس منابو للجنة السودان في منتدى شركاء الإيقاد، فرصة طيبة لاجراء محادثات منفردة مع رؤساء الدول والحكومات ذات الصلة. ناقشت مع الرئيس البشير مجموعة من القضايا، ولكن من دون الخوض في التفاصيل حول المحادثات بشكل كامل. وفي إجتماعاتي مع الرئيس اليوغندي موسيفيني ورئيس الوزراء الاثيوبي، ميليس زيناوي، تناقشنا حول الحاجة إلى ضغوط اقليمية لدعم استكمال محادثات السلام. حضرت إجتماعات أخرى، مغلقة وسرية، عن السودان. كان الرئيس كيباكي رئيس جمهورية كينيا، والذي أصبح الآن رئيساً لمجموعة السودان في الإيقاد، لا يزال يتعافى من حادث سير خطير، وكان من الواضح أن القيادة النشطة للشأن السوداني يجب أن تأتي من مكان آخر. كان من نتيجة ذلك ان فقد الجنرال سيمبويو، الذي كان له علاقات شخصية وطيدة مع الرئيس موي، بعض مما كان له من نفوذ سياسى. كانت بعض عناصر الخرطوم تريد من كيباكي ان يقوم باستبداله. وقام كيباكي بتجديد ثقته فيه بدلا عن ذلك، الا ان الشكوك حول موقفه كان مازال تثير القلق.



عقبات جديدة



بدأت هذه الجولة من المفاوضات بمناقشة ترتيبات تقاسم الثروة والمناطق الثلاث. كان طه على الهاتف قلقاً بشكل خاص إزاء عدم إحراز تقدم بشأن المناطق الثلاث. أوضح لي أن التاريخ يقف في جانب الحكومة بما لا يدع مجالاً للشك فيما يتعلق بمنطقة أبيي؛ وكانت مشكلة قرنق تتمثل في أن مجموعة دينكا نقوك كانت قوية التمثيل في الحركة الشعبية والوفد المرافق له. سألت طه عما إذا كان لديه مشكلة مماثلة مع بقارة المسيرية في جانبه. أقر بالتشابه، لكنه قال أن الاختلافات تفرض نفسها بشكل أكبر، وأنه كلما تقدم العهد بهذه العملية، كلما اضحى من العسير التوصل إلى حل.

عندما وصلت إلى نيفاشا، كانت الأطراف ما تزال على مواقفها. واصلت الحكومة رفضها للترتيب الإداري المنفصل لمنطقة أبيي، وكانت تقف باستماتة ضد إجراء استفتاء في المنطقتين الأخريتين. وتمسكت الحركة بقوة بموقفها بشأن تقرير المصير للمناطق الثلاث. اتهمت الحكومة الحركة الشعبية بالرجوع عن نقاط تمت معالجتها بالفعل في بروتوكول مشاكوس؛ ومن شأن المزيد من التنازلات أن يؤدي إلى «مطالبات لا تنتهي» من دارفور ومناطق أخرى في الشمال.

في محور اقتسام الثروة، كانت الحكومة مستاءة أيضاً من الحركة الشعبية فيما يتعلق بمطالبتها بعملة منفصلة وبنك مركزي في الجنوب، بينما بقيت مسألة اقتسام موارد النفط دون حل لا تزال.

وواصلت من حيث انتهى باول، فقامت بزيارات مكوكية بين طه وقرنق في محاولة لتحديد الحلول الممكنة للقضايا العالقة، وحاثت إياهما على تقديم التنازلات.

ولكن كشفت هذه العملية التي كنت أقوم بها عن مواقف جديدة. فقد كان دكتور جون مقتنعاً بأن قضية أبيي كانت تتعلق في مجملها بالنفط، في حين



قال علي عثمان بانه لا توجد صلة بين القضيتين. وبعد الكثير من النقاش ابدى طه بعض المرونة. وأصبح من الواضح في وقت لاحق ان ذلك الامر كان سابقا لأوانه وأن قضية ابيى سوف تظل تطارد الطرفين لفترة طويلة بعد توقيع اتفاق السلام.

جذبت زيارة كولن باول إلى نيفاشا والتركيز الذى اولاه الأمريكيون لمفاوضات السودان قدرا كبيرا من الاهتمام الدولي لهذه المحادثات. ظهرت على المسرح شخصيات أجنبية مهمة، دون الإعلان المسبق عن ذلك. أرسلت دول لم يكن لها أي دور في المحادثات المبعوثين والمراقبين، فى محاولة على ما يبدو للتأسيس لدور تلعبه بعد التوصل لاتفاق سلام. وقدم أيضاً العديد من أصحاب المصلحة السودانيين بجانب العديد من الشخصيات البارزة. ادى كل ذلك إلى ارباك المفاوضات، وإضاعة الوقت، وصرف القيادات عن المهام التي يعملون لانجازها. وشكا قرنق وطه من كل هذا ومن الحضور الإعلامي الكبير كذلك. وفي مناسبات قليلة أوعز الجنرال سيمبويو إلى الطرفين بالغياب عن الانظار والامتناع عن الظهور، حيث قام أخيرا بتقييد الوصول إلى المحادثات تماما، وقد كان محقاً فيما فعل.

كانت هناك بعض السخرية في شكاوى القادة. وكان استمرار وجود الدكتور غازي (الذى كان لا يزال المستشار الرئاسي للسلام) لا يخلو من التوتر. وقاد وصول وفد لحزب المؤتمر الوطني مكوّن من خمسين شخصا، بمن فيهم مبارك الفاضل، إلى تعقيد الامور، حيث قادت تلك الزيارة، وفق بعض المزاعم، إلى محاولات للتوسط لعقد صفقات جانبية مع الحركة الشعبية. وكان من رأى بعض المندوبين أن هذا اضعف من مكانة طه. كان النائب الاول للرئيس، مع ذلك، يفضل أن يكون الناس أما مشاركين فى فريق التفاوض او متواجدين في نيفاشا. هذا يتفق مع استراتيجيته الشاملة، ولكن مراقبي الترويكما ظلوا قلقين حيال هذا الامر، وتولى الأمريكيون اثاره هذه النقطة مع الخرطوم.

يرجع الفضل فى الكثير من التقدم الذى احرز في نهاية المطاف على محور تقاسم الثروة للعمل الدؤوب الذى قام به الفريق الفنى. فقد ساهم خبراء



صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تلطيف الاجواء وتحويل القضايا السياسية الحساسة إلى مسائل فنية مبسطة. وكان الدكتور اندر ستياسن قد بدأ مشواره كواحد من المراقبين النرويجيين، لكنه انضم إلى سكرتارية الإيقاد كخبير مسؤول عن تنسيق عمل مجموعة تقاسم الثروة. وقد ساهم خبراء من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والهيئات الأخرى في مراحل مختلفة. وقامت النرويج بتمول هذا الجزء من العمل، كما أرسلت أيضاً خبراء لتقديم المشورة بشأن احتياطات النفط والغاز. وقد تأخر اختتام محادثات تقاسم الثروة فقط كتكتيك، في حال كانت هناك حاجة للمقايضات على قضايا أخرى في وقت لاحق. وعلى الرغم من أن علي عثمان اشتكى من المماطلة، إلا أن كلا الجانبين كانوا يريدونه اتفاقاً شاملاً. وكانت رؤية قرنق تتمثل في أنه سيكون من السهل على الحكومة أن تجد الدعم والمساندة على اتفاق شامل بدلاً من الدفاع عن موقفها في الخرطوم حول مسألة واحدة كل مرة. وتحدث لي علي عثمان عن الشيء نفسه تقريباً: فالاتفاق الشامل سيتيح الفرصة لكل طرف من ادعاء الفوز في قضايا هامة.



المأزق



تحدثت إلى كلا الطرفين خلال عطلة رمضان على الهاتف. وقد استمروا في التعبير عن ثقتهم في امكانية الانتهاء من المحادثات بحلول نهاية العام، وربما حتى في ١٥ ديسمبر. وستستمر المناقشات على المستوى الفني طوال العطلة؛ حيث كان من المقرر أن استئناف المفاوضات بين الزعيمين في الرابع من ديسمبر. وبحلول ذلك الوقت كانت هناك تغييرات في صفوف فريق التروিকা. ففي المملكة المتحدة حل «هيلاري بن» خلفال» فاليري أموس». وكان وزراء خارجية بريطانيا المتعاقبين اقل انخراطا في عملية السلام، التي أصبحت الآن تدار إلى حد كبير من قبل ممثل المملكة المتحدة الخاص للسودان «الان قولتي». لقد كان غياب مشاركة المملكة المتحدة على مستوى رفيع امرا يدعو للاسف. اختفى آخرون أيضاً من المشهد. فعلى الجانب الاميركي اخطرني «والتر كانستايئر» بانه سيترك منصبه في اكتوبر. وبحلول الاول من نوفمبر كان قد تنحى، ولم يحل احد محله لمدة سبعة أشهر. في تلك الاثناء كان «تشارلي سنايدر» يقوم بدور القائم بأعمال الأمين المساعد لشؤون أفريقيا. وكان من قدامى الذين عملوا في الشأن السوداني حيث كنا جميعا نعرفه جيدا، وكان باستطاعته العمل كوسيط داخل الإدارة الامريكية. تباينت وجهات النظر على نطاق واسع بين وزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي، والمبعوث الخاص للسودان، وموظفي البيت الابيض ووكالة المعونة الامريكية، واخيرا وليس آخرا داخل الكونغرس. قاد هذا إلى تعقيد الامر بالنسبة للشركاء الدوليين. بيد أنه في هذه المنعطف، كان للمشاركة الأميركية قاسماً مشتركاً هو ضرورة استكمال المفاوضات. وكانت هناك مشاركة وثيقة على أعلى المستويات. عملنا مع تشارلي وأحيانا مع جاك دانفورث لتأمين اجراء المكالمات الضرورية من ريتشارد ارميتاج، نائب وزير الخارجية القوى، والجنرال باول، ومستشارة الأمن القومي كونداليزا رايس، وإذا لزم الأمر، من قبل الرئيس بوش. وفي



٢٩ نوفمبر، غادر الدكتور غازي فريق التفاوض الحكومي كما تم اعفائه من مهام وظيفته كمستشار رئاسي لشؤون السلام.

استؤنفت المفاوضات في الاول من ديسمبر، وكان من المتوقع لها ان تنتهي بحلول نهاية العام. طلب الرئيس الاميريكي استكمال اتفاق اطارى في ١٩ ديسمبر. وكان أعضاء الوفد الحكومي يرون ان مثل هذه المواعيد النهائية لا تساعد كثيراً، حيث لم يكن البريطانيون، ولا نحن، ولا الجنرال سيمبيو يعتقد ان هذه المواعيد كانت واقعية. لكن الشعور بالعجلة أدى على الرغم من ذلك إلى موجة محمومة من المكالمات الهاتفية من الخبراء الفنيين، والمبعوثين الخاصين للترويكا، والأمين العام للأمم المتحدة، كوفي عنان. كما ان هذا الموعد النهائي جعل أيضاً من السهل بالنسبة لنا حظر دخول الزوار.

• •



دارفور: الحريق الكامل



خلال النصف الأخير من عام ٢٠٠٣ قادت الحكومة هجومها في دارفور، وما تلى ذلك موثق توثيقاً جيداً^(٥٨). فروايات شهود العيان، والأدلة التي جمعتها اللجنة الدولية للأمم المتحدة لتقصي الحقائق في دارفور (ICID) وفي وقت لاحق المحكمة الجنائية الدولية تفصيلية وتقوم مقام البيئة^(٥٩). ووفقاً لتلك التقارير، فقد تم إطلاق يد «الجنجويد» إلى منتهائها، مع نشر القوات الحكومة والطائرات الحربية بأعداد كبيرة. وقد تم قصف دارفور وحرقها ونهبها، وجرى قتل الدارفوريين وتشويههم أو إجبارهم على الفرار طلباً للسلامة. وشرد مئات الآلاف، حيث إن الأرقام غير مؤكدة بسبب القيود المشددة المفروضة على دخول دارفور أو التنقل داخلها. وفي ظل هذه الظروف لا يمكن أن تتم مراقبة مستقلة.

عندما بدأ علي عثمان محمد طه المفاوضات رفيعة المستوى مع الحركة الشعبية في سبتمبر ٢٠٠٣، كانت يتابع قضية دارفور المراقبين الدوليين الأكثر علماً واحاطة فقط. كنا ندرك أن الهجمات كانت تجري هناك، مع ما يترتب على ذلك من تشريد، ولكن أيّاً منا لم يكن يرى حقاً دلائل على وجود صراع في طبيعة وقسوة ما شهدناه في الجنوب. وكنا نظن أننا يمكن أن ندعم المفاوضات السياسية التي يمكن أن تعيد الوضع إلى السيطرة، قبل استكمال محادثات الإيقاد حول الجنوب. لكننا كنا على خطأ، حيث أدركنا ذلك بعد فوات الأوان. وكانت الجهود التي بذلتها تشاد في المفاوضات المتكررة على وقف إطلاق النار لدوافع إنسانية مع حركة وجيش تحرير السودان قد وجدت الدعم من المبعوث الخاص للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية توم فرالسين، وهو دبلوماسي نرويجي رفيع، جنبا إلى جنب مع الزملاء في الاتحاد الإفريقي، فضلاً عن مراقبين دوليين آخرين. كان توم كثيراً ما يتواجد في أوصلو، حيث



كان يطلعنا على مجريات الاحداث. تابعنا عن كثب عملية التفاوض. ولكننا لم نقف على الحجم الحقيقية لابعاد الصراع رغم ذلك.

خلال هذه الفترة بدأت الحكومة تتهم قرنق والحركة الشعبية بدعم المتمردين في دارفور. وأثار علي عثمان محمد طه هذا الامر معي عدة مرات، مشيراً إلى إن هنالك أدلة واضحة علي ذلك. وعندما عبرت عن قلقي لهذا الامر قال رئيس الحركة الشعبية: «لا، هذا ليس صحيحاً». لم يكن من الصعب افتراض ما كان يجري. ان دعم المقاومة ليس فقط في المناطق الثلاثة والشرق، ولكن أيضاً في الغرب، في دارفور، يمثل خطوة واضحة للحركة الشعبية لتحرير السودان لا لبس لديها في وجوب مشيها. فقبل بداية مفاوضات طه - قرنق في سبتمبر ٢٠٠٣، كان من الواضح أن الحركة الشعبية كانت تتبع مسارين متوازيين: التفاوض من أجل السلام واستخدام العمل العسكري لتقوية موقفها. كان أسلوب دكتور جون هو «حارب وفأوض»^(٦٠). كانت تلك استراتيجية صريحة من جانب الحركة، كما اتضح ذلك من الهجوم على توريت. كما قام قرنق أيضاً بالاستفادة الكاملة من الدبلوماسية الدولية. وكان يقول بأنه يقوم بترتيب توقيت واستخدام كل ادواته بالطريقة التي يعتقد أنها تحقق أقصى قدر من التأثير^(٦١).

وعلى الرغم من أن الحكومة كانت ترفض مثل هذه الاستراتيجية^(٦٢)، إلا انها كانت تستخدم ذات التكتيك. فحتى اثناء خوض المحادثات أجرت الحكومة تحركات عسكرية كبيرة، كما كانت تشارك بالوكالة في عمليات عسكرية من خلال دعم الميليشيات في أجزاء أخرى من البلاد^(٦٣). وقامت الحكومة باستيراد الأسلحة والعتاد الحربي على نطاق واسع، مما يرتبط جزئياً بالصراع في دارفور. فكانت الحكومة، مثل الحركة الشعبية، تفاوض من أجل السلام، ولكنها تؤكد انها مستعدة للحرب، كما تستخدم تكتيكات عسكرية لتحقيق أهدافها مرحلياً لضمان امكانية التفاوض من موقع قوة. ومن المهم أن نتذكر أنه خلال الفترة التي سبقت المحادثات الرفيعة المستوى بين



قرنق وطه ، قبل سبتمبر ٢٠٠٣ ، لم يكن واضحا ما اذا كانت محادثات الإيقاد ستنتهي إلى اى نتيجة.

كنا نناقش، فى المجموعة الثلاثية «الترويكا»، مشاكل دارفور بشكل متكرر. ومن الواضح انه كان بإمكاننا الضغط بقوة لاشراك متمردي دارفور فى المحادثات. كانت تجربتي فى الضغط من أجل اشراك التحالف الوطني الديمقراطي - وهو ما رفضته الحكومة تماماً - لم توفر لى أى أمل فى النجاح. وعندما أثرت هذه المسألة مع علي عثمان محمد طه، لم يكن هناك أى تحرك على الإطلاق. وكان واضحا ان استراتيجية الحكومة تتمثل فى الدخول فى شراكة مع الجنوب من شأنها تعزيز موقفها على الصعيد الوطني. لقد كان فتح باب المحادثات لدخول المعارضة الشمالية، والمخاطرة بالتبلى بقيام تحالف على طاولة المفاوضات بين الجنوبيين وأحزاب المعارضة أو الحركات المتمردة فى دارفور، سيكون بمثابة انتحار بالنسبة للحكومة. ودكتور جون هو الآخر، لم يفعل ذلك، والذي أصبح بعد كل شيء يدافع الآن وحده عن التجمع الوطني الديمقراطي، من خلال دفع القضية باستماتة. سوف لن يكسب كثيرا إن هو رضى بمشاركة آخرين معه، بينما ستكون الخسارة فادحة اذا ما قدر للمفاوضات الموسعة ان تنهار. لقد قررت الأطراف المتفاوضة فى نهاية المطاف الجهات التي ستفاوض، ولم نتمكن نحن من إجبارهم.

● ●



الحركة الشعبية تزور الخرطوم



عقب الاتفاق بين علي عثمان محمد طه وجون قرنق زار وفد رفيع المستوى من الحركة الشعبية الخرطوم لأول مرة في يوم ٥ ديسمبر ٢٠٠٣. سافر الوفد عبر طرابلس على متن طائرة ليبية حيث قام الأمن الليبي بمساعدة الحركة الشعبية لأنه لم يكن ممكناً تقديم أي ضمانات أمنية في العاصمة. وتألف الوفد من باقان اموم، وياسر عرمان، وسامسون كواجي، وإدوارد لينو، وعبد العزيز آدم الحلو، وسيف البلولة، وأن ايتو، واوت دينق، وغريس داتريو. كان هذا حدثاً تاريخياً. كان لينو، رئيس جهاز أمن الحركة الشعبية، من بين أولئك الذين تغلبت عليهم عاطفتهم جراء المشهد. عقد الوفد سلسلة من الاجتماعات مع ممثلي الحكومة وقيادات من جبال النوبة، والتحالف الوطني الديمقراطي المعارض، وعدد من منظمات المجتمع المدني. وتم استقبال الوفد بحفاوة بالغة، رسمياً ومن قبل الجمهور على حد سواء. واعتبر الطرفان الزيارة اختراقاً سياسياً كبيراً، فعلى حد تعبير علي عثمان فإن «شراكة سياسية كانت في طور التكوين». وكان للزيارة صداها واثرها في نيفاشا أيضاً، من خلال توفير قوة دفع للمفاوضات.

اتجه نائب الرئيس السوداني ورئيس الحركة صوب نيفاشا مرة أخرى في الأسبوع الأول من ديسمبر. وعندما تحدثت إليهم بعد وصولهم، كانت قد تمت إحاطتهم بالمستجدات في جلسات مشتركة عقدتها الفرق الفنية برئاسة نبال دينق من جانب الحركة الشعبية وإدريس عبد القادر من الجانب الحكومي. وكانت جلسات الإحاطات والمستجدات، التي تركزت بالدرجة الأولى على اقتسام الثروة والمناطق الثلاث، قد استمرت ليومين. أما بالنسبة للجدول الزمني، فقد أعرب الرجلان عن تقديرهما لدقة الوضع، مبدئين اعتقادهم بإمكانية انجاز المهمة في الوقت المناسب، إلا أنهم أشاروا أيضاً إلى أن تحديد المواعيد النهائية سيكون في نهاية المطاف من شأنهم هم.



ربما يكون المقام مناسباً هنا للحديث قليلاً عن الدور الذى قامت به الامم المتحدة، اذ انه في هذه المرحلة كان كوفي عنان، الأمين العام، قد اتصل بالطرفين مهاتفاً^(٦٤). وكان عنان قد ظل منخرطاً بفعالية في عملية محادثات السودان لفترة من الوقت. وكان للامم المتحدة وضع المراقب في المفاوضات، ولكنها نادراً ما كانت حضوراً في المرحلة الأولى، ثم كانت المشاركة مؤخراً عبر السفير محمد سحنون. وبعد ذلك بكثير، عندما كانت هناك حاجة للمشاركة تتعلق بعملية حفظ سلام محتملة، كان «تاي بروك زيريهون» او «كريس كولمان» حضوراً. وكان يتم اخطار الأمم المتحدة بما يتم من مستجدات حول المفاوضات باستمرار، الا ان مستوى انخراطها بفعالية فى العملية ظل محدوداً جداً. على الصعيد السياسي، حرصت أنا على ابلاغ «كيران برنرغاست»، رئيس تلك الإدارة، بالمستجدات بانتظام، وكان كوفي عنان يتصل بي من وقت لآخر للاطمئنان على آخر المستجدات. وكان بإمكاننا، بكل تأكيد، استخدام سلطة وثقل الأمين العام عند أى منعرج حاسم في المفاوضات. وأثناء المفاوضات حول تنفيذ الاتفاق، قدمت الأمم المتحدة دعماً مهماً، سواء في المحادثات الأمنية او غيرها من المجالات.

كان وزير خارجية السودان مصطفى عثمان إسماعيل صديقاً منذ أول زيارة لي إلى الخرطوم في عام ١٩٩٨. انه الان يتصل بي من بروكسل للحديث حول اخر المستجدات. أطلعته على المناقشات التي أجريتها مع قرنق وكوفي عنان، وحول مؤتمراتاتي كنت على وشك عقده مع النائب الاول للرئيس. ومن المثير للاهتمام، ان مصطفى كان يطلب منى الاتصال به بعد ان اكون قد تحدثت إلى طه. لم أكن عادة العب دور قناة الاتصال داخل الحكومة السودانية، ولكن الناس في الخرطوم يشعرون في بعض الأحيان انهم لا يدركون ما يجري. لقد استغلّيت هذه الفرصة للاعراب مرة أخرى عن قلقنا العميق ازاء الوضع في دارفور، وشرت إلى الزيارة التي قام بها المبعوث الخاص «تورن فرالسين». كان وزير الخارجية دفاعياً تماماً، حيث وصم الاهتمام الدولي بدارفور بالمحاولة لتقسيم البلاد.



على الرغم من البداية المبشرة، فقد ثبت أن مفاوضات تقاسم الثروة كانت في نهاية الامر ابعدا ما تكون عن السهولة. فقد بقيت العديد من القضايا الرئيسية عالقة دون حل، حيث شملت تلك القضايا توزيع عائدات النفط، وتوزيع العائدات غير النفطية، وملكية الأراضي، وإصدار العملة، والمصرف المركزي، ونظام اعادة تخصيص الموارد إلى الولايات. وكان الخلاف الرئيسي حول النفط. فنظرا للموقع الجغرافي لمعظم حقول النفط، كان هناك شعور قوي لدى الجنوبيين بأن النفط هو ملك لهم. وكانت نقطة الخلاف التي تنطلق منها الحركة الشعبية هي أن النفط يقع في الجنوب، وان أي اتفاق يجب أن يعكس تلك الحقيقة. أما الحكومة، من الناحية الأخرى، فقد كانت ترى أن الموارد الطبيعية هي موارد قومية. وكانت الحكومة السودانية قد تعاقدت مع شركات اجنبية للتنقيب عن النفط واستثمرت في البنية التحتية، فينبغي لها بالتالي أن تستفيد من هذا الاستثمار من خلال ما يتحقق من عائدات.



الاتفاق حول النفط



كان هنالك الكثير في دائرة الخلاف. اذ يدرك كل من الطرفين انهم كانوا يتفاوضون حول ما يمكن أن يكون تقسيماً دائماً للموارد في حالة انفصال الجنوب بعد الفترة الإنتقالية . لقد كان من الواضح ان الدخل الناتج من النفط يجعل من هذه المفاوضات امراً صعباً. في الوقت نفسه، كان دكتور جون يريد تقسيماً سليماً للإيرادات غير النفطية. أما بالنسبة للحكومة، فقد كانت توقعات الجنوبيين لحصة كبيرة من إيرادات النفط والإيرادات غير النفطية غير واقعية، بل وتتسم بالجشع. فقد كانت الحكومة تنظر إلى مفاوضات تقاسم الثروة، إلى حد كبير، من منظور احتواء الخسائر، ويعنى ذلك السعى للحفاظ على أكبر قدر ممكن. فالمفاوضات كان لها أيضاً آثار مباشرة على الميزانية بالنسبة لهم. أما قرنق، في مقابل ذلك، فقد كان ينظر لمفاوضات تقاسم الثروة كجزء من هدف أكبر الا وهو جعل الوحدة جاذبة للجنوب. وكان لانعدام الثقة بين الطرفين دوره أيضاً في هذه المفاوضات، حيث اوضحت مسائل الشفافية حول إنتاج النفط، وترتيبات منح امتيازات التنقيب، والدخل، قضايا رئيسية. في البداية كانت الحركة الشعبية تريد ذهاب ٩٠ في المئة من إيرادات الموارد في المنطقة إلى حكومة جنوب السودان. كما طالبت الحركة أيضاً بحصة من الإيرادات غير النفطية في الشمال. وطلبت الحركة قيام مفوضيتين للبترو، أحدهما في الشمال والاخرى في الجنوب، بجانب توفر الشفافية الكاملة فيما يتصل بجميع العقود النفطية السابقة وتراخيص الإنتاج. لكن بالنسبة للخرطوم، المثقلة بمديونية ضخمة، كان دخل النفط هو قضية بقاء اقتصادي. أما بشأن العملة، فان الكثير من الرمزية السياسية كانت قد التصقت بالدينار، الذي كان قد استحدثته الحكومة الحالية في عام ١٩٩٢ ليحل محل الجنيه السوداني. وبدافع الكراهية والنفور من الدلالات الإسلامية للدينار، طالبت الحركة الشعبية أما بالعودة إلى العملة القديمة أو تبني عملة منفصلة في



الجنوب مع قيام بنكين مركزيين. وكانت الحركة قد بدأت بالفعل في التحضير لطباعة عملتها الخاصة وفك الارتباط مع النظام المصرفي الإسلامي، وهو القرار الذي خلق ردود فعل قوية من جانب الحكومة. وكانت الحكومة تؤيد الوضع القائم، مع تغييرات طفيفة في ترتيبات تقاسم الثروة. لقد كان واضحا ان كلا الطرفين كان بدأ من المواقف «القصوى» في هذه القضايا. وعلى الرغم من أنه قد تمت تسوية العديد من القضايا بعد تدخل الخبراء الفنيين، إلا ان القضايا السياسية الأكثر الأكثر إثارة للجدل كانت ما تزال قائمة.

خلال الجولات السابقة، خفضت الحركة مطالباتها بنصيبها من عائدات النفط من ٩٠ إلى ٧٠ في المئة. وبعد أسبوع أو نحو ذلك في مفاوضات ديسمبر، كان التقدم المحرز محدودا للغاية. كانت الحكومة تريدها قسمة بنسب ٢٥/٧٥ لصالحها. وبينما كانت الحكومة لا تقبل التفاوض حول ذهاب أي إيرادات غير نفطية إلى الجنوب، تركت الباب مفتوحا أمام احتمال ذهاب جميع الإيرادات غير النفطية من الجنوب إلى الحكومة المركزية. ومع تقدم المحادثات، اثارت الحكومة قضية القسمة التصاعدية، وتعنى تحويل المزيد من الموارد إلى الجنوب خلال السنتين الثانية والثالثة بعد توقيع اتفاق السلام. ففي إطار هذا النموذج، سيحصل الجنوب في العام الاخير على حصة تبلغ نحو ٤٠ في المئة. كان القصد من هذا الاقتراح هو مواجهة التحدي المتمثل في فقدان الإيرادات للدولة السودانية، والحاجة إلى إيجاد طرق أما للتعويض عن انخفاض الإيرادات أو لموائمة الميزانيات تدريجيا مع الوضع المالي المتغير. ومع استمرار المساومات، خفضت الحركة مطالباتها من ٦٥ إلى ٦٠ في المئة. أما بالنسبة للإيرادات غير النفطية فقد طالبت الحركة في البداية بنسبة ٥ في المئة، ثم ٤ في المئة، وأخيرا ٣ في المئة. أما الحكومة فقد عرضت الا يكون للحركة أي نصيب. وفي نقاش علي عثمان معى حول هذا الامر، أشار إلى اقتراح الوسطاء المتعلق بترتيبات قسمة تبلغ ٥٠/٥٠ تقريبا، على النحو الوارد في وثيقة ناكورو، وقال ان على الحركة القبول بهذا الاقتراح وكفى؛ غير ان أي ترتيب للإيرادات غير النفطية غير وارد تماما.



خلال هذه الفترة العصبية، كانت محادثاتي الهاتفية متكررة لدرجة أنني كنت اعرف أوقات صلاة علي عثمان والوفد المرافق له أفضل مما كنت أعرف جدول الزماني. وعلى نحو مماثل صرت اعرف عادات دكتور جون. لقد كان «رجلا ليلياً»، مثلي، يسهل الحصول عليه عبر الهاتف بعد أن يكون معظم الناس قد ذهبوا إلى الفراش. اعتادت «دوائر التحكم» على صوت مساعدتي وصوتي، مهاتفين في أغرب الأوقات. وكانت شبكات اتصالات الهاتف المحمول الكينية ضعيفة، حيث كان علينا في كثير من الأحيان معاودة الاتصال لمرات عديدة حتى تكمل الحديث.

نحو نهاية ديسمبر كان القلق ينتابنا جميعاً. كانت القضايا الرئيسية المتعلقة بتقاسم الثروة لم تتم تسويتها بعد، كما لم يتم أحراز تقدم كبير في قضية المناطق الثلاثة. وخلال مؤتمر هاتفي للترويكا اقترح الأمريكيون أنه ينبغي على الترويكا أن تقدم وثيقة تحتوي على حلول للقضايا المتبقية. وأشار «مايك رانيبرجر» - وكان قد انضم إلى فريق السودان، كما أنه يقوم بدور كبير الممثلين المعين حول السودان - بأنه من المهم أن يكون هناك اتفاق إطارى يضم المبادئ الرئيسية قبل ٢٠ يناير، وهو تاريخ خطاب الرئيس بوش حول حالة الاتحاد. وقد وعدت الأطراف بحفل بحديقة الورود في البيت الأبيض. كان كولن باول قد دفع بثقله مع الجانبين كذلك. وعلى الرغم من أن المملكة المتحدة والنرويج كانتا قلقتين بنفس القدر، إلا أنهما بدتا مترددتين في استخدام الضغوط الخارجية بتلك الطريقة. وفي النهاية صُرفَ النظر عن الفكرة.

بقيت على اتصال مع كلا الطرفين. وفي ليلة رأس السنة الميلادية كان لي عدة محادثات هاتفية مطولة مع كل من قرنق وطه. وعلى الرغم من أنها لم يتمكنوا من استكمال هذه الجولة من المحادثات وفقاً للجدول الزمني الخاص بهما، إلا أنهما كانا متفائلين. وبعد ضغوط من العديد منا، شهدت الحركة الشعبية الكتابة على الجدار حول اقتسام عائدات النفط، وتخلت عن كل مطالباتها، تقريباً، بنصيب في الإيرادات غير النفطية، وكانت مهينة لقبول حل



بتقسيم عائدات النفط ٥٠/٥٠، حيث سيذهب نصف الدخل من النفط المنتج في الجنوب إلى الجنوبيين. كما قامت أيضاً بسحب مطالباتها بمفوضية للبترول في الجنوب والتفاوض بدلا عن ذلك حول وضع أقوى في المفوضية القومية للبترول، وفي رئاسة تلك المفوضية، بجانب حصة من المناصب في وزارة الطاقة والتعدين. واحتفظت الحركة بمطالبها المتعلقة بالعملية الجديدة والبنك المركزي المنفصل. كما تحركت الحكومة هي الأخرى في موقفها على اقتسام الموارد. فعندما ناقشت هذه المسائل مع علي عثمان على الهاتف أشار إلى محادثة هاتفية كانت قد جرت في وقت سابق بين باول والرئيس البشير، عندما اقترح وزير الخارجية الأمريكي ترتيبا بنسب ٥٥-٤٥ في المائة، مع حصول الخرطوم على النسبة الدنيا^(٦٥). ومع ذلك، يبدو الآن أن كلا الطرفين يتجهان نحو الاتفاق على صيغة ٥٠/٥٠.

بحلول نهاية ديسمبر كان هناك اتفاق على كل القضايا الخاصة بتقاسم الثروة تقريبا. ورغم ذلك، فعلى عثمان يهدد الان بالانسحاب من المفاوضات ما لم يتم احرار تقديم أيضاً على محاور اثنين من المناطق الثلاث، جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق. شجعنا الشركاء الدوليين للهروع للهواتف لمنع انسحاب طه السابق لأوانه. وبقي طه. واستأنف قرنق وطه المحادثات حول المناطق الثلاثة في وقت واحد، ولكن لم يكن هنالك تقدم يذكر رغم ذلك.



مواعيد جديدة



تبقت ثلاث قضايا رئيسية فيما يتعلق بجبال النوبة وجنوب النيل الأزرق: المشورة الشعبية، ودور الشريعة الإسلامية في قوانين وتشريعات الدولة، والأراضي التي طلبت الحركة قيام مفوضية للتعامل مع النزاعات حول ملكيتها. أما أبيي، وهي المنطقة الثالثة، فقد كانت مواقف الطرفين حولها بعيدة جدا عن بعضها البعض. قمت بتشجيع دكتور جون على الاتصال بأبيل أليز حول قضية أبيي. وأعاد طه الحديث عن أن قضية الشريعة قد تمت تسويتها في مفاوضات ماشاكوس، وبالتالي فإن المسألة المتعلقة بدورها في جبال النوبة والنيل الأزرق لا يجب أن تثار. كما أشار إلى غموض مصطلح «المشورة الشعبية» ذاكرًا أنه ليس متأكدًا تمامًا مما تعنيه الحركة بهذا المصطلح^(٦٦). وكنا عندما نناقش قضية الشريعة والمناطق المهمشة تغمر طه الحيوية. لم يكن يبد أي غضب ولا كان صوته يعلو وإنما تغدو نبرته أكثر إصرارًا، وكنت أشعر أنني قد لمست فيه وترا حساسًا. والآن، ولأول مرة، أثرث إمكانية إجراء المشورة الشعبية بطريقة غير مباشرة عبر السلطة التشريعية، كبديل للمشورة المباشرة عن طريق الاستفتاء. وهذا يتوقف بالطبع على شرعية برلمان (مجلس تشريعي) الولاية في أعين الناس.

ولا تزال المحادثات مستمرة. بقيت، في محور تقاسم الثروة، قضيتان: العملة، وتقاسم الموارد النفطية^(٦٧). وفيما يتعلق بهذه الأخيرة، أصرت الحكومة على أن الدولة هي المالك لجميع الموارد الطبيعية، في حين زعمت الحركة أن الموارد ملك للمجتمع المحلي. وتم الاتفاق بينهما على صيغة تكون بموجبها الموارد فوق سطح الأرض خاضعة لمعالجة قومية يتم فيها تطبيق كل من التقاليد المحلية والتشريعات. وسيتم تأسيس مفوضية قومية للأراضي، مع مفوضية مقابلة لجنوب السودان. أما بالنسبة للموارد تحت سطح الأرض، فقد كانت القضية أكثر تعقيدًا. وكان من الراجح أن الطرفين



سوف لن يتفقا ابدًا، لذا فإنهم اختاروا عدم التعامل مع تلك المسألة مطلقًا. وركزوا بدلا عن ذلك على الاتفاق حول تقسيم الدخل الناتج من النفط، وحول الترتيبات العملية والادارية لاستغلال وإنتاج ذلك النفط.

في النهاية، قبل كلا الجانبين بالتنازل حول القضايا الرئيسية. فقبلت الحركة الشعبية باتفاق ٥٠/٥٠ في عائدات النفط، بدون أى نصيب فى الإيرادات غير النفطية. أما الحكومة فقد قبلت رسميا بالتخلي عن الدينار، في حين قبلت الحركة الشعبية ببنك مركزي قومي واحد، على أن يكون له فرع كبير وقوى بالجنوب، يسمى بنك جنوب السودان. وفى يوم ٧ يناير، تم التوقيع على بروتوكول تقاسم الثروة. سافرت إلى نيروبي ومنها إلى نيفاشا لحضور هذه المناسبة. وتم تحويل تلك المناسبة إلى حدث كبير، تبودلت فيه الخطب من الجانبين، ومن الجنرال سومبيو، ومنى - بالنيابة عن منتدى شركاء الإيقاد -، كما شاركت فيه الكثير من وسائل الإعلام الوطنية والدولية بالحضور. لم يكن الدكتور غازي حاضرا فى ذلك الحدث. وفي وقت لاحق اعترف علنا بعدم رضاه عن الصيغة التفاوضية الجديدة، وطريقة تحديد الأولويات في المحادثات. وعلق وزير الخارجية مصطفى عثمان اسماعيل على هذه التوترات في العلن، مؤكدا على أنه كانت هناك اختلافات في الرأي، إلا أن هذه القضايا قد تم التغلب عليها الآن. في وقت لاحق وبعد انقضاء سنوات، ذكر لي غازي ان الاختلاف بينه وبين علي عثمان محمد طه كان حول الترتيبات الأمنية، وليس حول أي شيء آخر^(٦٨).

ما لم يذكره أي منا في الخطب التي قدمت في هذه المناسبة - أو في أي وقت لاحق - هو القضايا التي لم يتم التفاوض حولها. فأولا، لم يتم الاتفاق على أي احكام تضبط عقود النفط التي ستبدأ في السريان فقط بعد التوقيع على اتفاق سلام نهائي. تمثل هذه النقطة ثغرة يمكن للحكومة ان تستغلها لتوقيع العقود التي كانت في طور الإعداد، حيث لن تكون خاضعة لاتفاق تقاسم الثروة. ثانيا، انتهت الأطراف بالتفاوض على اتفاق بشأن تقاسم الإيرادات و ليس تقاسم الموارد. كان هذا خيارا متعمدا في وقت مبكر من المفاوضات^(٦٩).



وكان بدوره سببا غير مباشر فى الصعوبات التى تكتنف قضية أبيي وترسيم الحدود بين الشمال والجنوب.

ما تم اغفاله ثالثا هو أي إشارة إلى موضوع المياه. ففي ضوء الجدل الدائر حول الموارد المائية، ولا سيما قناة جونقلي في الجنوب، قد يكون هذا الاغفال مثيرا للدهشة. من ناحية أخرى، فإن هذه القضايا هي إلى حد كبير مسائل دولية مرتبطة بجميع الدول التسع لحوض النيل. لذا فإن هذا الإغفال كان متعمدا. وقد كان أيضاً أمرا من شأنه أن يمنع جارة صعبة بالفعل، وهي مصر، من أن تصبح أكثر عصبية حول نتائج عملية السلام.

لم اناقش أي من هذه المسائل مع الطرفين. كان لديهم ما يكفي من المتاعب حول التوصل إلى اتفاق بشأن القضايا المطروحة. الا ان وجودي في نيفاشا اتاح لي فرصة أخرى للجلوس مع كل من الزعيمين لعدة ساعات لاستعراض القضايا المتبقية للتفاوض. فهناك مشاكل كبيرة ما زال يتعين تسويتها، ليس أقلها المناطق الثلاث. فبسبب تصاعد الضغوط الدولية، والاهتمام الأميركي القوي، والرغبة من الجانبين في الاجهاز على القضايا والفراغ منها، لم يكن الزعيمان على يقين حول ما اذا كان باستطاعتهم الاستمتاع بفترة راحة في الوقت الراهن. وتمكنت من اقناعهم بمواصلة المفاوضات على الفور بعد مراسم التوقيع. كان الأمريكيون لا يزالون يرغبون في اتفاق إطارى يتم توقيعه في ٢٠ يناير في واشنطن العاصمة.

في نفس الوقت، كان الوضع في دارفور قد أصبح أكثر حدة، وكانت الضغوط تزداد لاجراء المزيد من المفاوضات بين المتمردين والحكومة. فبعد انهيار جولة ثالثة من المحادثات كانت تشاد قد ترأستها في منتصف شهر ديسمبر، أعلن الرئيس البشير «ان اولى أولوياتنا ستكون القضاء على التمرد وعلى اى خارج على القانون يحمل السلاح ضد الدولة». ووصف متمردى دارفور بأنهم «مستأجرين وخونة ومارقين ووكلاء استخدمهم أعداء السودان لتنفيذ مؤامراتهم ضد البلاد». وعلاوة على ذلك، كما قال، فهم مجموعة صغيرة «لا تمثل شعب دارفور بأي شكل من الأشكال، وانهم يسعون لتحقيق طموحات



شخصية للاستيلاء على السلطة، ليس فقط في دارفور، وإنما أيضاً في كردفان وحتى في الخرطوم»^(٧٠). كانت هذه إشارة ونغمة تنذر باتخاذ المزيد من الإجراءات العسكرية وليس إضاعة الوقت في المحادثات.



١. مقابلات مع كول دينق، ١٧ أبريل ٢٠١٠، ومتيانق ماببور، ٢٣ أبريل ٢٠١٠؛ وقد رأى الجنوبيون البارزون الموجودون في الخرطوم أن رغبته في التفاعل مع الجنوب علامة إيجابية وواعدة.
٢. مقابلة مع باقان أموم، ١٢-١٣ يونيو ٢٠١٠.
٣. مقابلة مع أبيل ألي، ١٩ أبريل ٢٠١٠.
٤. معلومات خاصة.
٥. السابق.
٦. مقابلة مع أبيل ألي، ١٩ أبريل ٢٠١٠.
٧. معلومات خاصة.
٨. ذا ميديتور، وافي، العدد ١٢٠؛ مقابلة هاتفية مع الجنرال سيمبيو، ١٧ مايو ٢٠١٠.
٩. معلومات خاصة.
١٠. مقابلة مع علي عثمان طه، ٢١ أبريل ٢٠١٠؛ والسفير ماتينق، ٢٣ أبريل ٢٠١٠.
١١. معلومات خاصة.
١٢. مقابلة هاتفية مع الجنرال سيمبيو ١٧ مايو ٢٠١٠؛ ومن المرجح أيضاً وجود مقاومة من الحركة الشعبية لتحرير السودان: أنظر مقال الكاتب واهينيا، صحيفة ذا ميديتور، العدد ١٢٣-٤.
١٣. مقابلة مع باقان أموم، ١٢-١٣ يونيو ٢٠١٠؛ ومقابلة هاتفية مع الجنرال سيمبيو ١٧ مايو ٢٠١٠.
١٤. مقابلة مع كول دينق، ١٧ أبريل ٢٠١٠.
١٥. مقابلة مع سلفا كير ميارديت، ١٥ أبريل ٢٠١٠؛ وياسر عرمان، ١٨ أبريل ٢٠١٠؛ وباقان أموم ١٢-١٣ يونيو ٢٠١٠.
١٦. مقابلة مع ياسر عرمان، ١٨ أبريل ٢٠١٠.
١٧. مقابلة مع باقان أموم، ١٢-١٣ يونيو ٢٠١٠.

١٨. قال أعضاء من المجلس القيادي للحركة الشعبية أن باقان أموم عارض الاجتماع، لكنه أكد أنه أيده. ويقول واحد من المصادر أن دينق ألور كان معارضاً أيضاً، لكن ساندته آخرون في أنه كان مؤيداً للاجتماع، وهذا يتسق مع اتصالات النرويجيين معه في ذلك الوقت.

١٩. International Crisis Group, Sudan: Towards an Incomplete Peace, ٢٠١٠ June ١٣-١٢, Interview with Pagan Amum ;٣.

٢٠. أكدت مصادر عديدة أن سلفا حكي قصة نبال دينق وول الذي كان يقود سيارة بنزوي. وفي إحدى النقاط اصطدم السيارة بسيارة شرطة. فأخذ عصاه ووثائقه وترك المكان. إذا كان السائق قد اصطدم بأي سيارة أخرى، ربما لم تكن هناك مشكلة، لكن مع سيارة شرطة يمكنك أن تفلت. وقد نصح سلفا رئيس الحركة بمقابلة طه وألا يخذل الكينيين. (مقابلات مع سلفا كير، ١٥ أبريل ٢٠١٠؛ وباقان أموم، ١٢-١٣ يونيو ٢٠١٠؛ وياسر عثمان، ١٨ أبريل ٢٠١٠).

٢١. مقابلة مع باقان أموم، ١٢-١٣ يونيو ٢٠١٠.

٢٢. مقابلة مع سلفا كير ميارديت ١٥ أبريل ٢٠١٠؛ وعلي عثمان طه، ٢١ أبريل ٢٠١٠م وياسر عثمان، ١٨ أبريل ٢٠١٠.

٢٣. مقابلة مع كول دينق، ١٧ أبريل ٢٠١٠م ومكالمة هاتفية، ١٢ أبريل ٢٠١٠.

٢٤. مقابلة هاتفية مع الجنرال سيمببو ١٧ مايو ٢٠١٠؛ ومقابلة جماعية مع أعضاء وفد الحكومة السودانية المشارك في مفاوضات اتفاقية السلام الشامل، ١٩ أبريل ٢٠١٠؛ مقابلة مع كول دينق ١٧ أبريل ٢٠١٠؛ ومقابلة هاتفية، ٢٠ أبريل ٢٠١٠؛ مقابلة مع علي عثمان طه، ٢١ أبريل ٢٠١٠. لوحظ عدم احتواء الوفد لـدكتور غازي صلاح الدين، ذا ميديتور (الوسيط) وافي العدد ١٢١.

٢٥. مقابلة مع سلفا كير ميارديت ١٥ أبريل ٢٠١٠.

٢٦. المقابلة السابقة.

٢٧. مقابلة مع باقان أموم، ١٢-١٣ يونيو ٢٠١٠.

٢٨. مقابلة مع علي عثمان طه، ٢١ أبريل ٢٠١٠.

٢٩. تقول مصادر أخرى أن أبيل أير النقي بجون قرنيق في نيروبي لعدة ساعات قبل أن يغادر إلى نيغاشا.



٣٠. مقابلة مع علي عثمان طه، ٢١ أبريل ٢٠١٠.
٣١. المقابلة السابقة.
٣٢. المقابلة السابقة، ومقابلة جماعية مع أعضاء وفد الحركة الشعبية المشارك في مفاوضات اتفاقية السلام الشامل، ١٦ أبريل ٢٠١٠.
٣٣. مقابلة جماعية مع أعضاء وفد الحكومة السودانية المشارك في مفاوضات اتفاقية السلام الشامل، ١٩ أبريل ٢٠١٠؛ ومقابلة مع علي عثمان طه، ٢١ أبريل ٢٠١٠؛ وياسر عرمان ١٨ أبريل ٢٠١٠.
٣٤. مقابلة مع ياسر عرمان، ١٨ أبريل؛ وباقان أموم ١٢-١٣ يونيو ٢٠١٠، لكن مصادر الحكومة لم تؤكدوها.
٣٥. مقابلة مع ياسر عرمان، ١٨ أبريل ٢٠١٠.
٣٦. مقابلة مع علي عثمان طه، ٢١ أبريل ٢٠١٠.
٣٧. المقابلة السابقة.
٣٨. مقابلة جماعية مع وفد الحكومة السودانية المشارك في مفاوضات اتفاقية السلام الشامل، ١٩ أبريل ٢٠١٠.
٣٩. مقابلة مع باقان أموم، ١٢-١٣ يونيو ٢٠١٠.
٤٠. مقابلة مع علي عثمان طه، ٢١ أبريل ٢٠١٠. أيضاً أكدت في مقابلة مع باقان أموم ١٢-١٣ يونيو ٢٠١٠.
٤١. معلومات خاصة.
٤٢. مقابلة مع غازي صلاح الدين، ١٨ أبريل ٢٠١٠؛ وعلي عثمان طه، ٢١ أبريل ٢٠١٠.
٤٣. مقابلة مع أبيل أثير، ١٩ أبريل ٢٠١٠؛ ومع السفير ماتينق ملوال ماييور، ٢٢ أبريل ٢٠١٠.
٤٤. مقابلة مع كول دينق، ١٧ أبريل ٢٠١٠؛ وأبيل أثير، ١٩ أبريل ٢٠١٠؛ و«فينك» هايسوم، ٢٨ يونيو ٢٠١٠.
٤٥. مقابلة مع «فينك» هايسوم ٢٨ يونيو ٢٠١٠.
٤٦. مقابلة جماعية مع الوفد الحكومي المشارك في مفاوضات اتفاقية السلام الشامل، ١٩ أبريل ٢٠١٠، ومقابلة مع كول دينق، ١٧ يونيو ٢٠١٠.



٤٧. مقابلة جماعية مع أعضاء الحكومة ممثلة في الوفد المشارك في مفاوضات اتفاقية السلام الشامل، ١٩ أبريل ٢٠١٠؛ ومقابلة مع كول دينق، ١٧ أبريل ٢٠١٠؛ ومقابلة هاتفية ٢٠ أبريل ٢٠١٠.
٤٨. مقابلة (الخرطوم، ٢١ أبريل ٢٠١٠).
٤٩. مقترح التجميد يشمل بقاء الجيشان في الجنوب مع تواجدهم في مواقعهم التي هي تحت مراقبة تامة لعملية وقف اطلاق النار لحين موعد الاستفتاء.
٥٠. أكد دانفورث ورانبييرغ عبر الاتصال بالبريد الالكتروني في ١٠ أغسطس أن قرنتق يرفض مطلقاً أي مقترح مماثل.
٥١. مقابلة مع د. غازي صلاح الدين ١٨ أبريل ٢٠١٠.
٥٢. مقابلة مع أبيل أليز، ١٩ أبريل ٢٠١٠.
٥٣. مقابلة مع علي عثمان طه، ٢١ أبريل ٢٠١٠.
٥٤. مقابلة مع باقان أموم، ١٢-١٣ يونيو ٢٠١٠.
٥٥. مقابلة مع علي عثمان طه، ٢١ أبريل ٢٠١٠.
٥٦. مقابلة جماعية مع أعضاء وفد حكومة السودان المشارك في مفاوضات اتفاقية السلام الشامل، ١٩ يوليو ٢٠١٠.
٥٧. وكالة رويترز للأخبار، ٢١ أكتوبر ٢٠٠١.
٥٨. مثل تقارير منظمة هيومن رايتس ووتش، ومجموعة الأزمات الدولية، وبرنامج مسح الأسلحة الخفيفة بالسودان.
٥٩. اللجنة الدولية للتحقيق في دارفور، تقرير إلى الأمين العام للأمم المتحدة، وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٥٦٤ الصادر ١٨ سبتمبر ٢٠٠٤، جنيف، ٢٥ يناير ٢٠٠٥.
٦٠. مقابلة مع ياسر عرمان ١٨ أبريل ٢٠١٠؛ ومقابلة جماعية مع أعضاء وفد الحكومة السودانية المشارك في مفاوضات اتفاقية السلام الشامل، ١٩ أبريل ٢٠١٠.
٦١. مقابلة مع باقان أموم ١٢-١٣ يونيو ٢٠١٠.
٦٢. مقابلة مع د. غازي صلاح الدين، ١٨ أبريل ٢٠١٠.
٦٣. معلومات خاصة.
٦٤. ٨ و ٩ ديسمبر ٢٠٠٣.



٦٥. مقابلة مع شاري سنايدر ٢٠١٠.

٦٦. «المشورة الشعبية» مصطلح كان أول من طرحه هو «فينك» هايسوم (تجربة تيمور الشرقية) وشخصي. وكانت تلك العبارة غامضة بما يكفي لتغطية وجهة نظر كل من الطرفين.

٦٧. في مفاوضات مشاكوس في ٢٠٠٢ كان هناك تفهم من الجانبين لاحتمال عدم الاتفاق حول ملكية الموارد النفطية، لكنهم اتفقوا على كيفية اقتسام العائد من انتاج البترول.

٦٨. مقابلة مع د. غازي صلاح الدين، ١٨ أبريل ٢٠١٠.

٦٩. وافق الطرفان على التركيز فقط على اقتسام العائد مع مطلع ٢٠٠٢ في مفاوضات مشاكوس.

٧٠. «توعد الرئيس السوداني بإبادة المتمردين بدارفور» أ. ف. ب.، ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩.



الفصل الخامس

التقدم الوئيد

□ □

لم يكن الوقت ليسمح بأى تأخير، فقد أضحى الآن استكمال اتفاق شامل ضرورة ملحة، ليس فقط لعملية سلام الجنوب نفسها وإنما لدارفور أيضاً. اتصلت بدكتور جون وعلى عثمان لمواصلة المفاوضات على الفور، بدون انقطاع حتى ليوم واحد. استجاب الزعيمان وفعلوا ذلك دون توقف. في اليوم التالي لمراسم التوقيع استمر الزعيمان في التفاوض حول المناطق الثلاثة لمدة عشر ساعات دون توقف. لكن تلك القضية - المناطق الثلاث - كانت قد اضافت المزيد من التعقيدات لمفاوضات تقاسم الثروة، وها هي الآن تهدد بتقويض عملية السلام برمتها. أحرز بعض التقدم مع انتظام المناقشات. وأكد دكتور جون أنه من بين اثنتي عشر قضية تمثل قائمة القضايا العالقة التي كان الطرفان قد أعداها، تم حل ستة، بينما تمثل خمس أخرى، في رأيه، قضايا قابلة للحل. كانت أبيي هي نقطة الخلاف. فقد كانت الحركة الشعبية تصر على أن منطقة أبيي تتبع في الواقع إلى بحر الغزال، وينبغي بالتالي ضمها إلى الجنوب بموجب قرار إداري. ويستند هذا الرأي على ما زعموا أنه يمثل الحقائق التاريخية المتعلقة باستقرار «عموديات» دينكا نقوك التسعة في منطقة أبيي. وكانوا يريدون لهذا الأمر الإداري القاضي بتبعية أبيي للجنوب أن يكون مضمناً في اتفاق السلام، لحين إجراء استفتاء الجنوب. أما الحكومة، من الناحية الأخرى، والتي تستند في مطالبتها - جزئياً - أيضاً على الحقوق التاريخية، فقد كانت راضية عن الوضع الراهن، الذي تمثل فيه منطقة أبيي جزءاً من كردفان وبالتالي فهي جزء من الشمال.

كان الطرفان قد خاضا، قبل المفاوضات المباشرة بين علي عثمان وقرنق، مناقشات غير مثمرة إلى حد كبير حول المناطق الثلاث قادها الجنرال سيمبيو. وفي الجولة الأولى انقضت تسعة أيام في مناقشة جدول الأعمال، مما يظهر مستوى Posturing والتأخير. شكلت ثلاث لجان فرعية، واحدة لكل منطقة، لإجراء محادثات منفصلة تعالج الأسباب الجذرية للمشاكل وقدمت مقترحات للتعامل معها. لكن فشلت اللجنة الفرعية لجبال النوبة في تجاوز «الأسباب



الجزرية»، بينما لم تنعقد اللجنة الفرعية لأبيي رسميا حتى بسبب النزاع على رئاسة اللجنة والتمثيل بداخلها. اما لجنة جنوب النيل الأزرق فقد تدرجت للوصول لمرحلة مناقشة المقترحات.

لم ينعقد النجاح لهذا النمط من التنظيم، وقبل نهاية الجولة كان التقدم الذى تمّ أحراره متواضعا. وفشل تشاور وجيز انعقد في نهاية مايو ٢٠٠٣. وتمكن كلا الطرفين من الظهور للجمهور الذى يقف خلفه فى وضع من لا تلن مواقفه. وفي يوليو كان يتم التعامل مع هذه المسألة كجزء من المناقشات المتعلقة بمشروع الاتفاق الإطارى؛ وكما رأينا، فقد كان انسحاب وفد الحكومة من المفاوضات يمثل، فى جزء منه، احتجاجا على تضمين المناطق الثلاث في مشروع اتفاق للسلام. وكان اعتراض الحكومة على التضمين من حيث المبدأ وعلى مضمون هذه المقترحات على حد سواء.

كان هناك تقدم فى المفاوضات حول المناطق الثلاثة فقط عندما انخرط الزعيمان فى مفاوضات مباشرة. وكانت هذه القضايا قد تم التطرق اليها خلال المحادثات حول الترتيبات الأمنية، ولكن لم تتم معالجتها فى واقع الامر قبل الشروع فى المفاوضات التى جرت بالتوازي تقريبا حول تقاسم الثروة والمناطق الثلاث في خريف عام ٢٠٠٣.



المناطق الثلاثة والسودان



كانت المناطق الثلاث هي عوالم مصغرة للسودان كله، كما انها تبلور رؤيتين متعارضتين تماما لهذا البلد. فبالنسبة للحركة الشعبية كان مصير المناطق الثلاث - وكذلك مصير دارفور والشرق بذات القدر - هو المبرر للمشاركة في المفاوضات، فقد كانت الحركة، وقرنق على وجه الخصوص، تريد احداث تحول في البلاد. عليه فان ابرام اتفاق للجنوب فقط، على حساب الشعوب المهمشة الأخرى وعلى حساب حلفاء الحركة في المناطق الثلاث، كان غير وارد على الاطلاق. فالسلام يستند الى العدل. ودون نقل السلطة والموارد إلى المناطق المهمشة لا يكون السودان قادرا على تحقيق السلام وتجنب التشرذم.

كانت الخرطوم تجادل بأن انتقال السلطة الى المناطق المهمشة قد يؤدي الى «البلقنة». وكانت الخرطوم قلقة على نحو خاص بشأن تقرير المصير. أن الحكومة قد تقبل حكما ذاتيا محدودا، ولكن اجراء استفتاء في المناطق الثلاث يمكن أن يمزق البلاد. الى جانب ذلك، فقد كانت الخرطوم ترى ان المناطق الثلاث تمثل جزءا من شمال السودان، وكان رأى الوفد المفاوض أن بروتوكول ماشاكوس قد أكد على ذلك من خلال إشارته إلى حدود عام ١٩٥٦. الا انه هذا الامر كان موضع خلاف، حيث برز هذا الخلاف الى الواجهة خلال المناقشات التي جرت حول وضع العاصمة في وقت لاحق من ذلك بكثير. وكان من المسلم به ان أبيي تختلف نوعا ما عن المنطقتين الاخرتين، الا ان موقف الحكومة ظل ثابتا هنا ايضا.

كانت هنالك دوائر سياسية قوية ونافذة للغاية خلف كل من الموقفين، موقف الحكومة وموقف الحركة الشعبية. وكان لتلك الدوائر بدورها حلفاء في أعلى مستويات القيادة في كل جانب. فقد كان للحزب الحاكم في الخرطوم صلات وثيقة بقبيلة المسيرية والتي كان زعمائها ينافحون بالصوت العالى عن حقوق

القبيلة في منطقة أبيي. اما بالنسبة للحركة، فقد كان الوضع أكثر صعوبة، اذ ان كبار أعضاء قيادتها ينحدرون من المناطق الثلاث. وكان العديد من قادة الحركة البارزين ينحدرون من دينكا نقوك في أبيي. اذن فان التخلي عن المناطق الثلاث من اجل التوصل الى حل «جنوبى فقط» سيبدو خيانة لهؤلاء القادة ولشعوبهم، مما سيجرب عليه فقدان الحركة للدعم والتأييد في أماكن أخرى. فقد كان وقوف الحركة بحزم الى جانب هذه المناطق الثلاث وغيرها من المناطق المهمشة هو ما جعل الحركة الشعبية حركة قومية.

ووجهت بالخط الاحمر في العديد من المحادثات الهاتفية مع علي عثمان ودكتور جون حول المناطق الثلاث في أكتوبر ٢٠٠٣. فقد قال طه: «تقرير المصير لجميع المناطق الثلاثة؟ ثم ماذا عن الشرق ودارفور؟ والى اين سينتهى هذا الامر؟ انه سيقود الى تفتيت كامل للدولة». وفي وقت لاحق من ذلك الشهر، خلال محادثة خاصة في نيفاشا (كما تشير الى ذلك ملاحظاتي المدونة حول تلك المناقشة) ذكر لي ان الحكومة في نهاية المطاف «سوف لن تكون معارضة لبقاء المنطقة اببي كجزء من بحر الغزال». وكان قد ذكر الشيء نفسه لقرنق. ولكن لم يتم الافصاح عن هذه الآراء في المحادثات بشكل كامل، كما ان موقف الحكومة المعلن بشأن أبيي صار اكثر تشددا بعد ذلك بوقت وجيز.

بعد الانتهاء من بروتوكول تقاسم الثروة في يناير ٢٠٠٤ بدأت الأمور في التحرك. كان لي محادثة طويلة في نيفاشا مع ابييل الير الذي كان يملك اقتراحاً هاماً ناقشته في وقت لاحق مع كلا الطرفين ومع زملائي من «الترويكا». فنظرا للروايات المتنافسة حول تاريخ أبيي، يمكن أن يتم تكوين لجنة للتحكيم تكون النتائج التي ستتوصل اليها ملزمة للطرفين. ستتركز المناقشة من ثم، كما يقول الير، على من ينبغي أن يكون اعضاء تلك اللجنة، وما هي حدود تفويضها، وهكذا. ستكون القضية الرئيسية هي الاستفتاء - ما هي المسائل التي يثيرها، متى سيتم اجراؤه، وكيف سيتم ادارة المنطقة الى حين قيام الاستفتاء. ويجب، في رأيه، على الاستفتاء ببساطة أن يطرح الخيار بين الحكم الذاتي في الشمال أو الاندماج في الجنوب. رأيت في هذا الاقتراح مخرجا معقولا،

على الرغم من أنه سيكون من الصعب الترويج له واقناع الآخرين به. لم يكن لقرنق أى تحفظ على فكرة لجنة التحكيم، وان كان لديه مخاوف جادة بشأن عناصر أخرى من مقترح الير.

كان لديّ مناقشات مطولة مع علي عثمان محمد طه، حيث حذّر من أي توقع لاتفاق قريب على المناطق الثلاث. وقام بتحديد نفس القضايا التي اثار اليها دكتور جون، الا انه قام بتسليط الضوء على الخلافات بدلاً عن التركيز على نقاط الالتقاء. عدا ذلك، فقد أعاد تكرار نفس المواقف التي تعلنها الحكومة. وذكر طه أن كلمة «الاستفتاء» نفسها «قابلة للاشتعال». لكنه اشار، مع ذلك، الى أن الير يمتلك بعض الأفكار الجيدة حول ما تبقى من مشوار المفاوضات، كما شجّع على المزيد من النقاش.

في الوقت نفسه كان أبيل أليز قد بدأ، من تلقاء ذاته، فى كتابة ورقة بيّن فيها مرحلتين لحل مشكلة اببيى، تتعلق الاولى بتحقيق الاستقرار، وإعادة توطین اللاجئين، و تحقيق الاستقلال الذاتى، بينما تختص الثانية بالمشورة حول الوضع المستقبلي^(١). كنت أدري أنه يجب أن تتضمن الورقة اجراء استفتاء حول ما اذا كانت المنطقة ستتبع الى الشمال أو الجنوب اذا ما كان للحركة الشعبية ان تقبل بهذا النهج. اطلع علي عثمان على الورقة وأعربت عن اهتمامه بما ورد فيها^(٢). وكان رد فعل قرنق سلبيًا للغاية: ان الاقتراح شديد الشبه بذلك المقترح الذى انتهى بالفشل في إطار اتفاقية أديس أبابا^(٣)، كما ان توقيت المشورة كان خاطئًا، لأنه إذا كان من المقرر اجراء استفتاء أببيى بعد ممارسة الجنوب لحق تقرير المصير فسوف لن تكون هناك وسيلة لضمان ان ذلك الاستفتاء سيتم على الإطلاق.

• •



الاستعراض في رواق دانفورث



زار المبعوث الخاص دانفورث نيفاشا في ١٤ يناير ٢٠٠٤. وفي حين انه كان من الواضح انه يسعى لإعطاء دفعة للمفاوضات النهائية، قال لي دكتور جون ان «كل جانب» كان «يستعرض في رواق دانفورث» بالمواقف المتشددة. وكان أندرو ناتسيوس، مدير الوكالة الأمريكية للتنمية، ضمن الوفد، حيث كان قد قدم الى نيفاشا عن طريق دارفور والخرطوم. وكانت دارفور قد خلفت تأثيراً كبيراً. كان ناتسيوس يغلى من الغضب، ليس فقط على ما رآه هناك، ولكن أيضاً على استراتيجية الحكومة التي رآها تتكشف في دارفور. وبينما كان دانفورث في نيفاشا، كان اعضاء بارزين في فريق التفاوض الحكومي قد ذهبوا الى الخرطوم لاطلاع البشير، الذي كان يستعد لزيارة القاهرة، على مستجدات الامور. وكان تقييم قرنق ان اسبوعاً قد ضاع: «مكالمة هاتفية كانت تكفي». في الوقت نفسه، كان من الواضح ان زيارة دانفورث كانت مهمة لوضع دارفور على رأس جدول أعمال كلاً من الطرفين. وكنت قد شددت على الوضع مع طه قبل أسبوع، كما سافعل ذلك في وقت لاحق، مدفوعةً بالقلق من ان تتعرض عملية السلام برمتها للخطر، ولكن المخاوف الاميركية كانت أكثر تأثيراً.

بعد مغادرة دانفورث، رجع طه وقرنق إلى مهامهم، حيث ظلا يجلسان لساعات في مناقشة قضية أبيي. كان طه يريد ترتيباً ادارياً يكفل الحكم الذاتي، يرأسه دينكا نقوك، ولكن من دون استفتاء، وحاول طه تلطيف هذا الموقف من خلال اقتراح القائد دينق ألور حاكماً، وهو مؤشر على ما فسّرتة الحركة الشعبية على أنها محاولات واضحة لخلق انقسامات داخل الحركة. ومع تقدم المفاوضات، ثارت المخاوف من أن ما تمّ تحقيقه من خلال بروتوكول مشاكوس وبروتوكولات نيفاشا الأخرى يمكن أن يضيع الآن بسبب المناطق الثلاث. فبعد كل شيء، فان العديد من الجنوبيين لا يحملون مفهوم السودان الجديد على محمل الجد، ولكن من بين أولئك الذين كانوا ليسوا هم كذلك كان



دينق ألور وادوارد لينو من أبيي، وعبد العزيز آدم الحلو من جبال النوبة، ومالك عقار من جنوب النيل الأزرق. كان التغيير في الشمال، بالنسبة لهؤلاء، يمثل أمراً أساسياً.

كانت اللجنة الفرعية لأبيي قد تمكّنت الآن من فحص ومراجعة الادعاءات التاريخية ودراسة الخيارات الممكنة للحل. وتمّ طرح فكرة الير المتعلقة بلجنة تحكيم مستقلة ضمن هذا السياق. وكان قد جرى تعزيز لنجاعة تلك الفكرة من خلال المناقشات التي أجريتها مع الزعماء الاثنين على الهاتف. كان علي عثمان يريد منى ممارسة الضغط على الحركة الشعبية من أجل حملها على القبول بأن اقترحها المتعلق بالقرار الإداري سوف لن يصيب نجاحا، وإن إجراء استفتاء أمر غير مقبول. أخبرته بأن مقدرتي على التأثير في موقف الحركة كانت محدودة للغاية. ونظرا لتعقيدات هذه المسألة التاريخية، فقد كنا بحاجة أيضا لاستشارة خبراء في التاريخ والقانون الدولي.

كان ما تخبئه الظروف أكثر من مشكلة أبيي. فقد بدأ وفد الحكومة في إعادة جدولة الاجتماعات أو إلغائها من دون أي تفسير. وخطر طه دكتور جون بأنه يتوجب عليه أن يعود إلى الخرطوم مرة أخرى لأسباب شخصية، حيث ينوى بعد ذلك السفر إلى مكة لاداء فريضة الحج^(٤). فشلنا في اقناع طه بالعدول عن قراره، حيث غادر على نحو مفاجئ، في منتصف المفاوضات، مذهباً الحركة الشعبية والمراقبين الدوليين على حد سواء. قامت الأطراف المشاركة بتحديد ١٧ فبراير موعداً للجولة القادمة، واتفق قرنق وطه على مواصلة التواصل عبر الهاتف. سيتضح في وقت لاحق لماذا اختارت الحكومة تكتيك المماثلة في هذا الوقت بالذات. فقد انفجرت الأزمة في دارفور فعلياً مباشرة بعد هذا الذي حدث.

أخطرني علي عثمان، كما أخطر غيري، بأنه يعتزم الحج إلى مكة المكرمة. في الوقت نفسه كنت على علم بالانتقادات المتزايدة لطفه في الخرطوم للافراط في تقديم تنازلات في المفاوضات. واستمرت تلك الانتقادات في التركيز على الترتيبات الأمنية، حيث ظل مجذوب الخليفة أحمد، الوالي السابق لولاية



الخرطوم وأحد مراكز الدفع في الحزب الحاكم، والدكتور غازي، وبعض كبار ضباط الجيش يجأرون بالانتقاد^(٥). وكما علمت في وقت لاحق فإن طه كان قد ذهب الى الخرطوم على النحو المفاجيء ذاك لتهدئة روع هؤلاء، قبل مواصلة رحلة الحج. قد تكون تلك هي «أسبابه الشخصية»^(٦). وعلى أي حال، فبعودة طه من الحج، كان وضعاً جديداً في دارفور قد نشأ.



حريق دارفور



كان العنف في دارفور قد بلغ أعلى مستوى له خلال تلك الفترة. وبعد حملة عسكرية مكثفة أعلن الرئيس البشير النصر وانتهاء العمليات العسكرية في ٩ فبراير، كما أعلن السمات العامة لمقترحات رسمية لتسوية الصراع في دارفور. وعلى الرغم من أن الاشارات كانت غامضة نوعا ما، فقد كانت الحكومة، حتى ذلك الحين، قد تحاشت أي اقتراح للتسوية السياسية. وفي الوقت نفسه، رغما عن ذلك، فقد اثبت ادعاء البشير بأن الحكومة قد استعادت جميع الاراضي التي يسيطر عليها المتمردون وانها فرضت سيطرتها الكاملة على المنطقة بانه غير دقيق بشكل عاصف، كما سيصبح جليا في وقت لاحق. وكان تصاعد العمليات العسكرية بدارفور خلال شهرى يناير وفبراير قد جذب انظار وادانة العالم اليه على نطاق واسع.

ويعكس نتائج هذه العملية العسكرية الكبيرة وغيرها من الهجمات تقرير لجنة الامم المتحدة الدولية لتقصي الحقائق في دارفور، الذى نشر في عام ٢٠٠٥. اثبتت اللجنة أنه «تقع على حكومة السودان ومليشيات الجنجويد مسؤولية انتهاكات خطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي بما تعتبر جرائم فى عرف القانون الدولي»^(٧). ويوضح التقرير كذلك أن قوات الحكومة والمليشيات قد شنت هجمات عشوائية في جميع أنحاء دارفور، شملت قتل المدنيين والتعذيب والاختفاء القسري، وتدمير القرى والاعتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي والنهب والتهجير القسري. وقد جرت هذه الأعمال على أساس منهجي واسع النطاق، وهى بالتالي قد تصل إلى حد الجرائم ضد الإنسانية»^(٨).

وصف البعض هذه الأحداث بأنها إبادة جماعية، ووصفها البعض الآخر بأنها تطهير عرقي، وجرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية، حيث كانت تلك الأخيرة هى أساس لائحة اتهام المحكمة الجنائية الدولية بحق الرئيس عمر



البشير. وصدرت مذكرة توقيف ثانية ضد البشير بتهمة الابادة الجماعية في ١٢ تموز عام ٢٠١٠ حين كان هذا الكتاب في طريقه إلى المطبعة. وعلى أي حال، فقد تمثلت الحقائق في ان ما يقرب من مليون شخص هم الان نازحين، بجانب ٢٠٠،٠٠٠ لاجئ عبروا الحدود الى تشاد. وكان عدد الوفيات الناجمة عن أسباب تتعلق بالحرب قد وصل إلى حوالي ١٥٠،٠٠٠^(٩). وتم انطلاق عملية اغاثة انسانية ضخمة الا انها قد اعيقت وقطع عليها الطريق، مثلما اعيق وصول وسائل الإعلام أيضا. بيد ان شهود العيان كثر.

عندما كانت المحادثات رفيعة المستوى مع طه على وشك أن تبدأ في يوليو ٢٠٠٣، اشار جون قرنق بايجاز الى امكانية ادراج دارفور والشرق في المفاوضات. وكان أبيل أليز قد لعب دور الوسيط، حيث كانت هذه النقطة واحدة من بين العديد من النقاط التي شملتها مداوالات سرية. ورفض طه ب«لا» قاطعة، مشيرا الى دعم الحركة الشعبية للجماعات المتمردة. لهذا، فان الحديث حول ان رئيس الحركة الشعبية قد اعترض طريق اى محاولات من هذا القبيل، هو بالتالي حديث غير صحيح^(١٠). لكن دكتور جون لم يصر على هذا الامر مطلقاً، ولربما كان الامر ببساطة هو أنه كان يريد أن يكون قادرا على ادعاء أنه حاول. وقد تم بالفعل رفض طلب محدد بادماج دارفور في المحادثات في وقت سابق، في مشاكوس في عام ٢٠٠٢، عندما أشار كلا الطرفين إلى حدود تفويض الايقاد. وكنت كلما اثرت هذه المسألة في وقت لاحق، مع كل من طه وقرنق، كانت الاجابة دائما هي نفسها: «لا» من النائب الأول للرئيس، و«سوف لن يكتب لهذا الامر النجاح» من رئيس الحركة الشعبية.

كانت استراتيجية قرنق للتفاوض، قبل بداية المحادثات رفيعة المستوى، تتمثل في التفاوض بجدية لتحقيق السلام والتحول السلمي، مع العمل من أجل تغيير النظام مع التحالف الوطني الديمقراطي، ودعم حركات التمرد في دارفور. وأكد أعضاء من قيادة الحركة الشعبية ان الحركة قد قامت بتوفير التدريب العسكري لحركات دارفور خلال تسعينات القرن المنصرم. وفي وقت لاحق لذلك بكثير، قبيل مشاكوس، اتصل زعيم المتمردين عبد الواحد محمد



نور بالحركة الشعبية طلبا للدعم السياسي. ومنذ ذلك الحين كان يُنقل عنه اعترافه بدعم الحركة الشعبية العسكرية لحركة تحرير دارفور التي صارت في وقت لاحق حركة وجيش تحرير السودان^(١١). وتؤكد مصادر موثوقة أخرى مقربة من قيادة الحركة الشعبية على ذات الشيء^(١٢).

يعتقد كثير من الجنوبيين ان حكومة الخرطوم «مشوهة بالقدر الذي يتعذر معه اصلاحها»^(١٣). لذلك كان امام الحركة الشعبية خياران، اما السعي لتحقيق السودان الجديد، أو تغيير النظام. ويبدو ان قرنق كان يريد أن تكون كل الخيارات متاحة؛ الا ان السؤال كان: «إلى متى؟». عندما علمت بامر الاتهامات ضد الحركة الشعبية، لم تكن نعرف ما اذا كانت تلك الاتهامات صحيحة حقاً ام لا. ومع ذلك، فقد اثرت مسألة الدعم العسكري هذه مع دكتور جون في احدى المحادثات الخاصة، حيث ذكرت له ان مثل هذا الدعم - لو كان ما يزال مستمرا - سيكون له انعكاسات خطيرة على مصداقية الحركة الشعبية على طاولة التفاوض. ما لم يكن واضحا لي منذ ذلك الوقت وحتى الان هو منذ متى شارك دكتور جون قرنق والحركة الشعبية في دعم الجماعات المتمردة، وما إذا كانوا ما يزالون يفعلون ذلك خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٤، عندما كان يبدو ان محادثات نيفاشا ستكمل باتفاق على الارجح. فقد كانت حادثة قيام الجيش الشعبي بعملية اجلاء لعبد الواحد من وادي صالح في فبراير عام ٢٠٠٤ تشير إلى وجود علاقة مستمرة بين حركة /جيش تحرير السودان والحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان الى وقت متأخر جدا من المحادثات^(١٤).

بعيدا عن المناقشة المتكررة لقضية دارفور، اثرت أيضا مع علي عثمان محمد طه قلقنا ازاء دعم الحكومة للمليشيات، سواء كان ذلك في أعالي النيل أو في شرق الاستوائية. ففي كلتا الحالتين كان مثل هذا الدعم لا يساعد على تحقيق سلام عبر التفاوض، وبخاصة في مرحلة المحادثات التي كنا فيها وقتها. وهكذا يبدو ان الجانب الحكومي يعمل هو الآخر على مسارات متوازية، حيث ينخرط علي عثمان محمد طه في محادثات السلام، بينما كانت عناصر في الأمن



الوطني والاستخبارات العسكرية، مع أو من دون الحصول على موافقة القيادة العليا، تحاول على ما يبدو تقويض عملية السلام. وكانت الهجمات الكبيرة للميليشيات في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ مؤشراً واضحاً على ذلك. ولكن تماماً كما نفى دكتور جون الدعم العسكري للمتمردين في دارفور، نفى كذلك علي عثمان دعم الحكومة للميليشيات.

بمساعدة الامم المتحدة والاتحاد الأفريقي، تم احراز بعض التقدم في المحادثات بشأن دارفور. الا ان أعمال العنف ظلت مستمرة على الرغم من وقف اطلاق النار. وفي الوقت نفسه، بدأت الجماعات المتمردة في الانقسام والتشرد. ففي وقت مبكر، كانت الحركة القومية للإصلاح والتنمية قد انقسمت بعيداً عن حركة العدل والمساواة. اما الآن فتقوم فصائل حركة/ جيش تحرير السودان بمهاجمة بعضها البعض. وتلا ذلك المزيد من الانقسام. ولم يكن ذلك ليحسن من احتمالات التوصل الى نهاية للعنف في دارفور عبر التفاوض.

يبدو ان كلاً من الحركة الشعبية والمجتمع الدولي قد أخطأ في الحكم على الوضع في دارفور في ناحيتين مهمتين. فقد توقعنا جميعاً أن تتوصل المفاوضات إلى اتفاق سلام شامل في الجنوب في وقت اقصر بكثير مما صار اليه الحال فعلاً. ثانياً، افترضنا جميعاً أن شدة الصراع في دارفور سوف تستمر على ذات المستوى المنخفض نسبياً الذي ارتبط بحالات التمرد السودانية الأخرى. كان هذا يعني أن هناك وقتاً للتوصل الى اتفاق في الجنوب ومن ثم لمعالجة قضية دارفور والوضع في الشرق، والذي كان متوتراً هو الآخر. كنا على خطأ في كلا الاعتبارين. فعند كل منعطف في المفاوضات، كانت تظهر عقبات جديدة تحول دون احراز تقدم. كما تم أيضاً استخدام تكتيكات المماطلة، كما حدث في يناير ٢٠٠٤ قبل وقت قصير من شن الحكومة لحملة واسعة النطاق في دارفور.

كانت الحكومة تدرك جيداً أن الانتهاء من عملية سلام نيفاشا سوف تركز كل الاهتمام الدولي على دارفور. لكن الآن بلغ نطاق العمليات في دارفور حدّاً لا يمكن معه الانتظار حتى تأخذ عملية التفاوض مجراها. بيد ان استمرار المفاوضات



قد قاد في واقع الأمر إلى شل المجتمع الدولي على نحو ما. فقد أصبحت دارفور كما يبدو رهينة للمحادثات. لذلك بدأت أنا، من وراء الكواليس، في استطلاع إمكانية القيام بعملية سياسية منفصلة بعد نيفاشا، تستند على الأطراف المشاركة الآن فعليا على طاولة المفاوضات. كنت أخطط لمتابعة هذا الأمر بجد لاحقا. ومن الممكن، على سبيل المثال، ان يكون هذا «مساراً سريعاً» للتفاوض يشارك فيه المفاوضين الرئيسيين بجانب جماعات المتمردين في دارفور، بعد الانتهاء من البروتوكولات الاخيرة.

لم يكن معلوما ما إذا كان طه يؤيد الحملة العسكرية في غرب البلاد، أو انه قد أذعن للامر لا غير؛ فليس لدينا بالكاد اى معلومات تمكنا من الحكم، كما ان قرار علي عثمان، في تلك السنة، بالغياب عن البلاد لأداء فريضة الحج، ربما كان ذا صلة بهذا الامر. وفي كل الاحوال، فإن الخيار العسكري الذي كانت الخرطوم مستعدة للتخلي عنه فيما يتصل بالجنوب، نراها الآن تتمسك به بكلتا يديها في دارفور.



امريكا تلوح بالعصا

بينما كان الصراع ينفجر في دارفور، كان كلاً من الكونغرس والحكومة الأميركية منزعجان لعدم إحراز تقدم في المحادثات، وللطريقة التي تعاملت بها الحكومة السودانية في الجولة الأخيرة. وكان الكونغرس قد بدأ أيضاً في النظر في التدابير التي يمكن اتخاذها لممارسة ضغوط إضافية على الخرطوم. فقد طلب اثنان من أعضاء الكونغرس، هما «دونالد م. باين» و «توماس تانكريدو»، في رسالة الى الرئيس بوش، التحقيق في تورط إثنا عشر مسؤولاً سودانياً في دعم الإرهاب على مدى العقد الماضي، بما في ذلك محاولة لاغتيال الرئيس مبارك في مصر. وقد تم تعميم قائمة بتلك الأسماء في الكونغرس، وكان اسم طه على تلك القائمة. كانت هناك شائعات عن أدلة قوية ضده. وفي حين قادت هذه الخطوة الى لفت الانتباه الى دارفور، فقد كانت أساساً محاولة من جانب البعض في الكونغرس لاستدامة التركيز على اتفاق السلام في الجنوب^(١٥). لقد قاد نشر واشهار الماضي المريب للعديد من الرموز البارزة في حكومة الخرطوم الى تمكين الإدارة الامريكية من التلويح ببعض «العصي»، حيث كان يهدف هذا الفعل إلى زيادة الضغط على عثمان شخصياً. وكان من المقرر في الأصل عقد جلسات استماع في الكونغرس في ١٠ فبراير، حيث تم تأخيرها في وقت لاحق حتى اواخر فبراير حين كان قانون سلام السودان معروضاً للتجديد.

اتصلت بعلي عثمان عند عودته من مكة، لتهنئته على أداء فريضة الحج، عارضةً عليه تفسيرى لما كان يجري في الكونغرس الامريكي. وقد شمل العرض كلاماً من الأسئلة التي اثيرت حوله شخصياً الى جانب موضوع اتخاذ الاجراءات العقابية قيد النظر. وكان يبدو ان اولئك الذين ينظر إليهم على أنهم «متشددين» في الكونغرس هم من كان يسعى الى زيادة الضغوط. وربما كان على عثمان على بيئة من امر جلسات الاستماع المقررة، لكنني قدمت له، رغماً عن ذلك، تحليلاً استند على مصادر ي الخاصة. ونقلت له ايضاً قلق



ومخاوف الحركة الشعبية بشأن الطريقة التي كانت قد انتهت بها الجولة الأخيرة من المحادثات. كان من الواضح انه فى حاجة الى ان يثبت لهم جميعا انهم كانوا على خطأ، وان يعيد التواصل مع دكتور جون، وان يستأنف الشراكة التفاوضية. بالنسبة لي كان استخدام هذه المعلومات في محاولة لتغيير الامور، يشكّل امرا حاسما حتى يمكن لعلى عثمان ان يتفهم أن الطريقة الأكيدة لمواجهة هذه التطورات هى التحرك بسرعة على جبهة المفاوضات واظهار التزامه المتجدد بالمحادثات.

سعت جاهدة لقيام مفاوضات لوقف إطلاق النار في دارفور، كما سعت الى ان ينخرط هو شخصيا في تغيير سياسات الحكومة في المنطقة الغربية من البلاد. ولم يلزم طه نفسه بذلك - بعد. اما حول المفاوضات فقد كرر التزامه وطماننى بانهم سيعودون للجولة المقبلة في ١٧ فبراير.

عقدت مؤتمراً هاتفياً مع النائب الأول للرئيس فى ١٣ فبراير. فى ذلك الوقت كان الرئيس البشير قد سبق له اطلاق إعلان دارفور، وحدد معالم الخطوات السياسية التي ستتخذ. تضمنت تلك الخطوات العفو العام، والسيطرة على السلاح في المنطقة، وفتح ممرات للمساعدات الإنسانية، وعودة اللاجئين والنازحين، وتيسير تقديم المساعدات الإنمائية. عبّرت عن اشدّتي بتلك الخطوات، لكننى أكدت على ضرورة تعضيدها بعملية سياسية عاجلة تتضمن إجراء محادثات مباشرة مع الجماعات المتمردة. ونصحت طه بالاستفادة من وجود مسؤولين من كل من الولايات المتحدة والأمم المتحدة في الخرطوم وقتها لمناقشة أزمة دارفور.

كان واقع الاستهداف الشخصى لطه فى واشنطن لتورطه في أنشطة إرهابية، ينبىء بخطورة الوضع وضرورة التحرك على كل من محور محادثات الايقاد ومحور العملية السياسية في دارفور. كان علي عثمان مسيطراً على أعصابه، لكن كان بإمكانى أن أسمع، عبر الهاتف، كيف كان غاضبا وناقما. قال بحدة عالية انه ليس لديه ما يجعله يشعر بالخجل. وأشار إلى شارلي سنايدر والادارة الاميركية، قائلاً "ان الاسلوب الذى يتعاملون به مع هذا الجزء من



العالم لا يمكن القبول به. وإذا ما اصرروا على هذا النوع من السلوك، فإنهم سوف لن يصيبون نجاحاً. لن يتم تهيبى، ليس من قبل الكونغرس الأميركي، ولا من قبل أي شخص آخر“. وقال ان بإمكانهم اخذه الى غوانتانامو إذا ما أرادوا ذلك.

لم أكن أعرف وقتها أن تلك كانت اشارة الى محادثة كانت قد جرت في وقت سابق مع دكتور جون. وكان دكتور جون، عندما قررا سوياً أنه لن يكون هناك حفل بحديقة الورد في ٢٠ يناير، قد قال له مازحا: ”لا أدري ماذا سيفعلون بي انا، لكنني أعرف بالضبط ماذا سيفعلون بك: سيرسلونك الى غوانتانامو“^(١٦). وضحك كلاهما في ذلك الوقت.



علاقة في خطر



مع اقتراب استئناف المحادثات، حاولت تمهيد الطريق عبر مناقشات طويلة على الهاتف مع كل من علي عثمان ودكتور جون: فقد كان في رأيهم، ان اتفاقاً مبدئياً حول القضايا الرئيسية ذات الصلة بـجبال النوبة وجنوب النيل الأزرق قد تمّ التوصل اليه قبل انقطاع الجولة الاخيرة؛ وان الخلافات المتبقية حول بعض المسائل، مثل التعريف الجغرافي لجبال النوبة، كان من الممكن تسويتها. ولم يتم احراز أي تقدم بشأن أبيي، حيث كان الرأي السائد ما زال هو ان الحكومة كانت قد انسحبت فقط من المحادثات.

عبر لي دكتور جون، بـصور شخصية، عن قلقه من أن الخرطوم عازمة على المماطلة وكسب الوقت، اذ ان حالة ”اللاحرب ولا سلم“ ستعود بالنفع على الحكومة طالما انها ستستمر في جني الدخل من حقول النفط، كما ستكون قادرة على استكشاف واستغلال المزيد منه قبل ان يصبح اتفاق السلام حقيقة ماثلة. فبعد الوصول لاتفاق ستضطر الحكومة إلى اقتسام الموارد مناصفة مع الجنوب، لذلك فان هنالك في الواقع حافزا ماليا سالباً للوصول الى تسوية في وقت قريب. وربما تكون لدى الحكومة رغبة قوية في الاسترسال في المحادثات في نيفاشا لتشتيت الانتباه عن العمليات العسكرية في دارفور. رفض علي عثمان بشكل صريح أي تكهنات من تلك الشاكلة حول التزام الحكومة، حيث ابان بما لا يدع مجالاً للشك انهم يريدون اتفاقاً عاجلاً دون اى مزيد من التأخير.

ابلغني علي عثمان في هذه المرحلة انه يقوم بـ”تهدئة المشاعر“ في الخرطوم حول الترتيبات الأمنية وتقاسم الثروة، والمناطق الثلاث^(١٧)، وانه ليس لديه مصلحة شخصية على الإطلاق في تأخير المفاوضات. الا ان إدارة السيكلوجية الشعبية في الخرطوم والاستجابة لها، كما قال، كانت تمثل تحدياً. وقدّم علي عثمان إشارات جديدة بشأن دارفور، حيث ابان انه يريد حلاً سياسياً، وانه يمكن تحقيق ذلك من خلال عقد مؤتمر لعموم دارفور بجانب



توفير الضمانات الأمنية. وكان "روجر وينتر" و"تشارلي سنايدر" في هذا الوقت يتابعون أمر انشاء صلات مع زعماء المتمردين، حيث أشار علي عثمان إلى أنه سيكون مستعداً للعمل معهم. وفي حقيقة الأمر، فقد كان الامريكان قد أجروا حديثاً معه في صباح ذلك اليوم، فقمنا بتبادل الاراء والمعلومات.

وبينما كان علي عثمان يحاول تهدئة الوضع في الخرطوم، كان علي دكتور جون الابحار فى مياه صعبة ومخادعة فى التحالف الوطني الديمقراطي. وكان قد سبق لمحمد عثمان الميرغني وطه العزم على افتتاح المفاوضات حول تنفيذ بروتوكول جدة الذى تم توقيعه في ٤ ديسمبر ٢٠٠٣ بين الحزب الحاكم والحزب الاتحادى الديمقراطى. كان من شأن هذا الامر، فى اخر المطاف، احداث انقسام في تحالف المعارضة، وهو ما لم يكن يصب فى اتجاه مصلحة الحركة الشعبية. وكان الميرغني قد طلب من الحركة الشعبية والحكومة تمثيل التحالف في الجولة المقبلة من المحادثات حول تقاسم السلطة. وفي الوقت الذى ذهب فيه قرنق الى اسمره لتهدئة المياه، كان التحالف على حافة الانهيار. أصر قرنق على أن الحركة الشعبية لا تزال ملتزمة بالكامل بالتحالف، والذي سيكون جزءاً من أي ترتيبات لاقتسام السلطة في الشمال. وقام الميرغني، الذى كان يريد ابعاد دكتور جون من الطريق، بتنظيم احتفاليات وداع له في أسمر، لمعرفة بانه كان يجب عليه اللحاق بالطائرة في الوقت المحدد للرحلة للذهاب الى المحادثات في ١٧ فبراير. لكن قرنق اشتم رائحة المؤامرة، فتخلف عن الرحلة وقام باسئجار طائرة في الوقت المناسب تماماً للوصول الى نيفاشا. وبحلول ذلك الوقت كان الوضع تحت السيطرة. وكان التحالف قد وافق على المبدأ الفضايف لبروتوكول جدة - القاضى باقتسام السلطة بين الاحزاب السودانية - ولكنه قام بتعديل كبير في المحتوى. وقد تم ادخال حركة/ جيش تحرير السودان، وهى حركة متمردى دارفور، فى التحالف. وأنشئت لجان جديدة للجولة المقررة من المحادثات، حالما يتم التوصل إلى اتفاق بين الحكومة والحركة الشعبية، حيث من المتوقع لها الآن ان تكون في مارس.



كان باستطاعة دكتور جون عادة ان يحس متى يكون علي عثمان طه علي وشك الانسحاب من المفاوضات، وهو تكتيك اعتاد علي عثمان علي استخدامه. حينها يصبح علي عثمان مراوفاً وانسحابياً. كانت تلك هي اللحظات التي سيتصل بي فيها دكتور جون ليقول: ”أعتقد أن علي يهم بالمغادرة. يجب عليك أن تحمليه علي البقاء“. أو أن علي عثمان نفسه ينقل لي شعوراً معيناً بالقلق و نفاد الصبر والانهك: ”سارجع الى الخرطوم لفترة من الوقت. هذا يكفي. اذا لم يتمكنوا من التحرك بشأن هذه المسألة، أو اذا لم تتمكني من حمل جون علي تعديل موقفه، فان ذلك يكفي. لست متأكدا من أنني سأعود“.

لم تكن التهديدات تجدي دائماً. كان دكتور جون نظيراً يتمتع بالقدرة علي البقاء، و كان دائماً علي استعداد لمواصلة المحادثات، أو الانتظار للجولة المقبلة – ليبدأ تماماً من حيث كانا قد توقفا. من منظور المفاوضات، كانت أية خسارة للوقت غير مفيدة، لذا فإنني عادة ما اتفق مع دكتور جون في أن الانقطاع سوف لن يساعد في دفع الامور الى الامام. كنت في تلك الحالات اقوم باقناع طه بنفسى، أو اعمل علي حشد الدعم من قبل الشركاء في الترويكا. كنا ننجح في بعض الأحيان، ونفشل في احيين أخرى، كما حدث في أواخر يناير ٢٠٠٤. كان ذلك الخليط من تكتيكات ”رحيل“ علي عثمان، و ميل دكتور جون للتمهل في ما يقول او يفعل، وانتظاره لنظيره حتى ينتهي، وقدرتهم معا علي التحمل المتبادل، قد سحب المحادثات في نهاية المطاف لفترة أطول بكثير مما كان متوقعاً. وفي نهاية الامر، كانت المسؤولية عن هذا الامر تقع علي عاتق كلا من الطرفين.

في هذا المنعطف، عند عودتهم في فبراير، كانت عوامل ودوائر أخرى قد أثرت أيضاً في المفاوضات. كانت الضغوط التي مورست علي دكتور جون من كبار أعضاء وفده عظيمة. فقد كان عليه التفاوض باستماتة حول المناطق الثلاث.



وفي نفس الوقت ، كانت الحركة تدرك أنها يمكن أن تستفيد أيضا من ” الطرق بقوة “ على هذه القضايا في الوقت الذي كانت فيه الضغوط الدولية على الحكومة تتصاعد نتيجة للحرب في دارفور. فلربما يساعدهما هذا الضغط في التوصل الى حل مقبول لقضية المناطق الثلاث. بيد ان دارفور كانت قد تبنت بطريقة مختلفة على الجانب الحكومي. فقد كان القلق بشأن المناطق الثلاث لم يزد إلا نتيجة لأزمة دارفور؛ وكان الجانب الحكومي يخشى أن يُدفع به كرها لقبول اتفاق يشمل جميع المناطق المهمشة، مع احتمال تضمين دارفور والشرق، من شأنه أن يؤدي إلى تفتيت البلاد. حدا هذا الامر بموقف الحكومة بشأن المناطق الثلاث لان يكون حتى أكثر تشددا من ذي قبل. .

على الرغم من هذه التحديات، كان كل من علي عثمان ودكتور جون ملتزمان بإنهاء المفاوضات، وبالقيام بذلك شخصيا. بعد شهور عديدة اضحا قادرين على استشعار أمزجة بعضهم البعض، والتي كان من الواضح انها كانت تتقلب علوا وهبوطا اثناء المفاوضات. كان كلاهما، حين يستعصى عليه أمراً ما، تنتابه حالة من النزق وحدة الطبع. وكان كلا منهما مزودا بمعلومات جيدة عن الطرف الآخر. كان بإمكانى ادراك هذا الامر دائما عبر محادثاتنا الهاتفية العديدة؛ فقد كانت معظم تعاملاتى التي أجريتها مع الأطراف تتم عن طريق الهاتف. خلال زيارتي لنيفاشا⁽¹⁸⁾ كنت اراوح جيئة وذهابا بينهما، حيث كنت التقى كلا منهما على انفراد. وباستثناء اللحظات الاولى لبداية اى اجتماع، لم يكن يرافقني المبعوث النرويجي الخاص او اى من موظفينا، او مراقبين أو وسطاءنا. كان من شأن ذلك ان يجعل الزعيمين اكثر تحفظا ويجعل الاجتماع بالتالى أقل فعالية. عند هذه المرحلة كنت قد تمكنت من بناء قدر من الثقة مع كل من دكتور جون وعلي عثمان كانت تنطوي على درجة عالية جدا من الشفافية. ولكن كان كلاهما يدرك التنسيق الوثيق وتبادل المعلومات داخل الترويك. الا انه، وفي بعض الحالات، كان يقتضى الامر ان يتم تدبر مقترحات الحلول الممكنة في سرية كاملة، كما هو الحال مع المناقشات التي دارت حول دارفور، والتي لم اشرك فيها أي شخص في هذه المرحلة. .



خلال هذه المناقشات الخاصة تمكنت من التعرف حقا على الزعيمين. كنت، بعد الحصول على احاطة سريعة حول المستجدات من فريقى، كثيرا ما اذهب إلى رئيس الحركة الشعبية أولا للوقوف على وجهة نظره بشأن الوضع المتعلق بقضايا بعينها. وعادة ما اكون جيدة الامام بالموضوع سلفا عن طريق فريقنا المشارك فى المفاوضات، وعن طريق المكالمات الهاتفية المتكررة التى اجرىها، بجانب المخبرين من كلا الجانبين. (كان احد أفضل الناس الامام، وهو الذى ظل يزودنا باستمرار بالمستجدات عبر معلومات دقيقة بشكل مدهش، هو كول دينق. كان يمتلك معلومات جيدة بشكل مذهل عن الجانب الحكومى، وكان فى نفس الوقت قريبا جداً من قيادة الحركة الشعبية). كنت أحصل فى العادة على المام باخر المستجدات من دكتور جون، لانقل له، من ثم، نتائج اخر مناقشأتى مع على عثمان. وكنت اقوم بعد ذلك بمناقشة الحلول الممكنة معه قبل الانتقال الى نظيره. يكون النائب الأول للرئيس فى بعض الأحيان بمعية موظفيه أو أعضاء وفده لاول نصف ساعة أو نحو ذلك من اجتماعاتنا؛ لكن، يكون الوقت للعمل بعدها. كنا كثيرا ما نواصل لمدة ساعتين أو ثلاث ساعات. وبعد عدة جولات فى نيفاشا أصبحت وسيطاً موثقاً به.

خلا هذه المرحلة اللاحقة، تعرف الزعيمان على بعضهما البعض بشكل جيد للغاية. كانا يقولان مازحين بأنهم قضوا على الأرجح من الوقت معا اكثر مما قضوه مع زوجاتهم وعائلاتهم. لقد افلحا فى تنمية الاحساس بالزمالة والشراكة الوجدانية بينهما. ورغما عن ذلك، ففي كل مرة تتم فيها فترة انقطاع طويلة فى المفاوضات، كان دكتور جون يقول لي أنه كان عليهم ”احماء“ العلاقة وبث الدفء فى اوصالها مرة أخرى، حيث كان غالبا ما يمر يوما أو يومين أو ثلاثة قبل أن يكون بوسعهما العودة لمتابعة العمل. لكن، حالما عادا الى العمل، سينصب كل تركيزهما على انجاز المفاوضات. خلال هذه الفترات التى كان فيها العمل أكثر كثافة، كنت مسبار الافكار والرؤى فحصا لاغوارها فى مراحلها الاولى قبل الخروج بها الى الملأ، وكنت ”حائط المبكى“ (حين يكون الطرف الآخر ”مجانبا للعقلانية“)، وكنت الميسر، وأحيانا كنت الوسيط غير



الرسمي. كنت اتقدم في كثير من الأحيان باقتراح أو اثنين حول كيفية المضي قدماً عندما يستعصى الامر ويظل كلاهما عالقا، أو اتقدم بحل محتمل لاحدى القضايا الصعبة. كنت في بعض الحالات أتفق مع علي عثمان حول ان الحركة قد تمادت كثيراً وان عليها تعديل موقفها، حيث سامارس الضغط على رئيسها. في حالات أخرى كان يحدث العكس. كانت الحكومة وعلي عثمان يعرفان اين تكون مواضع اقدمى. لقد كنت اريد سلاماً عادلاً للسودان. في الوقت نفسه ، بذلت كل ما بوسعى كي اكون وسيطاً نزيهاً. كانوا يعرفون من اين اتيت وما هي ”اجندتي“. لم اكن امارس اى نوع من الالاعيب. كان السبب وراء انصراف الحكومة (وعلي عثمان على وجه الخصوص) نحوى وانخراطها معى فى هذا العمل، هو بطبيعة الحال أن لدى القدرة على ممارسة الضغط على الحركة الشعبية. كانت قلة قليلة جداً من الناس في وضع يمكنها من القيام بذلك بطريقة فعالة. في نفس الوقت، لم أكن أداة يمكن لهم استخدامها في تحقيق مراميهم. كان لدي آرائى الخاصة حول ما يمثل حلاً عادلاً، وكنت احدثهم عن ذلك. ولم اكن اعانى من اى عمى فيما يتعلق بدكتور جون وبالحركة الشعبية. ففي بعض الأحيان يمكن أن أكون من بين اشرس منتقديهم. انتهى بي الأمر بما كأفضل المشاركين في المفاوضات احاطةً بجوانب القضية التى تعالجها تلك المفاوضات، ولدهشتي، كنت غالباً ما اكون افضل الماماً ومتابعة من اولئك الحاضرين فى المفاوضات الرسمية. كان علىّ في مناسبات عدة اطلاع الجنرال سيمبيو، وحتى المراقب الذى يمثلنا، على اخر المستجدات.

في رسالة عبر البريد الإلكتروني ترجع لهذه الفترة كنت قد نصحت ضد دفع الترويكاً بعناصر رفيعة المستوى الى المفاوضات ، قائلة :

”لقد تكشف لى مراراً وتكراراً أنى كنت أفضل الماماً بالمفاوضات ومتابعة لها من أي من ممثلي الترويكاً في نيفاشا. هذان الشخصان، علي وجون، لا يكشفون امرهم لسواهم، وغالباً ما يحتاج المرء إلى أن يطلعوه هم شخصياً على مستجدات الامور لتتسنى له معرفة ما يجري. وغالباً ما يكون هذا الامر اكثر يسراً على الهاتف منه على موقع



الحدث. فألى حد ما، حتى أعضاء وفود التفاوض ليسوا على علم تام بكل ما يجري“.

وذكرت كيف كان عليّ أن افحص وادقق - مع الزعيمين أنفسهم - فى المعلومات والتقارير التى تصل من فريق المراقبة، وان هذه المعلومات لم تكن دائماً صحيحة. هذا مثال آخر على الكيفية التى كانت بها المفاوضات مغلقة وشخصية. لقد قام الزعيمان بانجاز معظم المهمة بانفسهم. فى الوقت نفسه، كانوا يقومون بإحاطة فرقهم الخاصة علما بما يجري ويحددون لهم ما يليهم من مهام. وكان كل من علي عثمان ودكتور جون يعقدون لقاءات منتظمة، يومية فى كثير من الأحيان، مع اقرب مستشاريهم ومفاوضيهم لاطلاعهم على اخر المستجدات حتى يضمنوا ان هؤلاء المستشارين والمفاوضين ملمين بما يجرى ومتابعين له.

• •



اعمل او فغادر



لم يقدم علي عثمان على اي تنازلات في نيفاشا دون دعم من رئيس الجمهورية وقيادة الحزب^(٢٠). ولم يكن هنالك ادنى شك، رغما عن ذلك، في انه كان يسيطر على هذه العملية ويديرها، وانه قد قام بالفعل باستثمار سيرته السياسية فيها. وكان دكتور جون مدركا لذلك التوتر في العلاقة، وكان يشير مازحا إلى الشراكة التي سيطورناها هم الاثنين حالما يتم التوقيع على اتفاق السلام، وحتى عن الحد الزمني لفترة حكم الرئيس البشير. وينظر كثير من الناس للدكتور جون كصانع ملوك محتمل^(٢١). كما أشار آخرون إلى أن الاتفاقية التي جرى التفاوض حولها قد تمّ تصميمها بطريقة تضمن استمرار الشراكة بينهما بعد تطبيقها - وهو سيناريو لعب فيه كلاهما أدواراً رئيسية.

تواصلت المحادثات بشأن أبيي والمشورة الشعبية في المنطقتين الأخرتين. حثت علي عثمان وقرنق على تحديد مواعيد نهائية صارمة لاستكمال هذه المحادثات. بعد مناقشة هذا الأمر مع تشارلي سنايدر وسيمبيو، تم تحديد ١٦ مارس موعدا لنهاية الجولة. وكان من المقرر عقد جلسات استماع في الكونغرس حول السودان في ١١ مارس. التزم الزعيمان بجدول زمني صارم. والتامت لجنة أبيي، وناقشت خيارات مختلفة، استقبلت الحركة احدها بايجاب بينما قام الجانب الحكومي، بعد استشارة الخرطوم، برفضه. وبالمثل، فبينما قام علي عثمان بتزكية ورقة ابييل الير كأساس للتوصل إلى اتفاق، كان دكتور جون يرى انها غير مقبولة. فبالنسبة لدكتور جون، فإن الحكومة تبدو الآن أكثر اهتماما بانشاء شراكة سياسية مع الحركة الشعبية في المستقبل بدلا عن حل القضايا الملحة المطروحة.

بعد أكثر من أسبوع من المحادثات غير المثمرة حول أبيي، كان من الواضح أنه لم يكن هنالك أي تقدم. كتبت في ملاحظاتي على محادثاتي الهاتفية مع دكتور جون وعلي عثمان: "لم يتم احراز تقدم"، و"أصبحت قلقة للغاية".



كانت هنالك ثلاثة خيارات قيد النظر. الأول هو مقترح الحركة الشعبية حول الأمر الإداري، حيث ستضم المنطقة إلى بحر الغزال، وبالتالي إلى الجنوب؛ وستكون هنالك لجنة لتسوية المسائل الحدودية. وبموجب الاقتراح الثاني، فإن أبيي ”المبتورة“، بعد اقتطاع جزء منها، ستتمتع بوضع إداري خاص تحت رئاسة الجمهورية في صفقة شاملة حول الموارد النفطية. أما الخيار الثالث، وهو مضمن في وثيقة ناكورو لكنه لم يقدم رسمياً، فيقترح إجراء استفتاء في أبيي بجانب تكوين لجنة دولية لترسيم الحدود. في فبراير وأوائل مارس، لم يكن أي من الطرفين يريد حقا ذلك الخيار الأخير.

نظرت من على البعد إلى المفاضلات بين قضية أبيي وغيرها. فمن وجهة نظر علي عثمان، يمكن للالتزام بالشراكة السياسية بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية أن يوازن التنازلات بشأن أبيي. أجبته بأن أحرار تقدم بشأن أبيي يجب أن يحدث أولاً. توقعت أيضاً أن من المحتم أن يتم اقتراح إجراء استفتاء ما لم تتقدم الحكومة بديل مقبول للحركة الشعبية: ”ليس هناك اتفاق من دون هذه“، قلت ذلك لعلي عثمان، مشيرة إلى أبيي. ”يمكنك تجاهلها. إلا أن الجحيم سوف ينفجر“. لقد مارسنا، نحن جميعاً، التهديد والمداينة، لكن كل ذلك لم يصب نجاحاً. لقد كانت دوائر التأثير على الجانبين أقوى بما لا يقاس.

طلب مني كل من علي عثمان ودكتور جون أن أحضر إلى المفاوضات لرؤية ما يمكن أن أفعله للمساعدة. كان يبدو من المؤكد أن هنالك ضرورة لمساعدة خارجية. في آخر حديث هاتفي لي مع علي عثمان قبل الذهاب إلى نيفاشا ذكرت له: ”سوف لن تكون هذه القضية سبباً لانتهيار الاتفاق. إذ لن يفهم أحد أن مصير ثلاثين مليون نسمة سيكون رهناً لمساحة يقطنها ١٠٠،٠٠٠ من الدينكا وبعض الأبقار والإبل التي ترعاه حفنة من عائلات قبيلة المسيرية. هذا غير ممكن!“. ولكن نحن جميعاً نعلم بالطبع أن القضية كانت تتعلق بالنفط بقدر ما كانت تتعلق بالتاريخ والحقوق العرفية. أصررت على الوصول لاتفاق قبل



١٦ مارس، وحذرت من أنه دون احراز أي تقدم بحلول ١١ مارس، فسوف لن يكون من المستبعد أن تنظر امريكا في فرض تدابير قسرية.

• •



أبيي: الاختبار النهائي



على الرغم من الساعات الطويلة التي اقضيها في السفر، كنت دائما اسعد بالذهاب الى نيفاشا. فبخلفيتي التي تعود الى شرق أفريقيا، كانت الدردشة مع الكينيين باللغة السواحلية، والاستمتاع بالأصوات المألوفة والروائح والهواء النقي، تجعلني اشعر وكأنني اعود الى ديارى. كان مشوار الساعتين بالسيارة من نيروبي الى نيفاشا بديعا، اذ يمثل الوادي المتصدع، احد عجائب أفريقيا، بمناظره البانورامية التي تحبس الأنفاس. قلت لنفسى : لا يمكن للمرء ان يسأم هذا ابدا. لكن لم تكن الرحلة لتمر دون مخاوف. فقد كانت مفاوضات السودان قد وصلت الى القضية التي يبدو انها تمثل خطا أحمرأ تماما لكلا الجانبين.

لدى وصولي الى المنتجع، كان من دواعي سروري رؤية عدد من الأصدقاء القدامى وهم أفراس النهر الذين كانوا يمضون أوقات فراغهم هناك. عندما يدب الملل الى تلك الافراس كانت تصعد نحو العشب الأخضر للتسكع والقاء النظر على ما يجرى، موسعة كل ما تمسك به قضمأ ومضغأ. ويخالجنى الظن انها باتت اكثر اعتيادا على السياح الاجانب في السراويل القصيرة وقبعات الصيد من هؤلاء الدينكا ذوى الاطوال الفارعة والآخرين معهم من ذوى العمامم البيضاء و"الجاليب". كان سيرك المفاوضات، فى ذلك الوقت، قد ظل مستمرا لفترة الثمانية اشهر؛ ولابد ان تكون الان قد اعتادت عليه. اما انا، فقد كنت دائما اسعد لرؤيتها.

فى السادس والسابع من مارس قضيت ساعات فى مناقشة قضية المناطق الثلاث مع دكتور جون وعلي عثمان، وعقدت عدة اجتماعات مع الجنرال سيمبيو، وجلست مع ابييل الير لمناقشة مألزق أبيي. حاولت الحصول على بعض المؤشرات من علي عثمان حول ما يريد الحصول عليه فى مقابل تقديم تنازلات بشأن أبيي. ان الشراكة مع الحركة الشعبية تنطوى على اهمية



حاسمة بالنسبة للنخبة السياسية في الخرطوم، التي هي في حاجة إلى حلفاء مثلما هي في حاجة أيضا إلى الشرعية للاحتفاظ بقبضتها على السلطة. وكان قرنق حذرا ومتحفظا جدا من مصاهرة حزب المؤتمر الوطني، نظرا لتاريخه واجندته ولإقصاء الاحتكار الثنائي الذي ستلده الاتفاقية للقوى السياسية الأخرى. كانت هذه صفقة صعبة. لكن هل كان هناك أي بديل؟

ظاهريا، كانت حجة الحكومة بشأن أبيي جذابة ومقنعة. فتمشيا مع بروتوكول مشاكوس والممارسة الأفريقية، ينبغي على أي اتفاق أن يعترف بالحدود الاستعمارية، في هذه الحالة بين الشمال والجنوب عند الاستقلال في ١ يناير من العام ١٩٥٦. عليه فإن أبيي بالتالي جزء من الشمال. ولكن يعلم الجميع أن النفط هو أس المشكلة. ولم تكن السجلات التاريخية، هي الأخرى، واضحة حول الحدود، والتي تغيرت قبل ومنذ الاستقلال. كانت الحركة الشعبية قد تقدمت بمقترحات بشأن تقاسم النفط، ولكن الحكومة رفضت مناقشة تلك المقترحات، إذ كان موقفها هو أن كل نفط المنطقة يمثل نصيبا مستحقا لها. وكانت الحكومة على استعداد للنظر في أمر تكوين لجنة لتقديم المشورة بشأن الوضع المستقبلي لمنطقة أبيي، والتي يمكن تعريف حدودها استنادا على تقرير تلك اللجنة؛ وحتى ذلك الحين فإن المنطقة ستكون تحت الإدارة المباشرة لرئاسة الجمهورية. وكان كلام فريق الإيقاد التفاوضي والترويكاد يدعمان بنشاط قيام استفتاء، الذي يبدو أنه الحل الوسط المتاح. ناقشت مع طه أيضا مشكلة دارفور، والتي استمرت في تعميق مخاوف الخرطوم حول المناطق الثلاث: إذ أن الاعتراف بحق تقرير المصير لأبيي يخاطر بتوليد المطالبة به في كل مكان آخر.

في هذه المرحلة سافر علي عثمان في رحلة سريعة إلى الخرطوم للتشاور. ولدى عودته، بعد تجديد تفويضه كما هو متوقع، طرحت الحكومة (في ١٥ مارس) ”حزمة حلول“ لجميع القضايا المتبقية. وقد عملت هذه الحزمة على استيعاب مواقف الحركة واحتياجاتها في عدد كبير من النقاط، باستثناء



أبيي. ورفضت الحركة تلك الحزمة. ومن المثير للاهتمام، أن تلك الحزمة قد أغفلت أي إشارة إلى موضوع العاصمة أيضا.

أخبرني قرنق الآن بصورة شخصية أن هناك حاجة إلى شخص آخر (حكما، كما اسماء) - ويفضل أن يكون من الخارج - لحل مشكلة أبيي. وافقته أنا في هذا الرأي، وكذلك فعل علي عثمان، الذي استخدم كلمة "محكم" (٢٢). كنا في الترويكاً قد استشرطنا ذلك، وكنت قد تحدثت بالفعل إلى الأمريكيان حول إمكانية التوسط مباشرة لعقد الاتفاق؛ فقد كان لديهم ما يكفي من النفوذ لإنجاز هذه المهمة؛ وفي نفس الوقت كانوا محبطين ومنزعجين على نحو متزايد، حيث كانت البقية منا تنتابها المخاوف من أنهم ربما يبدأون في فقدان الاهتمام. لقد كان إشراكهم في حل مشكلة أبيي يمثل أفضل وسيلة لاستبقاء الاهتمام الأمريكي مع التوصل إلى حل مقبول لكلا الطرفين.



استشارة المواطنين «المشورة الشعبية»



بينما كان الامريكان يعملون على ايجاد حل لمشكلة اببي، طلب مني المساعدة في مجال آخر. كان دكتور جون قلقا حول المنطقتين الاخرتين، جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق. ففي حين انه كان يقف مؤيدا لموقف الحركة الشعبية حول تقرير المصير، الا انه بات يدرك الآن أن الحكومة سوف لن توافق ابدا. كانت قضية أببي عسيرة بما يكفي. كنت قد قمت بمناقشة هذه القضية عدة مرات مع علي عثمان، حيث بدا متعنتاً، لذلك كنت اميل إلى الاتفاق مع قراءة قرنق. كان الامر يبدو كما لو ان المرء يصطدم بجدار من القرميد. في نفس الوقت، كان دكتور جون يخضع لضغوط عظيمة من داخل الحركة. كنت قد طرحت فكرة استخدام الهيئات التشريعية في الولايات، بعد اجراء انتخابات ديمقراطية، كوسيلة للمشورة الشعبية - بدلا من اجراء استفتاءات. وكان "فينك هايسوم" قى اتي بنفس الفكرة. وكان قد سبق له ان استشهد، في مناقشة مع وفد الحركة الشعبية، بقضية تيمور الشرقية، حيث تم تطبيق مصطلح "المشورة الشعبية". كان المصطلح غامضا، حيث ان المشاورات التي جرت في تيمور الشرقية كانت في الواقع استفتاءاً^(٢٣).

طلب مني دكتور جون، خلال زيارتي لنيفاشا، أن أتحدث بشكل فردي الى عبد العزيز ومالك عقار حول استحالة ممارسة جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق لحق تقرير المصير من خلال استفتاء على غرار الجنوب ككل. كان من الواضح تماما أن الخرطوم سوف لن توافق على هذا الامر. لقد فشل هو في اقناعهم بهذا الامر. وكان قرنق يريد مني أن أنقل لهم فهمنا المشترك حول أن التشاور غير المباشر يمثل حلا معقولا، مع اشتراط أن تكون انتخابات ذات مصداقية قد كفلت قيام برلمان "هيئة تشريعية" ولائى شرعي. جلست مع كل واحد منهما على حدة، وقدمت لهم قراءتي للمفاوضات، وأوضحت لهم مخاوف الخرطوم من "البلقنة". من هذا المنظور يمكن للمشورة الشعبية



الا تتضمن اجراء استفتاء. لكنها، مع ذلك، ستوفر الفرصة للمواطنين لبدء ارأؤهم حول الحل الذى تضمنه اتفاق السلام الشامل، من خلال المجلس التشريعي للولاية المنتخب حديثا. من الناحية النظرية يمكن أن ترفض الاغلبية فى المجلس التشريعي اللوائى الأحكام الواردة فى اتفاق السلام الشامل لمنطقتهم، وان تدعوا لاجراء استفتاء. فى مثل هذا السيناريو، فإن هذا قد يؤدي إلى عملية جديدة بالكامل خلال الفترة الانتقالية، حيث سيتم التعامل معها بعد ذلك من قبل حكومة الوحدة الوطنية. الا ان اتفاق السلام الشامل نفسه لا يمكن ان يشمل مثل هذه الأحكام، بالنظر إلى الوضع السائد فى المفاوضات. وعدت بتأمين المجتمع الدولي للدعم، سواء لتأكيد أن الانتخابات ستكون حرة ونزيهة، او لتوفير المساعدة لمواطنى تلك المناطق.

كانت الحركة الشعبية فى هاتين المنطقتين تستشعر أيضا قلقا بالغاً إزاء تطبيق الشريعة وما أسموه "أسلمة" النظام التعليمي. بينت لهم انه يمكن معالجة هذا الامر، بعد الانتخابات، بواسطة الهيئات التشريعية للولايات. كانت مسألة قطف ثمار السلام تنطوى على اهمية عظيمة هى الاخرى. فمن خلال استرجاع شريط ذكرياتى حول زيارتي السابقة إلى جبال النوبة، كنت أعرف كيف يشعر الناس هناك بالتهميش والترويع. قدمت لهم تعهداً شخصياً باسم بلادي: فأياً كانت الحكومة، ستقف النرويج بحزم معهم وتقدم لهم الدعم. انتهى القادة الاثنى عشر بالموافقة على النص المقترح الذى كنا قد اعدناه. وكان دكتور جون سعيدا للغاية. وكان ذاك النص الذى تمت موافقتهم عليه قد شكل لاحقاً الاساس الذى قامت عليه البروتوكولات المتعلقة بالمنطقتين.

لم تثمر اى من الوعود التى كنت قد تقدمت بها؛ لقد نسي المجتمع الدولي والجهات المانحة تماماً هذه المناطق المهمشة، ولم يجلب لهم السلام أي عائد. كان على ان اشعر لاحقاً بالاسف العميق للدور الذى لعبته فى اقناع عبد العزيز ومالك. فالالتزامات طويلة الأجل التى يقطعها الساسة المنتخبين على أنفسهم أو على من يخلفهم يمكن ان تنتهى الى سراب، كما هو الحال الذى انتهت اليه تلك. ان ما قمت به انا كان اضافة للخذلان الذى لقيه مواطنى تلك المناطق منذ



وقوعهم في أيدي نخبة الخرطوم والمجتمع الدولي. ويظل ذلك الخذلان يقبع عميقا في شعور هؤلاء الناس، حيث تظل الحاجة إلى أن يوضع في الاعتبار عند النظر في السيناريوهات المستقبلية للسودان. وأكدت المقابلات الأخيرة مع مفوضي الحكومة بأن حق تقرير المصير مع خيار الانفصال لجبال النوبة وجنوب النيل الأزرق كان يمثل بالفعل "خطأ أحمر"^(٢٤).

بعد شهور من المفاوضات ومن تدخل في المرحلة النهائية منها، تم التوصل إلى اتفاق بشأن معظم محتويات بروتوكولات المنطقتين. وشملت هذه المحتويات الترتيبات الإدارية، الحكم الذاتي، والمشورة الشعبية على الوضع القائم في المنطقتين من خلال المجالس التشريعية للولايات بعد الانتخابات. كما شملت أيضا قيام مفوضية للاراضى من الطرفين ومن المناطق نفسها. لكن بقيت ترتيبات تقاسم السلطة غير محددة. وفي واشنطن عقدت جلسات الاستماع في الكونغرس، دون ان تقترب عليها آثار كبيرة بالنسبة للمحادثات ودون اتخاذ تدابير تستهدف الحكومة السودانية. ومر الموعد النهائي الثاني، ١٦ مارس، أيضا من دون التوصل لاتفاق.

كنت على اتصال مع الامريكان حول أبيي. وكالعادة، كانوا منخرطين في المناقشات المشتركة بين الوكالات التي كانت تضم المبعوث الخاص ووزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي والبيت الابيض والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية "المعونة الأمريكية". وكانت تلك الاخيرة، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، تمثل درجة من الاهمية، اذ ان مديرها، "أندرو ناتسيوس"، واثنان من اعضاء فريقه، "روجر وينتر" و"بريان دا سيلفا"، يملكون صلات قوية مع الحركة الشعبية. فالمفاوضات الداخلية في الولايات المتحدة يمكن أن تكون عسيرة، تماما مثل المفاوضات الدولية. وكان هناك مشروع اقتراح حول أبيي شاركت فيه اطراف التفاوض، والمؤرخين، والخبراء المختصين في المنطقة وخبراء القانون الدولي. وكان "جيف ميلنغتون" قد لعب دورا مركزيا في هذه العملية وفي الصياغة اللغوية للمقترح. ولم يشرك الامريكان المملكة المتحدة والنرويج في مداولاتهم. كنت متوترة بعض الشيء، فقد كانت



تجربتي مع الامريكان مشوشة عندما تكون مواقفهم خاضعة للمفاوضات بين الوكالات. كانت مهمة محفوفة بالمخاطر، ليس اقله لأن الموقف حالما تم اتخاذه في اخر المطاف فسيكون من المستحيل تقريبا تغييره. كان من هم اعمق معرفة ليسوا بالضرورة هم الأكثر تأثيرا في هذه العملية. بجانب انه كلما استغرق الأمر فترة أطول، كلما كان قلقي اعظم.



وحان الوقت لاتخاذ القرار



كانت الخطة تقضى بحضور "جاك دانفورث" إلى نيفاشا لعرض الاقتراح الاميركي كحقيقة مؤكدة. طلبنا الاطلاع على ذلك الاقتراح قبل عرضه. وفى يوم ١٩ مارس وصل وقد رفيع المستوى يضم "دانفورث" و"أندرو ناتسيوس" مدير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، و"روجر وينتر"، والمدير المساعد لنانتسيوس، و"تشارلي سنايدر" مساعد وزير الخارجية للشئون الأفريقية بالانابة، والسفير "مايك رانبرجر"، و"جيف ميلنغتون"، و"كيت المكويست"، و"بريان داسيلفا"، وجميعهم من ذوى الحنكة فى الشأن السودانى. وكان لوجود من العديد من المتعاطفين مع الحركة الشعبية ضمن الوفد أثره فى تخفيف بعض الشكوك لدى الحركة حول "دانفورث".

اتصلت بـ "شارلي" عند وصول الوفد الى نيروبي، قبل ساعات قليلة من اجتماعهم مع اطراف التفاوض. اطلعنى "شارلي" على مضمون الاقتراح، فصدمت تماما. كان المقترح يحتوى تقريبا على نفس الإطار الذى كنا قد ناقشناه: لجنة مستقلة لمراجعة تاريخ أبيي والتوصل إلى قرار ملزم حول حدودها، اجراء استفتاء فى منطقة أبيي، وترتيبات إدارية وسيطة مع وضع خاص تحت مظلة رئاسة الجمهورية. إلا أن توقيت الاستفتاء كان هو المشكلة، حيث انه سيجري بعد ستة أشهر من استفتاء جنوب السودان. كنت أعرف أن هذا يمثل "راية حمراء" للحركة الشعبية؛ اذ لم يكن استفتاء أبيي مضمونا، وسوف ينظر اليه على انه "أديس أبابا" عوداً على بدء. قلت على الفور للامريكان انه اذا كان الأمر كذلك، فإن الحركة سترفض الاقتراح بأكمله، ومن المرجح انها ستؤثر الانسحاب؛ واقترحت عليهم تعديل المقترح. وعلمت في وقت لاحق أن روجر وينتر كان قد اعترض أيضا على نفس النقطة في اجتماع عقده دانفورث مع الوفد لدى وصوله الى نيروبي^(٢٥). تلا ذلك نشاط محموم



لإعادة صياغة المسودة حيث تمّ تعديل المقترح بحيث يجرى استفتاء أببي متزامنا مع الاستفتاء في الجنوب^(٢٦).

وإنّقة الآن من القبول، اتصلت بكل من علي عثمان ودكتور جون، و دون الكشف عن التفاصيل، قمت بحثهم على النظر في الاقتراح الاميركي بعين الجد. ذكرت لهم انه ينبغي لهذا المقترح أن يكون حلا وسطا مقبولا لكلا الجانبين، وان ينظر اليه باعتباره جزءا من "صفقة" أكبر مع وجود مجال للتعديل.

قدّم دانفورث المقترح للطرفين عصر ذلك اليوم. ووفقا لأحكام ذلك المقترح، سيكون لأببي وضعاً خاصاً تحت مظلة رئاسة الجمهورية خلال الفترة الانتقالية التي تبلغ مدتها ست سنوات؛ وستقوم لجنة دولية "لجنة حدود أببي" بمراجعة السجلات التاريخية وتحديد حدود المنطقة؛ كما سيقوم دينكا نقوك بالتصويت في استفتاء حول ما اذا كانت المنطقة ستنتبع إلى الشمال أو الجنوب، بالتزامن مع الاستفتاء في جنوب السودان الذي ينص علي قيامه بروتوكول مشاكوس؛ وسيكون تنفيذ الاتفاق تحت رقابة دولية؛ كما سيتم توزيع عائدات النفط، في تلك الاثناء، على أساس ٨-٤٢-٥٠ بين السلطة المحلية، والحكومة الإقليمية والحكومة المركزية على التوالي.

سارت الامور في جلسة تقديم المقترح بصورة جيدة. تم تخصيص ساعتين لكلا الجانبين لمراجعة المقترح والعودة الى الجلسة. كان رد الحركة الشعبية هو أن هذا الاقتراح لايمثل سياسة الحركة الشعبية، ولكن الحركة ستقبل به "لمصلحة السلام"^(٢٧). اما في الجانب الحكومي، وعلى الرغم من وجود بعض التذمر، فقد اتخذ الوفد أيضا موقفا ببناء بشكل عام. طلب الوفد الحكومي مزيدا من الوقت، حيث ذهب "نافع علي نافع" و "الدريديري محمد أحمد" الى الخرطوم في اليوم التالي لمناقشة الاقتراح مع الرئيس البشير. ورجع نافع والدريديري في ٢٢ مارس ليعلننا أنه قد تم قبول هذا الاقتراح "كأساس للتوصل الى اتفاق". وكان الرئيس بوش قد اتصل بالزعيمين حيث نقلنا له رسميا نفس الرسالة الموجبة. شكر الامريكان، في وقت لاحق، النرويج على التدخل، مشيرين إلى أن التعديلات والمكالمات الهاتفية التي كانت قد جرت قبل



الاجتماع قد ساعدت في انقاذ هذه المبادرة. من جهتي، كنت اشعر بالارتياح لانه قد تم حل المشكلة الأكثر إثارة للجدل - على الأقل في الوقت الراهن. في مناقشات ثنائية لاحقة، قال طه لقرنق انه ينبغي ان تكون أبيي جزءا من صفقة شاملة، وأن موافقة الحكومة على المقترح قد جاءت في هذا السياق. وشدد على أن القرار بشأن أبيي لا يزال يخضع لمقايضات ومبادلات مع قضايا أخرى. وقال طه ان الحركة الشعبية كانت تأمل في ايداع أبيي في "جيبها" دون ان تدفع الثمن استنادا على تدخل "الحكم" الأمريكي. لم يكن ذلك صحيحا. لذلك كان هناك بعض التوتر والعصبية في وفد الحركة الشعبية عند بداية مناقشة القضايا المتبقية. لكن، وعلى الرغم من اجراء بعض التعديلات، بقي الاقتراح أميركي في النهاية كاحد مكونات البروتوكول الذي استكملته الأطراف المتفاوضة في شهر مايو.

بعد الاتفاق حول أبيي، لم يبق، قيد الانجاز، سوى ترتيبات تقاسم السلطة. تمّ تمديد اتفاق وقف العدائيات لمدة شهر ينتهي في ٣٠ ابريل. وبالرغم من انه كانت هناك مناقشات مفيدة حول هذه القضية تحت رعاية الجنرال سيمبيو، وأنه قد تم تصميم وتحديد المؤشرات المتصلة ببروتوكول ماشاكوس، الا ان الكثير من المهام ظلت تنتظر الانجاز. في هذه المرحلة، لعبت الأمانة العامة للايقاد دورا أكثر نشاطا، حيث قامت بتجهيز قائمة تحتوى على ستة عشر خلافا عالقا بين الطرفين، كان يرتبط معظمها بقضية تقاسم السلطة. والان قد حان الوقت للمساومة والمقايضة. استمرت المفاوضات على مستويين: المسئولان الرئيسيان، ولجنة مشتركة من الطرفين.

وتألفت اللجنة من إدريس محمد عبد القادر، ومطرف صديق، والدرديري محمد أحمد، وسيد الخطيب في الجانب الحكومي، ونيال دينق، ودينق ألور، وجاستن ياك، و باقان أموم عن الحركة الشعبية. اقترحتُ للجنة مجالات كنت اعتقد أن الحركة يمكن ان تتقدم فيها بمقترحات حلول وسطى. ذكر لي طه في محادثة له معي أن ثلاثة أو أربعة من الأسئلة كانت سهلة - فقد تمكن هو وقرنق فورا من "وضع علامة عليها في القائمة". وكانت الاكثر صعوبة هي



تلك المتعلقة بالعاصمة، والرئاسة، والوظائف السياسية القيادية، والترتيبات الانتخابية، ونسبة مشاركة الجنوب في أجهزة الحكومة المركزية، ومستوى اللامركزية الممنوح للولايات، وإصلاح الأجهزة الأمنية، وطبيعة الشراكة بين الحركة الشعبية وحزب المؤتمر الوطني. وأكد لي كلامه وقرنق على الهاتف أنهم على استعداد للقيام ببعض "مقايسة الاحصنة" بجدية بشأن هذه المسائل المتبقية.

ليست هي المرة الأولى التي نسمع فيها عن شائعات بأن المتشددين في الخرطوم كانوا متذمرين من أن طه قد افترط في تقديم التنازلات خلال المفاوضات، وأنهم يريدون الآن قطع الطريق لمنع التوصل إلى اتفاق كامل. كانوا سيفعلون ذلك عن طريق زرع الشائعات المشينة للسمعة حول كل زعيم ليتم إبلاغها للطرف الآخر، وبذلك يحولون دون مزيد من التعاون. ويُزعم أن من المحتمل أن يكون هذا هو أحد الأسباب التي جعلت المفاوضات تظهر تقدماً متواضعاً خلال الفترة الأخيرة. ولم أحصل أنا على تأكيد لهذه المعلومات.

• •



السياسة في الخرطوم

يرى ابييل الير بأن المبررات التي دفعت حزب المؤتمر الوطني في البداية للمشاركة في المفاوضات هي إقامة شراكة مع الحركة الشعبية من شأنها مساعدته على البقاء على قيد الحياة السياسية وتوفير درجة من الشرعية الدولية^(٧٨). وكان ذلك الهدف يستحق بعض التنازلات. وعلى الرغم من أن تحقيق السلام هو بالتأكيد مهم في حد ذاته، فإن هذه المبررات هي الدافع الراجح أيضا وراء مشاركة علي عثمان محمد طه الشخصية في هذه العملية. مع تقدم المفاوضات، لا بد أن طه قد بدأ يعي ليس فقط درجة التعقيد العظيم الذي تنطوي عليه المهمة التي تصدى لها، ولكن أيضا الأسباب التي تقف وراء بعض المواقف التي يتخذها نظيره. رأيي الشخصي هو أن علي عثمان وسّع دائرة تركيزه من البقاء على قيد الحياة السياسية له هو ولزملائه ليشمل تحقيق اتفاق سلام مستدام وجاذب بما فيه الكفاية من أجل أن تسود الوحدة في السودان. وهذا بدوره كان يعني المزيد من تقاسم الثروة والسلطة أكثر مما كان يتوقع هو - ومما تم السماح به مطلقا من قبل من قبل النخب السياسية في السودان.

تباينت الآراء حول هذا الأمر في الخرطوم. فمن وقت لآخر كان الرئيس يدلي ببيانات استفزازية حول قضايا التفاوض، وسمعنا روايات حول حالات من عدم الارتياح داخل صفوف نخبة الحزب الحاكم. فقد حدثني طه عن المفاوضات الصعبة التي كان يخوضها مع زملائه. وعلى الرغم من أن بعض المتشددین، مثل نافع علي نافع، كانوا ضمن الوفد في نيفاشا، فقد كان لآخرين في الخرطوم مجالا واسعا لافساد الجهود القائمة. وبرغم دعم رئيس الجمهورية وكبار أعضاء مجلس الوزراء لكل القرارات التفاوضية^(٧٩)، فقد كان التذمر في الخرطوم، من هذه التنازلات التي سبق لها أن قدمت، قد بات أعلى صوتا^(٨٠).



وكان بإمكانى ادراك ان الضغوط على طه كانت في تصاعد مستمر. انه بحاجة الى اتفاق جيد حول اقتسام السلطة.

وكما رأينا، فقد كان جلب أصحاب الشأن من الخرطوم الى المحادثات واحدة من استراتيجيات طه لتوسيع نطاق المسؤولية عن الاتفاق. وشملت هذه الاستراتيجية استقدام شيوخ قبائل المسيرية، والشخصيات الدينية، وقادة الحزب الحاكم، وغيرهم، حيث التقى معظمهم بقرنق بشكل واف وناقش معه القضايا ذات الصلة. ومن المرجح أن هذا الامر كان جزءا من استراتيجية متفق عليها. كان الاجتماع مع القيادات المسلمة ناجحا بشكل خاص. فقد كانوا وهم يتوقعون ملاقة احد اعداء الاسلام، تساورهم رغبة عميقة نحو ذلك اللقاء. أمضى دكتور جون معهم يوما كاملا، أوضح لهم فيه أن الجنوب ليس ضد الإسلام، واطلعهم على المخاوف والهموم الجنوبية، وعلى التزامه بحرية الاديان. تحدث معهم بالطبع بعربية طلاقة، وأظهر معرفة بالإسلام، وبالتاريخ والثقافة السودانية كذلك، ووعد بأن تكون المساجد في الجنوب محمية. ترك قرنق انطبعا قويا للغاية. وانتهى الاجتماع مع القيادات المسلمة بدعوة رئيس الحركة لزيارة الخرطوم كزعيم وطني.

كان الطرفان قد التزما بالفعل، في بروتوكول ماشاكوس، بـ “أقامة نظام حكم ديمقراطي”. وفي غياب معيار موضوعي لقياس السند الشعبي للحكومة أو الحركة الشعبية، كانت المفاوضات بشأن تقاسم السلطة تدور حول السيطرة السياسية. وكان خطر الاستبعاد التام للأحزاب الأخرى من حكومة الوحدة الوطنية المفترضة في الخرطوم وحكومة ما بعد الحرب في جنوب السودان مصدر قلق عظيم بالنسبة للترويك. وبما أنه كان قد تم منع اشتراك هذه الأحزاب في المفاوضات بواسطة الخرطوم، ولم تكن بالتالي طرفا في الاتفاق، كان هناك خطرا ماثلا في أن ينقلبوا الان نحو افساد وتقويض الاتفاق.

وكان غياب التمثيل في المؤسسات الحكومية مباشرة بعد اتفاق السلام يزيد من هذا الخطر. وكان هذا هو السبب الذى دفع الترويك وغيرها من الشركاء الدوليين للضغط خلال الجولات السابقة من أجل اجراء انتخابات مبكرة من



شأنها أن تضيف الشرعية على الحكومة. وكان طه، مدركاً أن انتخابات من نوع ما يجب أن تجرى، قد ناشد مراراً وتكراراً الحركة الشعبية بالالتزام بشراكة سياسية ذات طابع رسمي أكبر، وتمتد على أجل أطول. أراد ببساطة، وأن لم يكن قد ذكر ذلك بشكل صريح، شراكة من شأنها أن تساعد كلا منهم في الفوز في الانتخابات والبقاء في السلطة. وتمّ طرح هذا الأمر مراراً وتكراراً، حيث طلب مني علي عثمان عدة مرات التدخل للحديث مع الحركة الشعبية. وقد ناقشت هذا الأمر مع دكتور جون وقادة الحركة الشعبية، لكنهم كانوا حذرين للغاية.



القضية الشائكة: اقتسام السلطة

••

عند هذه النقطة كان الوضع فيما يتعلق بالقضايا العالقة على النحو التالي. كان الاتفاق بشأن أبيي على وشك النهاية، ولكن كانت الحكومة ترمي توقيعها عليه بغيره من القضايا. وكان الحال هو نفسه بالنسبة للرئاسة، ولكن في هذه الحالة كانت الحركة الشعبية هي التي رهنت النهاية بالتوصل الى اتفاق شامل. اما في جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق، فقد ظلت المشورة الشعبية وترتيبات الحكم معلقة لم يبت فيها بعد. وكانت مسألة العاصمة مثار نزاع على نحو خاص، حيث كان الخلاف يدور حقا حول ما إذا كان يجب تطبيق الشريعة ام لا.

وانطلقت المحادثات ببداية كسولة. كان قرنيق يرى ان علي عثمان ربما يكون على استعداد لان "يجمع" مرة أخرى. اجتمعت الترويكا في يوم ٣٠ مارس لمناقشة الحالة الراهنة للمفاوضات واستراتيجية العمل للمرحلة النهائية. وانطلق السفير "الآن غولتي" مهاجما ومنتقدا الدور الأخير الذي لعبه الامريكان في نيفاشا. واشتكى الجنرال سيمبيو، مرة أخرى، من أن الولايات المتحدة كانت على وشك اختطاف المحادثات. كان طرفي التفاوض وسكرتارية الايقاد يعانون حالة من الاحباط، حيث طلبوا من السفير "رانبرجر" توضيح التعليمات التي تلقاها من واشنطن. كانت الولايات المتحدة تسعى للحفاظ على قوة الدفع، بعد الاختراق الذي تم بشأن أبيي، للانطلاق نحو "صفقة شاملة" بشأن القضايا المتبقية. ففي ضوء التنازلات التي قدمتها الحكومة في منطقة أبيي، كما كان يبين الامريكان، فانه قد آن الاوان للحركة لان تتقدم بشيء بشأن تقاسم السلطة. وذكر "رانبرجر" ان الامريكان ربما تقدموا باقتراحاتهم هم بشأن هذا الموضوع ايضا.

لم تكن المملكة المتحدة والنرويج سعيدتان تماما بهذا الذي يحدث. كان السفير "غولتي" يخشى أن يقود السلوك الأمريكي الى حرف المفاوضات عن



مسارها. طلبت المملكة المتحدة من الولايات المتحدة ان تحتل موقعا اكثر تواضعا على المسرح الحالى للاحداث، وان تسمح للطراف المتفاوضة بتولي مسؤولية المحادثات سويا مع سيمبيو الذى تنبغى ان تجد قدراته القيادية ما ينبغى لها من احترام. على الجانب النرويجي لم تكن لنريد ضغوطا كبيرة من الخارج في هذه المرحلة؛ كان هناك خطر الانهيار الكلي للمفاوضات أو الوصول لاتفاق لا ”يملكه“ الطرفان وبالتالي تنقصه الاستدامة. كان في رأينا، انه ما زال هناك حراك في العملية، واننا في حاجة للسماح للطراف نفسها بالتوصل الى ”اتفاق“ متوازن، مع تحقيق تبادلات ومقايضات حول القضايا المختلفة. وأشار السفير ”إيلفسن“ لتقارير حديثة من سفارتنا في الخرطوم عن شائعات تتحدث عن توتر يحيط بالمفاوضات، وحتى عن محاولات انقلاب محتملة. شككت الولايات المتحدة فى هذه الشائعات مبينة ان طه فى مامن تام، دون معارضة تذكر.

في هذه المرحلة ابدى الوفد الحكومي في نيفاشا نفاذ صبره: اذ انهم يشعرون أن الحركة تقوم بعرقلة الامور. لكن، في بداية ابريل بدأت الأمور فى الحراك؛ وما ان حلّ الخامس من ابريل حتى كان هناك اتفاق على العديد من القضايا المتبقية. ففيما يتعلق بقضية الرئاسة، كررت الحركة الشعبية قبولها لموقع النائب الأول للرئيس، حيث ستؤول لحزب المؤتمر الوطني وظيفه نائب رئيس ثانية ادنى رتبة بدلا من رئاسة الوزراء. وكان ذلك الترتيب قد قصد منه استيعاب طه، وضمان انه سيكون فى موقع قوي في الحكومة الجديدة؛ فقرنق ”سيهتهامر“ الجنوب، وطه بامر الشمال - هذا من حيث ضمان تنفيذ الاتفاق. وتعهد الجانبان بمحاولة التوصل الى توافق اجماعى في الآراء بدلا عن قرارات الأغلبية في هيئة الرئاسة. وتم أيضا إيجاد حل لإصلاح الأجهزة الأمنية. وفيما يتعلق بتمثيل الحركة الشعبية في المؤسسات السياسية المركزية، اتفق الطرفان على ان تنال الحركة الشعبية ثلث المناصب، وينال المؤتمر الوطني ”الأغلبية“، وتنال القوى السياسية الاخرى ما تبقى. وواصل الطرفان أيضا التفاوض حول ترتيبات اقتسام السلطة للمنطقتين



الاخرتين (جبال النوبة والنيل الازرق) بجانب قضية العاصمة. وفي ٧ أبريل زار "تشارلي سنايدر" المفاوضات، حيث وعد الطرفان بالوصول الى اتفاق في عيد الفصح. وقد تم استخدام تلك الزيارة تكتيكيا من قبل كل جانب للشكوى من عدم مرونة الطرف الآخر.

ظللت على اتصال مع كلا الزعيمين خلال هذه الفترة، لكنني كنت في حاجة إلى فترة راحة. سافرت إلى فرنسا لمدة اسبوع في عيد الفصح، متوقعة ان يقوم علي عثمان وقرنق بالتحرك في القضايا الرئيسية من تلقاء أنفسهم. لكن، وبعد مضي يومين فقط، بدأ هاتفني المحمول في الرنين. كان المتحدث هو دكتور جون، وكان يبلغني بأنهم قد واجهوا عقبات كبيرة في قضية العاصمة ونسب التمثيل في المنطقتين. انتهى بي الأمر الى الحديث على الهاتف مع كل من علي عثمان ودكتور جون لما يقارب الثلاثة أيام. لم يكن هناك أي شخص بالكاد في نيفاشا: من جانبنا كان هناك فقط "إندر ستايسن" بصفته خبيراً لدى الأمانة العامة للإيقاد.

• •



وضع العاصمة القومية



كانت قضية العاصمة مطروحة على طاولة المحادثات في ناكورو، حيث كانت تلك الدورة قد انتهت الى طريق مسدود وبانسحاب الوفد الحكومي من المفاوضات. والآن فان الخيار مفتوح امام علي عثمان ودكتور جون لحسم هذه المسألة الصعبة، في واحدة من أكثر فترات التفاوض حدة في محادثات اقتسام السلطة. كانت الامور قد ظلت فى مكانها حيث لم يكن هناك اى تغيير. فقد كانت الحركة الشعبية ترى ان العاصمة القومية هى عاصمة ليس فقط للشمال ولكنها عاصمة ايضا لاقاليم اخرى فى البلاد حيث يوجد عدد قليل من الناس يتبعون الاسلام؛ وان العاصمة ينبغي ان تكون شاملة للجميع، تعكس تنوع البلاد، ولا توفر امتياز لدين واحد بعينه. ولكن بروتوكول مشاكوس كان قد وافق ان يكون الشمال خاضعا لقانون الشريعة؛ ففيما يخص الحكومة فانه ليست هنالك أي مشكلة على الإطلاق، ولا حاجة بالتالى إلى إعادة فتح النقاش.

كان احد مفاوضى الحكومة، امين حسن عمر، متعنتا حتى انه حصل على لقب "ليس بوصة واحدة حتى" من وفد الحركة الشعبية^(٣٢). من جانب الترويكنا ناقشنا هذه المسألة مرات عديدة، وعملنا على مخططات تمت مراجعتها وتشذيبها الى حد التشويه، احتوت على مقاطعة "جيب" محايدة دينيا، وتجميد الشريعة خلال الفترة الانتقالية، واشتثناء الجنوبيين كليا من الشريعة الإسلامية، مع توفير ضمانات لغير المسلمين، كما كان قد اقترح ابييل الير.

لم يكن طه ولا قرنق راغبا في تغيير موقفه. ولم يكن لايهما أي بديل جديد لاقتراحه بشأن هذا الموضوع. اصبح الوضع متوترا جدا. وفي لحظة ما، اتصل قرنق بالحكومة المصرية حتى للتدخل لدى الخرطوم. وبالمثل، تعنت طه في موقفه^(٣٣). نادر هي المرات، ان وجدت اصلا، التي استمعت اليه فيها



وهو بهذا الشكل^(٣٤). وكانت البشارة الوحيدة التي بعثت الامل هي تعليق دكتور جون الصريح أن هذه المسألة ينبغي ألا تصبح "قاصمة ظهر".

كان علي عثمان محاميا، وكان يرى انه يمكن الابقاء على التشريعات القائمة، لأنها تميز بالفعل بين المسلمين وغير المسلمين، حيث لا تنطبق قوانين الشريعة على الفئة الثانية وانما تنطبق على الفئة الاولى فقط؛ ويمكن زيادة تعزيز هذا التمييز، سواء في التشريع أو في التطبيق. في النهاية كان على دكتور جون الاعتراف بان طه كان محقا: ان قد يكون من الممكن وضع إطار قانوني يحترم الاختلاف في الخلفيات الدينية، ويطبق، على نحو ما، نظامين مختلفين للقانون في العاصمة.

كانت المشكلة العملية ترتبط بالتنفيذ. هل يجب على اجهزة إنفاذ القانون سؤال الأفراد عن الدين الذي يعتنقونه قبل تحديد أى قانون ستقوم تلك الاجهزة بتطبيقه؟ وهل هذا من شأنه أن يشكل حماية ناجعة بما فيه الكفاية لغير المسلمين؟ بعد فشله في اقناع طه بقضية عاصمة علمانية، او بوجود مقاطعة "جيب" علمانية، او بخيارات التجميد خلال الفترة الانتقالية، قرر قرنق أخيرا البحث عن العناصر العديدة التي يمكن أن تشكل معا إطارا قويا من الحماية والضمانات لغير المسلمين في العاصمة. كان هذا الامر يتفق مع مقترحات الير، حيث شملت تلك العناصر التمثيل الواسع للجنوبيين في اجهزة إنفاذ القانون، وتدريب الموظفين والضباط، ومنظومة اجراءات استئناف سليمة، ولجنة رئاسية لمراقبة تطبيق القوانين. وكان هذا العنصر الأخير بالغ الأهمية؛ اذ انه سيعمل على حماية الجنوبيين من تطبيق العقوبات الحدية بموجب الشريعة. وإذا ما فشلت هذه الحماية، فإن اللجنة لديها القدرة على ارجاع القضية الى هيئة الرئاسة. كانت هذه الآلية مهمة جدا كمخرج للحركة الشعبية، اذا ما تبين بالتجربة ان غير المسلمين يساقون الى المحاكم لانتهاكهم لقانون الشريعة. وستسمح اللجنة بإمكانية إعادة فتح قضية العاصمة خلال الفترة الانتقالية. لقد كان هذا الحل مرهونا بالممارسة والتطبيق.



في النهاية، كان الحل الذي تم الاتفاق عليه أخيراً يسير في ذلك الاتجاه. في يوم الجمعة العظيمة، بعد أن أدرك أنهم واصلون إلى اتفاق لا محالة، قدم علي عثمان لقرنق بيضة عيد الفصح. وبعد أن شكره، أجاب دكتور جون مازحا: "لقد أوفيت أنا في موضوع العاصمة، والآن عليك أن توفى في المنطقتين (جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق)". ضحك الاثنان. لقد تمكنا من أحداث اختراق. وعلى الرغم من أن قرنق كان قد حارب من أجل حل مختلف، إلا أن هذه القضية قد أثبتت أنها لا تمثل خطأ أحمر بالنسبة له بالطريقة التي كانت بها للحزب الحاكم والحكومة بما لا يدع أي مجال للشك^(٣٥).

تواصلت المناقشات، من ثم، حول قضية الحكم في المنطقتين. كان كلام من الجانبين يريد أن تكون وظيفة الحاكم في كل من جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق من نصيبه. وبعد شد وجذب، انتهى بهم الأمر إلى الحل الأكثر منطقية، وهو تقاسم المناصب العليا في المنطقتين، حيث سيكون حاكم جنوب كردفان (جبال النوبة) من المؤتمر الوطني، ونائب الحاكم من الحركة الشعبية؛ وسيكون الأمر معكوساً في جنوب النيل الأزرق، مع التغيير في منتصف الفترة الانتقالية^(٣٦).

كان من ضمن المسائل المهمة التي بقيت دول حل هي قضية التمثيل في المجالس التشريعية في المنطقتين. وبدا واضحاً أن هذا يجب أن يكون جزءاً من اتفاق شامل بشأن التمثيل الحزبي في البرلمان الوطني وبرلمان الجنوب والمجالس التشريعية في الولايات. فقد أعطى اقتراح ناكورو الجنوبيين ٣٠ في المئة، حيث كان قرنق يفترض أن بإمكانهم الوصول إلى ٣٣ في المئة في نهاية المطاف. وقبل أن يتم إحراز تقدم كبير، غادر علي عثمان طه إلى الخرطوم يوم ١٨ أبريل لمواجهة تحدي على منصبه القيادي الإسلامي من قبل دكتور غازي. لم تكن هذه هي المرة الأولى التي يتنافس فيها على منصب القيادة، وسوف لن تكون الأخيرة^(٣٧). وقد كان أن نجح طه في كسب التحدي، والأهم من ذلك من وجهة نظر مفاوضات



السلام، هو ان يده قد صارت اكثر قوة بالفعل. وبينما كان طه في
الخرطوم، استغل قرنق الفرصة للتشاور مع التحالف الوطني
الديموقراطي في أسمرأ.

• •



التنازلات المتبادلة



عند عودة طه وقرنق بعد اسبوع، كان من الواضح أن فترة التوقف "الراحة" كانت مفيدة ^(٣٨). كانت قد بقيت قضيتان في ترتيبات تقاسم السلطة: هما النسبة المئوية لتمثيل الجنوب في البرلمان الوطني، ومستوى التمثيل للأحزاب الأخرى في الجنوب والشمال على حد سواء.

كان كلا الجانبين يرى انهما كانا على مرمى حجر من الاتفاق على كل ترتيبات تقاسم السلطة والمناطق الثلاث، ولكن يتهم كلا منهما الآخر بوضع العراقيل. في مناقشة حول هذه الفترة، جرت في الآونة الأخيرة، ذكر المفوضون الرئيسيون في الجانب الحكومي أن الحركة كانت تمارس التلكؤ والمماطلة ^(٣٩). وزعم قرنق، من ناحية أخرى، أن الحكومة كانت تريد استكمال هجومها في دارفور قبل موسم الأمطار. وكنا نعتقد، نحن المراقبون، أيضا ان الحكومة ربما كانت تعمل على تأخير المحادثات بينما تقوم بالتعامل مع الأزمة في غرب البلاد. وعلى أية حال، فالان (أوائل شهر مايو) دارفور تسيطر تماما على الأخبار، وما هو كولن باول يدعو لاعطاء دفعة نهائية للأطراف لتسوية القضايا الأخيرة. وتعج صحيفة نيويورك تايمز بالتقارير عن الفضائح ومشاكل وصول المساعدات الإنسانية. ويشكل المستوى الاستثنائي لاهتمام الرأي العام بقضية دارفور ضغطا على الحكومة الأمريكية لأن تفعل شيئا. كما ان المبعوث الخاص "فرالسين" كان يدلى ببيان لمجلس الأمن حول زيارته الأخيرة إلى دارفور؛ بينما يقوم المجلس بمناقشة بيان رئاسي حول نفس القضية.

فى يوم ١٣ مايو قدم كل طرف مقترحاته للتسوية الشاملة للقضية أبيي. وكانت التسوية التى تقدم بها الامريكان من أجل حل القضايا الأكثر إثارة للجدل قد تم تضمينها فى كلتا الورقتين المقدمتين من جانب الاطراف المتفاوضة. الا انهم اختلفوا حول موقفهم الرسمي من ابىي، وحقوق المسيرية



ودينكا نقوك. وعلى الرغم من الاختلافات في الرأي، فلم يكن أيا من الطرفين يرى ان المشكلة لا يمكن حلها. وبالنظر لما سبق لهما ان حققاه في موضوع العاصمة، كان هناك احساس بمقايضة مضمرة حول أبيبي.

ولكن حتى ونحن نخطو، على ما يبدو، نحو الوصول الى نهاية، تنتابني المخاوف من أن تصبح مصداقية العملية برمتها موضع تساؤل من قبل المجتمع الدولي؛ فكل الانظار كانت تتجه نحو دارفور. كانت فقط مسألة وقت قبل ان تصبح دارفور عنصر مستقل في جدول أعمال مجلس الأمن. وفي حين أعلن دكتور جون انه سيستخدم ”كل ما يملك من الطاقة والقوة للانخراط في العمل مع الطرفين من اجل ايجاد حل للصراع في دارفور“، فانه قد شدد على أن التوصل إلى اتفاق في نيفاشا يمثل أساسا ضروريا للتوصل إلى حل في دارفور. أجبته بأنه لا يمكن قبول أي مزيد من التأخير. لقد نفذ الوقت.

وافق علي عثمان على ذلك؛ وكان قد بدأ يفكر بالفعل في طبيعة حفل التوقيع، حيث قام بحثي على التحدث مع زملائي حول الحضور. وعدت بأن افعل ذلك، لكنني انتهزت هذه الفرصة لإثارة مشكلة المصداقية التي تواجهنا مع تطور الأحداث في دارفور. وعبرت له عن قلقنا البالغ إزاء الوضع، ودعوت إلى وضع حد للهجمات على المدنيين وتأمين وصول العاملين في المجال الإنساني. وذكرت ان الوضع في دارفور سوف يلقي بظلاله تماما على عملية السلام ما لم يقم الطرفان على الفور باستكمال المحادثات.

• •



يوم بالغ الطول

لمرة واحدة، يلتزم دكتور جون وعلى عثمان بالاجل الذى ضرباه هم بانفسهم لانفسهم؛ فقد ظلت الاطراف مجتمعة معا دون انقطاع من ١٦ فبراير حتى ٢٥ مايو. وها هم قد انتهوا الان.

تم تحديد ٢٦ مايو موعدا مقررا لحفل التوقيع. وقد تمت دعوتنا من قبل الجنرال سيمبيو كمرابين للتوقيع على البروتوكولين. كان وزير خارجية كينيا "ستيفن كالونزو موسيوكا" هناك، حيث كانت دولتان من دول الترويكما ممثلة على الصعيد السياسي، بواسطة "اندرو ناتسيوس" و "تشارلي سنايدر" من الولايات المتحدة، وأنا. جلسنا فى الخارج على العشب فى نيفاشا، ننتظر خروج الطرفين وهما يحملان مع الاتفاقيات فى ايديهم؛ كانوا حوالي ١٠٠٠ شخص فى مجموعهم: كنت على يقين من أن أصدقائي القدامى، أقراس النهر فى المرفق، لم يروا مثل هذا الحشد قط. وكان من المتوقع أن يبدأ الحفل فى الساعة ١:٠٠ بعد الظهر.

لم يحدث شيء. قيل لنا ان هناك مشكلة واحدة فقط لم يتم حلها بعد. حضر سيمبيو وطلب منا الدخول الى المنتجع. كانت الحركة الشعبية قد رفضت أرقام التمثيل فى جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق التي كنا نظن انه قد سبق الاتفاق حولها، وهى ٥٥/٤٥ فى المئة فى كل ولاية. كانوا يريدون تمثيلا متساويا فى كل من المنطقتين، كما طالبوا بخفض تمثيل المؤتمر الوطني فى الجنوب من ٢٠ الى ١٥ فى المئة. اما الحكومة، من جانبها، فقد فتحت النص المتفق عليه بشأن المناطق الثلاث، رافضة مصطلح "مستقل" وطالبة تغيير اسم جبال النوبة الى "جنوب كردفان". كل هذا كان يتطلب اجراء محادثات جديدة على أعلى مستوى، حتى وان كان ذلك خلال انتظار كل الوجهاء فى الخارج على العشب.



طلب منا سيمبيو الحديث الى كلا الطرفين. وافق كل من وزير الخارجية "موسيوكا"، و"أندرو ناتسيوس"، و"شارلي سنايدر"، وأنا، على الضغط على دكتور جون اولاثم على طه للتمسك بالنص المتفق عليه سابقا. تدخل أيضا ابييل الير. كانت المشكلة الكبرى في الحركة الشعبية. سوف لن يتزحزح قرنق عن موقفه. افترضت أنه كان تحت ضغط من مواطنيه في جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق. اتفقنا على ان اقوم انا بمقابلة قرنق منفردا، حيث اخبرته، في غرفة منفصلة، ان الوقت قد حان بالنسبة له ليتراجع. وأخيرا، تنازل قرنق. ذهبت إلى على عثمان لاحمل له الخبر، مشددة على ضرورة الحاجة إلى عدم احداث أي تغييرات في النص.

بحلول ذلك الوقت، كان الناس ينتظرون في الخارج لعدة ساعات. لكننا لم تكن قد انتهينا بعد. واحتج الوفد الحكومي على المصطلحات في عدة أماكن. كل هذه القضايا أيضا قد تم حلها في النهاية. وأخيرا تم توقيع البروتوكولات حول تقاسم السلطة والمناطق الثلاث عند الساعة ١٠:٠٠ مساء. ففي وسط هتافات الفرحة وصلوات الشكر قامت الحكومة السودانية والحركة الشعبية بالتوقيع على اتفاقيات تمهد الطريق لانهاء حرب اهلية في أفريقيا. وقدم الزعيمان الخطب، وكذلك فعل سومبيو وموسيوكا. تحدثت انا كذلك باسم منتدى شركاء الإيقاد. بهذين البروتوكولين، وتينك السابقين، كان اتفاق السلام الشامل واقعا حقيقيا تقريبا.

"الامور لن ولا يمكن لها أبدا أن تكون هي نفسها مرة أخرى"، هكذا أعلن جون قرنق في حفل التوقيع، وسط صيحات الفرحة من النساء من جنوب السودان. "لقد وصلنا إلى قمة التل الأخير في رحلتنا المضنية للصعود لمرتفعات السلام": "الطريق المتبقى امامنا سهل منبسط"; "البروتوكولات تؤرخ لتحول مفاهيمي منطومي". والمج أيضا الى أن الاتفاق قد يعطي دفعة جديدة لجهود السلام في دارفور. ..كان أداء رائعا، أظهر مزايا قائد وطني محتمل.



وتحدث على عثمان محمد طه باريحية عن الاتفاق باعتباره بداية لسودان جديد، وهو مصطلح يستخدم عادة من قبل الحركة الشعبية. ”قرصت نفسي“. وشدد طه على أن التعاون بين جميع القوى السياسية أصبح الآن ضرورة حاسمة. تحدث باللغة العربية، مباشرة إلى مشاهدي التلفزيون بالسودان. ”نشكر الله سبحانه وتعالى الذي قادنا إلى هذا الإنجاز العظيم“، مضيفاً أنه يأمل أن يقود الاتفاق إلى دفع جهود السلام في جميع أنحاء البلاد، وكان مما يثلج الصدر أن أسمع القائدين يعبران علناً عن تقديرهما للدور الذي لعبته، ويطلبان استمرار مساعدتي لإنهاء الإتفاقية الكاملة.

عقدت خمسة اجتماعات مع كل من قرنق وطه في نيفاشا خلال هذه الزيارة، راوحت بينهما جيئة وذهاباً، في محاولة لفرز القضايا الأخيرة، وبعد التوقيع لتأكيد الحاجة لـ ”تسويق“ الإتفاقية، وضمان إدخال الأحزاب السياسية الأخرى في المفاوضات والمؤسسات الحكومية المناسبة. كانت هناك أنباء عن مقاومة في الشمال لبعض التنازلات، وأصبح من المهم الآن نشر الاتفاقية وتوسيع تملك الناس لها. وقد التزما بذلك. كما شجعتهم على أن يضعوا كل البروتوكولات التي تم التوقيع عليها الآن في اتفاق أطاري واحد. وهذا سيؤكد ختام المفاوضات الطويلة، وقرب التوصل إلى اتفاقية شاملة، والاستعداد للتحضير لمرحلة ما بعد النزاع، أي استصدار قرار من مجلس الأمن يفوض بعثة لحفظ السلام، وتأسيس صندوق للمانحين متعددي الأطراف. كان هناك اتفاق عام على هذا الاقتراح - حتى نافع علي نافع أكثر المتشددتين تطرفاً كان متحمساً. وقد أصبح هذا هو الأساس لإعلان نيروبي الصادر في ٥ يونيو منوهاً باستكمال كل البروتوكولات التي ستشكل اتفاقية السلام الشامل.

وكما قالت ربيكا قرنق مؤخراً وهي تقتبس من زوجها ”يحمل المجتمع الدولي عصا، وستنزل هذه العصا على ظهر من يُعتبر معوقاً للسلام“^(٤١). وتمثل حقيقة أن الرئيس بوش أجرى عشر مكالمات مع البشير خلال مسار المفاوضات مؤشراً على ذلك.^(٤٢) لقد شعر قرنق بالضغط. قال متحدثاً إلى صوت أمريكا في ٣٠ مايو ”لقد تم التوصل إلى اتفاق سلام، ليس بالضرورة



لأن الطرفين أرادا ذلك، وإنما لأنهما أجبرا عليه. لقد تفاوضنا على اتفاقية
لأننا اجبرنا بالكثير من الضغوط. الطرفان شعرا أن تكلفة استمرار الحرب
أعلى من تكلفة وقفها. ومن ثم فقد أوقفنا الحرب“.
لكن القائدان ما كانا ليتمكننا من الوصول الى هذه النقطة بدون التزام شخصي
قوي. لقد اتخذت المحادثات ديناميتها الخاصة، وكذلك الشراكة بين الاثنين.



١. مقابلة مع أبيل أيلر ١٩ أبريل ٢٠١٠.
٢. وزعت ورقة أبيل أيلر إلى طه وقرنق وسيميو والوفود المراقبة (مقابلة مع ماتينق ملوال مابيور، ٢٣ أبريل ٢٠١٠).
٣. مقابلة مع باقان أموم، ١٢-١٣ يونيو ٢٠١٠.
٤. مؤخراً، أدعى أعضاء من الوفد الحكومي أن مغادرة طه أثناء المحادثات كانت محاولة تكتيكية لإحباط وتأخير الحركة الشعبية (مقابلة جماعية مع الوفد الحكومي، ١٩ أبريل ٢٠١٠). وذكرت مصادر أخرى من جانب الحركة الشعبية، أن طه نقل لدكتور جون أثناء محادثات نيفاشا أن هناك مشاكل متزايدة في دارفور، وقد ودعته هذه المخاوف للمغادرة من أجل المساعدة لمعالجة تلك القضايا (مقابلة مع باقان أموم، ١٢-١٣ يونيو ٢٠١٠).
٥. معلومات خاصة.
٦. مقابلة ماتينق ملوال مابيور، ٢٣ أبريل ٢٠١٠.
٧. لجنة التحقيق الدولية حول دارفور، تقرير إلى الأمين العام للأمم المتحدة، وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم (١٥٦٤) الصادر في ١٨ سبتمبر ٢٠٠٤؛ و ٢٥ يناير ٢٠٠٥.
٨. السابق.
٩. مركز بحوث الكوارث والوبائيات، إحصاء عدد الموتى بدارفور، «الموت في دارفور»، جيه هاغان و آيه بولوني، بروكسل ٢٠٠٥، مجلة العلوم، العدد ٣١٣ و ٥٧٩٣ سبتمبر ٢٠٠٦.
١٠. دارفور، فلينت ودي فال، ص ٩٣.
١١. دارفور، فلينت ودي فال، ص ٩٣.
١٢. معلومات خاصة، أبريل ٢٠١٠.
١٣. مقابلة مع ياسر عرمان، ١٨ أبريل ٢٠١٠.
١٤. دارفور، فلينت ودي فال، ص ٩٨؛ أكدت في لقاء مع ياسر عرمان، ١٨ أبريل ٢٠١٠.
١٥. مقابلة مع ثيودورس دان، ١٢ أبريل ٢٠١٠.
١٦. مقابلة مع منصور خالد، ١٥ أبريل ٢٠١٠.

١٧. ما أشار له طه من تحديات عصبية تواجه البلد خلال هذه الفترة أكده متينق ملوال مابيور في مقابلة معه، ٢٣ أبريل ٢٠١٠.
١٨. بما في ذلك الزيارات في ٢٠٠٤؛ تشمل زيارة في أكتوبر ٢٠٠٣، ويناير ٢٠٠٤، ومارس ٢٠٠٤، ومايو ٢٠٠٤، ويونيو ٢٠٠٥. وقد قمت بزيارات مشابهة للمفاوضات في خريف ٢٠٠٤ (نيروبي).
١٩. زيارة هيلدا جونسون للمفاوضات ١٣-١٤ فبراير ٢٠٠٤.
٢٠. مقابلة جماعية مع أعضاء الوفد الحكومي المشارك في مفاوضات اتفاقية السلام الشامل، ١٩ أبريل ٢٠١٠؛ ومقابلة مع علي عثمان طه، ٢١ أبريل ٢٠١٠.
٢١. مقابلة مع شارلي سنايدر، ٣٠ مايو ٢٠١٠.
٢٢. مقابلة مع علي عثمان طه، ٢١ أبريل ٢٠١٠.
٢٣. مقابلة مع باقان أموم، ١٢-١٣ يونيو ٢٠١٠.
٢٤. مقابلة جماعية مع أعضاء الوفد الحكومي المشارك في مفاوضات اتفاقية السلام الشامل، ١٩ أبريل ٢٠١٠.
٢٥. اتصال عبر البريد الإلكتروني مع روجير وينتر، ٢٢ يونيو ٢٠١٠.
٢٦. مقابلات هاتفية مع شارلي سنايدر، ٢٨ مايو ٢٠١٠، وأندرو ناتسيوس، ١٠ يوليو ٢٠١٠.
٢٧. اتصال عبر الإيميل مع روجر وينتر، ٢٢ يوليو ٢٠١٠.
٢٨. مقابلة مع أبيل أليز، ١٩ أبريل ٢٠١٠.
٢٩. مقابلة جماعية مع أعضاء من وفد الحكومة السودانية المشارك في مفاوضات اتفاقية السلام، ١٩ أبريل ٢٠١٠؛ ومقابلة مع علي عثمان طه، ٢١ أبريل ٢٠١٠؛ وماتينق ملوال مابيور، ٢٣ أبريل ٢٠١٠.
٣٠. مقابلة مع ماتينق ملوال مابيور ٢٣ أبريل ٢٠١٠؛ ومعلومات خاصة.
٣١. مقابلة جماعية مع أعضاء الوفد الحكومي المشارك في مفاوضات اتفاقية السلام الشامل، ١٩ أبريل ٢٠١٠.
٣٢. مقابلة جماعية مع وفد الحركة الشعبية لتحرير السودان في مفاوضات السلام، ١٦ أبريل ٢٠١٠.



٣٣. ملاحظاتي تقتبس من علي عثمان طه قائلاً «لا أحد في البلد سيقبل أي من ذلك، كما أن القوانين القائمة لن تجمد أو تعطل. هذه حدودنا».
٣٤. مقابلة مع علي عثمان طه، ٢١ أبريل ٢٠١٠؛ ومقابلة جماعية مع أعضاء من الوفد السوداني المشارك في مفاوضات اتفاقية السلام الشامل، ١٩ أبريل ٢٠١٠.
٣٥. يعتقد «فينك» هايسوم الذي اعتبر في ناكورو ذلك بمثابة خط أحمر للحكومة، وليس للحركة الشعبية لتحرير السودان، أن مصير مسودة ناكوري كان سيكون مختلفاً لو أُعترف بهذا. (مقابلة مع فينك هايسوم، ٢٨ يونيو ٢٠١٠).
٣٦. استغرقت تلك المفاوضات الفترة من ٩ إلى ١٢ أبريل ٢٠٠٤.
٣٧. مقابلة مع منصور خالد، ١٥ أبريل ٢٠١٠.
٣٨. وصلت الاتفاقية إلى أن نصيب الحركة الشعبية من المقاعد هو ٢٨٪ والأحزاب الأخرى ١٤٪ وحزب المؤتمر الوطني ٥٢٪ من المجلس التشريعي.
٣٩. مقابلة جماعية مع أعضاء وفد الحكومة السودانية المشارك في مفاوضات إتفاقية السلام الشامل، ١٩ أبريل ٢٠١٠.
٤٠. مقابلة جماعية مع وفد الحكومة السودانية المشارك في مفاوضات اتفاقية السلام الشامل (١٩ أبريل ٢٠١٠م)؛ ذكر أن علي عثمان طه كان مرتاحاً لعبارة السودان الجديد ومسروراً بالإشارة إلى تلك العبارة.
٤١. مقابلة مع ربيكا قرنق دي مبيور، ١٦ أبريل ٢٠١٠. ذكرت أيضاً في مقابلة مع منصور خالد، ١٥ أبريل ٢٠١٠.
٤٢. مقابلة مع أندروناتسيوس ١١ يوليو ٢٠١٠؛ واتصال عبر الايميل مع شارلي سنايندر، ٢١ يوليو ٢٠١٠.



الفصل السادس

إتمام الصفقة

□ □

باستكمال بروتوكولات نيفاشا والتوقيع على إعلان نيروبي، تم حسم معظم القضايا. وتبقت عدة مسائل أمنية، منها تمويل الجيش الشعبي لتحرير السودان، وإعادة الانتشار، ووضع «المجموعات المسلحة الأخرى». وكان يتوجب الاتفاق على آليات التنفيذ والجداول الزمنية لمختلف بنود البروتوكولات. وكان الضغط باتجاه استكمال المباحثات هائلاً والإرهاق عظيماً، إلا أن الوسطاء أصروا على ضرورة التوصل لبروتوكول تنفيذي^(١) يتضمن بدوره مسائل سياسية هامة مثل ترتيبات وقف النار، مواعيد الانتخابات والشراكة السياسية بين الطرفين عقب الحرب. وكانت هنالك أيضاً خطط للتعاون خلال الفترة قبل الانتقالية ونشر الفرق المؤقتة من كلا الطرفين. اكتشف دكتور جون قرنق وعلى عثمان أن أمامهما المزيد من القضايا للتفاوض حولها.

كشف رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان عن جلد وصبر عظيمين، وعدم استعداد للتراجع قبل التوصل لنتيجة يستطيع الدفاع عنها أمام شعبه. وأدى هذا في العديد من المرات لأزمات حتى مع الحلفاء، محليين وأجانب، بمن في ذلك المتعاطفين داخل الحكومة الأمريكية. وتجلّى هذا خلال التفاوض حول المناطق الثلاث. ولكي يتمكن من توسيع ملكية الانتقالية، تأكد قرنق من ضمان توقيع قادة مختلف الفصائل على البروتوكولات نيابة عن الحركة.

وكان يتعين على النائب الأول للرئيس العناية بدوائر مهمة في الخرطوم^(٢). وفي بعض الأحيان غادر طه المفاوضات لأن المقاومة في الخرطوم كانت حقيقية، وكان يتحتم عليه الاجتماع والتشاور مع زملائه^(٣) وبالإضافة إلى هذا، أصبح مناؤوه يزدادون قوةً ويهددون بنسف جهوده. وأسرلى أن المفاوضات في الخرطوم تكون في بعض الأوقات أكثر صعوبة مما هي عليه مع الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان. وتركز جزء من المقاومة حول قضايا محددة مثل الترتيبات الأمنية وموقف المسيرية في أبيي. ونشأت أزمات أخرى من الصراعات على السلطة في الخرطوم، حيث بدا أن بعض



المنافسين يحسدون طه على تحقيق انتصار يمكن أن يعزز صورته ونفوذه الشخصي.

في أمسية ٢٦ مايو، وبعد أن انفض السامر كان دكتور قرنق في روح ممتازة للغاية، وبينما كنت أفتح زجاجة الشامبانيا التي أحضرتها معي، تندر على التأثير الذي ستخلفه عودة الجنوبيين للخرطوم. «أنا حقاً أتطلع لتلك اللحظة» هكذا قال. «هل تصدقين بأننا سنفتتح أندية ليلية، وسيرقص الناس، وسترتدي النساء ما يحلو لهن من ملابس. وستكشف الفتيات صغار السن عن بطونهن». العبارة الأخيرة هي ما اصطاح الجنوبيون على تسميته تندرأ (فصل الدولة عن الدين). ولا يمكن أن يتعرض الجنوبيون، في اعتقاده، لأية مضايقات ولن يخضعوا لمحاكمات من رجال الشرطة المتدينين بعد هذا. وكان يعتقد أن مشاركة الجنوبيين في الحكومة سيكون له تأثير إصلاحي على الخرطوم. «سوف تدهش من عدد الأشخاص الذين سيأتون إلينا لتناول كأس أو كأسين: وبالطبع، فقد كان هناك جانب جدي في المسألة. ففي كلماته عقب التوقيع، قال رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان «أن الاتفاقيات تتضمن كافة الأهداف التي ناضلنا من أجلها». ويمكن أن يكون هذا صحيحاً. ومع ذلك، فقد كانت هناك مقايضات باهظة.

وكان المدخل الرئيسي لجعل المهمشين يشعرون بالمساواة في المواطنة يتمثل في عدم تطبيق قوانين الشريعة. وتلقت الحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان ضمانات من الخرطوم، ولكن الانطباع تعزز بأن السودان الجديد كان «جديداً» بالنسبة للجنوب (مع الاستثناء أبيي)، إلا أنه وبالنسبة لبقية البلد كان بدرجة أقل من ذلك. ونتيجة لهذا تعرضت الحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان لانتقادات بالغة من الأحزاب الأخرى في التحالف الوطني الديمقراطي. ففي جبال النوبة، النيل الأزرق، وفيما يتعلق بهذا الأمر، دارفور والشرق، فإن تنفيذ مختلف التزامات البروتوكولات سيعتمد على الرغبة في التغيير في المركز، وصلابة الجنوب في النضال من أجل قضيته، ونفوذ قوى الإصلاح السياسي في البلد.



وكسبت حكومة المؤتمر الوطني أهم نقاطها، أي قوانين الشريعة، والتي ستظل رسمياً الأساس للتشريع القومي، وتظل تطبق على المسلمين في العاصمة. وتم تجاوز الاستفتاء في جبال النوبة والنيل الأزرق. وكان لهذه القوى أن تأمل بمساعدة الحركة الشعبية لتحرير السودان بالفوز بالانتخابات التي سوف تنظم خلال الفترة الانتقالية، كي تتمكن من السيطرة على الحكومة. وكانت فاتورة أبيي باهظة وبطعم العلقم، وخفف من مرارتها الاستفتاء تكوين مفوضية خاصة بها. وهكذا كان لكلا الطرفين سببه الخاص به لقبول نتيجة المفاوضات. ومع ذلك، فقد كانت هناك سحب في الأفق ترمي بظلال ثقيلة على إنجازهم، مع الاستفتاء NSF ما قاموا بالتوقيع عليه. وكان لدارفور أهمية بالغة. ولكن هناك بعض «الخوازيق» المحتملة أيضاً.



دارفور في نيفاشا



قضيت وقتاً طويلاً في نيفاشا أو آخر شهر مايو. وأنا أتناقش مع كل من دكتور جون وعلي عثمان حول دارفور، مشددة على أنه من غير المتوقع أن يدعم المجتمع الدولي تنفيذ اتفاقية سلام في الوقت الذي لا يزال فيه الوضع في دارفور مشتتاً. وتجسدت المسألة في المصادقية. وحتى مارس ٢٠٠٤ كانت القضايا الإنسانية، وليس السياسية هي بؤرة تركيز الحكومات الأجنبية. وكان في مقدمة هؤلاء زملائنا من الولايات المتحدة، أندرو ناتسوس وروجر وينتر، الذي كان مساعد مدير هيئة المعونة الأمريكية آنذاك. وشارك بفعالية من جانبنا، نائب وزير الخارجية فيدار هيلجسن. وتغير الوضع في شهر أبريل، مع تزايد التغطية الإعلامية الدولية، وكشفت فرصة السماح بزيارة اللاجئين في تشاد الرعب الحقيقي مما كان يحدث. وأبرزت أجهزة الإعلام حول العالم كلمة «إبادة» التي وردت على لسان موكيش كابيلا، منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية بالسودان والذي قال «أن الفرق الوحيد بين رواندا ودارفور الآن هو الأعداد التي نتحدث عنها إن القتل في دارفور أكبر بكثير من مجرد صراع، إنه محاولة متعمدة للتخلص من مجموعة من البشر.» ولم يظل كابيلا طويلاً في منصبه، إلا أن صافرة الإنذار كانت قد انطلقت. وتكثفت مشاركتي في قضية دارفور خلال الأشهر الأخيرة، حيث ناقشت المسألة مع طه عدة مرات. وكنت مصرة على أن أي تأخير في معالجة الوضع ستكون له تداعيات هائلة. وكان صمود اتفاقية السلام على المحك، هذا فضلاً عن مؤتمر المانحين الذي كنا سنستضيفه في أوسلو، وإمكانية التوصل لحلول حول ديون السودان. وفي السادس والعشرين من مايو أجاز مجلس الأمن بياناً رئاسياً قوياً حول دارفور. وطالب بالعمل على عدة جبهات، بما في ذلك نزع سلاح الجنجويد ووقف إطلاق النار. وطالب البيان بالتنفيذ العاجل لآليات المراقبة دعماً للإتحاد الأفريقي وجهوده.

وكننت قلقة للغاية حول الوضع وذكرت ذلك للزعيمين. وكانت الخرطوم تقاوم التفاوض على الدوام، إلا أن عقل علي عثمان كان أكثر انفتاحاً خلال مناقشاتنا الخاصة^(٥). ولم يكن واضحاً مدى تأثيره على سياسة الحكومة تجاه دارفور. وكان الأمر الأكثر إلحاحاً هو استكمال مفاوضات نيفاشا، حتى يمكن توجيه الاهتمام نحو دارفور. ودعا رئيس كينيا، موي كيباكي الجانبين الشمالي والجنوبي لحفل على مستوى عالٍ في نيروبي يوم الخامس من يونيو. وقد مثلت الدعوة بالنسبة لي فرصة لمناقشة الوضع في المنطقة الغربية مع علي عثمان ودكتور جون. وكننت أتطلع لحل لقضية دارفور، سواء قبل أو في نفس تاريخ التوقيع على اتفاقية السلام الشامل. وافق الزعيمان، ولكن اتفاقاً دون تحمل مسئولية كان سهلاً: وبينما أبدى استعداداً للمساعدة، قال دكتور جون أن دارفور مشكلة تخص الحكومة وحزب المؤتمر الوطني، وأبدى علي عثمان قلقاً عميقاً ووعده بوضع المسألة على قائمة أولوياته. وقبل أن أغادر نيفاشا قمت بتدوين النقاط العاجلة التي يتعين على الزعيمين معالجتها، النقطة الأولى كانت دارفور. وسأكرر طرح هذه النقطة خلال الأشهر القليلة المقبلة. إن الإدعاء اللاحق بأن مفاوضي الإيقاد والدول المراقبة بما في ذلك الترويكاً قد تجاهلوا أزمة دارفور تماماً، إدعاء غير صحيح.

ويبدو أن القوات المسلحة السودانية وجهاز الأمن كانا يسيطران على العمليات في دارفور. وتمت إحالة ملف دارفور إلى (الأجهزة الأمنية)^(٦). وعندما تساءل مراقبون عن إذا ما كان لعلي عثمان أي دور^(٧)، أنكر طه بنفسه أي علاقة^(٨) ومضى لينفي أي صلات مع «المجموعة العربية» وموسى هلال، أو أي مليشيات أخرى في دارفور. ووصف العارفون بالأمور في الخرطوم علاقته مع القوات المسلحة السودانية بالمتأزمة. وشهدت دوائر عديده على انه يعمل من خلف ستار، نافياً أن تكون له أي مشاركة مباشرة^(٩). ويدعي طه أيضاً أنه حذر من استخـدام مليشيات عرقية، وطالب منذ وقت مبكر بحل سياسي داخلي للأزمة، ولكن دون جدوى^(١٠).



والآن وخلال المرحلة النهائية لمفاوضات نيفاشا لم يكن
هناك أدنى شك في أن الحل الأخير قد أصبح أكثر إلحاحاً
بالنسبة إليه أيضاً.

• •



توقيع على وقع المعارك

وبينما كان جلياً أن اتفاقية السلام التي كانت موضع تفاوض في نيفاشا قد تتعرض لانتكاسة، إذا لم تتم معالجة أزمة دارفور، كانت هناك مهددات أخرى تقف أمام تنفيذها. ففي أواخر مايو وأوائل يونيو قامت مليشيات بشن هجمات متتالية في أكوبو وبور. وكانت الحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان يتفاوضان حول صفقات منفصلة مع عدة مليشيات، إلا أنها لم تكسبها كلها. وكان من الواضح أن الهجمات التي تشنها عناصر متمردة يحتمل أن تكون قد تلقت دعماً من داخل الاستخبارات العسكرية في الخرطوم بهدف عرقلة التوقيع على الاتفاق النهائي. وكانت هناك إدعاءات من أن الأوامر تأتي من السلطات العليا مباشرة^(١١).

وهددت الحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان بمقاطعة حفل التوقيع في نيروبي، ووافقا على الاجتماع بوفد الحكومة في نيفاشا في الثالث من يونيو، شريطة الاستجابة لحزمة من الشروط المسبقة. وكانا يتطلعان لمناقشة شاملة للهجمات التي مثلت انتهاكات خطيرة لاتفاق وقف العدائيات، وضمنات بتوقف الهجمات وإنهاء الحملات الإعلامية التي تصدر من الخرطوم باتجاه الحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان. كما طالبا أيضاً بتضمين دارفور في نص إعلان نيروبي المزمع والذي سيكون ملخصاً للبروتوكولات. وتوقعت الحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان مشكلات في الموافقة على هذه المطالبات، إلا أن الحكومة تعهدت بلهجة متوازنة وعبارات محسوبة بمحاولة وقف نشاط المليشيات والتقارير الإعلامية السلبية. واجتمع الطرفان في نيفاشا لصياغة إعلان نيروبي تمهيداً لما يطلق عليه الدبلوماسيون «القبعة»، أي ملخص البروتوكولات الأربعة. وضغطت الحركة الشعبية لتحرير السودان من أجل إدراج التزام واضح بحل النزاع في دارفور وكذلك بيانات حول الديمقراطية و الحقوق المدنية. وقاوم



وفد الحكومة. وكانت الحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان غير سعيدين بالفشل في الخروج بنص أكثر قوة حول الدمج السياسي. واشتكوا لي، لكنهم واصلوا.

وكان يفترض أن يشهد حفل التوقيع بنairobi في الخامس من يونيو «تمتين» اتفاقية السلام وضمّان ملكيتها للأطراف ودول المنطقة. ومهد «إعلان نيروبي» لإمكانية التقدم في عمليات دولية مهمة، بما في ذلك عمليات مراقبة واسعة وبعثة أممية لحفظ السلام. وأخبرني طه في الليلة التي سبقت الحفل أنه ملتزم بالسير في العملية حتى النهاية، وادّعى أن الحكومة لا تقف خلف نشاط المليشيات في الجنوب. كما التزم، علانيةً، بحل مشكلة دارفور. وناشدته هو وقرنق بالإسراع ف عملية محادثات التنفيذ والاستفادة من الفترة الانتقالية لتحقيق تقدم في دارفور، ويمكن أن يتم هذا عبر «مفاوضات مسار سريع» تجمع الزعيمين. واتفقنا على أن نواصل الحوار حول كلا القضيتين، على أن تبدأ المفاوضات حول بروتوكول التنفيذ في الحادي والعشرين من يونيو.

وفي إطار الترويكا، كانت هناك مخاوف من أن يؤدي قرار إدانة من مجلس الأمن حول ما يجري في دارفور إلى نفس كلاً من اتفاقية السلام والمحاولات غير المعلنة لإحراز تقدم في ملف دارفور. وإن تواصلت أعمال العنف في دارفور، فإنه لا يمكن تفادي مثل هذا القرار. وما كان لمجلس الأمن، خاصة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة السماح بأن تكون دارفور رهينة لمفاوضات الإيقاد. واتصل وزير الخارجية باول بطه أوائل يونيو، مضيفاً المزيد من الضغط. وكنا نأمل أن يتخذ قرنق وطه إجراءً مشتركاً وإطلاق عملية سياسية يمكن أن تقرر تسوية لدارفور مع اتفاقية السلام النهائي بالسودان. وبعد أسبوع واحد فقط، وتحديداً في الحادي عشر من يونيو، تمت إجازة أول قرار لمجلس الأمن حول السودان. وسبق وأن تم إصدار العديد من البيانات الرئاسية، كما تم عقد عدد من الحوارات حول السودان ودارفور. وضع هذا القرار، بعد كل شيء، اتفاقية نيفاشا في الإطار الدولي وأجبر المجتمع الدولي على دعم عملية السلام ووضع الاتفاقية موضع التنفيذ.



ونص القرار أيضاً على تعيين ممثل خاص للأمين العام في السودان ليتولى الإشراف على عملية حفظ سلام شاملة. وكان هناك العديد من المناقشات التهديدية بين أعضاء الترويكا، منبر الإيقاد ورئاسة بعثة حفظ السلام الأممية. وقمنا بالترويج لعملية «خفيفة الوزن» مثل المفوضية العسكرية المشتركة بجمال النوبة، وبعدد محدود من العناصر ولكن بقدرات انتشار سريع، بما في ذلك قوات جوية كبيرة. ووفق أحد التقارير، فإن القيادة العسكرية المشتركة التي كانت تراقب وقف إطلاق النار في جبال النوبة عام ٢٠٠٢، لم تحفظ السلام طوال ثلاث سنوات فحسب، ولكنها ساعدت في تهدئة بؤر النزاع لمنع أحداث عنف بين المجموعات ونزع سلاح المقاتلين ودعم توفير المساعدات الإنسانية والتوسط في حل النزاعات وحرية حركة المدنيين والسلع^(١٢). وعملت القيادة العسكرية المشتركة على بناء الثقة بين الطرفين أيضاً. إلا أن الأمم المتحدة لم تكن على استعداد لتبني هذا النموذج الذي كان يختلف كثيراً عن عملياتها التقليدية لحفظ السلام.

ومن وجهة نظرنا، لم تكن هناك حاجة لعملية إعادة انتشار إلا في المناطق الثلاث، وبعض البؤر الساخنة في الجنوب (مناطق استخراج النفط وتلك التي شهدت اضطرابات في السابق. وكانت قضية دارفور مختلفة تماماً. إن نشر آلاف الجنود في الجنوب كان مضيعةً للمال. والحاجة لجنود على الأرض كان يمكن أن تكون كبيرة في مناطق التوتر في الجنوب، على الحدود، حول حقول النفط والمناطق التي كانت تنشط فيها المليشيات، وليس تلك التي كانت يمكن أن تسيطر عليها الحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان بعد أن تم الانسحاب منها. ووافقت حكومة السودان^(١٣) ونقلت ذلك للأمم المتحدة، ولكن إدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام كانت مصرة على نموذجها الخاص للانتشار، ولم تكن ترغب في حوار حول آلياتنا أو آليات الأطراف. وسوف نكتشف أن مخاوفنا كان لها ما يبررها، عندما كانت هناك قدرات ومرونة محدودة لمنع العنف أو حماية المدنيين في أبيي، أعالي النيل، جونقلي والاستوائية أثناء الفترة الانتقالية.



وكان يمكن مقارنة فعالية البعثتين في جبال النوبة. ففي تقريره لشهر ديسمبر ٢٠٠٦، عزا معهد التنمية الدولية تنامي عدم استتباب الأمن إلى «عدم قدرة بعثة الأمم المتحدة في السودان (يونيمس) على مراقبة الوضع على الأرض بفعالية متساوية». وأشار التقرير إلى :-

ضعف نزع أسلحة المليشيات، خاصة المقاتلين السابقين بقوات الدفاع الشعبي. وكان من الشكاوى المتكررة الأخرى النقص في قوات يونيمس وضعف تسيير دوريات راجلة أو محمولة بمروحيات. ويتمثل المجال الذي شعرت معه المجتمعات المحلية بأن نقل تسليم القيادة من القيادة العسكرية المشتركة إلى يونيمس قد خلف فراغاً كبيراً، هو مستوى نشاط المصالحات المحلية^(١٤).

ومما زاد الأمور تعقيداً انتشار القوات المصرية في جبال النوبة، حيث لا تزال الذاكرة الجمعية تحتفظ بذكرىات سوء الحكم الذي عانت منه المنطقة خلال القرن التاسع عشر.

ودار نقاش مستفيض حول موقف الممثل الخاص. وساندت الترويكا مرشح الفروييج توم فراالسن، ورشحت هولندا يان برونك. كما تم ترشيح شخصيات أخرى. وكان هناك الكثير من الاتصالات المحمومة لدعم هذا المرشح أو ذاك. وأصدر الأمين العام قراراً بتعيين برونك دون أن يستشير أحداً. وعندما اتصل الأمين العام، شعر قرنق وكأنه في «مصيصة»: «فقط بعد أن كشف قرنق عن تفضيله لمرشح آخر، اكتشف أن برونك كان داخل الغرفة مع الأمين العام، وأن المكالمات الهاتفية كانت عبر مكبر الصوت. لقد إتخذ كوفي أنان قراره.

وكنّا أنا ويان برونك زميلين كوزيرين، ونقلت له مخاوف الحركة الشعبية لتحرير السودان وكذلك ضرورة التعامل معهم بجدية. إلا أن بعض الخطوات غير المحسوبة بعناية أضرت بعلاقاته مع الجنوب لفترة طويلة. ولم يقض برونك إلا القليل من الوقت مع قيادة الحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان والجنوبيين عموماً. وبالتوقيع على اتفاقية فصل القوات مع الحكومة منفردة، بالرغم من الخطة التي تقضي بنشرها في الجنوب،



تجاهلت يونيمس بروتوكول الأمن تماماً (عالجت يونيمس هذا الخطأ لاحقاً)
وانتهى الامر ببرونك لأن ينهمك تماماً في أزمة دارفور، بالرغم من ان التفويض
لا يشمل هذا الغرض. وبالرغم من الأهمية البالغة لإتفاقية السلام الشامل
للسلام في كل البلد. وانغمس برونك بكلياته في أزمة دارفور. وأصبح من عتاة
دعاتها، للدرجة التي طلبت منه الحكومة في لحظة ما، وإن جاءت متأخرة،
مغادرة البلاد.

• •



مخاطر ومخاوف بالداخل



نتيجة لتجربة الجنوب مع اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢، كانت الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان يرغبان في أن يتم تنفيذ الإتفاقية الشاملة مع مجموعة من الضمانات الدولية، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن، قوات حفظ السلام، المراقبين الدوليين للإنتخابات، مفوضية نزيهة للتقييم والمراجعة، وغيرها. وكان البعد الدولي للإتفاقية عبارة عن وسيلة لإخضاع الحكومة للمساءلة. وطالبت الحركة الشعبية لتحرير السودان بجداول زمنية واضحة لتنفيذ الإتفاقية، كما نادى الوسطاء ونادينا نحن في الجانب النرويجي بان يتم التفاوض حول هذه المسائل ويتم التوقيع عليها في بروتوكول تنفيذ منفصل. وهذه المفاوضات التي ركزت على قضايا وقف إطلاق النار، هي التي إنعقدت خلال فصل الصيف. وفي بواكر خريف ٢٠٠٤ بدأت المباحثات حول بعثة الأمم المتحدة، تلتها تلك الخاصة بقضايا التنفيذ، في مصفوفة مستفيضة أعدتها سكرتارية الإيقاد.

وقرر الزعيمان طه وقرنق ترك هذه الجولة من المفاوضات لمساعدتهما على ان يعودا مع إقتراب نهاية الجولة لحل أي مشكلات عالقة. وكانت القضية الاولى التي تم التفاوض حولها اوائل يونيو ٢٨ التوصل لوقف دائم لإطلاق النار. وفي الوقت نفسه، إنشغل علي عثمان محمد طه وجون قرنق بمواجهة الجبهة الداخلية لكليهما حيث كان تواجههما مطلبان وبالحاح بعد غياب طويل.

وظل قرنق يتفاوض لفترة طويلة، الأمر الذي أثار المخاوف حول صلابته وحيوية الحركة والجيش. وكانت هناك ضرورة لإقناع الدوائر الجنوبية بالإتفاقية. وبدأ دكتور جون قرنق جولة ناجحة للغاية إستغرقت ثلاثة أسابيع. وخاطب رئيس الحركة حشوداً هائلة من المواطنين الذين ساروا على الأقدام لعدة أيام للإستماع إليه. ولم يشهد جنوب السودان شيئاً مثل ذلك من



قبل. وتحدثت معه عدة مرات عبر الهاتف الذي يعمل بالأقمار الصناعية خلال تلك الفترة. وكان قائداً ذو روح معنوية عالية وفي غاية الحماسة وهو يحدثني عن الدعم الكاسح وحماسة مواطنيه إزاء بروتوكولات نيفاشا.

وفي الخرطوم كان علي عثمان بحاجة أيضاً للإستقواء برأيه. وأخبرني بأنه وظف تلك الفترة في توضيح النقاط الجوهرية لمختلف البروتوكولات لدوائر صنع القرار، مخففاً من المخاوف ومقدماً الإجابات عن الأسئلة. وعقد سلسلة من الإجتماعات للتأكد من أن حزب المؤتمر الوطني ومؤيدوه ملمون تماماً بأبعاد القضية. وعرفت أن طه قد واجه إنتقادات حادة من قبل بعض المتشددین حول الإلتزامات التي تعهد بها. وتحدث بوضوح خلال مكالمة هاتفية حول بعض التحديات التي واجهها إلا أنه عبر عن ثقته في انه ما من هذه التحديات يمكن أن يضعف إلتزامه أو إلتزام الحكومة. وفي هذه الأثناء كان يبدو أن قضية دارفور قد أصبحت خارج السيطرة، وكانت تداعيات القضية تنداح على مستوى العالم، وتدفقت الوفود الأجنبية عالية المستوى على الخرطوم لإجراء محادثات مع الحكومة وزيارة دارفور. وكان علي عثمان وزملاؤه منهمكون في إستقبال الشخصيات البارزة الزائرة، بمن فيهم كوفي أنان وكولن باول اللذان قاما بزيارتهما أوائل يوليو.

● ●



تكتيكات التأجيل



وفرض الاختلاف في تفسيرات الاتفاقيات تحدياً آخر. وقام الجنرال فولفور بزيارة للسودان خلال هذه الفترة وتحدث مع القادة العسكريين من الجانبين. وكان قلقاً على نحو خاص حول ضعف معرفة أبعاد الإتفاقية وبنود البروتوكولات الأمنية، والتي إنقسمت آراء العسكريين من كلا الطرفين حول تفسيراتها وتعريفات تلك المواد. وتاكّد الجنرال من أنه سيواجه الكثير من الصعوبات، وطلب من الأمريكيين وأنا معهم من قرنق وطه توضيح القضايا عندما يعاودان التفاوض للتأكد من وجود فهم مشترك حول كيفية تنفيذ الإتفاقية. كما كنا قلقين أيضاً من إعادة الإنتشار المتوقع للقوات، ليس فقط بالنسبة لدارفور ولكن في مناطق أخرى أيضاً. فمن خلال تحريك معدات ثقيلة وحشود عسكرية، بدا واضحاً أن الحكومة وقوات دفاع جنوب السودان قد بدأت في تعزيز مواقعها حول المناطق المنتجة للنفط وفي الجنوب عموماً. وتفجرت الإضطرابات في أعالي النيل. وقد حدث هذا عدة مرات في السابق وخلال المفاوضات، وكان تذكيراً إضافياً بأن الاتفاقيات ليست ضمانات للسلام.

وفي هذه الأثناء، كانت مجموعات التفاوض تعمل على موضوعات التنفيذ في نيفاشا بدون إحراز نجاح يذكر. وكانت من بين القضايا الشائكة قضية الترتيبات الأمنية، شروط انسحاب القوات، إعادة الإنتشار، تشكيل وحدة مشتركة متكاملة في شرق السودان وتمويل جيش الجنوب. وكانت هناك أيضاً قضايا تتصل بالمناطق الثلاث والمليشيات. ولم تكن جهود الترويكا متسقة خلال هذه المفاوضات. وكان عدد الفنين قليلاً. وعلى المستوى السياسي، سمعت القليل من الأمريكيين الذين تزايد تركيزهم على دارفور. وبدأ صبر البريطانيين وغيرهم ينفذ من مفاوضات نيفاشا التي تطاولت.



وكان هناك الكثير من التخمينات بأن الخرطوم تستخدم تكتيكات للتأخير خلال المرحلة الأخيرة من نيفاشا، وطوال مباحثات التنفيذ كان التخوف من نسف إتفاق الشمال-الجنوب عنصراً في أزمة دارفور وتطلب الأمر توظيف الدبلوماسية الدولية والعلاقات الثنائية في إتخاذ أعنف الإجراءات. وهذا المدخل، أي منح الأولوية ل استكمال مفاوضات نيفاشا، سمح في نظر العديد من المراقبين باستمرار العنف في دارفور لفترة أطول مما كان متوقعاً. وبالرغم من الإتفاق مع هذا الرأي، لم يكن أمام دكتور جون قرنق سوى الضغط باتجاه نهاية عاجلة للمفاوضات. وكان طرح قضية دارفور في نيفاشا مرفوضاً، كما أن الإصرار على ذلك كان يمكن أن يؤدي لإنهيار المفاوضات، وهو ما كان يمكن أن يقودني لأن أتوقع أن هذا هو بالتحديد ما كلن يصبو إليه المتشددون في الخرطوم.

وأخبرني كل من طه وقرنق بنيتهما استخدام اتفاقية نيفاشا كأساس لحل مشكلة دارفور. وتحدثت إليهما قبل أن أغادر نيفاشا في يونيو، وطالبت بإنشاء آلية خلال فترة «إستراحتهما». وقبل أن أغادر نيفاشا أوائل يونيو بقليل، ناقشا تفويض شخص من كل طرف للإتصال بمتبردي دارفور. وتم تحديد نبال دينق من الحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان وسيد الخطيب أو يحيى حسين بابكر وبحسب ما كان سائداً من لهجة آنذاك، إنحاز طه لتدابير أكثر من تلك التي تم تحديدها لجبال النوبة (نوبة+) لدارفور، إلا أنهما لم يدخلتا في نقاشات تفصيلية.

إتصلت شخصياً بالمجموعات المتمردة في دارفور في محاولة لتمهيد الأرض. وتحدثت هاتفياً مع عبد الواحد محمد نور عدة مرات خلال شهري يونيو ويوليو، كما تابعت القضية مع آخرين، بمن في ذلك شريف حرير، عالم الأجناس والباحث في جامعة بيرجن. وطرحت لعبد الواحد إجراء مفاوضات مسار سريع حول دارفور، وبدلاً غير رسمي لنمط مفاوضات نيفاشا يتبناها على سبيل المثال مركز الحوار الإنساني أو منبر مشابه. وتقبل



عبد الواحد الفكرة، وواصل الإتصال بي مبدياً رغبته في مشاركة
فاعلة حتى بعد إنتقاله لباريس وتخلي العديّد من أصحاب
المصلحة الدوليين عنه^(١٥).

• •



مفاوضات مسار سريع حول دارفور؟



كان الوقت يمر سريعاً على دارفور. وخلال إحدى مؤتمرات الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في ساو باولو منتصف يونيو، اجتمعت مع وزير مالية السودان ووزير التجارة الدولية السوداني وسفير السودان^(١٦) الذين قدموا لي تنويراً حول أحدث الإجراءات الحكومية حول دارفور. وكان السفير منهما في الإعداد لمشاورات تمهيدية مع مجموعات المتمردين، ويعد الأرضية لعملية مفاوضات محتملة. وكانت هناك ثلاثة وفود في جنيف في إنتظار ممثلين لجماعتي التمرد الرئيسيتين. وأكد السفير إجراء مفاوضات (خارج الاجتماعات) في ٣ يونيو، وكان يعتقد أن إتفاقيات نيفاشا يمكن أن تقدم نموذجاً لدارفور، فيما يتصل بالحكم الذاتي، تقاسم السلطة وتقاسم الثروة. ونظراً لأن أولئك الذين تعرفوا على جوانب الإتفاقية بشكل أفضل في وضع أفضل للتفاوض على حل، طالب بمشاركة مباشرة من النرويج. وكان ردي انه من الضروري أن تتخذ الحكومة قراراً حاسماً بالمضي قدماً في مفاوضات موسعة حول دارفور. وكانت هناك حاجة ماسة لمثل تلك المفاوضات. وكنت أرغب في التعرف على مصدر الآراء ووجهات النظر التي عبر عنها السفير وزملائه ومدى التفويض الممنوح لهم. وأخبروني بأن الرئيس البشير ونائبه طه قد منحاها الضوء الأخضر، وقال السفير أن وسيطاً مثل مركز الحوار الإنساني قد يكون ضرورياً. ومن الأفضل «إختصار الطريق». وكان يرغب في ان أشارك بشكل مباشر في المفاوضات سواء بصفتي الشخصية أو في إطار الإيقاد.

ولأنني لم أكن متأكدة من جدية هذه المبادرة، إلا أنها لم تكن ملزمة. وقلت بأنني حتماً أرغب في المساعدة، إلا أنه من وجهة نظري فإن الأطراف المتفاوضة نفسها تتمتع بخلفية أفضل للدخول مباشرة في هذا المنحى. وتضمن هذا مشاركة إضافية من دكتور جون الذي كان يثق في جماعات التمرد. وأشارت إلى ان هذا قد يكون ترتيباً أفضل للدخول في مفاوضات. وتقبلت المجموعة هذا



الإقترح. وكان من المثير للإستماع لإشاداتهم بجون قرنق والحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان، فقد كانوا يعتقدون بأن التعامل معه سيكون سهلاً للغاية، مقابل التعامل مع متمردي دارفور. وقد كان هذا الحديث ممتعاً ومدهشاً. لقد غيرت مفاوضات نيفاشا المواقف.

وإكتسب إجتماع عقده مع الامين العام للأمم المتحدة أهمية بالغة في هذه المرحلة. وكنت أقدم له ول كبار مساعديه تقارير منتظمة حول المفاوضات خلال العام الماضي، أو ما يشبه ذلك. وكان يطلب مني تنويره من وقت لآخر، ويستفسر عن ما يمكنه القيام به من أجل المساعدة. إنني أكن إحتراما عميقا لكوفي عنان، وكان يمكننا التعويل على إستخدام نفوذه في المنعطفات الحاسمة. وكان قد تم الإعداد لزيارة عالية المستوى للأمين العام للسودان أوائل يوليو وهي زيارة تتصل بالأزمة في دارفور. وكان من المهم بالنسبة لي أن يكون مطلعاً على الاحداث. وقبل إنتهاء الإجتماع، طلبت من المساعدين مغادرة الغرفة وتبادلت معه الرأي حول الأزمة، بما في ذلك «مفاوضات المسار العاجل» التي يكون مسهلاها علي عثمان طه وجون قرنق - تلك معلومات إحتفظت بها لنفسى- وكنا بحاجة لتفادي أية مبادرات يمكن ان تقوض مثل هذه العملية. وخلال هذه الفترة تناقشت عبر الهاتف مع علي عثمان^(١٨). لقد إنشغل هو وبقية الحكومة تماماً بالوضع في الغرب - وليس نيفاشا- وإستفسرته حول إذا ما كان قد أتيح له الوقت كي يناقش مع زملائه مسألة مفاوضات المسار السريع. وظل طه يدعم هذا المدخل طوال المحادثات الحالية التي إستضافتها تشاد، وكذلك الخيارات الدولية التي يجري النقاش حولها. وطلب طه من سيد الخطيب تقديم المشورة لمفاوضي دارفور من الجانب الحكومي والإنضمام إليهم لاحقاً عند الإعداد للمفاوضات^(١٩) ولم يحدث هذا، إلا أنه، ومع ذلك، لم يتبين أحد - حتى اللحظة- فكرة إتصال مشترك من الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان - الحكومة مع جماعات التمرد وكان يبدو من الضروري تفادي إجراء مفاوضات وسط إهتمام عام واسع ومايرافقه من إرباكات من المراقبين الدوليين، أي إغراء توظيف « ما تم إنجازه » والإلتزام



برفع تقارير للجهة الراعية. ولم يكن هناك وقت لهذا الآن. وأخبرت طه بأننا سندعم مثل هذه المفاوضات غير الرسمية بفريق صغير. وقال طه أن مثل هذه المبادرات قد تكون بحاجة لموافقة الرئيس ومجلس الوزراء. وبدأ غير مطمئن للحصول على ذلك الدعم. إلا أنه وعد بمتابعة المبادرة مع الرئيس وزملائه. وكانت الخرطوم ما تزال تنتظر لدارفور كقضية أمنية. وهي وجهة نظر نجمت من الإقتناع بأن حسن الترابي قد أشعل التمرد وعليه كان ملف دارفور ما يزال في قبضة الأمن الوطني^(٢٠).

وفي هذه الأثناء، أكدت مصادرنا الإستخباراتية أن الحكومة بدأت الإعداد لهجوم عسكري آخر. وبدأت ملامح أزمة إنسانية غير مسبوقة تتكشف. ولم يكن في مقدور وكالات الإغاثة الدخول. وعرض دكتور جون قرنق نقطة عبور من خلال المناطق التي يسيطر عليها الجيش الشعبي لتحرير السودان. وتمت مناقشة هذا الخيار في إجتماع عالي المستوى في الولايات المتحدة اواخر يونيو) ما يسمى إجتماع مياه المد في كيب كود). وشارك في الاجتماع كل من أندرو ناتسيوس وهيلاري بن. وقال بن في خطاب وجهه لي منتصف يونيو - في إطار تقرير حول زيارة لدارفور قبل عدة أيام « إن هذه أسوأ أزمة إنسانية طارئة في العالم اليوم، ويتوجب على المجتمع الدولي إتخاذ إجراء عاجل، إذا كنا نرغب فعلا في تفادي كارثة». إتفقت مع هذا الرأي. وناشدني إتخاذ كافة الإجراءات الممكنة. وكان اليأس يلف مداولاتنا خلال إجتماع مياه المد. وكنت في وضع لا يسمح لي بتقاسم آمالنا في إجراء مفاوضات مسار سريع حول دارفور.

• •



فرصة مهدرة



بعد مغادرتي إجتماع مد المياه، إتصلت هاتفياً بدكتور جون وهو وسط جولته في الجنوب والتي سبق وأن ذكرتها. ولم أشعر في أي وقت من قبل بعبارات الفخر التي صدرت عنه. وقد فاقت الحشود التوقعات. وأصبح الناس يتطلعون للسلام. ناقشنا قضية دارفور، وأكد لي رغبته في المشاركة في مفاوضات مسار سريع مع نائب الرئيس. حاولت الإتصال بعلي عثمان، إلا أنني فشلت. وعندما تمكنت من الإتصال به، بعد محاولات إستغرقت ثلاثة أيام - على ما أظن - علمت ان التشادين طلبوا من ليبيا تبني ملف مفاوضات دارفور. وكنت أعلم ان ذلك لن يكون مقبولاً للخرطوم والمتمردين، بالنظر إلى سجل ليبيا في مثل هذه المفاوضات ومصالحتها الإستراتيجية.

كان طه عائداً لتوه من إجتماع طارئ لمجلس الوزراء، حيث تمت الموافقة على تقديم طلب للإتحاد الأفريقي ليتولى مسئولية مفاوضات دارفور. وعرفت عندها أنهم خسروا المعركة. ومع ذلك قلت لطله إنني لا أثق كثيراً في هذا المدخل، الذي قد يتحول إلى «سيرك كبير» وإن «مفاوضات المسار السريع» هي الخيار الأمثل، حتى في ضوء المخاطر التي قد تحيط بها. عبر علي عثمان عن إتفاقه مع هذا الرأي، ولكن يتعين عليهم إبعاد الليبيين.

وفكرت في هذه المسألة عدة مرات، وسألت نفسي: ماذا كان سيحدث لو تمكنت من الإتصال بعلي عثمان قبل ساعات قليلة من ذلك؟ هل كان ذلك سيحدث فرقاً؟ وتعتمد الإجابة على إذا ما كانت الخرطوم مستعدة بالفعل للدخول في مفاوضات سياسية حول دارفور، وإذا ما كان يمكن لحركة العدل والمساواة أن تلتحق بتلك المفاوضات. وأخبرني طه بأنه ناقش المسألة مع النافذين في الحكومة وفي الحزب الحاكم، وبحسب قوله، فإنه عندما طالب في وقت سابق بمفاوضات سياسية^(٢١) كانت الإستجابة سلبية. وقد ناقش الآن مقترح «مفاوضات المسار السريع» مع قادة الحزب، إلا أنه لم يكن هناك ما



يكفي من دعم. وقال قادة الحزب أن دكتور جون قرنق وعلي عثمان منهمكين تماماً في التفاوض، وأن الوضع في دارفور يختلف عن الوضع في الجنوب. و كما أن أي ربط بين إطار مفاوضات تفوح منه رائحة « تقرير المصير » يمكن أن يقود جماعات التمرد في دارفور في اتجاه مماثل^(٢٢). وبالإضافة إلى ذلك، فإنهم في واقع الأمر لا يثقون بدكتور جون الذي ساند المتمردين، في نهاية المطاف. وفيما تبدو هذه الاعتراضات معقولة، فإن تسليم المفاوضات للاتحاد الأفريقي ييكن أن يكون حلاً مناسباً لحكومة ترغب في التفاوض، ولكنها تفضل التأجيل. ولم يكن أحد يتوقع النجاح لمفاوضات تحت رعاية الاتحاد الأفريقي، أو على الأقل في الإطار الزمني الذي كنا نأمل أن تقتنع فيه الخرطوم بأن أزمة دارفور تعد من صميم أعمالها، وأن تدخل قرنق، حتى بالإشتراك مع طه، يبدو جذاباً على نحو ما. إن نجاح قرنق في مثل هذه المجازفة ستكون له مخاطره الخاصة، التي تتمثل في تعزيز نفوذه ونفوذ الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان في الغرب.

وما زلت أشعر بالأسى إزاء هذه الفرصة المهدرة. وكنت على وعي تام بأن مفاوضات نيفاشا قد ساهمت في إبطاء حل لأزمة دارفور، وأن عملية مفاوضات المسار السريع كانت ضرورة ملحة. وإعتمدت إستراتيجيتي على إنطلاق عملية تفاوض ذات مصداقية حول دارفور - وإستكمالها حتى - قبل التوقيع على اتفاقية السلام الشامل. وفشلت. ورفعت تقريراً، وأنا في قمة الإحباط، لكوفي أنان مباشرة، بينما كان في طريقه للسودان. وخلال زيارته أصدر الأمين العام والحكومة السودانية بياناً مشتركاً تعهدت فيه الحكومة بنزع أسلحة الميليشيات في دارفور، ومحاكمة منتهكي حقوق الإنسان في دارفور وإفساح المجال أمام المساعدات الإنسانية^(٢٣). وبالرغم من أن الحكومة أنكرت الضلوع في هجمات الميليشيات إلا أن أنان أكد أن فشلها في التحرك يمكن أن يقود لإتخاذ إجراء في مجلس الأمن. وكان كولن باول في زيارة للسودان خلال الأسبوع نفسه، وزاد من الضغوط. وفي نفس الفترة شغل جاك دانفورث موقعه كمبعوث خاص، وأصبح (في ١ يوليو ٢٠٠٤) سفير الولايات المتحدة



لدى الأمم المتحدة. وكان أول ما فعل بعد أن شغل منصبه الجديد، تقديم اقتراح بقرار من مجلس الأمن حول السودان^(٢٤). قبلت الحكومة إجراء مفاوضات سياسية لحل أزمة دارفور، ولكن برعاية الاتحاد الأفريقي. وفي ١٥ يوليو عقد الاتحاد الأفريقي أول إجتماعاته حول القضية بأديس أبابا برئاسة سام إيبوك. وكان من المتوقع حضور كلا الجماعتين المسلحتين الرئيسيتين في دارفور. وكما تخوفت، فقد طلبت مجموعة من المراقبين حضور المفاوضات، وكان من بينهم الاتحاد الأوروبي، فرنسا، الولايات المتحدة، الأمم المتحدة ومركز الحوار الإنساني. ولم تحضر أي من الجماعتين المسلحتين. وبالرغم من خلافاتهما الداخلية، فقد كانت تعوزهما الثقة في الاتحاد الأفريقي، وهي حقيقة تأكدت لي عندما تحدثت مع قادتهما، عبد الواحد النور ودكتور خليل إبراهيم.

وأخيراً انطلقت الجولة الأولى بأبوجا في شهر أغسطس - تبعتها أربع جولات - برئاسة سام إيبوك أولاً، ثم سالم أحمد سالم، الدبلوماسي التنزاني المخضرم لاحقاً. وسيطرت المسائل الإجرائية وتبادل العبارات الغاضبة على أجواء المباحثات. ولم يحدث أي تقدم إلا خلال الجولة الخامسة والجولة الأخيرة. وكانت المباحثات تفتقر للإلتزام. ولم يبذل الاتحاد الأفريقي ما يكفي من جهد في بناء الثقة، وكشفت لي المناقشات التي أجريتها مع قادة التمرد أواخر ٢٠٠٤ وأوائل ٢٠٠٥ المزيد من العداء تجاه الاتحاد الأفريقي - بدرجة فاقت الإحساس قبل إنطلاق المباحثات. وبكل أسف فإن كل مخاوفي حيال إطار المفاوضات هذا ومنبرها قد تحققت.

وأعلن وزير الداخلية السوداني الفريق عبد الرحيم محمد حسين في يوليو ٢٠٠٤ خطة جديدة لتسوية قضية النازحين في دارفور، والذين تجاوز عددهم الآن أكثر من مليون نازح في ثمانية عشر موقعاً مختلفاً. ولأولئك العارفين بما يسمى «قرى السلام» - مناطق في غاية الفقر وتنتشر فيها أعمال العنف - في جبال النوبة، فإن الخطة كانت مشؤومة. وهناك، بعد أن تم حرق قراهم ونهب ممتلكاتهم أو تدميرها، تم تجميع المدنيين داخل معسكرات تحت حماية



عسكرية ثقيلة، لا تختلف كثيراً عن مراكز الإعتقال. ولحسن الطالع - لم
تمض الحكومة قدماً في هذه الخطوة في دارفور- لكنها كشفت عن نمط التفكير
في الخرطوم والفشل في التعلم من دروس الماضي. ومما كان يدعو للأمل علو
أصوات وبرزوا مواقف أخرى.

• •



فرملة نيفاشا



خلال هذه الفترة (منتصف ٢٠٠٤) لم تكن هناك أي إتصالات بين قرنق وطه. وشغلت أزمة دارفور كل وقت النائب الأول للرئيس. ولم يتمكن قرنق من الإتصال به هاتفياً طوال أسبوعين خلال شهر يوليو، فإستنتج أن الحكومة قد « وضعت نيفاشا على الرف ». كان يأمل في استكمال ملف نيفاشا، ثم يتحول لدارفور، ويبدو أن الحكومة كانت ترغب عكس ذلك - حل مشكلة دارفور - بطريقة أو أخرى، ثم العودة لنيفاشا. وتساءلوا حول دوافع قرنق. وإدعوا مرة أخرى إمتلاكهم لدليل يدعم مساندة الحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان لجماعات التمرد. وصرح قرنق علانية ان «إبادة» بدأت تتكشف في دارفور^(٢٥). وبسبب دارفور، أخذ مناخ الثقة بين الطرفين وبين الزعيمين يتدهور سريعاً. وبدأت نهاية الجدول الزمني لإحراز تقدم في دارفور خلال ثلاثين يوماً المضمن في قرار مجلس الامن تقترب كثيراً. وعليه إنغمس علي عثمان بكلياته في قضايا دارفور، ولن يتمكن من الحضور لنيفاشا لإنهاء المفاوضات. وعندما زار الجنرال سيمبيو وزير خارجية كينيا السابق ستيفن كيه موسويوكا الخرطوم، لم يستقبلاً إلا على مضض. وعلمت لاحقاً من مصادر أخرى أن طه كان يتعرض لهجوم، ليس من الترابي وجماعته، ولكن أيضاً من آخرين في الحكومة والحزب، وكان بحاجة للبقاء في العاصمة للسيطرة على الوضع^(٢٦). ومن الناحية الأخرى إقتنع دكتور قرنق أخيراً بأنه لا يمكن حل مشكلة دارفور إلا من خلال اتفاقية نيفاشا. وفور تشكيل حكومة إئتلافية جديدة في الخرطوم، يمكن عندها وضع أساس لحل مشكلات دارفور والمناطق المهمشة الأخرى. وأخطرنى الرئيس بأنه دخل في عدة مناقشات مع قادة جماعات تمرد دارفور وأخبرهم بأن هناك واجباً أخلاقياً يفرض عليهم التفاوض. وكان ردهم أنه يصعب التفاوض مع حكومة تشن غارات جوية وتقتل المدنيين يومياً. وكانت الاوضاع مشتتة للغاية، وساورت قرنق



الشكوك حول تقدم الأطراف خطوة واحدة إلى الأمام على طاولة التفاوض. وكان يعتقد بأنه سيكون من المفيد إذا تم تضمين استكمال مفاوضات نيفاشا في القرار التالي لمجلس الأمن حول دارفور. وهذا سيربط بشكل مباشر بين دارفور والمناطق المهمشة الأخرى في البلاد. وإعتقد قرنيق بأن الخرطوم قد تكون رغبة ب في العودة للتفاوض بعد تقرير الأمين العام لمجلس الأمن. وكان هذا يعني ضمناً أوائل سبتمبر. وكان يتطلع لمساعدتي في تمرير هذه الفكرة.

وفي الوقت ذاته شنت الميليشيات هجمات أخرى كان معظمها في غرب أعالي النيل. وفي اليوم الذي تحدثنا فيه، تلقى الرئيس أخباراً عن هجوم كبير على المدنيين في هذه المنطقة. وعلمنا لاحقاً أن أكثر من ٧٠,٠٠٠ شخص قد أُجبروا على الفرار. وكنت قلقة للغاية. إلا أنني أيضاً وظفت الفرصة في الضغط على دكتور قرنيق، وركزت على ضرورة بدء الحوار الذي تمت المطالبة به في الإتفاقيات. ووافق على أن مثل هذه المباحثات تشكل أولوية، وأنه يمكن للمليشيات الانضمام للحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان. ولكنه أشار إلى أن أسرع طريقة لوقف نشاطاتها سيكون وقف الدعم الذي تتلقاه من الخرطوم.

وكانت إستراتيجية العناصر التي تعمل على تقويض عملية نيفاشا معروفة تماماً^(٢٧). وكان جهاز الأمن الوطني والاستخبارات العسكرية، وبمباركة من قمة الهرم الحكومي^(٢٨) يقفان خلف الهجمات المنظمة في أعالي النيل. وفجرت هذه الهجمات أزمة إنسانية، وفتت أنظار أجهزة الإعلام، والمجتمع الدولي، ولاحقاً خلال ذلك الشهر مجلس الأمن. وتم الكشف عن خطة لشن هجوم على توريث^(٢٩) باستخدام قوات، سبي الذكر، جيش الرب للمقاومة.

وتذكر بعضنا كيف أن القتال في توريث قد أضر بالمفاوضات مرة على الأقل من قبل، في ٢٠٠٢. وتخوفنا من أن يتكرر الأمر مرة أخرى. ولكن الأحداث على الأرض في الجنوب قادت لإتجاه مغاير تماماً. هجوم يوغندي واسع ضد جيش الرب.



واستمر الوضع في دارفور يتدهور بصورة خطيرة ، وكان الإتحاد الافريقي الذي تم تفويضه في ٨ / ابريل بمراقبة وقف إطلاق النار بطيئاً للغاية في نشر القوات. وكان الإتحاد الإفريقي ينظر في مرحلة ثانية لإستخدام قوة قوامها ألفي عنصر، وتفويضاً أوسع لحماية المدنيين. وعارضت الحكومة السودانية توسيع التفويض وبعنف.

وكان المدنيون في دارفور بلا حماية. ولم تتمكن المنظمات الدولية من توفير المساعدات الكافية. ولم يكن الوضع مقبولاً على الإطلاق.



مشكلة في الخرطوم

••

وبينما الأحداث تتكشف في دارفور، بدون أي تحسن يلوح في الأفق، واصلنا الضغط باتجاه عودة الأطراف لنيفاشا. وبالرغم من أن علي عثمان المح لي بعودته في ١٨ / أغسطس، لم تكن هناك أية مؤشرات تدل على أن هناك وفداً يعد نفسه لمغادرة الخرطوم. تحدثت مع علي عثمان مرة أخرى في ٢٤ / أغسطس، مناشدة آياه العودة لطاولة التفاوض، حتى وإن أطلق المفاوضات فقط.

وأتصل رئيس وزرائنا، كيجيل ماضي بوندفيك بالرئيس البشير، فقط لينقل له ضرورة تنفيذ كافة جوانب قرار مجلس الأمن ١٥٥٦ حول دارفور، والذي صدر في ٣٠ يوليو، خاصة نزع أسلحة الجنجويد. كما اقترح أيضاً حل أزمة دارفور في إطار اتفاقية نيفاشا. ولم يتعهد البشير بأي التزام. وفي ضوء عدم وضوح الموعد الذي ستعود فيه الخرطوم للمفاوضات في نيفاشا، قرر دكتور جون المضي قدما في جولة دولية أوائل سبتمبر. وزار واشنطن دي سي لحشد الدعم الأمريكي للمرحلة النهائية للمفاوضات ومرحلة مابعد حل النزاع. كما زار أيضاً عدة عواصم أخرى، بما في ذلك لاهاي. وعندما تكررت الرسالة نفسها بعد أسبوع من الجانب النرويجي، من وزير الدولة للشئون الخارجية، فيدار هيلغيسن في الخرطوم، أكد طه إنه لا يمكنه العودة لنيفاشا الآن. وإن فعل، وكان التركيز لا يزال ينصب على دارفور، فإنه يخشى أن تنهار المفاوضات.

ولم يجتمع دكتور جون وعلي عثمان حتى منتصف سبتمبر. وأبدى علي عثمان الرغبة في العودة للمفاوضات على المستوى الفني، على أن يقوم المتفاوضون الرئيسيون بحل أي قضايا دفعة واحدة في نهاية المطاف. ولم يكن يرغب في قضاء عدة أشهر في كينيا مرة أخرى. وكان قرنق يرغب في العكس تماماً. أولاً عقد اجتماع على مستوى عالٍ لتفويض المحادثات الفنية. ثم المضي



في المفاوضات، مع التأكيد على حل القضايا المتبقية في النهاية. وطلب الجنرال سيمبيو بدوره اجتماعاً بين الزعيمين. وقررت أن أدفع بالعملية إلى الأمام، وتناقشت عبر الهاتف مع طه وقرنق عدة مرات بين ١٠ و ١٣ ديسمبر. وناشدت طه باتخاذ موقف إيجابي تجاه دعوة سيمبيو وتحديد تاريخ محدد للعودة لطاولة المفاوضات. وقال النائب الأول إنه سبق وأن نقل لسيمبيو رغبته في عقد الاجتماع.

وقضينا وقتاً طويلاً في مناقشة الوضع في دارفور. وأشارت لمحاولتنا لعقد مفاوضات «المسار السريع» حول دارفور. ولفت النظر إلى أن ما كنا نتخوف منه في ذلك الوقت قد أصبح حقيقة: لقد بدأت أبوجا تتحول تدريجياً إلى مايشبه «السيرك» وبناتج محدودة للغاية. والقى طه باللائمة على الضغوط الأمريكية على حكومته، والتي أدت لعدم تحقيق أي تقدم في أبوجا. وبحسب ما دونت من ملاحظات فقد قال « يبدو الآن ان للامريكيين اجندة مختلفة في السودان، تماما مثل أجندة حزب الترابي المؤتمر الشعبي. وقد تكون مثل أجندة قرنق أيضاً».

وتعتمد أجندة الترابي كما قال على «البنادق ضد الحكومة». وعبر لي طه أيضاً عن عدم رضاه من التصريح الذي أدلى به دكتور جون حول دارفور، عندما استخدم عبارات مثل «الإبادة». وكشف لي بأنه كان هدفاً لانتقادات عنيفة داخل الحكومة نتيجة لهذا^(٣٠) وكان من رأيه أن محادثات مع قرنق حول دارفور يمكن أن لا تؤدي لأي نتيجة، وأنه بحاجة لأن يتحدث بصراحة مع نظيره حول هذه المسألة قبل العودة لمفاوضات نيفاشا.

وأوضح طه أن قراره بالإمتناع عن الاجتماع خلال الشهرين والأشهر الثلاثة الماضية يعود لصعوبة الأوضاع في الخرطوم والضغوط الداخلية التي كان يتعرض لها^(٣١). ودونت ملاحظة حول شكوى النائب الأول من قرنق وشكوكه حول رغبة الحركة الشعبية لتحرير السودان لعقد شراكة وأنه سينقل مخاوفه.



وشدت أيضاً على ان لجون قرنق شكواه الخاصة، أقلها حول نشاط الميليشيات في الجنوب، والتي يبدو أنها تتلقى الدعم من عناصر من داخل الحكومة. وكان من المحتم أن يضعا كل هذه المخاوف على الطاولة، ويتحدثا بصراحة.

وفي ضوء الوقت الذي انقضى، فقد يكون من المفيد أن يتحدثا عبر الهاتف لتسوية أي سوء فهم وتوضيح جدوا أعمال المفاوضات. وتقبل طه هذا بصراحة. وكررت القول بأن المسألة الأساسية الآن تتمثل في تحديد تاريخ قاطع للجنرال سيمبويو. وحدد خيارين وشدد على عدم رغبته في عقد اجتماع مطول، ولكن إجتماع «لتهيئة الجو» وإطلاق المفاوضات.

واستقينا من عدة مصادر أن طه يتعرض لضغوط هائلة. وعندما زار المستشار السياسي للرئيس، قطبي المهدي أوصلو تحدث عن الإنتقادات الهائلة التي يتعرض لها النائب الأول للرئيس من داخل الحكومة بسبب الحلول الوسط التي وافق عليها. وأشارت لهذا خلال مناقشتي مع علي عثمان. وقلت إنه من الصعب دائماً شرح الحلول الوسط لأولئك الذين لم يكونوا طرفاً في مفاوضات. واخبرته ان علي قرنق أيضاً شرح العديد من الامور لرفاقه. وكان من الضروري ان يحمي الطرفان شراكتهما ووافق علي عثمان: هكذا اري المساله ايضاً. وكان يتعين عليهما تقادي التصرف كرجل وامراة يتعاركان حول طفل، فانه لا يمكن تقسيم اتفاقية السلام دون تفويضها. ولقد اعجبتني المقارنة. وكان يتعين علي الزعيمين ان يجتمعا علي وجه السرعة، وسنكون راغبين في اعادة جدولة زيارة قرنق القادمة للنرويج لتسهيل عودة سريعة لنيفاشا.

بعد هذا تحدثت مع رئيس الحركة الشعبية /والجيش الشعبي لتحرير السودان حول ضرورة العودة لنيفاشا علي الفور. وكان يمكن للمرونة النرويجية اطلاق المفاوضات في ٢٣ سبتمبر. وتحدثت بصراحة مع طه عبر الهاتف. ولأنه حاول الاتصال به عدة مرات خلال يوليو، فانه فضل ان يبادر طه بالاتصال هذه المرة. وكان دكتور قرنق سعيداً بنية طه حماية «الطفل



« الذي تفاوضا حوله. أشار كذلك للشائعات الاخيرة بادعاء وجود ٣٠٠٠
عنصر من الحركة في دارفور » ليس لدي جندي واحد هناك . « ولا اعرف إن
كان ما قاله صحيح ام لا.

● ●



العودة للمفاوضات



بينما كان عدم التقدم في نيفاشا واضحاً، فقد بلغ عدم صبر المجتمع الدولي منتهاه. ووجه قرار مجلس الأمن في ١٨ سبتمبر الأمين العام « تقديم تقرير للمجلس حول تقدم أو عدم تقدم حكومة السودان في الإلتزام بمطالب هذا القرار والجهود التي بذلتها حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان ل استكمال اتفاقية السلام الشامل على وجه السرعة».

وفي هذه الأجواء اتصل بي جاك دانفورث الذب يشغل الآن منصب المندوب الدائم للولايات المتحدة لدى للأمم المتحدة. ولمعرفته بالحاجة لجداول زمنية للمفاوضات اقترح أن يجتمع مجلس الأمن في نيروبي لأول مرة وكان ينوي الضغط على الأطراف ويحدد موعداً واضحاً لاستكمال المفاوضات. وسيتم توجيه الدعوة لكل من طه وقرنق لحضور الإجتماع، كما سأحضر أنا للحديث نيابةً عن منبر الشركاء. ساندت الفكرة على الفور ووعدت بالقيام بأي شيء لضمان تلقي رد إيجابي من كلا الزعيمين.

ومضى أسبوع أو أسبوعان قبل أن يجتمع الزعيمان مرة أخرى. واجتمعا أخيراً في نيروبي في ٧ أكتوبر بإحدى الفنادق لمناقشة ترتيبات التنفيذ. وافتتحا الاجتماع بوقف إطلاق النار والقضايا الأمنية ذات الصلة. وشكلت اتفاقية وقف إطلاق النار تحدياً كبيراً، إذ أنه سبق وأن تم الإتفاق بشكل عام حول اتفاقية وقف الإعتداءات. ولم يكن هذا حال حجم وإعادة إنتشار الجيشين، وتمويل الحركة الشعبية لتحرير السودان. وفي المسألة الأخيرة، إدّعت الحركة الشعبية بأنها في حاجة لعدد ٢٠,٠٠٠ جندي. وقدر المراقبون عديد قواتها الحالية بين ٣٠ و ٤٠ ألف جندي. وفي الجانب الحكومي شكل النقص في الشفافية حول حجم الجيش معضلة مشابهة. وكانت هناك نقاشات حادة اكتنفتها التحديات فيما يتصل بالشرق: أصرت الحركة الشعبية على ضرورة نشر الوحدات المشتركة المتكاملة في كسلا. وإعترضت الحكومة على



ذلك بعنف، بسبب عدم تقبل فكرة منح الجنوبيين أي دور في شمال السودان. وبالرغم من أن الجيش الشعبي قام بنشر كتيبة في المنطقة، إلا أن الحكومة كانت ترغب في سحبها في أسرع وقت ممكن. وفي قضية «القوات المسلحة الأخرى»، أصرت الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان على دمج كامل للمليشيات، سواء في الجيش الحكومي، أو الجيش الشعبي لتحرير السودان. ورفضوا قبول أي وجود لأي قوات ثالثة. وكانت الحكومة ترغب في تأجيل الدمج لأطول فترة ممكنة.

أثناء زيارتي لنairobi في ٩ أكتوبر، كان طه وقرنق في غاية الإرتياح، وكان الجو العام جيداً. وبعد أن تمكنا من تسوية قضاياهما الخاصة، لم يكونا يبديان أي مؤشر لأي عدا. وبعد ثلاثة أيام، وصل رئيس الوزراء النرويجي و اجتمع معهما، كل على حدة، وعقد اجتماعاً مشتركاً تاريخياً كنت شاهدة عليه. ومن خلال المناقشات التي شهدتها الاجتماع، أصبح واضحاً أن مسألة تمويل الجيش الشعبي تبدو صعبة. وتمثل موقف الحكومة في ضرورة تمويل الجيش الشعبي من موارد مخصصة له. وبالنسبة للحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان، فإن بروتوكول الترتيبات الأمنية ينص على أن الجيشين جزأين من جيش قومي واحد، يتعين تمويله بالتساوي من ميزانية الدفاع الوطني. وواصلت الأطراف المناقشات حول شرق السودان. وعبر قرنق عن مخاوفه من أن سحب وحدة الجيش الشعبي لتحرير السودان يمكن أن يؤدي إلى «انفجار شامل»، وتفجر الوضع في دارفور قضية محتملة جديدة. إلا إذا تم تشكيل وحدة مشتركة متكاملة. وإدعى كلا الطرفين أنهما ينظران لقضية «المجموعات المسلحة الأخرى» كمسألة يسهل حلها. إلا أن المسألة، ومع ذلك، ليست كما كانت تبدو تماماً، ولكنها تمحورت في الأساس حول السيطرة على مناطق إنتاج النفط في أعالي النيل، وعلى هذا الأساس فهي تمثل أولوية عالية للحكومة.

وعبرنا مرة أخرى عن مخاوف عميقة حول الوضع في دارفور، والحاجة للمضي قدماً في الالتزام بقرارات مجلس الأمن وحماية المدنيين. ورد طه بأن



الحكومة قد تعهّدت بالالتزام بكل فقرة من فقرات القرار، وهي أيضاً منفتحة على زيادة أعداد المراقبين على الأرض، وتوسيع تفويض قوّة مراقبة الإتحاد الأفريقي. وطرح قرنق ملاحظة جديرة بالاهتمام شاركني فيها. وهي طالما أنّ وحدات مكافحة التمرد تعتمد في الأساس على التجنيد الفردي^(٣٢)، فإنّ الحكومة نقلت العملية خطوة إلى الأمام في دارفور ونفذت عمليات إعتدت على الإثنية، وكانت الأداة هي الجنجويد.

وشجع رئيس الوزراء الزعيمين على إحراز تقدم، حتى يتسنى طرح تقرير إيجابى أمام قمة الإيقاد التي ستنعقد في نيروبي يومي ١٤-١٦ أكتوبر. وشاركت في القمة التي دشت الرئيس الصومالي الجديد. وكان التقرير إيجابياً، إلا أنّ الطرفين لم يتمكنوا من إعلان استكمال المفاوضات، وقررا الذهاب في إجازة بمناسبة حلول شهر رمضان، تبدأ في ١٦ أكتوبر. وأصر قرنق على ضرورة التوصل لاتفاق شامل حول وقف إطلاق النار، يحل محل إتفاقيات وقف الإعتداءات التي سبق وأن تم التوصل إليها، وذلك قبل أيّ مفاوضات إضافية حول القضايا المتبقية الأخرى. ومن وجهة نظري، فإنّ هذا الشرط لم يكن معقولاً. وأجريت مكالمات هاتفية معه ومع علي عثمان، وتناقشت معها مباشرة قبل إجتماعهما الأخير في الساعة الحادية عشر من السادس عشر من الشهر. وكان من المفترض أن أكون في طريقى لأديس أبابا يومها، ولكنني أجلتُ سفرى للمساعدة في كسر الجمود. وتراجع قرنق عن موقفه في نهاية الأمر، وعاد طه للخرطوم. وإتفق الزعيمان على العودة ل استكمال التفاوض يوم ١٦ نوفمبر. وأخبرني الجنرال سيمبيو لاحقاً أنّ المفاوضات كانت ستكون في وضع صعب إذا لم إتخذ قرار تأجيل مغادرتي، وسمح لي ذلك بالتدخل.

قام دكتور جون وعلي عثمان بتكوين لجنة فنية تتكون من مجموعة من كل طرف للتفاوض خلال شهر رمضان، على أن ينحصر تركيزها على قضايا تمويل القوات المسلحة ومواعيد وكيفية دمج المليشيات المتعددة في الجيش السوداني و الجيش الشعبي لتحرير السودان.



وكانت هناك تكهنات خلال جولة مفاوضات شهر أكتوبر حول الجهة التي تستخدم أساليب التأجيل، والغرض منها. وكان الجو العام مختلفاً عن مثيله في نيفاشا، ولم تكن هناك حيوية، وتراجع الإهتمام الخارجي، كما ساد إحساس بتطويل غير ضروري للعملية.

وكان السفير توم فرالسن، الذي حل محل فيغارد إلفسين كمبعوث خاص للنرويج، وأندريه ستانسين متواجدين في المفاوضات. واصلت الإتصال بالأطراف، وخطت لزيارة المباحثات مرة أخرى لحضور إجتماع مجلس الأمن في نوفمبر. ولكن الجولة إنتهت بدون التوصل لإتفاق واضح حول القضايا العالقة. وفي هذه الأثناء، تواصلت مفاوضات أبوجا حول دارفور، مع تحديد جولة جديدة تبدأ نحو ٢٠ أكتوبر. وكانت المناقشات بين الحكومة والتجمع الوطني الديمقراطي تتواصل في القاهرة. وكان لدى الزعيمين ما يكفيهما من قضايا. وكان هناك المزيد في الطرق. وتكشفت في هذه الفترة التوترات داخل الحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان. وكانت هناك، وعلى مدى فترة طويلة وجهات نظر سلبية، وسط بعض الدوائر الجنوبية حول نمط قيادة جون قرنق. والآن تشير التقارير إلى أن الرجل الثاني في هرم القيادة، سلفا كير قد بدأ يتذمر. ولم يكن راضياً عن ضعف آليات التشاور خلال مفاوضات نيفاشا. وشعر بالتهميش. وتقول بعض المصادر أن سلفا كان منزعاً من إزاحته لصالح نبال دينق. وبدأ التوتر يشتد، ودارت قصص حول انقلاب متوقع. لقد سمعت شائعات، إلا أنني لم أنظر إليها بجدية وقتها.

• •



التاريخ أمام مجلس الأمن

كان من المقرر أن يعود رئيس الحركة الشعبية والنائب الأول لنيروبي في ١٩ نوفمبر، لحضور إجتماع مجلس الأمن. وقبل هذا، طلبت الترويكات تقديم تقرير لمجلس الأمن حول وضع عملية الإيقاد للسلام والموقف في البلاد. وقدم السفير والمبعوث الخاص توم فرالسين هذا التقرير. وتدهورت الأوضاع في دارفور بشكل بأسرع مما كان متوقعا. ففي جانب المتمردين، تشكلت مجموعات جديدة جعلت الوضع على الأرض وعلى طاولة المفاوضات أكثر تعقيداً وتشابكا. وإنتهكت جماعات التمرد والمليشيات المدعومة من الحكومة على السواء اتفاقية وقف إطلاق النار. وكان القتال يمتد لمناطق جديدة، وبمشاركة جماعات جديدة في الفوضى. وبالإضافة لتدهور الأمن، كان هناك ترحيل قسري للنازحين من قبل الحكومة، بدون أي حماية وفي انتهاك صارخ للإجراءات المتفق عليها. وتدهورت الأوضاع الإنسانية، وتم منع عمال الإغاثة، ما زاد من تفاقم الأوضاع. وحدثت تطورات خطيرة في نزاعات أخرى داخل البلاد، سواء في الشرق أو في أجزاء أخرى من الجنوب، حيث واصلت الأوضاع في غرب أعالي النيل التدهور ووصلت مرحلة خطيرة. وكانت هناك مخاوف من « دارفور ٢ » جديدة في أجزاء أخرى من البلاد - إلا إذا تم التوقيع على اتفاقية السلام-. وشددنا في مجلس الأمن على ضرورة معالجة القضايا قصيرة المدى في دارفور. وفي الوقت نفسه كان يتعين وضع النزاع في إطار قومي. وما كان يمكن أن يتوفر الأساس لحل مستدام للمشكلات في كافة المناطق المهمشة في البلاد، إلا بالتوقيع على اتفاقية سلام شامل. وناشدنا المجلس بأن يضع كل وزنه خلف هذه الاتفاقية، وأن يطالب بإنجازها على وجه السرعة، بنهاية العام على الأكثر. وفي الوقت نفسه شددنا على ضرورة تنسيق مختلف العمليات المصاحبة، مفاوضات الاتحاد الأفريقي حول دارفور، مباحثات الإيقاد، وحتى محادثات المعارضة في القاهرة.



عاد جون قرنق وعلي عثمان لنيروبي في ١٨ نوفمبر لحضور إجتماع مجلس الأمن واجتمعت مع كليهما. أولاً مع علي عثمان، الذي أكد إلزام حكومته ب استكمال المفاوضات قبل نهاية العام، «وإنهاء دارفور» في أسرع وقت ممكن. إلا أنه وبالنسبة للقضية الأخيرة، فأَنَّ السؤال كان كيفية البداية. وفي هذا المنعطف طالبْتُ بإلحاح ب استكمال مفاوضات الإيقاد في التاريخ المحدد. وأعدتُ سكرتارية الإيقاد لعقد الجولة الأخيرة كي تبدأ فقط في ١١ ديسمبر. إعتقدتُ أَنَّ ذلك التاريخ كان متأخراً للغاية، في ضوء الحاجة لإنجاز الإتفاقية بنهاية العام. ناشدتُ طه بأن يستفيد من حضورهما لنيروبي للإجتماع بنظيره وتسوية بعض المسائل الهامة، والموافقة على عودة مبكرة بدلاً عن تلك المقررة. وحانت الآن لحظة وضع كل التكتيكات وراء الظهر، والتركيز على كيفية تسوية القضايا الأخيرة.

وافق نائب الرئيس على هذا، لكنه أضاف « ما تزال هناك بعض الشكوك وعدم الثقة بيننا. وإذا تمكنا من بناء الثقة فيما بيننا، فسيكون من الممكن تأجيل بعض القضايا، خاصة بعض التفاصيل، للفترة الإنتقالية». وأبدى إنزعاجه من الأسئلة الكثيرة التي طرحتها الحركة الشعبية / الجيش الشعبي حول آليات التنفيذ: « بعض الأسئلة منطقية، ونحن بحاجة للإتفاق حولها، وأخرى ما كان من الضروري إثارتها الآن ». وكان ردي هو أَنَّ ما يبدو تافهاً لطرف ما، يمكن أن يكون مهماً للغاية للطرف الآخر. وكان من الضروري أن يحددوا القضايا التي يتعين تسويتها الآن، وتلك التي يمكن التعامل معها لاحقاً. وإستفسرت عن ماهية هذه القضايا بالنسبة لطله، وردَّ بأنَّ الجداول الزمنية لدمج « المجموعات المسلحة الأخرى» في الجيش الجديد تكتسب أهمية عاجلة. كما يتعين حل مسألتي تشكيل حكومة جنوب السودان والبنك المركزي الآن. وبالنسبة للمسألة الأخيرة، كان يعتقد بأنَّ حلها سيكون سهلاً بفتح نافذتين في البنك الوطني، واحدة للبنك المركزي وأخرى لجنوب السودان. كما أنَّ تمويل الجيش الشعبي لتحرير السودان، خارج الوحدات المتكاملة، يبدو قضية واضحة للغاية : ينبغي أن تقوم حكومة جنوب السودان بتوفير



التمويل. وما كان للحكومة أن تتراجع عن هذه المسألة بأيّ طريقة. وكانت هناك مناقشات أخرى داخل مجلس الوزراء حول هذه المسألة لاحقاً. وكان الإستنتاج واضحاً. لا مجال للمساومة.

استفسرتُ عن تحويل عائدات النفط، وإذا ما كانت الدفعيات بالدولار الأمريكي أو العملة المحلية. وكان رده أنه هذه المسألة سوف تحسم عندما يتم تمثيل الحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان في البنك الوطني ووضع القوانين واللوائح. وقدم بعدها شرحاً فنياً مسهباً يوضح أنّ التحويلات ستكون بالعملة المحلية. وكنت أعلم أنّ هذا سيتسبب في مشكلة.

وافق رئيس الحركة الشعبية على أنّه سيكون من الحكمة قضاء يوم إضافي مع طه لمحاولة حل بعض القضايا، أو على الأقل إعداد موجّهات شاملة للجان قبل أن تبدأ المفاوضات الفنية. وطلب منّي دكتور جون نقل الفكرة لطله. أشرتُ لمناقشتي مع علي عثمان، وما كان يبدو لي القضايا الرئيسية بالنسبة للحكومة. وردّ دكتور قرنق بأنّ الدمج العاجل للمليشيات، كان مؤشراً على الجدية في اتفاقية السلام. وكانت هناك حاجة لدمج مجموعات صغيرة في الجنوب أيضاً، وكذلك مجموعات المعارضة المتمركزة في أسمرأ.. ولكن قضية التمويل كانت على رأس جدول أعمال رئيس الحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان. وعندما وصفت هذه القضية بأنها «خط أحمر» بالنسبة للحكومة، قال قرنق « وهي كذلك بالنسبة لنا». وكانت مسألة عملة عائدات النفط في رأيه قضية سياسية وليست فنية، وأن هناك ضرورة لإيجاد تسوية لها الآن. وعندما تعلق الأمر بعودته قبل ١١ ديسمبر، ظهرت له مشكلة، فقد سبق وأن أعدّ لرحلة لجنوب السودان، بما في ذلك الإستوائية وبحر الغزال. ونظراً للوضع بالنسبة للحكومة، كان عليه الإلتزام بالخطّة. شعرتُ بالقلق، وقلت إنّهُ سيكون من غير الممكن عدم الوفاء بوعده تم تقديمه لمجلس الأمن. تفهّم قرنق الوضع وقال إنّهم سيوفون بالإلتزامهم باستكمال التفاوض قبل نهاية العام. وسيكون هذا أيضاً مكافأة لكونلن باول نظير



مشاركته في إحلال السلام في السودان. وكان على وشك مغادرة منصبه، وكان يستحق هذه الهدية.

ترأس السفير دانفورث إجتماع مجلس الأمن بنيروبي اليوم التالي. وكانت واحدة من المرات القليلة التي يجتمع فيها مجلس الأمن في أفريقيا. وقد وجه كامل إهتمامه الآن لعملية الإيقاد. وكانت هذه واحدة من المرات القلائل في التاريخ يحضر فيها ما يسمى «لاعب غير حكومي»، قائد تمرد يخاطب مباشرة إجتماعاً رسمياً لمجلس الأمن. وهو يتحدث بصفته الوطنية، قال دانفورث «أن المتشائمين قد يغريهم وصف الاجتماع بأنه «مجرد فرصة للإلتقاط الصور التذكارية، أو إعداد مذكرة تفاهم أخرى»، بالنظر في إستمرار الأعمال الوحشية. وقال لنائب الرئيس السوداني، وزعيم الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان «إنّ عليكما أن تبرهنا أنّ المتشككين على خطأ من خلال الوفاء بوعودكما. أضاف دانفورث، إنّه وعندما يتم تنفيذ اتفاقية السلام بين الشمال والجنوب، فإنّ تدفق الدعم سوف يتزايد، إنطلاقاً من أنّ الطرفين قد أوفيا بالتزاماتهما.

وعند مخاطبة المجلس، قال علي عثمان محمد طه أنّ السلام الوشيك «لم يكن ليصبح حقيقةً عبر المناورات والمذايح» ولكنّه جاء نتيجة «الحفر بأيادي عارية». وقدمت اتفاقية نيفاشا أفضل فرصة ممكنة للسلام في السودان. وقد إلترمت الحكومة السودانية بتنفيذ البروتوكولات.

وقال جون قرنق في خطابه أنّ القرار سيأخذ العملية لنهاياتها، ويشيع زخماً للسلام، وليس الحرب، كما أنّ رسالته التي تنادي بوحدة أكثر قوة وتماسكا كانت رسالة جيدة لجنوب السودان والعالم أجمع. وعلق بالقول أنّ الفشل في التوصل لتسوية سياسية بحلول ٣١ ديسمبر، ستكون له عواقب وخيمة، ربّما أكثر خطورة من العقوبات. وعلى هذا الأساس فإنه يتعهد بالإلتزام الصارم من الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان. أثار كلا الزعيمين مشكلة دارفور كقضية ملّحة للغاية، مع تشديد قرنق على أنّ السبيل



الوحيد لتجنب مأساة أخرى هناك هو « تشكيل حكومة وحدة وطنية ذات قاعدة عريضة ».

وعندما تحدثت بالنيابة عن المانحين، مستبقةً مؤتمر المانحين الدوليين حول السودان في أواسط، قلتُ أن مجلس الأمن قد أرسل الآن رسالة قوية بأن العالم يدعم سودانا لا حرب فيه، وأن أمام الجميع دور يتحتم عليهم القيام به، ومع ذلك فإن المسؤولية الأساسية عن السلام تقع فـس الأساس على عاتق الزعماء السودانيـين. وركزت على أن اتفاقية السلام سوف لن تضع نهاية للنزاع الطويل بين الشمال والجنوب، والذي كلف الكثير من الأرواح وتسبب في فظاعات إنسانية هائلة، فحسب ولكنّها يمكن أن توفر الأرضية السياسية لمعالجة جذور أسباب النزاعات المتواصلة في السودان، بما في ذلك دارفور. وقلتُ أنه وبينما حكومة النرويج قرار مجلس الأمن ١٥٧٤، فإننا نتق بأن الخطوة الأولى نحو حل سياسي في دارفور تتمثل في استكمال مفاوضات السلام التي ترعاها الإيـقـاد. « إننا فقط في إنتظار إتخاذ الطرفين الخطوات الأخيرة بإتجاه السلام ».

تضمّن قرار مجلس الأمن، المخصص أساساً لما سيعرف الآن باتفاقية السلام الشامل، توجيهاً للطرفين بالإلتزام بالموعد النهائي للتفاوض، وهو الحادي والثلاثين من ديسمبر. وهكذا ساهم القرار في الدفعة الأخيرة ل استكمال المفاوضات. وبعيداً عن عمله الرائع في ٢٠٠٢ ومشاركته في قضية أبيي، كانت هذه واحدة من مساهمات دانفورث البارزة في مفاوضات اتفاقية السلام الشامل. وفي ضوء التاريخ الجديد الذي حدده الجدول الزمني، فقد حان الوقت للتحرك سريعاً ل استكمال المفاوضات. ولتقوى صديقاى لفترة وجيزة، وناقشا الطريق نحو الأمام، وأصدرا بعض التعليمات لوفديهما. وتواصلت المفاوضات الفنية بعد عودتهما.

• •



قرنق : في وجه عاصفة داخلية



غادر دكتور جون قرنق نيروبي إلى نيوسايت، حيث علم أن التوترات وسط الحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان قد بدأت تتعاضم وأصبحت تشكل خطراً عليه على الحركة. لقد إدهشني التوقيت، خاصة وأنه قد تم التوصل لآخر مرحلة في المفاوضات. وسأقف بعد فترة قليلة على عمق الأزمة الشخصية الدراماتيكية التي بدأت تتكشف بين قرنق وسلفا كير. ففي نهايات أكتوبر وصلت التوترات إلى أزمة سياسية خانقة. وبحسب سلفا، فإن ضعف آليات الإتصال، والشائعات التي روج لها المتشددون في محاولة لإحداث إنقسام في الحركة، كانت الفتيل الذي أشعل تلك التوترات. كما قام البعض بزيارته وتشجيعه على المواجهة. وعندما تحاددا هو ورئيس الحركة في نهاية المطاف، كانت الأزمة قد وصلت المرحلة التي تخوف فيها سلفا من أن يتعرض للإعتقال. وإقترح الرئيس أن يجتمعا في ملوال كون، إلا أن سلفا أصر على الاجتماع في منطقة محايدة ^(٣٣). إتفقا على الاجتماع برومبيك، ودعا قرنق قادة الحركة للإجتماع هناك في ٢٨-٣٠ نوفمبر.

وقبل الإجتماع، حضر ريك مشار ومالك عقار وآخرين لمقابلة سلفا. وبحسب قوله هو فقد كان يتعرض لضغوط شديدة من عدة دوائر من أجل مواجهة الرئيس ^(٣٤). أراد بعض المتشددين إستغلاله وإستغلال تدمره لأغراضهم الخاصة، والتي كانت تتمثل في الإطاحة بقرنق، وإمساك سلفا بزمام أمور الحركة. ولم يكن البعض الآخر يرغب في أن يتخذ سلفا أي إجراء. وضغطوا عليه حتى لا يتسبب في إغرق المركب. وعند وصول سلفا إلى رومبيك لحضور الإجتماع، فضل البقاء في منزله حتى موعد إنعقاد الإجتماع، وأن لا يستقبل أي شخص قبل الإجتماع.

وصل دكتور جون متأخراً، في ٢٧ نوفمبر، وإستقبلته الحشود بالمطار. وكان على سلفا أن يكون في إستقباله، كما جرت العادة. وطلب قرنق من دينق



أبور، الذي كان الزعيمان يثقان فيه، قيادة السيارة. وكي يتفادى أي سوء الفهم، إصطحب سلفا معه جنديين في السيارة، ولم يكن مسلحاً. وفي منزل الرئيس كان هناك حرس خارج المنزل، وكان سلفا يعرفهم منذ سنوات. دخل سلفا المجمع السكني وجلس تحت شجرة مبدئياً عدم رغبته في الدخول للمنزل، تحسباً لأي توقعات تدل على أنه قد تم إحتواؤه. قال سلفا لدكتور جون إنه جاء لتحيته فقط، وأنه يرغب في مناقشة القضايا خلال اليوم التالي.

وكانت شكاوى سلفا كير تتعلق بنمط قيادة دكتور جون وأسلوبه في صنع القرار على حد السواء، وهو ما اعتبره سلفا تسلطاً. وإدعى أن دكتور جون تدخل واتخذ قرارات في الوقت الذي سبق وأن تم فيه تفويض آخرين، مثل نائب القائد. وطالب سلفا بالتغيير. وكان مجلس القيادة وكبار قادة الجيش الشعبي لتحرير السودان حضورا. وإستغرق الاجتماع ثلاثة أيام. وتضاربت التقارير حول ما حدث داخل إجتماع القيادة^(٣٥). وتحدث في الاجتماع الرئيس، سلفا وعدد من القادة، ووجه آخرون إنتقادات. ومع ذلك تمت المصالحة. ووفق كل التقارير، فإن المناقشات إنتهت بعناق حار بين سلفا ودكتور جون، مع وعد من سلفا بالولاء للرئيس، والتزامه التام بالوقوف خلف جهوده الرامية ل استكمال اتفاقية السلام. وعزفت الفرقة الموسيقى. وعانق كل من كان في داخل الغرفة الآخر وسط جو من الإرتياح. ونجحت الحركة في تجاوز أكثر إختباراتها خطورةً. وتحمل سلفا الضغوط. وعندما يتحدث عن تلك الأيام الدراماتيكية، يشدد سلفا كير على عدم نيتة التفكير في الإستيلاء على القيادة. لقد كان بدلاً عن ذلك يفضل الموت على أيدي أصدقائه^(٣٦). وفي بيان مكتوب وجهه قرنق لقادة وزعماء الحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان لاحقاً، أشار إلى الاجتماع ونتائجـه وعبر عن ثقته التامة في سلفا.

عندما علم سلفا كير لاحقاً أن دكتور جون لم يتسلم أياً من رسائله خلال الأسابيع الصعبة في أكتوبر- نوفمبر ٢٠٠٤، شكك بطبيعة الحال في خيانة. وبحسب سلفا، فإن عناصر الحرس الشخصي للدكتور جون إعترفوا لاحقاً



بحجز الرسائل^(٣٧). ويصعب للغاية التحقق من هذا. وكان قرنق مهموماً أيضاً بإجتماع آخر يعقد في نفس الوقت في نيروبي، حيث إجتمع عدد من الجنوبيين المناوئين له منذ وقت طويل لمناقشة الإستراتيجية^(٣٨)، ولم تكن تلك مصادفة. وكان معظم من حضروا إجتماع نيروبي موالين للخرطوم في أوقات مختلفة، وسادت تكهنات بأن عناصر في حكومة الخرطوم قد شاركت في ضرب الحركة. وعندما عاد بتفكيره لتلك الفترة في مناقشات جرت لاحقاً، لم يكشف سلفاً عن مصدر تلك الضغوط أو المتشددّين الذين مارسوها. وعلمت من مصادر أخرى أنّه كان من الواضح أنّ بونا ملوال، جاستن ياك، ودومينيك ديم قد كانوا ضمن أولئك الذين مارسوا ضغوطاً عليه^(٣٩). وقد كانوا جميعهم يعارضون قرنق، ويتطلعون لأن يتولّى سلفاً قيادة الحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان. وقبل الإجتماع، إتصل كول دينق بمحرر في قسم بي.بي.سي، القسم الأفريقي^(٤٠)، وأخطره بأنّ بونا ملوال قد يتصل خلال الست والثلاثين ساعة المقبلة، أو نحوها ليعلن عن إنقلاب داخل الحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان والإطاحة برئيسها جون قرنق. وأخطر كول الإذاعة البريطانية، بأنّه حين إستلام هذه المكالمة، فإته يتعين عليهم الإتصال بدكتور جون قرنق على الفور لإستيضاح المسألة. ويقال أنّ بونا ملوال قد إتصل وتحدّث عن وقوع إنقلاب داخل الحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان. وإتصل المحرر برئيس الحركة ومساعديه، حيث تم نفي المحاولة.

وعندما هدأت الأمور، تحدثت إلى دكتور جون عبر الهاتف، وأخبرني عن المشكلات التي كانت واجهه. وقال إنّ الوضع كان صعباً للغاية، إلاّ إنه تمت تسوية الأمور، وإنّه واثق من أنّ الحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان سوف تمضي إلى الأمام كحركة موحدة. وإتصل بي علي عثمان أيضاً وإخبرني بأنّه قد سمع عن الأزمة داخل الحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان. وأشار إلى الشائعات. وكان يرغب في الإطّلاع على تقييمي للأوضاع داخل الحركة. وكان من الواضح أنّ الحكومة كانت على إطّلاع بما



يحدث. وعبر طه عن مخاوفه، وإستفسر عما إذا كان الوضع تحت السيطرة، وإذا ما كان قرنق في وضع جيد. وأخبرته بأن كل المعلومات التي توفرت لنا تدل على أن الأوضاع تحت السيطرة. وإنه ليس هناك ما يدعو للإنزعاج. وعلمت من مصادر أخرى لاحقاً أن قرنق قد واجه تحديات داخلية خلال هذه الفترة. وبالرغم من أن علي عثمان لم يكن يتعرّض للضغوط بشكل صريح، إلا أن الصعوبات التي ظلّ يواجهها من قبل لم تكن لتنتهي بعد. وعلمنا بأنه كانت هناك محاولات جادة من عدة دوائر لتقويض زعامته^(٤٣).



التحرك الصعب إلى الأمام



عاد الزعيمان إلى نيروبي في الأسبوع الثاني من ديسمبر لحضور الجولة الأخيرة من المفاوضات. ومقارنةً بالصخب الذي ساد المباحثات السابقة، فقد كان الوضع مختلفاً تماماً. ولم يحضر من ممثلي المجتمع الدولي إلا عدد بضعة أشخاص. وكان مبعوثو دول الإيقاد يقومون بزيارات منتظمة للمفاوضات، ومن الترويك، ظلّ النرويجيون والأمريكيون يشاركون بفعالية.

وبعد خمسة أيام من إنطلاق الجولة، وفي ١٦ ديسمبر، تحدثت هاتيفاً مع طه وقرنق. وتحدث دكتور جون عن مفاوضات شائكة ومجهدّة. حيث يتم عقد اجتماعين أو ثلاثة في اليوم بين الزعيمين، مع تقدم واضح في المفاوضات. وفي الوقت نفسه، ظلّت أربع لجان فنية تعمل طوال اليوم. وفي هذا المنعطف، نجحت اللجان في تسوية مسألة تحويل عائدات النفط وهيكل المصرف المركزي. وتبقت تفاصيل قليلة حول تقاسم الثروة. ففي مجال تقاسم السلطة، ركزت المناقشات حول توقيت الانتخابات خلال الفترة الإنتقالية. وأخبرني قرنق بأنّ مواقف الطرفين قد إنعكست تماماً، فالحكومة ترغب في تأجيل الانتخابات لأطول فترة ممكنة، ولا ترغب في إجراء أيّ إنتخابات رئاسية. وكانت الحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان يرغبان في إجراء إنتخابات بعد مضي أربع سنوات من الفترة الإنتقالية. وشددت على دكتور قرنق « لا يمكننا دعم أيّ هيمنة على السلطة من الطرفين المتفاوضين بعد التوقيع على إنفاقية السلام»، ويتعين إجراء الانتخابات على كافّة المستويات. وعلاوة على هذا، فإنّ الغرض من هذه العملية يتمثل في إنّها هدية مهمة لكل الشعب السوداني، وتسهم في التحول السياسي.

وقد كان تحوّل موقف الحكومة مثيراً للإهتمام، فطالما إنهم كانوا غير واثقين من علاقاتهم مع المعارضة، فإنهم كانوا يفضلون تأجيل الإنتخابات. وهذا هو ما جعلهم يصرون على الشراكة مع الحركة الشعبية / الجيش الشعبي



لتحرير السودان أيضاً. وقال قرنق إنه يريد تقديم الضمانات الضرورية في هذا الصدد لحزب المؤتمر الوطني. ولم تكن هناك مفاوضات منفصلة لوضع حدود لشراكة سياسية، طالما كان باقاً أمور يمثل الحركة ونافع علي نافع يمثل الحكومة. وعبر طه عن رغبته في تسهيل حل قضية الإنتخابات بالتقدم في مسألة الشراكة السياسية. وكان هناك عامل محتمل آخر أيضاً، وهو الجدول الزمني لدمج « المجموعات المسلحة الأخرى ». وكان من الواضح أن الحكومة متمسكة بموقفها في هذه القضية، ربّما حتى تتوفر لها إجابة مقنعة حول الشراكة.

وكانت أبيي، مرةً أخرى، وربّما ما تزال، مشكلة. وكانت مواقف الجانبين متباعدة للغاية حول الإتفاق على حدودها. وعليه فقد إتفقا على إحالة الملف للمفوضية، وتكليفها بإتخاذ قرار يكون « نهائياً وملزماً » على أن تبدأ المفوضية أعمالها بعد مضي ثلاثة أشهر من الفترة الإنتقالية. أما فيما يتعلق بقضايا الحدود الأخرى ذات الصلة بتعريف جبال النوبة، الحدود بينها وغرب كردفان وربّما - وهو ما يثير الدهشة في هذه المرحلة - اسم المنطقة، فقد كان قرنق متأكداً بأن المواقف الحكومية إزاء هذه القضايا قد كانت ذات صلة بالنفط. وعلى حدود المنطقة بين كردفان ودارفور، بدأت تتشكل مليشيا جديدة. وتوقع أن يتأزم الموقف.

إتفق طه وقرنق حينها على التعامل مع قضايا وقف إطلاق النار في النهاية. وكان زعيم الحركة يرغب في قضاء عطلة أعياد الميلاد وسط مواطنيه، وطلب استكمال المفاوضات بحلول ٢٣ ديسمبر. ووافق طه. ووقع في الخطأ مرة أخرى. لقد إتفقا على تشكيل وتفويض مفوضية المراجعة الدستورية، التي ستكون مسؤولة عن صياغة دستور جديد. وقاما بتسوية تفاصيل ترتيبات الفترة الإنتقالية، مع نشر وحدات قومية إنتقالية تتشكل من الأشخاص الأساسيين من الجانبين خلال الفترة قبل الإنتقالية. على أن تكون رئاسة هذه الكيانات بالتناوب. ومن الحركة الشعبية، تم إختيار أعضاء مجلس القيادة. وستتولى هذه الكيانات تسهيل الإنتقال، بدايةً من ١٥ مارس ٢٠٠٥.



وباستمرار المفاوضات ظلّ الوضع كما كان عليه من قبل، يتعامل الزعيمان مع القضايا الخلافية الشائكة ويفوضان اللجان لحل التفاصيل في اللغة القانونية بعد أن يكونا قد توصلا لإتفاق. وشكّلت القضايا الأمنية عقبة كُداء مرة أخرى. وكان التقدم بطيئاً في نقطتين خلافيتين جوهريتين، تمويل الجيش الشعبي لتحرير السودان، وحجم القوات بعد إعادة الإنتشار. وكما كان يحدث غالباً خلال المفاوضات، فقد قلّل الزعيمان من شأن الصعوبات. وطلب شارلي سنايدر من كولن باول الإتصال والضغط على كلا الطرفين، مشدداً على الإلتزام بالجدول الزمني الصارم الذي حدده مجلس الأمن.



التصدي لمحاولات تقويض الجهود



مع تقدم المفاوضات النهائية، كنا على وعي تام بالجهات التي كانت تسعى لتقويض الجهود. وبينما كانت الإتفاقية ستسمى «اتفاقية السلام الشامل في السودان»، كان من الواضح أن كلمة «الشامل» تعكس القضايا المدرجة في الإتفاقية، وليس تمثيلها الإقليمي أو السياسي. وقد أشارت بعض قوى المعارضة لذلك، وكانت محقة. وما لم يتم الكشف أو التعبير عنه بوضوح وقوة هو أن الحكومة و الحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان قد إلتزمت بمدخل متسلسل: توفر الإتفاقية الأساس لعملية سياسية شاملة مع الأطراف الأخرى. ونموذجاً للتعامل مع النحديات في غرب وشرق البلاد. وبالفعل، وإن لم تبدأ هذه العمليات في أقرب وقت، فقد كان يمكن تقويض اتفاقية السلام. وواصلت مناقشة القضايا مع دكتور جون وعلي عثمان، وضغطتُ عليهما كي يشرعا في التفكير حول الكيفية التي يتقدما بها إلى الأمام خلال الفترة الانتقالية وبعدها.

وكانت أزمة دارفور الأكثر إلحاحاً. وستنطلق في ٢١ ديسمبر جولة رابعة لمباحثات الإتحاد الأفريقي، ولكن دون أي أمل في إحراز تقدم. وظلّ الوضع معقداً وشائكاً، وسط عملية تفاوض رسمية للغاية، وفي حضور عدد هائل من المراقبين. وتخيل إلى أن المفاوضات ستذهب في أي اتجاه في وقت قريب. وكنتُ قلقة للغاية من الإضرار بإتفاقية السلام الشامل. وفي هذه المرحلة دخلتُ في مناقشات مع علي عثمان حول كيفية الإسراع بوتيرة التفاوض. ومن وجهة نظري، فقد كان يمكن النظر في ترتيبات تفاوضية مشابهة لنيفاشا. وهذا سيبقي على الإتحاد الأفريقي كمُنبر رسمي للتفاوض فقط، مع إمكانية قيام الأطراف نفسها، مع الاستفتاء مساعدة من دكتور جون وعلي عثمان، بتسوية بعض القضايا الحساسة مقدماً. وسنرى إنه وفي أوسلو ٢٠٠٥ كيف أن كلتا



الجماعتين المتمردتين في دارفور قد عبرتا عن الرغبة في مثل هذا المنبر على الأقل حينها، وشفاهةً على الأقل.

وتمثل التحدي الآخر في العلاقات بين أطراف أخرى في السودان. وكان يتعين إلحاق التحالف الوطني الوطني بالمعادلة. وشارك دكتور جون في اجتماعات التجمع بأسمر في يوليو واجمعت كافة الأطراف الأعضاء على تفويض رئيس التجمع، زعيم الحزب الإتحادي الديمقراطي، بتشكيل وفد للتفاوض مع الحكومة. وكانت الجماعتان الرئيسيتان في دارفور عضويتين في الوفد. وإنعقدت مفاوضات معقدة، لأن العديد من القضايا التي خضعت للنقاش تطابقت جزئياً مع تلك التي كان يتم التفاوض حولها في نيفاشا و أبوجا. وعليه فقد كانت النية فتح مسار منفصل بعد التوقيع على اتفاقية السلام الشامل. وفضّل طه عقد إجتماع لكافة الأطراف في السودان خلال الفترة الانتقالية « الستة أشهر الأولى ». وكانت الحركة الشعبية منفتحة على هذا الرأي، طالما كانت مشاركتها كاملة في العملية. وحظيت هذه الأفكار بدعمنا الكامل. وضغطت الترويكا بعد ذلك على إجراء عملية موسّعة قبل وقت مبكر من المفاوضات. وتمثل عنصر آخر في السياسة السودانية في المجموعات الجنوبية المنشقة. وبالرغم من الكثير من العمل القاعدي قبل إنطلاق عملية نيفاشا، ظل عدد قليل من هذه الجماعات بعيداً عن التأثير بذلك العمل.

وبينما كانت المفاوضات تمضي في طريقها، عكفت مجموعة برئاسة جيمس كوك وتفرّغت للتحديث مع تلك المجموعات وعرضت عليها الدعم والمناصب القيادية إذا قرّرت الانضمام للحركة. وعاد ريك مشار ومجوعته للحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان أوائل ٢٠٠٢، كما عادت الحركة الشعبية المتحدة بزعامة لام أكوول في أكتوبر ٢٠٠٣، وقوة دفاع الإستوائية، فصيل حول توريت، في ديسمبر ٢٠٠٣. وعمل الفصل الأخير كقناة تدعم الخرطوم من خلالها جيش الرب للمقاومة، وعليه فقد كان دمج هذا الفصل في جيش الحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان مسألة في غاية الأهمية. إلا أنه لم تزل هناك بعض المليشيات، بما في ذلك المنداري بقيادة



كليمنت واني، وقوات فاولينو ماتيب في أعالي النيل، ومليشيا الموري بقيادة إسماعيل كوني، وفصائل صغيرة أخرى، مثل فصيل التوم النور. وأدركت الحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان أنه يمكن للخرطوم إستغلال مثل هذه المجموعات المسلحة في أحداث إسفزازية، تقويض تنفيذ اتفاقية السلام والسيطرة على مناطق رئيسية. وكان دكتور جون يرغب في عملية تفاوضية متماسكة وأكثر قابلية للتنفيذ، وتحدث معنا حول استخدام مؤسسة موي كقاعدة لحوار متواصل مع الجماعات الجنوبية الأخرى. وتمت العملية بدعم من النرويج والمانحين الآخرين، إلا أنها برهنت في النهاية على عدم فعاليتها، بخلاف ما كنا نأمل.



الإتفاق النهائي حول الترتيبات الأمنية



وباقتراب أعياد الميلاد، تمت تسوية العديد من القضايا. وتبقت فقط قضيتا وقف إطلاق النار والقضايا الأمنية وقضيتان أخريان تتصلان بالشرق و« المجموعات المسلحة الأخرى». وأصرّت الحركة الشعبية لتحرير السودان على أنه يتعين على المليشيات الإنضمام سواء للجيش السوداني أو الجيش الشعبي لتحرير السودان. وبعد مفاوضات شاقّة قبلت الحكومة ذلك. وكذلك تم الإتفاق في النهاية على تشكيل وحدة متكاملة مشتركة في الشرق، في كسلا، بعد إنسحاب الجيش الشعبي لتحرير السودان. ولم يتجاوز الطرفان عقبة حجم جيشيهما، المستوى المطلوب لإعادة الإنتشار وتمويل الجيش الشعبي لتحرير السودان. وكانت المباحثات شائكة، وبدت وكأنّ لا نهاية لها.

كانت عملية إعادة إنتشار قوات الجانبين عبارة عن لعبة أرقام، ولم يكن أيّ من الطرفين يعلم بالحجم الحالي للقوات، أو الحجم المطلوب للقوات بعد اتفاقية السلام. وقمّت أنا وشارلي سنايدر بتنسيق رسائلنا لكلا الزعيمين. وكانت أمامنا فرصاً محدودة للتأثير على المناقشات حول الأعداد الفعلية، في ضوء النقص في المعلومات الموثوق بها. وكان من المستحيل معرفة المستوى «المعقول» لحجم الإنتشار»، طالما أنّ العدد الحقيقي للقوات غير معروف. وقمنا بالتعبير عن مخاوفنا فقط. وتوصلنا مقعولية وحكمة الجانبين. وفي النهاية سمح الحل الذي تم التوصل إليه بعدد قوات أكبر بكثير على الجانبين. وإنهمك كولن باول في مكالمات هاتفية مع دكتور جون والجانب الحكومي. وتحاجج دكتور جون بأنّ جيش يتم تمويله بطريقة مستقلة، يعني الخطوة الأولى نحو الانفصال. وبينما وافقت الحكومة على تمويل الوحدات المشتركة المتكاملة من ميزانية الدفاع الوطني، فقد كان من المستبعد تمويل الجيش الشعبي لتحرير السودان أيضاً. ولم يساعد عدم كشف قرنق عن حجمها الفعلي. ولم يكن أيّ أحد في الحكومة أو من بين القوى السياسية الشمالية



يرى إنه من المعقول والمبرر تمويل الجيش الشعبي لتحرير السودان. وبدأ علي طه في هذا المنعطف يتلقى أرقاماً حول كيفية خفض الميزانيات كي يتم تضمين ترتيبات تقاسم الثروة في الإتفاقية. وبالنسبة للشعب في الشمال، فإنّ المزيد من الخفض كي يتسنى تمويل الجيش الشعبي لتحرير السودان كان أمراً مستبعداً تماماً .

وبين ليلة أعياد الميلاد وليلة رأس السنة، كانت هذه القضية هي المسألة الوحيدة التي لم يتم حسمها قبل التوقيع على بروتوكول التنفيذ. وكنتُ على إتصال دائم عبر الهاتف، بالرغم من الآلام المبرحة لإصابة خطيرة في ظهري. ولهذا السبب لم أتمكن من السفر جواً لنairobi لتقديم المساعدة. وضرب تسونامي المحيط الهندي في نفس الوقت. وكان عليّ أيضاً الإهتمام بذلك. وطلبتُ من دكتور جون استخدام هاتفه المشفّر حتى يمكننا مناقشة القضايا الأمنية بحرية. وتحادثنا مراراً. وحتى الموعد الزمني النهائي الذي حدده مجلس الأمن لم يكن يجعله يتزحزح عن موقفه.

وشارفنا الوصول لنهاية الجدول الزمني، وتخوفتُ من أن تتحول المفاوضات إلى مستودع من الضحك. وبعد أن تجاوزنا كل الجداول الزمنية منذ اليوم الأول للمفاوضات، وأوشكا على جعل المجتمع الدولي يتخلى عنهما، لم يكن في مقدورهما الآن أن يغادرا المفاوضات في عشية العام الجديد، دون إتفاق. وكنتُ مصرة للغاية. وكان يتعين الوفاء بالجدول الزمني لمجلس الأمن. وبدأتُ بالإتصال بأشخاص قريبين من دكتور جون، فقد كان يمكن للأمريكيين أن يؤثروا عليهم. إلا أنه وبالرغم من محاولاتي المتكررة، لم أتمكن من إجراء مكالمة مع شارلي سنايدر خلال هذه الأيام الحرجة. ولم يكن أصدقاء الحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان، روجر ويفتر وبريان دو سلفا متواجدين أيضاً، ولم يتابعوا المفاوضات مؤخراً. وفي هذا المنعطف، أي الأيام التي سبقت ليلة رأس السنة الجديدة، كان هناك ما يشبه الصمت التام من الجانب الأمريكي. ولم أكن متأكدة عما إذا كانت لديهم أي فكرة عن الدراما التي بدت ملامحها تتكشف في نيروبي.



وفي نهاية المطاف، تمكنتُ من الإتصال بصديق مقرب من دكتور جون، وحليف للحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان. طلبتُ منه المساعدة في إيجاد حل لتمويل الجيش الشعبي لتحرير السودان. وفي اللحظة التي بدأ فيها هذا الصديق التحرك، علمنا أنَّ رئيس جنوب أفريقيا تابو مبيكي سيكون في طريقه للخرطوم. وكان في زيارة قصيرة للخرطوم، وكانت هناك تقارير تشير إلى أنَّه سيسافر لنairobi ليشهد حفل توقيع البروتوكول الدولي في ٣١ من الشهر. وإتصل طه بالرئيس البشير الذي أكد له حضوره لحفل توقيع الإتفاقية وسيرافقه رئيس جنوب أفريقيا. وستكون هذه طريقة واضحة لتأكيد أنَّ الإتفاقية تحظى بدعم الرئيس والحزب الحاكم^(٤٤). كما ان إحصار شخصية أجنبية سيدعم المناسبة.

وعند سماعهما للمشكلات التي كانت تعترض المفاوضات، قررا تأجيل سفرهما، وأخطرا الأطراف بأنهما سيكونان في نيروبي في غضون ساعات لحضور الحفل. وكان لهذا التأثير المرغوب فيه. وفي النهاية تم إدراج بند في الإتفاقية يمنح الجيش الشعبي لتحرير السودان الحق في إستيراد معدات عسكرية، وتلقي الدعم المالي من الدول الخارجية، شريطة إخطار الخرطوم، وليس موافقتها. وكنتُ أتحدثُ مع الجانبين عبر الهاتف طوال الاسبوع، وأصبحتُ الآن في موقف يسمح لي بتقديم التهنة. وفي هذه الأثناء، إتصل طه بالرئيس البشير، ووصل الرئيسان جواً. وبينما الرئيسان في طريقهما بالسيارة من نيروبي لنيفاشا، تم استكمال بروتوكول آليات لتنفيذ وأصبح جاهزاً للتوقيع عليه. وتم التوقيع على البروتوكول في تلك الليلة، بعد عدة ساعات من الموعد المحدد، ولكن في إطار الجدول الزمني الذي حدده مجلي الأمن. والآن إنتهت حرب تطاولت على مدى واحد وعشرين عاما.

ولم أستوعب أسباب إصرار دكتور جون وتعنته تجاه تمويل الجيش الشعبي لتحرير السودان. وحتى إذا تنازلت الخرطوم في هذه القضية، فقد كانت هناك احتمالات عدم الثقة في تنفيذ هذه القضية. وعلمتُ لاحقاً أبعاد إستراتيجيته. لقد ظلّ يعلم وعلى الدوام أنَّ الخرطوم سوف تعترض على



إقتناء الجيش الشعبي لتحرير السودان أسلحة من الخارج، إذا ما قام بطرح مثل هذا الإقتراح أثناء مفاوضات الترتيبات الأمنية. وقرر بدلاً عن ذلك الإصرار على تمويل الجيش الشعبي لتحرير السودان من موارد الحكومة المركزية، وهو مطلب أكثر عدم معقولية. وعندما يهدد الجمود في هذه القضية الاتفاقية بأكملها، يقدم « تنازلاً » رئيسياً - من أجل السلام - بطرح بند يسمح باستيراد الأسلحة التي كان يرغب فيها، وهو ما كان يخطط له على طول الخط. وفي وقت سابق، وعند إنطلاق مفاوضات الإيقاد، عرضت عدة جهات مانحة تدريب الحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان على أساليب التفاوض وإستراتيجياته، وهو عرض أستغرب له قرنق وسأل « لماذا نحتاج لذلك؟ » وبرهن على أنه يمكن أن يتفاوض بدون « بناء قدرات ». ولم يكن المنطق من وراء البند الرغبة في إعادة تسليح الجيش الشعبي لتحرير السودان بعد التوقيع على اتفاقية السلام. وكان قرنق ينظر إلى عام ٢٠١١ وما يليه ويخطط لإصدار وثيقة تأمين للجنوب في حال تدهور الوضع أو إنحياز الإستفتاء للإنفصال. وظل لهذا البند، غير المعروف على نطاق واسع قيمة عالية للجيش الشعبي لتحرير السودان منذ ذلك الوقت. وعندما وجهت إتهامات لحكومة جنوب السودان بانتهاك اتفاقية السلام بإستيراد أسلحة^(٤٥)، إندهش المحللون عندما إكتشفوا أنه من حقها أن تفعل ذلك.



توقيع اتفاقية السلام الشامل

••

كان من المفترض أن يتم التوقيع على اتفاقية السلام الشامل بنairobi في التاسع من يناير، ٢٠٠٥ وكنت قلقة من أن تؤثر أخبار التسونامي بالسلب على مشاركة عالية المستوى وتغطية إعلامية واسعة. وقد حدث هذا بدرجة ما. وبطبيعة الحال شكلت قضية دارفور قلقاً بالغاً لنا جميعاً. ومع ذلك، شهد حفل التوقيع عشرة رؤساء دول وحكومات من كل منطقة دول الإيقاد وما جاوزها والعديد من وزراء الخارجية والتنمية الدولية، وكبار الشخصيات من الأمم المتحدة، الإتحاد الأفريقي، جامعة الدول العربية والإتحاد الأوروبي، ومن الترويكام مثل كولن باول من الولايات المتحدة الأمريكية وهيلاري بن من المملكة المتحدة، ومثلت أنا كلامن النرويج ومنبر شركاء الإيقاد الأخير مع زميلي الإيطالي الرئيس المناوب للمنبر، نائب وزير الخارجية السيناتور ألفريدو مانتيجا.

واستضاف استاد مدينة نيروبي حفل التوقيع. وتجمع آلاف الناس لحضور هذه المناسبة التاريخية. وتدفق اللاجئين الجنوبيون في أعداد هائلة من المعسكرات المتاخمة للحدود. كما قدم آخرون من مناطق نائية، وسار العديد منهم أياماً طويلة على الأقدام، وعلى أسطح الناقلات، على طريقة « التوصيل المجاني»، وحضر رجال الدين، وقادة المجتمع المدني والنخب السياسية من الخرطوم. وشارك كلامن الرئيس البشير والنائب الأول علي عثمان ومعظم أعضاء مجلس الوزراء.

وانضمت قيادة الحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان بأكملها لدكتور جون. وكما هو الحال دائماً في أفريقيا، تأجل كل شيء، إذ لا يمكن إفتتاح حفل بمثل هذه الطبيعة، إلا إذا حضر كبار الشخصيات. وفي هذا الحفل كان رئيس يوغندا موسيفيني هو آخر من حضر.



وبعد تأجيل إستمر لعدة ساعات، أعطى الكينيون الضوء الأخضر. وكانت لحظة مذهلة. وتحدث عدد من القادة، معبرين عن إلتزامهم بإتفاقية السلام وتنفيذها. وتحدثت أنا وكولن باول في نفس الإتجاه. وهنا تجدر الإشارة لدعم حكومة وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط للإتفاقية، وكذلك فعل عمرو موسى بالنيابة عن جامعة الدول العربية. وكان دكتور جون وعلي عثمان طه المتحدثين الرئيسيين عن طرفي الإتفاقية، معبرين عن إلتزامهما بتنفيذ إتفاقية السلام الشامل، ومناشدين مواطنيهم السودانيين والمجتمع الدولي دعم العملية. وكانت كلمة دكتور جون معبرة ومؤثرة حيث ركز طويلاً على تاريخ السودان، مسببات الحرب ولماذا حان أوان السلام. وكان ينظر للإتفاقية كتجسيد للسودان الجديد، حيث قال:

« وهكذا، فإن هذين الإتفاقية تعلن إنطلاق الجمهورية الثانية للسودان الجديد. ومنذ هذه اللحظة، فإن السودان سيكون لأول مرة دولة قائمة على الحدة الطوعية، المساواة في العدالة، الشرف والكرامة لكافة مواطنيها، غرض النظر عن العرق، المعتقد، النوع، أو غيرها. فإن فشلت الدولة في مواجهة تحديات الإنتقال بعيداً عن السودان القديم، عندها سينفرد عقد الوحدة ودياً وسلمياً عبر ممارسة حق تقرير المصير بنهاية الست سنوات من عمر الفترة الإنتقالية».

وتصايحت الحشود. وتساءلت في نفسي إذا ما كان الرئيس السوداني، أو نائبه الأول سيقدمان على توقيع إتفاقية السلام الشامل. وكانت كلمة النائب الأول علي عثمان حماسية للغاية أيضاً، حيث قال مخاطباً الحفل:

«بعد أن تخطينا الصعاب وتجاوزنا الألغام والجبال، سننطلق بنجاح للتداول حول تحديات تحديات ما بعد وقف الحرب أيضاً. لقد عانت بلادي من فظاعات الحرب طويلاً، ونحن في غاية الإصرار، ومن خلال حكومة الوحدة الوطنية، على إحداث تغيير حقيقي على الأرض، حتى نتمكن من تحقيق أهدافنا في إعادة التعمير، التنمية والوحدة.



إن شعب السودان على استعداد للعودة للدولة السلمية حيث جاء.
وعندما يعيش السودان في رفاهية، وفي سلام مع نفسه ومع جيرانه،
فإن ذلك سيكون أمرا جيدا للمنطقة، والقارة والعالم أجمع»
وأعلنت في الكلمة التي أقيمتها بالنيابة عن النرويج ومنبر شركاء الإيقاد:

« لقد نجحتم أنتم، بإقادة السودان في نقل عملية يكتنفها التحدي إلى
نهاية سعيدة. وأمامكم تحديا عظيمًا آخر. إن التوقيع على
اتفاقية هو الخطوة الأولى فقط. والتنفيذ إختبار آخر لمدى التزامكم.
لا بد من الإلتزام الصارم بالإتفاقية. خطوة خطوة، قرار بعد قرار،
إجرء بعد إجرء. إن التوقيع وحده لا يحقق السلام. الأفعال تفعل
ذلك، عندما تتم ترجمة الإتفاقية لواقع. إن التنفيذ هو المحك، وليس
الحبر على الورق.

إننا نثق في إنكم، أيها القادة، سوف تحققون السودان الجديد الذي
تحدثتم عنه كثيرا. نحن نعتد عليكم من أجل إعادة الإعمار العاجل
للمناطق التي دمرتها الحرب، ومن أجل المساءلة واشلفافية طوال
العملية. إننا نعتد عليكم في تحقيق المصالحة وسط المجتمعات
المحلية.. وضمن السلام والإستقرار، ووضع نهاية لكافة الحروب
بين كل الأطراف. إننا نعتد عليكم في حل عاجل ومستدام للمشكلات في
دارفور. كما نعتد عليكم في التنفيذ، حتى يتسنى لكم الإعتماد علينا».
وكان الرئيس كيباكي، والرئيس موسيفيني، ووزير الخارجية المصري أحمد
أبو الغيط، ووزير الخارجية كولن باول، وهيلاري بن، وشخصي قد وقّعنا،
ضمن آخرين على اتفاقية السلام الشامل، كشهود. وحانت لحظة تنفيذ
الإتفاقية.

• •



١. حسب فينك هايسوم (مقابلة ٢٨ يونيو ٢٠١٠) أصر هو وجوليان هوتنغر أن يتفاوض الطرفان على بروتوكول لتنفيذ الإتفاقية لأن اتفاقيات السلام الأخرى عانت من نقص الضبابية وغياب الجداول الزمنية للتنفيذ. وقد تلقوا دعم النرويجيين.
٢. مقابلة جماعية مع أعضاء الوفد الحكومي المشارك في مفاوضات اتفاقية السلام الشامل، ١٩ أبريل ٢٠١٠.
٣. المقابلة السابقة؛ ومقابلة مع علي عثمان طه ٢١ أبريل ٢٠١٠.
٤. ذكر مسئول تابع للأمم المتحدة أن الأمم المتحدة دمجت شبكة عمل إقليمية للمعلومات عن السودان: «دارفور أعظم كارثة إنسانية في العالم»، ٢٢ مارس ٢٠٠٤م، أنظر الموقع التالي: www.allafrica.com
٥. مقابلة مع علي عثمان طه، ٢١ أبريل ٢٠١٠.
٦. المقابلة السابقة، دارفور، فلينت ودي فال، ص ١٤٩.
٧. أشار المراقبون إلى أن طه سهل من عملية إطلاق سراح موسي هلال من سجنه، حيث سجن بتهمة سرقة مصرف (المرجع السابق، ص ١٨-١١٧).
٨. السابق؛ ومقابلة مع ماتينق ملوال ماببور، ٢٣ أبريل ٢٠١٠.
٩. معلومات خاصة.
١٠. السابق.
١١. السابق.
١٢. Flint and De Waal, Darfur, ١٩٨.
١٣. مقابلة مع مطرف صديق، ١٨ أبريل ٢٠١٠.
١٤. Overseas Development Institute, Sara Pantuliano and Sorch O'Callaghan, London, December ٢٠٠٦

١٥. ما زال عبد الواحد رئيس الحركة السودانية للتحرير يكرر مناشدتي وكذلك مناشدة المسؤولين النرويجيين للعمل من أجل معاودة مفاوضات دارفور وطالب بعقدها في أواسل عدة مرات في الفترة بين ٢٠٠٤-٢٠٠٧.

١٦. وزير المالية، ووزير التجارة الدولية كاشا، والسفير السوداني الهادي.

١٧. كان لرئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان مصداقية لدى حركة تحرير السودان، لكن تأثيره كان محدوداً على خليل إبراهيم، قائد حركة العدل والمساواة. وهذا الصدد كانت القوة العسكرية لحركة العدل والمساواة على الأرض محدودة مقارنة بحركة تحرير السودان.

١٨. مقابلة مع علي عثمان طه، ٢١ أبريل ٢٠١٠.

١٩. مقابلة هاتفية مع سيد الخطيب، ١١ يوليو ٢٠١٠.

٢٠. دارفور، فلينت ودي فال، ص ١٤٩.

٢١. مقابلة مع علي عثمان طه، ٢١ أبريل ٢٠١٠.

٢٢. المقابلة السابقة.

٢٣. UN Integrated Regional Information Networks; “Annan briefed Security Council on ‘grave’ situation in Darfur”, July ٧, ٢٠٠٤ (www.un.org). “Sudan

٢٤. قرار مجلس الأمن رقم (١٥٤٧)، ١١ يونيو ٢٠٠٤.

٢٥. صوت أمريكا، «زعيم التمرد السوداني قرنق يدعم وصف الولايات المتحدة لعنف دارفور كإبادة جماعية»، ٩ سبتمبر ٢٠٠٤.

٢٦. معلومات خاصة.

٢٧. تقرير مؤجز «توقعات عن السلام في السودان»، مجلة Justice Africa، ٤ سبتمبر ٢٠٠٤.

٢٨. معلومات خاصة.

٢٩. تقرير مؤجز «توقعات عن السلام في السودان»، مجلة Justice Africa، ٤ سبتمبر ٢٠٠٤.

٣٠. أكدت في مقابلة مع علي عثمان طه، ٢١ أبريل ٢٠١٠.



٣١. أكدت في مقابلة مع ماتينق ملوال مابيور، ٢٣ أبريل ٢٠١٠.
٣٢. غالباً ما يتم التوظيف من عدة مجموعات عرقية .
٣٣. مقابلة مع سلفا كير ميارديت، ١٥ أبريل ٢٠١٠.
٣٤. المقابلة السابقة.
٣٥. مقابلة مع سلفا كير ميارديت، ١٥ أبريل ٢٠١٠؛ مع وباقان أموم ١٢-١٣ يونيو ٢٠١٠؛
ثيودروس دان ١٢ أبريل ٢٠١٠.
٣٦. مقابلة مع سلفا كير ميارديت، ١٥ أبريل ٢٠١٠.
٣٧. المقابلة السابقة.
٣٨. مقابلة مع ثيودروس دان، ١٢ أبريل ٢٠١٠.
٣٩. معلومات خاصة، ومقابلة مع كول دينق، ١٧ أبريل ٢٠١٠؛ ورييكا نياندينق دي مبيور،
ومبيور قرينق دي مبيور، ١٦ أبريل ٢٠١٠.
٤٠. مقابلة، ١٧ أبريل ٢٠١٠.
٤١. بناءً على ما ذكره كول دينق أن ذلك قد تم قبل أن ينشق من الحركة الشعبية لتحرير
السودان في ١٩٩١ عندما ترك مشار الحركة وكون لاحقاً جناح الناصر- الحركة الشعبية
مع لام كول وغردون كونج شول.
٤٢. معلومات خاصة.
٤٣. السابق.
٤٤. مقابلة مع علي عثمان طه، ٢١ أبريل ٢٠١٠.
٤٥. كان ذلك هو الوضع فيما يتعلق بشحنة السفينة التي اختطفها القراصنة الصوماليون
في ٢٠٠٨.



الفصل السابع

المذاق الأول للسلام

□ □

كان احتفال توقيع اتفاق السلام الشامل في التاسع من يناير ٢٠٠٥ حدثاً بالغ الأهمية. وكانت رغبة الأطراف والجنرال سيمبويو ودول الإيقاد أن يكون الموقعون من الشهود ممثلين للمجتمع الدولي ودعمه الأكيد للاتفاق ولتنفيذه. من شأن الملكية العريضة والضمانات الدولية أن يكونا من أهم دعائم نجاح الاتفاق. وكان تاريخ السودان الحافل بنقض الاتفاقيات قد هيمن على المفاوضات وانعكس على بنود الاتفاق.

رحب الكثير من السودانيين بالاتفاق. وقالت إحدى النساء من دنقلا: «كنا في البداية قلقون حقيقة (من الحركة الشعبية لتحرير السودان)، ولكن الحمد لله فقد حققنا السلام الآن. نحن في غاية السعادة الآن لكوننا لسنا بحاجة لمعاداة أحد»^(١). وقد تساءل البعض كيف لاتفاق بين طرفين فقط أن يكون «شاملاً»؟ غير أن الاتفاق لم يقصد منه أن يكون بين الشمال والجنوب فقط بل أن يحقق سلاماً عادلاً لكل المهمشين في البلاد وأن يجعل الوحدة خياراً جذاباً للجنوبيين.

بعد التوقيع ذهبت إلى منزل د. جون بنيروبي حاملة معي زجاجة شمبانيا، بحسب اتفاقنا، وفي معيتي اثنين من أعضاء فريقتي. كان هناك كثيرون يودون لقاءه، وقد وصلت زوجته أولاً وأخبرتنا بأنه في طريقه إلينا. كانت أمسية لا تنسى. لم أسمع ربيكا من قبل تتحدث عن حياتها مع زوجها د. جون بتلك الطريقة منذ انضمامها للكفاح في الغابة لأول مرة في ١٩٨٣، حيث ظلت تطبخ وتنظف وتعمل كمرضة وأخت للأعضاء الأوائل الذين انضموا للحركة الشعبية في ذلك الوقت. كان عليها أن تشذب نفسها بعض الشيء هذا الصباح، فقد تحقق الحلم. نظرت لصورتها في المرأة وقالت لنفسها ولزوجها «منذ الآن أنا شخص جديد»^(٢). بعد حوالي ساعة أو نحوها وصل د. جون، وكانت تلك هي المرة الأولى التي أتمكن فيها من تهنئته على المهمة التي أنجزها بجدارة، ورفعنا كؤوسنا لاحتساء نخب اتفاق السلام الشامل للسودان. كانت هناك الكثير من الضحكات والقصص وحتى التوقعات لما هو قادم. وبدأت



أصعب المهام الآن، وهي وضع الاتفاق موضع التنفيذ، وجعل تحول السودان حقيقة.

عقدت أثناء وجودي بنيروبي لقاءات قصيرة بكل من د. جون وعلي عثمان، بالتركيز على الخطوات المباشرة القادمة وعلى موضوع دارفور، وعلى العملية التي من شأنها تحقيق السلام في دارفور وشرق السودان. كانت الفترة التي تسبق الفترة الانتقالية على وشك البدء صبيحة الغد في العاشر من يناير. وكان أمام الأطراف ست أشهر لخلق ملكية عريضة للاتفاق، ولضمان إجراء كافة التحضيرات اللازمة لبدء الفترة الانتقالية. غير أن الست أشهر ليست فترة طويلة كما سيتضح جلياً للأطراف قريباً.

لم يتوقف القتال تماماً غير أن اتفاق وقف إطلاق النار والبناء على ما حققته اتفاقية وقف العدائيات كان متماسكاً وكان أثره مباشراً على حياة الكثير من الناس في كل أنحاء جنوب السودان، وجنوب كردفان (جبال النوبة)، وجنوب النيل الأزرق. يتطلب الأمر بعض الوقت لعودة الأمور إلى طبيعتها في مناطق مثل أبيي. «نشعر أن هذا الاتفاق ليس مثل ما سبقه من اتفاقات»، هذا ما قاله أحد أعيان قبيلة النوير من منطقة أيود مضيافاً «فاتفاق أديس أبابا على سبيل المثال تم التوقيع عليه من قبل حكومة السودان وبعض الأفراد ولم يسمع الناس شيئاً عنه». وفي هذا الصدد ذكر رجل من الكرمك «نحن متفائلون لأن الاتفاق تم ترتيبه من قبل المجتمع الدولي والولايات المتحدة والأمم المتحدة»⁽³⁾.

• •



تمدد السلام نحو دارفور والشرق



استمر النزاع في منطقتين من البلاد، دارفور والشرق. كانت الفترة التي سبقت الفترة الانتقالية بمثابة نافذة للأمل. فإذا ما تمت تسوية قضيتي دارفور والشرق قبل تدشين حكومة الوحدة الوطنية في التاسع من يوليو فإن النظام الجديد سيكون مبنياً على سلام شامل بحق وحقيقة. وكانت استراتيجيتنا تعمل من أجل تحقيق ذلك. كنت قد ناقشت هذا الأمر مع د. جون وعلي عثمان في فترة الخريف. وقد التزم كلا الرجلين بتحقيق ذلك، خاصة بعد تكليف النائب الأول بملف دارفور في الحكومة الجديدة. ليس ذلك فحسب بل أن إحداث اختراق في قضية دارفور قبل التثام مؤتمر المانحين في أواسلوا خلال الفترة ١٠-١١ أبريل من شأنه حشد المزيد من الموارد لإعادة الإعمار. غير أن كل هذه الجهود ذهبت هباءً كما سنرى.

كان المطلوب إنجاز العمل بصورة عاجلة. بعيد عودتي إلى أواسلوا في ١٥ يناير دعوت د. جون. وكان الرجل قبل ذلك قد اجتمع بممثلي الحركة الشعبية في نيروبي، غير أن قادتها كانوا في ذلك الوقت في طرابلس للمشاركة في مبادرة أخرى لم تنسق جيداً مع الجهود العامة لإحلال السلام في السودان. «القذافي في كامل عنفوانه كالعادة»، هذه هي كلمات د. جون واصفاً الزعيم الليبي. وذكر د. جون أن القذافي أعرب عن رغبته في لقاء زعماء التمرد في أقرب فرصة ممكنة غير أنه يود مناقشة علي عثمان أولاً حول ما يمكن أن تدفع به الحكومة نحو طاولة التفاوض. ومن ثم يلتقي بقيادة المجموعات ويستمع لآرائهم قبل أن يكون فكرة عن كيفية المضي قدماً بالمفاوضات. وكانت الحركة الشعبية قد كونت لجنة للنظر في أمر قضية دارفور ضمت في عضويتها عبدالعزیز آدم وياسر عرمان وبيور أجانق. وذكر رئيس الحركة أنه سيتولى شخصياً مسؤولية متابعة العملية.



أشار د. جون لوجود مخاطر تتعلق بتفسير اتفاق السلام الشامل، وهي أن البعض قد يرى فيه تحويل الحكومة لوحدها العسكرية من الجنوب لدارفور، منبهاً لضرورة إدراك هذا الأمر. غير أن أكثر ما كان يقلقه في تلك اللحظة هو شرق السودان. إذ أنه من الراجح أن مؤتمر البجاء وحلفائه الرشيدة في تنظيم الأسود الحرة لن يوقعوا على إعلان القاهرة الذي تبناه التحالف الوطني الديمقراطي، وكانت هناك بوادر المزيد من عدم الاستقرار. وكان من المقرر تقديم البيان الذي أشار إليه لاجتماع التحالف الوطني الديمقراطي في ٥ فبراير.

كانت هنالك مخاطر حقيقية في أن تؤدي الأحداث في الشرق أو الغرب لتقويض اتفاق السلام الشامل بأكمله. لم يكن هنالك زمن يضاع. فمؤتمر المانحين على وشك الإنعقاد. وطالما أن محادثات أبوجا لم تكن تحرز أي تقدم فقد اقترحت على قرنق استثمار علاقاته الجيدة مع صديقه الرئيس الإريتري أسياس أفورقي لأن إريتريا يمكنها الضغط على المجموعات المنكردة في الشرق والغرب بحسبانها الدولة المضيفة، وبإمكانها حثهم على الانخراط في محادثات جادة. ويمكن أن يؤثر ذلك على نقل المعدات العسكرية للمجموعات المتمردة. وكان قرنق قد أمضى أسبوعان في إريتريا التي منح رئيسها تأييده التام لاتفاق السلام الشامل. وبهذا وافق قرنق على التوجه إلى أسمر.

في اليوم التالي تحدث إلى النائب الأول وأعربت له عن سعادتنا بتوليته ملف دارفور الحكومي. وأكد لنا طه أن الهجوم العسكري المخطط له الانطلاق في دارفور لن يتم، وأنه سيجتمع غداً بالرئيس وبوزير الدفاع والقيادة العسكرية لمناقشة الوضع الأمني في دارفور وكيفية احترام اتفاق وقف إطلاق النار. أشارت في هذا السياق لنقاشي مع قرنق بالأمس وإلى رغبته في المشاركة في هذا الأمر. وقلت إن هذه المبادرات تصبح بدون معنى إذا انطلق الهجوم العسكري المخطط له. وافق علي عثمان تماماً على هذا التوجه وقال إن هذا هو السبب وراء قراره.



ذكرت نائب رئيس الجمهورية بضرورة الإسراع في مسار دارفور، وقدمت له تنويراً بشأن مناقشاتي مع د. قرنق، بما في ذلك رحلته المقررة إلى أسمرأ. وكان قرنق بحاجة للمزيد من المعلومات من طه لكي يتمكن من تقديم المساعدة الممكنة. أخذ طه علماً بهذا ووعد بالاتصال بنا فور عودته من طرابلس التي كان متوجهاً إليها في سياق الجهود الليبية لإحلال السلام في السودان. دعوت طه لضرورة التحدث إلى قرنق على وجه السرعة وأخبرته أن الهواتف المشفرة التي وعدتهم بها ستكون بحوزتهم بعد يوم أو يومين. مثله مثلنا تماماً، فقد كان طه قلقاً بشأن توقيع فصيلا الشرق على بروتوكول القاهرة. وكان مهموماً ما إذا كان هناك شيء يمكن أن يحدث بين التوقيع على الاتفاق بالأحرف الأولى في ٥ فبراير وحفل التوقيع المقرر له الأسبوع الذي يلي ذلك.

كان من الواضح أن على عثمان قلق بشأن الدور الإريتري. ويبدو أن حسن الترابي كان في طريقه لأسمرأ لعقد اجتماع ما: ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه الحركة الشعبية في مثل هذه المداولات؟ أكدت له أن قرنق سيحاول التأثير على المجموعات المتمردة بشكل إيجابي وأنه سيحاول قدر استطاعته إشراك إريتريا في الأمر. ومهما يكن الأمر فقد أوضح هذا ضرورة تنسيق الرجلين لجهودهما على أن يتحدثا لبعضهما البعض بصورة راتبة. كذلك حثني النائب الأول على محاولة التأثير على إريتريا للعب دور أكثر إيجابية في المحادثات وفي عملية السلام. أخبرته أن وزير دولتنا، فيدار هيلقسين، صديق قديم لأفورقي ويمكن أن يفيد في هذا الأمر.

وعلى صعيد دارفور فقد جرت أحداث أثرت على الوضع فيها. بعد وقت وجيز من هذه المباحثات، وفي ٢٥ فبراير، تم نشر تقرير لجنة التحقيق الدولية بشأن أحداث دارفور. وكان هذا حدثاً مجلبلاً وثق بالأدلة للجرائم والفظائع المرتكبة في دارفور. وقدمت قائمة مختومة بالشمع الأحمر تحتوي على أسماء ٥١ شخصية لبدء التحقيق الجنائي معها. كان من بين هؤلاء ١٠ من كبار المسؤولين في الحكومة المركزية، و١٧ من المسؤولين المحليين، و١٤ من الجنجويد، و٣ ضباط من جيوش أجنبية، و٧ من المتمردين. وكان تقرير



مماثل صدر عن الحكومة السودانية في شهر يناير إلا أنه لم يجد القبول من المجتمع الدولي. لهذا السبب أحال مجلس الأمن الأمر سريعاً لمحكمة الجنايات الدولية. وكان لهذا أثر دراماتيكي في الخرطوم التي لم تكن تتوقع هذا أبداً.

في ٨ فبراير وقف كل من قرنق وعلي عثمان أمام مجلس الأمن الدولي في نيويورك في جلسة تتعلق باتفاق السلام الشامل والتفويض التام لقوة حفظ السلام في السودان. تحدث كلا الزعيمين مطولاً عن دارفور. أقرطه بحدّة الأزمة، وطرح إطاراً شاملاً لحلها يغطي كافة الجوانب السياسية والأمنية والعدلية. بينما طرح قرنق خطوطاً عريضة للإجراءات المطلوبة لإنهاء النزاع. وكان قرنق قبل توجهه لنيويورك قد أجرى مشاورات مع كل من الرئيسين الكيني والإريتري ومع رئيس الوزراء الأثيوبي ووزير الأمن المصري ومع كافة المجموعات الدارفورية. وكان واثقاً أن بنود اتفاق السلام الشامل يمكن تطبيقها على الصراعين في دارفور والشرق. كذلك أكد قرنق على أن المزاعم التي تقول أن اتفاق السلام الشامل سيقبل من فرص السلام في دارفور «مجرد تخريصات وافتراءات تضر ولا تنفع وغير أخلاقية كما أنها تسيء لأهل دارفور ولأهل الجنوب»^(٤). وأشار في هذا الصدد لعرضه السابق بتقديم قوة قوامها عشرة آلاف رجل من الجيش الشعبي ليكونوا بجانب قوات الحكومة وقوات الاتحاد الأفريقي لضمان توفير الحماية لأهل دارفور.



بناء السلام في السودان

لا يقل بناء السلام أهمية عن صنع السلام. راقب المجتمع الدولي الكثير من مبادرات السلام تأتي وتمضي. وكنا ونحن نتحسب للوضع في السودان نضع نصب أعيننا أن أكثر من نصف اتفاقات السلام تداعت وعادت أطرافها للحرب مرة أخرى. وقدم السودان نفسه مثلاً لهذا من خلال اتفاق أديس أبابا. بدأت عدد من الدول التي ساندت عملية السلام في السودان، قبل التوصل للاتفاق، في إعداد بعض البحوث عن الدروس المستفادة من جهود السلام السابقة^(٥). وكان هذا عمل قيم. حاولنا تطبيق تلك الدروس داخل منبر الترويكا الأوربية وشركاء الإيقاد، وقد شاركت شخصياً في هذا العمل. وإدراكاً مني لمخاطر الفشل، كنت على يقين بأننا بحاجة لدعم المجهودات السودانية على مسارات متوازية. وفي عملية السلام ينظر دائماً لهذه المسائل على أنها من الركائز الهامة التي تتعلق أولاً بالعملية السياسية نفسها من خلال توسيع وتعميق ملكية اتفاق السلام؛ وثانياً توفير الأمن والتحقق من حدوث العمليات الحيوية المرتبطة بالحماية والتسريح؛ وثالثاً التحقق من قطف ثمار السلام بالمناطق المتأثرة بالحرب وبدء أعمال إعادة الإعمار والتنمية. فالناس بحاجة لتلمس نتائج السلام في حياتهم اليومية. تنطبق هذه الركائز الثلاث على حالة السودان. وكنت على يقين أن السودانيون بحاجة لإحراز النجاح في هذه المسارات الثلاث إذا ما أريد للسلام المستدام أن يتحقق.

أدركت إحدى النساء في إكوتوس هذه الحقيقة جيداً حين قالت: «السلام جيد لأن أصوات المدافع قد سكتت. غير أنه ليس واضحاً تماماً أن توقيع اتفاق السلام هو اتفاق دائم يوقف المعاناة التي تسببت فيها الحرب». وذكر أحد شيوخ نوير أقرار في رمبيك: «سلامنا هذا مثل رجل مريض في مستشفى. أنت لا تستطيع القول بالتأكد أنه سيتعافى ويعود لمنزله لأنه وطالما أنه مريض وفي المستشفى فإنه قد يموت»^(٦). تأكد الناس أن السلام لا يعني مجرد صمت



دوي المدافع. فالسلام لابد أن يبني يومياً عبر عملية توقف المعاناة وتداوي المريض وتعود به لمنزله سالماً غانماً.

وعليه كان من الضروري عدم حدوث أي تأجيل في هذه العمليات أثناء الفترة التي تسبق الفترة الانتقالية. بينما كانت العمليات السياسية في أيدي الأطراف فإن التدابير الأمنية وثمار السلام كانت إلى حد كبير في أيدي المجتمع الدولي والتزاماته. من جانبي فقد دعوت لتوفير الدعم السخي وفي المواقيت المطلوبة، كما ناشدت كل الجهات المعنية والمناحين لعدم تقويت هذه الفرصة. ولكن وللأسف الشديد كان هنالك تعطيل شارك فيه الكل. فقد كان هنالك تعطيل وتلكؤ من جانب الأطراف و المجتمع الدولي على حد سواء ما أدى لعدم الالتزام بالمواقيت المحددة لترتيبات اتفاق السلام الشامل طوال الفترة التي سبقت الفترة الانتقالية والفترة الانتقالية نفسها.

وعلى الصعيد السياسي ركزت الأطراف على أن تكون العملية أكثر شمولاً عبر التشاور مع الأحزاب الأخرى في التجمع الوطني الديمقراطي في القاهرة. وقد كان من شأن تبني هذه الأحزاب لاتفاق السلام الشامل أن يقود لتشكيل لجنة للمراجعة الدستورية تشكل من كل الأحزاب، وهو ما يؤدي بدوره لإرساء الأساس لتشكيل حكومة وحدة وطنية عريضة. غير أن محادثات القاهرة في هذا الشأن اصطدمت بعقبة ترتيبات اقتسام السلطة التي نص عليها اتفاق السلام الشامل والتي ضمننت لطرفي الاتفاق الإمساك بتلابيب السلطة لحين قيام الانتخابات خلال الفترة الانتقالية. في هذه الأثناء شكل طرفا الاتفاق لجنة مشتركة تضم سبع ممثلين لكل للاتفاق على دستور انتقالي كان أساسه دستور ١٩٩٨ القائم واتفاق السلام الشامل. كان الوسيط في هذه المحادثات هو المحامي فينك هيسوم من جنوب أفريقيا. بحلول منتصف فبراير رشحت الحكومة ستين شخصاً للمفوضية لم يكن من بينهم من ينتمي للأحزاب الكبيرة في الخارج. وكان الصادق المهدي يود عقد مؤتمر جامع «للمصادقة» على اتفاق السلام الشامل، وهو مقترح تحفه المخاطر التي قد تعطل اتفاق السلام الشامل لأجل غير مسمى. كذلك رشحت الحكومة أعضاءً في فرق الانتقال المشتركة



التي ستنشر في الخرطوم والمدن الكبرى. بالرغم من أن قرنق وطه قد اتفقا في ١٧ يناير على بدء هذه الفرق لعملها فوراً إلا أن ترشحات أعضاء الحركة الشعبية لم تكن جاهزة حتى في منتصف فبراير. تقرر أن تجتمع الفرق في نيروبي في ٨ مارس على أن يصل فريق الانتقال القومي المشترك للخرطوم في ١٥ مارس. غير أن تلكؤ الحركة الشعبية أدى لوصول الفريق في ٣١ مارس، أي في منتصف الفترة التي تسبق الفترة الانتقالية. وقد أدى هذا التعطيل الذي امتد لشهرين لحدوث الكثير من الإحباط للحكومة^(٧)، وكلف الجانبان الكثير من الوقت الذي يحتاجانه للتحضير للفترة الانتقالية. حددت العديد من المهام في جداول ومصفوفات التنفيذ وكانت المواقيت صارمة. ومهما يكن الأمر فإن الحركة الشعبية لم تقدم لنا أبداً تفسيراً معقولاً لتأخير تقديم أسماء مرشحيتها.

وكان هنالك تعطيل آخر من جانب الحركة الشعبية في التحول من حركة إلى حزب سياسي. في هذه الأثناء، وعقب الفراغ من صياغة الدستور الانتقالي، توجه إلى رومبيك وفد حكومي رفيع لمناقشة كيفية المضي قدماً بالاتفاق وتكوين شراكة سياسية^(٨). بوصول فريق الانتقال القومي المشترك للخرطوم كان واضحاً أن العمل المتراكم الذي ينتظره أكبر من طاقته. وقد اعترف الطرفان، سراً، أن المواقيت التي حدداها مسبقاً لم تكن واقعية. عنى هذا التعطيل فيما عنى ضياع فرص ثمينة في متابعة اتفاق السلام الشامل. غير أن وصول رئيس الحركة الشعبية وكبار الوزراء للخرطوم أنعش التوقعات بتحريك الأمور.

كان ينتابني قلق عميق بشأن العناصر الجنوبية التي قد تسعى لإفساد اتفاق السلام الشامل وتعطيله وربما تقويضه. كان هذا الأمر ضمن أجندتي على الدوام كلما التقيت د. قرنق، سواء أثناء المفاوضات أو بعدها. لقد كان ضمان شمول العملية لكل الجنوبيين والمليشيات القائمة أمراً حيوياً لاستدامة السلام. وقدمت مؤسسة موي إطاراً مفيداً للمضي قدماً بالعملية، يدعمها في ذلك العديد من المانحين، بما فيهم النرويج، وخطط لقيام مؤتمر



في ٢٨ فبراير. كذلك نوقش أمر وضع خطة عمل لإدماج المليشيات في العملية السلمية. وكان هذا أمر في غاية الإيجابية. أوضحت الدروس المستفادة من أوضاع ما بعد الحروب في دول أخرى الحاجة لإشراك الزعماء الدينيين ومنظمات المجتمع والمجموعات النسوية. لم يكن لدى أي من الطرفين خبرة كافية في هذا المجال. لهذا ساعدنا مجلس الكنائس السوداني عبر العون الكنسي النرويجي. وبالتضامن مع المانحين الآخرين عملنا على إشراك المجموعات النسوية في العملية السلمية. وكان الهولنديون قد دعموا مؤتمرات تشاورية في هذا الخصوص في وقت سابق. من جانبنا قدمنا الدعم لمؤتمرات مماثلة في الشمال وفي الجنوب مع عقد اجتماع مشترك ضم الجانبين أثناء انعقاد مؤتمر المانحين. كانت العمليات السياسية أمراً حتماً لإنجاح عملية بناء السلام.

وفي الشمال أيضاً هنالك عناصر قد تسعى لإفساد اتفاق السلام الشامل وتعطيله وربما تقويضه، وكانت بنود التحول الديمقراطي المضمنة في الاتفاق تعني الكثير بالنسبة لهؤلاء. أهم ثمار السلام بالنسبة للعديد من السودانيين الشماليين هي الإشارات الواضحة في الاتفاق للحريات التي تعقب فتح الأفق السياسي. وكان هذا الأمر أكثر وضوحاً في أوساط قادة المجتمع المدني والأكاديميين والإعلاميين الذين كان سقف توقعاتهم عالياً.

كنا على علم تام بأن العون الذي يقدمه المانحون لا يمثل دواءً شافياً لكل العلل والأمراض إلا أن تلمس ثمار السلام هو ذلك الدواء. تمثل النتائج الواضحة والملموسة من جانب كل السكان أهم العوامل التي يمكن أن تساعد في استقرار سلام هش، وهو الرأي الذي تسنده كل الدراسات الكبرى في مجال بناء السلام. ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة في المرحلة الأولى بعد توقيع اتفاق السلام^(١). فحقيقة أن القتال قد توقف تعني الكثير، ما يعني توفر الأمن وحرية الحركة وهما من أهم ثمار السلام. لهذا أثره المباشر على حياة الناس. وصفت امرأة من نوير منطقة البترول تعيش كنزاحة في رومبيك هذا الأمر بقولها: «السلام جيد. بنيت منزلاً السنة الماضية ولم يتم حرقه مثلما يحدث كل سنة طوال السنوات الماضية».



يمكن أن تكون من بين أهم النتائج الملموسة للسلام توفر معينات سبل كسب العيش مثل البذور والأدوات الزراعية والخدمات الأساسية من مدارس وعيادات صحية. إذا استمر موت النساء والأطفال، وإذا استمرت المجاعة بمثلما ما كان عليه الحال إبان الحرب، وإذا لم تتوفر فرص الأطفال في الذهاب للمدارس فما هو الفرق إذا؟ وتعد الطرق وسبل المواصلات ذات أهمية خاصة لجنوب السودان بل هي شرط لازم لإنعاش الاقتصاد.

كانت التوقعات عالية. «إذا تحقق السلام فستكون هنالك مدارس كبيرة ومستشفى ومياه»، هذا ما قاله رجل من نوير قوار. ولم يكن توقع أحد زعماء النوير في منطقة مادينق بأقل من هذا حين قال: «إذا تحقق السلام فإن مشاكل الجوع والرعاية الصحية ستحل جميعها»^(١٠).

لتحقيق ثمار السلام لابد من توفر العون بطريقة فعالة وفي الوقت المناسب. وكما ذكرت في عدة مناسبات فإننا في جنوب السودان لا نتحدث عن إعادة بناء ما دمرته الحرب وإنما نتحدث عن البناء: فالجنوبيون يبدأون من الصفر تقريباً، إذ أن الخدمات الأساسية شبه معدومة، والطرق إن وجدت فهي مجرد مسارات وعرة. ففي كل جنوب السودان، الذي تعادل مساحته مساحة فرنسا وألمانيا مجتمعة، لا توجد طرق معبدة خلاف جزء من شارع واحد في جوبا تكثر به الحفر والمطبات. لم يتم إجراء تعداد سكاني في الجنوب منذ العام ١٩٥٥، لذا فإننا لا نعرف كم هم سكان الجنوب. تتفاوت التقديرات بشكل كبير بين متفائل ومتشائم بحسب ما يراد للتقدير من أثر سياسي. لا يختلف الوضع كثيراً في المناطق الثلاث. تواجه الحركة الشعبية، المقرر أن تشكل حكومة جنوب السودان قريباً، تحديات لا حصر لها.

ظلت التحضيرات لعقد مؤتمر للمانحين تجري على قدم وساق لفترة طويلة من الوقت. وقبل بدء مفاوضات المستوى الرفيع كنا قد بدأنا ما أسميناه عملية «التخطيط للسلام». وكنت شخصياً قد ناصرت هذا الأمر من خلال منبر الشركاء، وهو ما كان يرمي لتحقيق هدفين اثنين. كنا نريد أن نكون جاهزين منذ وقت مبكر لتفادي «فجوات الإعانة» التي حدثت في دول أخرى والتي تمتد



عادة لفترات تتراوح بين ست وعشر أشهر. وثانياً كنا على يقين أن عملية التحضير بالنسبة للمانحين ستكون مفيدة من حيث ارتباطها بالتفاوض من خلال إبراز الحوافز أمام الأطراف للتوصل لاتفاق^(١١). اشتملت هذه العملية على اجتماعات للمانحين في هولندا (أبريل ٢٠٠٣) وأوسلو (سبتمبر ٢٠٠٤). كذلك عملنا على البدء مبكراً في تقييم الاحتياجات، عبر بعثة التقييم المشتركة (تقييم احتياجات ما بعد الحرب بلغة الأمم المتحدة)، لضمان عدم وجود تعطيل في إيجاد إطار يمكن للمانحين تقديم دعمهم عبره. بدأت العملية في سبتمبر ٢٠٠٤. وفي مارس ٢٠٠٥ ساعدنا في تنظيم اجتماع آخر لمنبر الشركاء للإعداد لمؤتمر المانحين.

احترم النقاش بشأن آليات التمويل. لم يكن لأي من المانحين الثقة الكافية في الأنظمة المالية الموجودة بكل من الخرطوم والجنوب ليقوم بتحويل الأموال مباشرة. الطريقة المألوفة في مثل هذه الحالة هي تكوين آلية لتجميع كل الموارد ليقوم بإدارتها طرف ثالث. كانت هذه خطوة منطقية لتفادي ما يمكن تسميته «سيرك المانحين»، خاصة في الجنوب حيث تكاد تنعدم القدرات المطلوبة لإدارة الأموال متعددة المصادر مع آلاف المشروعات المطروحة. ولعل هذا هو السبب الذي جعل الأطراف توافق على تكوين صندوق المانحين لتمويل عمليات إعادة الإعمار. في خريف العام ٢٠٠٤ أثير السؤال حول الجهة التي يعهد إليها إدارة هذا الصندوق. تعتبر الأمم المتحدة كيان معروف لكل من الحكومة والحركة الشعبية على حد سواء إلا أن كليهما تردداً في القبول بها. تعامل الجنوبيون مع الأمم المتحدة كثيراً، لا سيما في العون الإنساني ولم تمض علاقتهما مع بعضهما البعض دون توتر. أما في جانب الحكومة فقد كانت طبيعة الهواجس سياسية بالدرجة الأولى. كان الإغراء أمام القائدين هو اللجوء لخيار البنك الدولي وطلب رأيي في الأمر. أخبرتهما أن صناديق الائتمان التي أدارها البنك الدولي كان أداؤها جيداً بعد التأسيس إلا أنها بطيئة البداية وقد يستغرق الأمر سنة على الأقل قبل توزيع أي مبلغ وربما وقتاً أطول من هذا لرؤية نتائج ملموسة للتنمية. أما بالنسبة للصناديق التي تديرها الأمم



المتحدة فهي أسرع وتهتم أكثر بالأموال المخصصة لبرامج تنفيذها وكالاتها وشركائها لدعم الحكومات.

في ذات الوقت كان المانحون قد أنشأوا صندوق إئتمان بناء القدرات الذي استضافته اليونيسيف وتديره شركة محاسبين دولية. بالنظر لخبرة اليونيسيف الطويلة في إدارة عملية شريان الحياة في السودان رأينا أنها أفضل شريك لإدارة الصندوق. يعتبر هذا الصندوق صغير نسبياً وقد قصد منه المساعدة في حشد الموارد أثناء فترة التحول، ومساعدة الحركة الشعبية في التكاليف الإدارية وفي تحولها لحكومة. وفي بناء القدرات والعناية بالتكاليف المتكررة المباشرة. ويمكن أن يمول الصندوق مشاريع الأثر السريع خلال الفترة الانتقالية والفترة التي تسبق الفترة الانتقالية حسب الضرورة. يمكن أن يستخدم هذا الترتيب كآلية تمويل انتقالية حين بدء صندوق المانحين في صرف أمواله. أثناء سماعه لمحاسن ومساوئ الصناديق التي يديرها البنك الدولي لم يكن قرنق قلقاً بشأن الوقت ولا بشأن محدودية قدرات حكومة الجنوب في التنفيذ. كان هذا محيراً بعض الشيء بالنسبة لي. ومهما يكن من أمر فقد أخذت الحكومة والحركة الشعبية بخيار البنك الدولي.

كنت من أنصار أن تصبح المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة من أكبر المستفيدين من أموال صندوق المانحين من خلال «عقود» تبرم مع الحكومة. وبما أن قدرات البنك الدولي في مجال التنفيذ تعتبر محدودة فقد كنت أمل أن يتمكن من خلال هذه الطريقة أن نرى تنفيذاً أسرع للبرامج والمشاريع. وقد كانت هذه الإجراءات ضرورية، من وجهة نظري، بالنظر لمحدودية قدرات التنفيذ. وبعد نقاش مستفيض مع الأمم المتحدة والبنك الدولي وافقت الأمم المتحدة على محاولة هذه الترتيبات كما منح البنك الدولي تأكيدات قاطعة على نجاعة مثل هذا النموذج. وقد ناقشت النموذج مع الأطراف أثناء زيارتي للسودان في فبراير.

وعد المدير القطري للبنك الدولي في السودان، آيسيك ديوان، في اجتماع عقد بأوسلو في ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٤ بأن يكون صندوق المانحين جاهزاً لصرف



أحواله بعد ٨ أو ٩ أشهر، وهو ز من قياسي بحسابات البنك الدولي. قدمت وعود مماثلة لكل من الحكومة والحركة الشعبية. وبناءً على هذه التأكيدات طلبت بإلحاح من المانحين أن يضعوا أكبر قدر ممكن من أموالهم في صندوق المانحين وأقل قدر ممكن عبر البرامج الثنائية. لأن هذه من شأنه التقليل من الضغط على القدرات الحكومية الشحيحة أصلاً في مجال إدارة مثل هذا الحجم من الأموال. ومثلما كان مطلوباً بشدة تفادي الفجوات في المرحلة الأولية، فقد عملت أيضاً على تعزيز المساعدات لصندوق المانحين واستخدامه بالكفاءة المطلوبة لضمان تحقق ثمار السلام عبر مشاريع الأثر السريع خلال الفترة الأولى. وقد أثبت صندوق المانحين أنه من أكفأ الصناديق على الإطلاق. بعد التعلم من الدروس السابقة، وتفادياً لمشاكل «سيرك المانحين» خططنا لفتح مكتب لصندوق المانحين في جوبا. هذا من شأنه مضاعفة التنسيق وتطبيق القدرات الفنية لتقييم تدفق برامج الصندوق إضافة إلى ضمان السرعة الكافية للعملية ولصرف الاستحقاقات.

لم يحدث الكثير من هذا. فعلى الرغم من وجود بعض النتائج إلا أن الناس في جنوب السودان وفي المناطق المتأثرة بالحرب في كل من جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق انتظروا طويلاً جداً قبل أن يروا ويقطفوا ثمار السلام.

• •



بعثة للخرطوم ودارفور ورومبيك

غير أنه وبحلول موعد زيارتي للسودان في منتصف فبراير ٢٠٠٥ لم أكن أعلم بالطبع أن جهودنا لن تثمر النتائج المرجوة. توجهت أولاً للخرطوم لمحادثات مع علي عثمان طه وعدد من الوزراء وممثلي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. بعد عودتي من زيارة لدارفور امتدت ليومين قابلت كل من علي عثمان والرئيس البشير. كانت الزيارة تحضيرية لمؤتمر المانحين الذي تقرر له الانعقاد في ١٠-١١ أبريل وأمضينا بعض الوقت في مناقشة هذه المسائل إضافة إلى بعثة التقييم المشتركة. كان من بين الأجندة أيضاً تنفيذ اتفاق السلام الشامل، وإشراك المعارضة، وأزمتي دارفور والشرق، وكانت دارفور هي أولويتي الأولى. لا يمكن لمؤتمر المانحين أن يتم ودارفور ما زالت مشتعلة. أثناء لقائي بالنائب الأول اقترح علي أن تدعم الترويك محادثات دارفور تحت رعاية الاتحاد الأفريقي تماماً مثلما فعلت أثناء محادثات الإيقاد. وكان قرنق يود أن يشارك في مثل هذه الترتيبات. كما كان طه يود مشاركتي في هذه الترتيبات تماماً مثلما فعلت في محادثات نيفاشا. أثناء لقائي بالممثل الخاص للاتحاد الأفريقي في دارفور، بابا قانا كينقيبي، أبلغته بما يفكر فيه النائب الأول ورغبته في إشراك الترويك. كانت استجابة الرجل للفكرة إيجابية. غير إنني كنت أدرك أن القرار السياسي في الاتحاد الأفريقي بأيدي آخرين. وبالرغم من كل هذا !! كنت آمل أن يستطيع علي عثمان تحريك العملية في هذا الاتجاه. كان الإلحاح بالإسراع بمثل هذه العملية واضحاً خلال زيارتي لدارفور، بما في ذلك زيارتي لمعسكري كلمة والجنيينة. أصريت خلال زيارة المعسكرات على التحدث على انفراد مع بعض النازحين. في معسكر كلمة تمكنت من إيجاد مكان للتحدث مع بعض النسوة على انفراد دون وجود إدارة المعسكر أو القادة المحليين أو أفراد الأمن. من خلال بعض التحركات السرية من جانبي تمكنت من التحدث معهن تحت ظل قطية. كنت أدرك أن التحدث عن أمور الاغتصاب



يعد «عيباً» أو من المحظورات وحذرتني البعض من أن النساء ليس لديهن الكثير الذي يمكن قوله عن مثل هذه الأمور لغريب مثلي. وفوق هذا فإن هؤلاء النسوة يجب أن يكن في غاية الحذر لأن عناصر الأمن ستلاحقهن لمعرفة ما قلنه لي وسيعرضن للأذى إذا أدلين بمعلومات فسرنا الأمن على أنها إفشاء أسرار. تمكنت من الحصول على مساعدة امرأة موثوق بها ويمكنها الترجمة. جلست على الأرض واستمعت لهن وهن واقفات وكان هذا وضعاً جيداً. بدأت كالعادة بسؤالهن عن أسرهن وأطفالهن لبناء جسور الثقة بيننا. تحدثنا عن حياتهن قبل أن ندلف للمواضيع الشائكة.

طلبت منهن أن يشرحن لي ما عانين منه قبل الوصول للمعسكر، وما هي همومهن واهتماماتهن الآن، وما هي المخاطر التي يواجهنها. كان حديثاً مؤثراً للغاية. عند سؤالهن عن هل يشعرن بالأمان كانت الإجابة بلا. تعرض بعضهن للضرب عندما هوجمت قراهن واضطرن للهرب غير أنهن لا يشعرن بالأمان بتاتاً هنا في المعسكر. ليس بمقدور شرطة المعسكر توفير الحماية لهن وهناك عصابات من الرجال جاهزة للهجوم عليهن في أي وقت. تتعرض الفتيات والنساء لمخاطر جمة إن هن خاطرن بالخروج من المعسكر. ذكرت إحداهن كيف هوجمت أثناء خروجها للإحتطاب وتحدثت أخرى عن تجربة مماثلة تعرضت لها بنيتها. ذكرت النساء أن الاغتصاب أمر يحدث في كل الأوقات.

قرأت التقارير. كان آخرها من أطباء بلا حدود وثق لمستويات عالية جداً من حالات الاغتصاب. غير الاستماع إليها مباشرة من الضحايا شيء مختلف للغاية. كنت مستاءة وانتابني نوبة من الغضب. كنت أدرك أن السلطات إما أنها جزء من المشكلة أو تدعي أن العنف الجنسي لا وجود له على الإطلاق. والآن فإن عجز المجتمع الدولي عن توفير الحماية للفتيات والنساء جعلني في غاية القلق. أثناء استعدادي لمغادرة المعسكر جاءتني امرأة بورقة. أخبرتني بأنها سمعت أنني شخصية هامة وأنتني سأقابل قادة الحكومة في الخرطوم. تعلقت المرأة بذراعي راجية مني تسليم رسالتها. احتوت تلك الورقة على



مناشدة باكية لتوفير الحماية. قررت تسليم الورقة لعلي عثمان ومناقشة الوضع معه على انفراد في الخرطوم.

قبيل زيارتي لدارفور أخبرني كينقيبي أن رحلة علي عثمان المرتقبة لدارفور مطلع فبراير ستكون بمثابة «تنبيه»، وهي الأولى له للاقليم منذ تفجر الأزمة فيه. كذلك ذكر لي كينقيبي أنه قد لاحظ أن ردود فعل طه أثناء الزيارة تشير إلى أنه لم يكن على علم تام بمدى الفظائع التي ترتكب في دارفور. جاء دوري أنا الآن للتحقق من هذا. عند لقائي بعلي عثمان في بيته في وقت متأخر من الليل أخبرته بحديثي مع النساء ورويت له تجاربهن. أدركت صعوبة تصديقه للقصاص التي رويتها له وشكك في مصداقية التقرير الذي استشهدت به. قلت له أن ردة فعل الحكومة المعتادة هي وصف كل تقارير المنظمات غير الحكومية بأنها محض تخرسات وافتراءات. وقلت أن هذا التقرير وغيره من التقارير بنيت على أدلة وقمت بنفسي بالتحقيق في المعلومات التي جمعت وتأكدت أن الإجراءات التي جمعت بها راسخة تماماً.

وماذا عن القصص التي رويت لي شخصياً؟ أقر الرجل بأن هذه الممارسات غير مسبوقة وأنها ضد تعاليم القرآن ويجب أن توقف. بعد ذلك أخرجت الورقة التي سلمتني إياها تلك المرأة التي تعلق بذرعي. قلت له أن هذه رسالة شخصية لك وطلبت منه اتخاذ ما يراه من إجراء. قال لي أنه سيضع الرسالة على سطح مكتبه لتذكره بما يجري في بلده وبمسؤوليته عن إيقاف هذا العنف المروع. تناقشنا في سلسلة من الإجراءات التي يمكن أن تتبع. كنت على يقين تام أن الرجل قد هزه ما سمع. واتضح لي أنه إما أن تكون التفاصيل قد حجت عنه أو أنه فضل أن لا يعرفها. الآن المسؤولية مسؤوليته في وضع حد لهذا الأمر. وكان الانطباع الذي خرجت به أنه يود ذلك حقاً. والسؤال هو ما مدى القوة التي سيتحرك بها وما مدى قوة العناصر التي تفضل سريان الأمر الواقع.

في رأيي أن خطاب طه أمام مجلس الأمن ومناقشاتي معه وفرا أساساً جيداً للمضي قدماً في مسألة دارفور. اقترحت إعداد خطة عمل لتوضيح ما ينبغي



عمله وكيف ومتى. يشمل ذلك خطوات لضمان التنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار والبروتوكول الإنساني. تحتاج الخطة لتحديد خطوات البدء في عملية سياسية شاملة وذات مصداقية. وفي جانب فرض التطبيق لابد من إنهاء مسألة الإفلات من العقوبة الآن مع البدء فوراً في محاكمة المتورطين. كذلك لابد من البدء في إجراءات المصالحة المحلية والتي ينبغي أن لا تحل محل العملية السياسية. وفي هذا الخصوص لابد من إشراك الميليشيات العربية بطريقة أو بأخرى.

من الخطوط توجهت إلى الجنوب بدءاً برومبيك حيث التقيت بسلفا كير وقيادات الحركة الشعبية لمناقشات طويلة شملت الانتقال ونشر الفرق في الشمال وبطء العمل من جانب المانحين وانعدام الدعم المقدم للاجئين العائدين. وعقدت اجتماعاً مع فريق الأمم المتحدة الموجود هناك كانت نتائجه مزعجة بالنسبة لي. بعد أن كنت قد أخبرت فريق الأمم المتحدة المختص بشؤون السودان في نيروبي العام الماضي بضرورة وضع خطط طوارئ بشأن العائدين للسودان لمست الآن أن شيئاً لم يحدث على الإطلاق وأن الموظفين الممتازين الذين كانوا يتابعون شؤون جنوب السودان قد نقلوا جميعهم لدارفور. لم يكن الموظفين الموجودين في رومبيك هم نفس من كانوا يشرفون على العملية في نيروبي ولكنهم أقل مستوى وأقل خبرة. لم يعجبني أداء هؤلاء الموظفين الذين فشلوا حتى في فتح مكتب لهم في رومبيك رغم أن للمدينة تاريخ طويل في تخزين المواد التي تأتي بها المنظمات الدولية. كانت خطة الأمم المتحدة تجري على النحو المخطط لها غير أنني لم أر شيئاً كثيراً على الأرض. شكلت الأمم المتحدة فريقاً لمتابعة شؤون العائدين وبدأت عمليات الإسناد للعائدين إلا أن العملية كانت بطيئة جداً. وكان هناك هاجس آخر وهو «الضرائب» المفروضة على العائدين من قبل الحكومة والحركة الشعبية. وكان هذا أبعد مما تصورنا بشأن «ثمار السلام».

تلخصت المشكلة في العائدين قد بدأوا في التدفق نحو الجنوب ولكن لا توجد أنظمة عاملة على استقبالهم. كنت لا أزال أذكر جيداً ذلك المعسكر الذي نشأ



عشوائياً على أطراف مدينة رومبيك. ذهبت إلى هناك وجلست مع العائدين أستمع إلى قصصهم. كانت إحدى النساء قد قدمت من الخرطوم. عندما سمعت من الإذاعة أن السلام قد عم جنوب السودان لم تصدق أذنيها في بادئ الأمر وتحققت من الأمر بسؤال معارفها وأهلها. عندها اتخذت قراراً شجاعاً بالعودة فوراً لديارها. أخبرتني عن رحلتها المضنية هي وأطفالها، التي بدأت بالبص ثم الشاحنات وأخيراً بالأرجل. تمكن هؤلاء البؤساء من البقاء على قيد الحياة من خلال التصاقهم ببعضهم البعض وبمن هم في مثل حالهم، واستخدموا ما تبقى معهم من نقود في شراء الأكل والماء أثناء ترحالهم. وحتى متاعهم المتواضع فإنه إما سرق أو تخلوا عنه عن طريق المقايضة. تعرضوا كذلك للتهديد والوعيد من قبل كل من جنود الحكومة والملشيات ومقاتلي الجيش الشعبي الذين ابتزوه أموالهم للسماح لهم بالمرور. لم يصلوا إلا بالملابس التي على ظهورهم ولكنهم وصلوا سالمين وهي سعيدة بذلك وكل من معها سعيدون.

ليس هنالك أي دعم يقدم لهم وللمئات غيرهم. نظرت حواري لأرى ما تقدمه عادة وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية من طعام وأواني طبخ وغير ذلك من الأشياء البسيطة فلم أجد أثراً لأي منها. لمت الوكالات والمنظمات على ذلك. غير أنها ردت بأن هذا المعسكر مؤقت وأن الأفضل تقديم المعونة بعد استقرار هؤلاء الناس، وكانت هنالك خطط معسدة لذلك. غير أن ما أزعجني في هذا الخصوص أن الوكالات ذكرت أنه لا يوجد تمويل حتى الآن لهذه العمليات. وعلى الرغم من أن الخطط كانت جاهزة إلا أنه يبدو أن المانحين لم يكونوا راغبين في تقديم الأموال قبل التوقيع على اتفاق السلام. وحتى بعد ذلك فإنهم سينتظرون ما تقرر به بعثة التقييم المشتركة. من الواضح أن المانحين اعتقدوا أن مرحلة الطوارئ في جنوب السودان قد انتهت، ولكن الحقيقة غير ذلك تماماً. كنت في غاية القلق ووعدت ببذل كل جهـد ممكن لتوفير التمويل اللازم^(١٢). غير أني أوضحت أن وكالات الأمم المتحدة



بحاجة إلى أن تكون جاهزة لمساعدة العائدين وأن تكون جزءاً من الجهد الكلي
لجنوب ما بعد الحرب من خلال نقل مكاتبها وعملياتها وثاساتها من نيروبي
لجنوب السودان.



د. جون: المزيد من التحديات



توجهت إلى نيو سايت بشرق الاستوائية بمنطقة قبيلة التبوسا قرب الحدود اليوغندية الكينية السودانية. بنت الحركة الشعبية نيو سايت كمركز مؤتمرات ومقر قيادة محتمل. كان رئيس الحركة الشعبية موجوداً وفي معيته عدد محدود من الناس واثنين من معاونيه وعدد قليل من الحراس. وقد منحني ذلك وقتاً أطول للتحدث معه على انفراد، وهو ماكنت بحاجة إليه. جلسنا بالخارج تحت ظل شجرة. بدأت بالمصاعب التي تواجه العائدين، وطلبت منه أن يأمر قادته بأن يوقفوا تحصيل الضرائب من العائدين لديارهم. ذكر لي أنه لم يكن على علم بهذا الأمر ووعد بالمتابعة. كانت الحركة الشعبية نفسها مستاءة من عدم توفر المساعدات للعائدين الذين أخذت أعدادهم في التزايد مؤخراً. شجعتة على دق نواقيس الخطر على الملأ والدعوة لتوفير موارد إضافية، كما وعدته بالمساعدة من جانبي.

أطلعت الرئيس على بعثة التقييم المشتركة والدعم الذي تلقاه من الأمم المتحدة والبنك الدولي، والتحضيرات الجارية لمؤتمر المانحين. كذلك شرحت له كيفية عمل نموذج المساعدة الذي نرتب له والمتعلق بتعاقد الحكومة مع المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة للمساعدة في تنفيذ البرامج الممولة من قبل صندوق المانحين. بما أن الحكومة والبنك الدولي لا يملكان القدرات التنفيذية المطلوبة فإن مثل هذه الترتيبات يمكن أن تسهل استمرار وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في تنفيذ البرامج بجنوب السودان دون فجوات وتضمن في ذات الوقت قيادة الحكومة لعملية وملكيته لها. أكد قرنق أن هذه فكرة جيدة وأعرب عن سروره لتولي وكالات الأمم المتحدة لهذا الأمر.

أطلعت الرئيس على مباحثاتي في الخرطوم وأبلغته قلق الحكومة تجاه تلكؤ الحركة الشعبية في تنفيذ ترتيبات الفترة الانتقالية. أقر قرنق بالتعطيل



وعزا ذلك لأسفاره لكل من نيويورك وأسمرا وإلى حقيقة أن هنالك العديد من القضايا التي تحتاج لموافقة المجلس القيادي للحركة عليها وذكر أن المجلس سيعقد اجتماعاً لهذا الغرض الآن. كذلك ذكر د. جون أن الحركة الشعبية جاهزة لإرسال «فرق مقدمة» للخرطوم والمدن الرئيسية وأن شح الموارد هو الذي منعهم من المضي قدماً في هذا الشأن^(١٣).

بخلاف هذه القضايا كنا بحاجة لمناقشة مسائل أخرى أكثر حساسية. وأهم هذه هي الحاجة الماسة لوضع إجراءات لمحاربة الفساد في الجنوب. أشرت لتجارب الدول الأخرى المنتجة للبترول حيث أصبح البترول فيها نقمة لا نعمة. كنا على علم بوجود صفقات مع شركات بترول تمت من وراء ظهر د. جون. قدمت له الدليل الموثق على ذلك، والذي كنا قد حصلنا عليه من مصادرنا الخاصة، وقلت له أن هذا يؤكد على ضرورة التحرك الآن وبالسرية اللازمة. شكرني الرئيس على المعلومات واتفق معي على أهمية إرساء أنظمة صارمة للتعامل مع العقود والتحويلات المالية. اقترحت عليه سلسلة من الإجراءات، القائمة على أفضل الممارسات، لمنع حدوث حالات الفساد الخطيرة. وكانت الحركة الشعبية قد ناقشت أمر الاستفادة من تجربة قطاع النفط النرويجي في هذا الخصوص.

وكانت مسألة الأمن من بين المسائل الأكثر إلحاحاً. ظهرت تحديات تواجه قوة حفظ السلام وتشكيلها. اشتملت هذه على مراقبة وقف إطلاق النار، وحماية المدنيين، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لقوات كلا الجانبين. كان هذا الجزء الأخير من أسخن النقاط أثناء مفاوضات السلام، ومن المتوقع أن يكون من أصعب عمليات ما بعد انتهاء الحرب. لم يكن هنالك من سبيل للمضي قدماً في هذه العملية دون وجود قوي لقوة حفظ سلام دولية كاملة التفويض من قبل مجلس الأمن الدولي. ويتطلب ذلك بدوره اتفاق وضع قوات بين الأمم المتحدة من جهة وكل طرف من أطراف اتفاق السلام الشامل من جهة أخرى. وقد تأخر التوصل لمثل هذا الاتفاق لخلافات حادة بين الحركة الشعبية والأمم المتحدة التي اقتصرت تعاملها في البداية على الخرطوم فقط.



بدأت الأمم المتحدة الآن في فرز القضايا والتعامل مع الجنوبيين فيما يليهم. كانت الحركة الشعبية تريد قوة أممية مفوضة، وانتهى أمر هذه القوة لتكون قوة تقليدية، غير أن ما كان يقلق الحركة هو أمر تشكيل هذه القوة. كانت الحركة تريد أن لا يكون من بين عناصر القوة الأممية جنود مسلمون أو عرب. أصبحت القضية أكثر إلحاحاً لأن المطلوب أولاً التوصل لاتفاق حول وضع القوات قبل أن يتمكن مجلس الأمن من إصدار قرار بنشر قوة حفظ السلام. المعروف أن الأمم المتحدة لا تتمتع بحق اختيار الدول التي ترغب في المشاركة في قوات حفظ السلام. ومهما يكن الأمر فإن عدد الدول الراغبة في إرسال جنودها للمشاركة في عمليات حفظ السلام محدود جداً، بخلاف أن السودان ليس بالمكان الذي يتمتع بالجاذبية. لم تكن هنالك دولة أوروبية راغبة في نشر جنودها في أية عملية لحفظ السلام في أي مكان في العالم بأسره، دعك عن أفريقيا. ولم يتمكن يان برونك، المبعوث الخاص للأمين العام، من التوصل لأي اتفاق مع رئيس الحركة الشعبية. وأخيراً طلب مني المساعدة.

يعتبر الأمن من أهم ركائز عمليات بناء السلام. وفي هذه الحالة فإن عناصر حفظ السلام تعتبر أمراً أساسياً، ليس فقط لمراقبة وقف إطلاق النار وإجراء عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بل لتوفير الحماية للمدنيين. وللأسف الشديد تعين إيقاف العملية الناجحة للمفوضية العسكرية المشتركة في جبال النوبة في وقت لاحق من السنة نفسها بقرار من الأمم المتحدة. تفحصنا أنا والرئيس قائمة الدول المساهمة بجنود في عملية حفظ السلام، التي كنت قد حصلت عليها من الأمم المتحدة. وعلى الرغم من إدراكي لهواجس الحركة الشعبية بخصوص عدد من هذه الدول إلا أننا تمكنا من تقليص عدد الدول «ذات المشاكل». وفي النهاية وبعد مضي وقت قليل من مناقشاتي التي أجريتها في نيو سايت تمكنت الأمم المتحدة والحركة الشعبية من حسم الأمور والتوقيع على اتفاق وضع القوات، ما فتح الباب واسعاً أمام مجلس الأمن لإصدار قراره القاضي بنشر عملية حفظ السلام.



النقطة الحساسة الثالثة التي كنا بحاجة لمناقشتها هي قضية إدماج المليشيات الجنوبية في الجيش الشعبي. أفادي د. جون عن وجود تقدم في الحوار مع عدد من المجموعات، وأن خطة العمل المشتركة التي يجري التباحث بشأنها مع الحكومة مشجعة جداً.

أفاض د. جون في شرح تفاصيل زيارته لأسمرأ والمباحثات التي أجراها مع الرئيس أفورقي ومع مجموعات التمرد. وكان قرنق قد ناقش الأوضاع في دارفور وفي الشرق مع الرئيس النيجيري أوباسانجو ومع رئيس الاتحاد الأفريقي كونايري. أبلغته بتقييم طه لنموذج نيفاشا وبمشاركة الترويكاف في ترتيبات «ما قبل الطبخ» ومبلغ سعادة طه في العمل معه. وافق قرنق على ذلك وقال إنه جاهز للمشاركة. أعرب الرجل أيضاً عن قلقه بشأن تردد مؤتمر البجا وتنظيم الأسود الحرة في التوقيع على اتفاق القاهرة. وبحسب علمه فإن محمد عثمان الميرغني طلب منهم عدم التوقيع لأنه يود أن يكون ممثلاً لشرق السودان، منبع سند أسرته وحزبه (الإتحادي الديمقراطي)، في المفاوضات. وكان تقييمه للوضع أن مفاوضات القاهرة قد تطول وقد تكون هنالك مفاوضات منفصلة بين الحكومة وكل من البجا والرشيدة.

كانت هنالك «نافذة» يمكن استخدامها قبل انعقاد مؤتمر المانحين. بحسبانه ليس عضواً بعد في حكومة الوحدة الوطنية، فبإمكان قرنق أن يلعب دور الوسيط في هذه المرحلة. وافق قرنق على هذا الطرح. بوصول فرق الانتقال للخرطوم وجدت أرضية أخرى للتعاون في القضايا الحيوية. غير أنه في ظل انعدام أي تقدم يذكر لا يمكن بأي حال من الأحوال عقد مؤتمر المانحين. هدأت الأوضاع العسكرية بعض الشيء في دارفور مؤخراً إلا أن الوضع الإنساني وإمكانية إيصال المعونة للمحتاجين ظلت كما هي في غاية الصعوبة. كذلك لم يتم إحراز أي تقدم على الصعيد السياسي. فالمجموعات المتمردة ما تزال غير راغبة في التفاوض، على الأقل في إطار الاتحاد الأفريقي. وعليه لن تتم أية محادثات قبل انعقاد مؤتمر المانحين في أبريل.



كان نجاح المؤتمر باهراً برغم هذه التحديات. افتتح المؤتمر الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان بمشاركة على المستوى الوزاري أو أعلى لعدد كبير من الدول. وبالرغم من الظلال السالبة لقضية دارفور تمكن المؤتمر من حشد أموال أكثر مما طلب بلغت ٤،٦ مليار دولار^(١٤). بالاستفادة من دروس مؤتمرات المانحين السابقة التي لم يتم فيها الإيفاء بالمبالغ المتعهد بها حاولنا تصميم إطار صارم لتعقب التعهدات. وكنا نأمل في إنشاء آلية مراقبة تقدم تقارير منتظمة لتلقي المعونات. غير أنه تبين أن هذا الأمر صعب للغاية لأن الكثير من المانحين رفضوا التعامل بشفافية بشأن تعهداتهم.

كانت هنالك حاجة ماسة للموارد. لم تكن هنالك الكثير من الاستثمارات في جنوب السودان، سواء في البنيات التحتية أو التعليم أو الصحة أو الإدارة العامة. لم يحدث أي استثمار في هذه المجالات في الحقبة الاستعمارية ولم ينجز سوى القليل في الفترات التي أعقبها. كانت الحركة الشعبية تحكم ما سمي بـ «المناطق المحررة» إلا أنه ومع استمرار الحرب وشح الموارد المالية فإنها لم تستطع إنجاز أي شيء. تركزت معظم المعونات الخارجية على الجانب الإنساني. وبالتالي فإن الحركة الشعبية تبدأ من الصفر. لم تواجه أية حكومة في أية منطقة خارجة لتوها من الحرب مثل هذا التحدي الذي تواجهه الحركة الشعبية.



جهود جديدة في دارفور: هل هي إجراءات «ما قبل الطبخ» لأبوجا؟



ما زال همي الأساسي هو دارفور. تم عقد اجتماع غير رسمي في نيويورك في ٣٠ مارس بناءً على دعوة من يان إيقلاند منسق الطوارئ بالأمم المتحدة وأندرو ناسيوس مدير المعونة الأمريكية. قبل مؤتمر المانحين، ولعلمي المسبق أن دارفور لن تكون من أولويات المؤتمر، كنت قد دعوت قادة تمرد دارفور للحضور إلى أوصلو يومي ١٢ و ١٣ أبريل لاجتماع متابعة لمجموعة نيويورك^(١٥). كانت هذه فرصة سانحة للبحث عن دعم دولي أقوى ولاستبعاد المبادرات التي تؤثر على تركيزنا مثل مبادرة سان إديقيو والتحركات الليبية للمصالحات القبلية وغيرها. تبقت فقط ٣ أشهر لبدء الفترة الانتقالية. ولا بد من استخدام هذه «النافذة» لإحراز تقدم في ملف دارفور.

كنت قد بحثت أيضاً أمر اتفاق على نسق اتفاق نيفاشا فيما يتعلق بالمحادثات التي يريعاها الاتحاد الأفريقي، وذلك مع يماني قرياب الساعد الأيمن للرئيس اورقي والوسيط الأساسي الذي يعمل مع المجموعات المتمردة. كان الإريتريون يستضيفون التجمع الوطني الديمقراطي ومعظم مجموعات تمرد دارفور ويقال أنهم يدعمون متمردي الشرق. وبالتالي فإن الإريتريين في وضع يمكنهم من التأثير على كل المعرضة السودانية. وفي هذا الإطار تساءلت عن مدى جدوى السياسة الإريتريّة الرامية لتغيير النظام في الخرطوم. كانت هنالك تغييرات أساسية تجري على الساحة السودانية بعد التوقيع على اتفاق السلام الشامل وبعد أن تصبح الحركة الشعبية في غضون أشهر قليلة جزءاً من الحكومة السودانية. أخبرني قرياب أنهم يدرسون الأمر وأن هنالك دعوة لي في هذا الصدد. فالرئيس أفورقي يود مقابلي في أسمرأ في أقرب فرصة ممكنة لمناقشة هذه القضايا. وعدته بتلبية الدعوة.



انعقد مؤتمر دارفور في أواسط بعد مغادرة معظم وفود مؤتمر المانحين. التقى باقان أموم ونيهاال دينق نيهال ولوكا بيونق قادة تمرد دارفور وحثوهم على أخذ هذه المبادرة على محمل الجد. حضر اللقاء معظم قادة حركتي تحرير السودان والعدل والمساواة باستثناء مني مناوي الذي أرسل نائبه. جاء عبدالواحد محمد نور وخلييل إبراهيم بصحبة كبار قادتهما. كان الهدف هو إقناع قادة التمرد بالمشاركة في مفاوضات أبوجا ودعم تلك المفاوضات بقوة عبر ترتيبات التروিকা وشركائها. لم نضع على الطاولة أي نوع من ترتيبات «ما قبل الطبخ» إلا أنه كان هناك اتفاق عام على ضرورة انتهاج وسائل فعالة. وافق ممثل الاتحاد الأفريقي في الاجتماع على هذا الطرح.

قمت بإطلاع الحكومة والحركة الشعبية على نتائج هذا الاجتماع. التقيت بسيد الخطيب، أحد أبرز مفاوضي المؤتمر الوطني، وأبلغته بأنني سأجري مباحثات منفصلة من جانبي مع قادة التمرد. وبما أنه ظل باقياً في أواسط كان بإمكانني إطلاعهم على أية إمكانية لمناقشة مشاركة التروিকা وطه وقرنق في العملية إذا رغب المتمردون في مناقشة الأمر معه من وراء الكواليس. كانت الفكرة واضحة. فالنموذج قد أتى أكله في محادثات الإيقاد ويمكن تطبيقه على محادثات أبوجا بقليل من التعديل.

في اليوم التالي (١٣ أبريل) التقيت بقادة التمرد الثلاثة على انفراد بمعية معاون واحد لكل جانب. استمر الاجتماع لأكثر من ٤ ساعات كنت مجرد مستمعة في معظمها. قدموا لي تقييمهم لخلفية الأزمة في دارفور والوضع الحالي، وكيف ينظرون للحكومة وللإتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي. كان اجتماعاً قيماً استحق كل دقيقة أمضيت فيه. كانت هناك أزمة ثقة كبرى بين المتمردين وأي شخص آخر من خارج دارفور يشارك في المفاوضات. وكان موقف الإتحاد الأفريقي الأسوأ في هذا الشأن. لم تكن للمتمردين ذرة ثقة في هذا الإتحاد واستشهدوا بأمثلة لتبرير هذا الموقف. أصبح الموقف الآن أسوأ مما كنت قد توقعته في يوليو ٢٠٠٤. ناقشنا استراتيجيات كسر الجمود الحالي. كان كل قادة التمرد يودون عقد لقاء جامع لكل الأحزاب بشأن



دارفور والشرق. بعد أن ثبت الاتحاد الإفريقي أقدامه في كل قرارات مجلس الأمن جادلتهم بأن هناك استحالة في تغيير أطار المفاوضات. وقلت لهم أن الأفضل هو تبني نموذج نيفاشا والعمل من خلال المتاح لكم مع وجود دور قوي للمجتمع الدولي من وراء الكواليس.

طرحتم عليهم فكرة المشاركة القوية للترويكات والتزام كل من طه وقرنق بها. تفهم المتمردون الوضع. وبعد مفاوضات مضيئة وافقوا على العودة لطاولة المفاوضات إلا أنهم لن يتوجهوا لأبوجا التي يرمى مفاوضاتها للاتحاد الإفريقي إلا بعد أن يروا دوراً قوياً وفعالاً للمجتمع الدولي. وعندما سألتهم عما إذا كانوا راغبين في مناقشة العملية مع ممثل للحكومة السودانية، سيد الخطيب، أجابوا بأنهم بحاجة لإجراء المزيد من الحوار مع قياداتهم.

بعد أسبوعين توجهت لأسمرأ للقاء الرئيس أفورقي والعديد من قادة التمرد السودانيين. ظلت الاستراتيجية الإريتريّة القاضية بتغيير النظام في الخرطوم هي السبب الرئيسي في انعدام أية بارقة محادثات جادة بين الحكومة السودانية وفصائل التمرد. وقد تكون زيارتي جزءاً من تلك الاستراتيجية. كان ينظر لدعوة إريتريا لعقد لقاء جامع لكل الأحزاب السودانية على أنه دعوة لتوحد المعارضة السودانية ضد الحكومة - وضد اتفاق السلام الشامل. لم أكن متأكدة بعد من أن الإريتريين يراجعون موقفهم.

ذهبت للقاء الرئيس بعيد وصولي بقليل لأسمرأ في ٢٦ أبريل. كانت هناك العديد من القصص عن هذا الزعيم الإفريقي «الانعزالي» الذي قاد جبهة التحرير الشعبية الإريتريّة في حربها لنيل الاستقلال من إثيوبيا والذي حكم إريتريا منذ ذلك الحين. وبالنظر لطريقة حكمه الغريبة سرت شائعة في أوساط المراقبين الدوليين في وقت زيارتي هذه أن أفورقي بدأ يفقد السيطرة على زمام الأمور. وبالرغم من هذا فقد تفاجئت بأن وجدت فيه وسيطاً ذكياً عالي التركيز. قد لا يعجب المرء بسياساته وأفكاره، كما أنه قطعاً ليس بالرجل الذي ينحني إذا ما استقرت أولوياته، إلا أنه وبرغم كل هذا شريك جدير بالاهتمام عند النقاش والمحاورة. لم يكن الرئيس الإريتري يوماً من محبي الأمم المتحدة



والاتحاد الأفريقي، وهو الآن شديد الانتقاد للاتحاد الأفريقي وللمحادثات التي يريها بشأن دارفور. طرح أفورقي خلال اللقاء مسألة عقد مؤتمر جامع لكل القوى السودانية بشأن قضيتي دارفور والشرق.

وافقت الرئيس على أن محادثات أبوجا لم تكن ناجحة، وأخبرته بأنني قد حاولت منذ البداية تفادي مثل هذا الإطار المعقد والرسمي للمفاوضات. كذلك أطلعتة على فكرة المسار السريع باستخدام طه وقرنق التي طورناه لمدة عشر أشهر. إلا أنه وبعد أن أصبح الاتحاد الأفريقي هو المنبر المعتمد فإن القادة الأفارقة لن يقبلوا بدلاً له. يمكننا الإبقاء على الإطار لنرى ما يمكننا فعله عبره أو من ورائه. طرحت عليه فكرة نموذج نيفاشا بوجود تدابير «ما قبل الطبخ» بمشاركة زعمي نيفاشا وبدعم قوي من الترويك. ولخصت له نتائج اجتماع أوصلو وأبلغته بأن طه وقرنق جاهزان للعب دورهما بمساندة قوية من الترويك وشركائها، بمن فيهم الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وهولندا. وبعد جهد جهيد وافق أفورقي على هذا النهج شريطة أن لا يكون الاتحاد الأفريقي أكثر من «مظلة» يجري تحتها التفاوض بينما تقوم الولايات المتحدة والنرويج بالدور الأساسي. عندها أعرب الرئيس عن إمكانية «دفعه» لمتبردي دارفور بالانخراط في التفاوض.

تم الآن تكوين جبهة الشرق من مؤتمر البجـا والأسود الحرة قريباً من ديار التنظيمين. كان أفورقي ما يزال يريد تفاوضاً مشتركاً حول النزاعين في دارفور والشرق معاً، من خلال مؤتمر وطني شامل وجامع على سبيل المثال. لم يكن هنالك من سبيل لعودة جبهة الشرق لمحادثات القاهرة بعد أن فقدت الثقة في رئيس التجمع الوطني الديمقراطي محمد عثمان الميرغني. لم أكن متحمسة لمناقشة القضيتين في إطار واحد. كنا في الجانب النرويجي نخطط لإقامة ورشة عمل للمفاوضات في أسمرات التي أبدت استعداداً لاستضافتها. وكان مثل هذه الورشة أن تقود لعملية تفاوضية في الشرق. يبدو الآن أن هنالك خيارين: أما أن تناقش القضيتان بشكل متوازن في أبوجا، أو



أن يكون هنالك مسار منفصل لمفاوضات الشرق يمكن أن يكون
في أسمرأ على سبيل المثال مع وجود ذات اللاعبين من وراء الكواليس لضمان
الانسجام والتوافق.



استرضاء الخرطوم

••

لم يكن السبب الأساسي لدعوة الرئيس هو مناقشة أمر دارفور والشرق كما كنت أعتقد. بعد أن تناقشنا بخصوص هذين النزاعين لحوالي ساعتين سألني، ولدهشتي، عما إذا كان بإمكانني ترتيب لقاء له (بحضوري) مع علي عثمان وقرنق، على أن تكون أجندة الاجتماع كيفية التوصل لحل سريع لما تبقى من مشاكل السودان في أعقاب التوقيع على اتفاق السلام الشامل. قلت له أما كان الأليق له أن يقابل الرئيس البشير فوافقني الرأي. طلب أن يقابل طه على أن يكون اللقاء سرياً. على الرغم من سروره بدعوة النائب الأول إلا أنه ذكر أن هنالك صعوبة في هذا الخصوص وأنه على استعداد للقاءه في أي زمان وأي مكان. وعدته ببذل ما في وسعي لتسهيل الأمر. كان واضحاً أن الإريتريين قد أعادوا النظر في استراتيجيتهم برمتها.

قمت في وقت لاحق بلقاء قادة التجمع الوطني الديمقراطي. كانت مشكلتهم الرئيسية مع اتفاق السلام الشامل هي ترتيبات اقتسام السلطة التي منحت الحزب الحاكم أغلبية ٥٢٪ في الحكومة المركزية. في رأبي أن الأطراف بحاجة لإعادة النظر في هذا الأمر في ظل الدستور الانتقالي. فبدون إيجاد بعض الترتيبات يصبح من الصعب تسوية النزاعات المتبقية. وفي ذات الوقت كنت أعلم تماماً أن المؤتمر والوطني والحركة الشعبية لن ترحباً عن موقفيهما في المحافظة على حصتيهما المقررتين في اتفاق السلام الشامل. قلت لهم أنني سأطرح الأمر على طه في لقائي المقبل معه.

غادرت أسمرًا بمعنويات عالية. فإشارات تغير الاستراتيجية الإريترية تنبئ بإمكانية حدوث اختراق فيما يتعلق بدارفور والشرق. وكان الإريثريون قد دعموا تقريباً كافة مجموعات المعارضة السودانية، ولا سيما الحركة الشعبية. كان التقارب بين قرنق وأفورقي واضحاً بينما تميزت علاقات الخرطوم بأسمرًا بالكثير من العداوات والمرارات. لدى عودتي لأوسلو دعوت



كلّامن طه وقرنق لإطلاعهما على نتائج مباحثاتي في أسمرأ. كان قرنق مؤيداً لفكرة الاجتماع السوداني- الإريتري بينما كان طه مسروراً بنتائج اجتماعي مع قادة تمرد دارفور في أوصلو وبناتج اجتماعي مع أفورقي في أسمرأ. وذكر في هذا الخصوص أنه يبدو أن هنالك الآن رؤية واضحة للأريتريين حول تسوية نزاعي دارفور والشرق. ورحب بما جرى الاتفاق حول مع الرئيس الإريتري، بما في ذلك ضرورة التمسك بإطار الاتحاد الأفريقي بموازاة الجهود الدولية وأنه لا داع لإقلاق كل القادة الأفارقة. سررت لمساندة طه لنموذج نيفاشا وما يتبعه من ترتيبات «ما قبل الطبخ»، والذي أردفه بقوله «خاصة إذا شاركت أنت في الأمر» لأن ذلك من شأنه «تطمين المتمردين».

أما بخصوص نهج الرئيس أفورقي فإنه من الواضح أن الحكومة السودانية ستجري مشاوراتها حول هذا الأمر. غير أن نائب الرئيس قال إنه ليس لديه مانع من حيث المبدأ على الاجتماع المقترح شريطة أن تراعي تحضيراته الدور الذي تقوم به دول الجوار الأخرى مثل تشاد وليبيا. ولم يكن متحمساً لعقد الاجتماع في أسمرأ مفضلاً أن يكون الاجتماع في أبوجا قبل انعقاد الجولة القادمة من المحادثات على أن تقتصر الأجندة على دارفور والشرق وأن لا تشمل العلاقات بين السودان وإريتريا. تعهدت من جانبي بنقل وجهة النظر هذه للرئيس أفورقي مع الإبقاء على المداولات سرّاً بيننا ولن أطلع عليها أحد بخلاف الأمريكان على الصعيد السياسي. هنا قال طه أنه سيتشاور مع زملائه ثم يتصل بي لإبلاغي الرد الرسمي.

لم أسمع رداً من طه خلال الأسبوع الذي تلى لقاءنا. كنت أعلم جدلية فتح باب للتفاوض مع إريتريا في هذا التوقيت. وبالفعل فقد كان طه متحفظاً عند لقائي التالي به. بل كان يود معرفة المزيد من التفاصيل حول أجندة الاجتماع وعن نتائج المحتملة لأن ما أخبرته به اكتنفه غموض شديد. اتصلت بيماني قريبا الذي أوضح لي أن أجندة الاجتماع تتضمن ٣ نقاط، هي ضمان تنفيذ اتفاق السلام الشامل، وإيجاد حل لقضية دارفور، وتحديد حل لمشكلة جبهة الشرق. ويمكن التطرق للعلاقات الثنائية في هذا الإطار. وبالنسبة للنتائج



المتوقعة فهي الاتفاق على ترتيبات «ما قبل الطبخ» لجعل كل هذا ممكناً. أريتريا لن تفاوض نيابة عن أية مجموعة بل مهمتها تسهيل العملية التي تقود لاتفاق. وشدد يمانى على جدية هذا الطرح وأنهم لا يلعبون أية لعبة هنا.

أبلغت هذا التطور لعللى عثمان فى ١٢ مايو وشجعت الحكومة على اغتنام هذه الفرصة. غير أن على عثمان تحفظ على ما ذكر بشأن النتائج المتوقعة، مشيراً فى هذا الصدد لتاريخ العداوة بين البلدين ومشدداً على دخول إريتريا فى العملية لن يقود إلا للمزيد من التعقيد، وأن هناك الكثير من الأطراف المشاركة فى العملية وليس هناك من حاجة للمزيد منها. ذكرت له أن إريتريا تلعب دوراً هاماً أصلاً وقد آن الأوان لجعل ذلك الدور دوراً بناءً. هنا قال لى طه أن الرئيس أفورقى إذا ما أراد أن يرسل إشارة تعاون عليه حضور قمة دارفور التى تضم السودان وليبيا وتشاد إلى جانب الاتحاد الأفريقى المقرر لها أن تنعقد فى ١٦ أبريل فى طرابلس. إذا ما فعل أفورقى ذلك فإن اجتماعاً رسمياً يمكن أن يرتب له مع الرئيس البشير، وهو اجتماع يمكن أن يؤدى إلى إذابة الجليد. كنت أعلم أن أفورقى قد نظر فى إمكانية المشاركة فى هذه القمة وأن هذه الإشارة من الخرطوم قد تجعله يحسم أمره. غير أنى لمست من على عثمان أن الرئيس البشير ليس متحمساً لفكرة اجتماع ثنائى. أخبرت طه أنه يتعين على الحكومة اتخاذ قرار استراتيجى فى هذا الشأن، وأن هذه فرصة مواتية للإسراع فى مسارات التفاوض لكل من دارفور والشرق وعلى الحكومة عدم إضاعتها. وعد على عثمان بالرد على فى وقت لاحق من ذلك اليوم.

فى هذه الأثناء كان هناك تشتت كبير على مختلف الأصعدة. فقد حدث انشقاق كبير بين المجموعتين المتمردتين: فقد كانت حركة العدل والمساواة هى الأضعف على الأرض فطلبت حركة تحرير السودان الاعتراف بتفوقها قبل الموافقة على موقف موحد مشترك لدخول المفاوضات. غير أن حركة تحرير السودان نفسها كانت تشهد انقسامات حادة بين قياداتها السياسية والقادة الميدانيين على الأرض. كانت هناك محاولات لرأب الصدع واتخذ النرويج مبادرة بتنظيم ورشة عمل فى أسمرأ لإعداد المتمردين للمفاوضات. كان من



المقرر استئناف المحادثات التي يرعاها الاتحاد الأفريقي في أواخر مايو. إلا أن يان برونك انتقد المبادرة النرويجية طالباً من كل الدول المانحة عدم الدخول في أية أنشطة لم تنسق جيداً مع كل الشركاء. اعترض الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وبرونك شخصياً على أية أنشطة تقام في إريتريا وحذروا من مغبة مثل هذه الترتيبات.

قبل تسلم الرد من الخرطوم للمضي قدماً في خطتنا لترتيب اجتماع بين الحكومتين السودانية والإريتريّة اتخذ الليبيون قرارهم. جاء أساساً أفورقي إلى طرابلس وتمكن الليبيون من الجمع بين رئيسي السودان وإريتريا في غرفة اجتماعات. وعلى الرغم من أن إمكانية حدوث الاجتماع قد ذكرت من الجانب الإريتري إلا أن كلا الرئيسين لم يكن مستعداً للدخول في هذه التجربة. كان الاجتماع كارثة، حيث اتهم كل جانب الآخر بالتدخل في شؤونه. وكان هذا أمراً مؤسفاً. فقد أصبحت العلاقات الآن أسوأ مما كانت عليه. وافقت علي عثمان في رأيه بأن المبادرة الإريتريّة ينبغي النظر إليها كمبادرة ميتة، في الوقت الحاضر على أقل تقدير. أصبحت إمكانية تسريع وتيرة التفاوض على صعيدي دارفور والشرق تتناقص شيئاً فشيئاً ويوماً بعد يوم.



الاتحاد الأفريقي ودارفور



أخبرت لاحقاً أن الاتحاد الأفريقي لم يكن راضياً عن اجتماع دارفور الذي انعقد في أوصلو. وعلى الرغم من أن ممثل الاتحاد الأفريقي بابا قانا كينغبيبي كان قد أعرب مراراً عن دعمه لجهودنا وذهب بنفسه إلى أوصلو إلا أن الوضع كان مختلفاً داخل أروقة رئاسة الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا. في اجتماع للاتحاد الأفريقي بتاريخ ٢٧ مايو كلن موقف القادة الأفارقة، ولا سيما السفير جينيت، مفوض السلم والأمن، سالباً جداً. كان مبعث قلقهم أن المجتمع الدولي «سيختطف» مباحثات أبوجا وسيعرض أي نوع من ترتيبات «ما قبل الطبخ» يقوم بها آخرون. وفي اجتماع حضرته الترويك وشركائها وعدد من الدول الأخرى ذكر جينيت وبوضوح تام عدم ترحيبهم بأية عمليات تتم على نسق محادثات الإيقاد.

كانت الرسالة التي وصلت من سفارتنا في أديس أبابا أننا بحاجة لإعادة تطمين الاتحاد الأفريقي بأننا ندعم جهوده في محادثات أبوجا دعماً تاماً. غير أنه اتضح أن هذا الأمر صعب المنال. حاولت عدة مرات لقاء ألفا عمر كوناري، الرئيس المالي السابق ورئيس الاتحاد الأفريقي الحالي، للإعراب له عن دعمنا، ولشرح المنطق الذي نتبعه، ولعرض المساعدة عليه. تغير الرجل الودود الذي التقيناه عدة مرات في باماكو إلى شخص يصعب الوصول إليه وحتى في حال الوصول إليه فإنه يبتعد عنك كثيراً عبر الاحتفائيات والرسميات. وعندما حاولت «تلطيف» هذه الأجواء قليلاً كان كوناري ودوداً بعض الشيء إلا أنه لم يلتزم بأي شيء. بدون قبول الاتحاد الأفريقي ورضائه يصبح من الصعب المضي قدماً بالعملية للأمام.

ظهرت إلى حيز الوجود فرصة أخرى عند تعيين رئيس جديد لمفاوضي الاتحاد الأفريقي. كنت أعرف سالم أحمد سالم جيداً وكنت أأمل أن يكون أكثر انفتاحاً للدعم المقدم من الترويك وشركائها. قبل أسبوع من الموعد المضروب



لاستئناف المحادثات توجّهت لدار السلام للقائه. ولدهشتي لم يكن الرجل قد تلقى تنويراً كاملاً من فريق الاتحاد الإفريقي بعد. جلست في منزل سالم لعدة ساعات ألقب خلفية الصراع في دارفور، وحال المفاوضات، والدروس المستفادة من نيفاشا ومحادثات الإيقاد، ودور إريتريا والدول الأخرى. ومن بين هذه فإن الدور الذي يسهم في التعقيد هو دور ليبيا وتشاد. كان من الواضح أن ليبيا تعتبر دارفور ضمن «الساحة الخلفية» لها وكانت تستخدم العديد من المجموعات الدارفورية لزعة تشاد ونشر نفوذها في السودان. وكانت لتشاد أجندتها الخاصة بها. وكان سالم على دراية تامة بهذه الأمور. أخبرته بما تم مؤخراً بخصوص تعيين روبرت زوليك نائباً لوزير الخارجية الأمريكية والاهتمام الكبير الذي يوليه الرجل للشؤون السودانية. وأوضحت له أننا يمكن أن نستفيد من مشاركته ضمن الترويكا في كل ما يتعلق بدارفور. وكان سالم منفتحاً لمثل هذا النوع من التعاون. لم يكن الرجل يخطط للبقاء طويلاً في وظيفته الحالية، لهذا كان يود التعامل مع قضية دارفور على وجه السرعة.

أخبرت سالم بالتحديات التي تواجهها جهود الاتحاد الإفريقي. وكان سام إيبوك لم يذهب لأسمر للقاء مجموعات التمرد على الرغم من وعده بذلك عدة مرات. وكان انعدام التشاور والتوقيت وإعداد الأجندة للجولة القادمة من أكبر المشاكل. علمنا من مصادرنا أن أي من الفصائل الدارفورية لم يستشار بشأن استئناف المحادثات أو توقيتها. ولم تتلق حركة العدل والمساواة خطاب الدعوة إلا في الأول من يونيو بينما لم تتلق حركة تحرير السودان أية دعوة على الإطلاق. وأبلغتنا حركة تحرير السودان أنها لن تتمكن من الحضور قبل ١٥ يونيو. أما بالنسبة لورشة العمل المقرر تنظيمها في أسمر فقد طلبت حركة تحرير السودان من النرويج المضي قدماً في تنظيمها، إلا أنه لن يكون هناك وقت لذلك قبل الجولة القادمة للمحادثات. أرادت حركة تحرير السودان أن تنطلق الورشة في ذات الوقت الذي تجري فيه المحادثات. وعد سالم بتسهيل هذا الأمر وبتحسين العلاقة عموماً بين المجموعات الدارفورية والاتحاد الإفريقي. ووعد كذلك بالاتصال بي من أبوجا لتنويري عن هذه



وغيرها من القضايا. كنت مسرورة من نتائج هذا اللقاء وأعربت له عن أمني في التمكن من الماضي قدماً برغم المقاومة التي تلقاها في أديس أبابا. أتبعته هذا الاجتماع بسلسلة من الاتصالات بعدد من الوسطاء الهامين في محاولة مني لتهيئة الأرضية المناسبة لنهج بناء للمحادثات قبل انعقادها في أبوجا. وشمل من اتصلت بهم يماني قيرياب الذي اتصلت به بعد ثلاث أيام وشجعتة على الضغط على المجموعات المتمردة للوصول لأبوجا في الموعد المحدد، ١٠ ونيو، برغم عدم مشاورتهم. وافق على ذلك وأكد مشاركة إريتريا في المحادثات. وأقر الرجل بأنه ليس من مصلحة أية جهة تقويض جهود المفاوضات الجديد أو الإتيان بأية حركة يمكن أن تفسر على أنها منافسة للرجل في مهمته الجديدة. كذلك أعرب د. جون عن رغبته في المشاركة. كذلك تم الاتفاق مع التجمع الوطني الديمقراطي وسيتوجه هو وطه للقاهرة للمشاركة في حفل التوقيع يوم ١٨ يونيو. وسيقوم قرنق أيضاً بزيارة لندن وطرابلس. كان هذا مبعثاً للأمل. غير أن دارفور بالنسبة لي كانت القضية الملحة. اتصلت بعبد الواحد محمد نور في اليوم التالي وأبلغته رغبة سالم في لقاء المجموعتين قبل بدء المحادثات في أبوجا. وعلى الرغم من تدمره من النهج «الأبوي» للاتحاد الإفريقي وتصرفاته المسيئة أكد لي الرجل مشاركة حركته ووصولها في الموعد المحدد.

تبادلت وجهات النظر مع الأمريكان واتفقنا على أن الوضع الآن مهياً لبدء محادثات أبوجا. السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو هل هناك أية فرصة لمناقشة القضايا قبل بدء المفاوضات؟ كان علي عثمان ود. جون مشغولان جداً مع أحزاب المعارضة، والدستور، ومناقشات الشرق، وتنفيذ اتفاق السلام الشامل، والتحضير لتنصيب الرئاسة. وكانت العملية الدستورية في انتظار الموافقة عليها من قبل البرلمان السوداني والمجلس القيادي للحركة الشعبية في يونيو. إلا أن هناك «نافذة» صغيرة جداً بين ١٠ يونيو و٩ يوليو موعد تنصيب الرئاسة الجديدة. وبذلك توفرت ساحة جديدة للمجموعات المعارضة للدخول في المعادلة الجديدة والانضمام لحكومة الوحدة الوطنية.



وبحلول موعد القمة الأفريقية المقرر عقدها في طرابلس ٣-٤ يوليو أصبحت تلك النافذة أكثر صغراً. إذا تحققت نتائج سريعة في محادثات أبوجا فإن هنالك إمكانية، ولو بعيدة، لضم ممثلين للحركات المتمردة في حكومة الوحدة الوطنية الجديدة، أو أن يحتفظ للحركات بنصيب إذا لم يتم إحراز تقدم كاف في المحادثات (بانتظار التوصل لاتفاق نهائي). كنت أعلم أن التوصل لاتفاق سريع أمر غير ممكن، إلا أنني كنت أميل للدفع في اتجاهه. سيكون من العسير تغيير الدستور (حتى وإن كان انتقالياً) بمجرد المصادقة عليه من قبل البرلمان وإتمام مراسم تنصيب الرئاسة.

عامل آخر هو دور علي عثمان طه. سرت شائعة مفادها أنه سيقود فريق التفاوض بمشاركة عدد من أعضاء فريق نيفاشا. إلا أنه لم يظهر في أبوجا، لا هو ولا أعضاء فريق نيفاشا. كان من قاد فريق التفاوض هو د. مجذوب الخليفة أحمد الذي يرى في نفسه منافساً لـ طه^(١٦). ربما كان التقدير أنه من السابق لأوانه إرسال نائب الرئيس في تلك المرحلة المبكرة من المفاوضات. كان في قيادة الخليفة لفريق التفاوض إشارة إلى أن جدية الحكومة كانت أقل مما تمنيناه. وفي ذات الوقت كان رئيس حركة تحرير السودان في زيارة خارجية. بمعنى آخر لم يكن هنالك دور إسنادي للقائدين أو للترويك، غير أن ذلك ربما كان سابقاً لأوانه قبل التحقق من شخصية كبير المفاوضين الجديد.

لم أكن متيقنة من كيفية سير المفاوضات. افترضت أن سالم سالم سيتصل بي في أي وقت. تأكدت من أن مراقبيننا سيوصلون رسالة مفادها أننا جاهزون إلا أنني لم أتلق أية إفادة. فسرت ذلك على أنه إشارة من الاتحاد الأفريقي أنه يفضل الماضي قدماً في الأمر دون مساعدة من المجتمع الدولي خلف الكواليس. لم أكن أنوي السؤال غير أن الإشارات التي تلقيناها من أديس أبابا خلال الشهرين الماضيين لم تكن عصية التفسير. ربما يكون سالم قد تلقى رسالة واضحة من أديس أبابا ومن زملائه في الاتحاد الأفريقي بإبعاد الترويك عن المفاوضات.



الوصول للخرطوم

••

أثناء مراقبتنا لمفاوضات أبوجا من على البعد كانت عقارب الساعة على مشارف الوصول للمصادقة على الدستور الانتقالي وبدء مراسم تنصيب الرئاسة الجديدة في ٩ يوليو. كان هناك قلق شديد بشأن الأمن. على الرغم من تطمينات الحكومة أن النائب الأول المرتقب سيكون في أيد أمينة تحت حماية جهاز الأمن والمخابرات إلا أن الحركة كانت قلقة بشأن بعض العناصر في العاصمة والتي قد تكون لها أجندة مختلفة. تحدثنا للحركة وللأمريكان بشأن الاجراءات المفترض اتباعها. افترضنا أن الأمريكان سيقومون بترتيبات النقل من الجنوب للخرطوم وربما يتدخلون في أمور الحماية الشخصية إذا تطلب الأمر ذلك. وكان تدريب عناصر الحماية الشخصية لرئيس الحركة هو أقل ما يمكن فعله. بعد شد وجذب اتضح أن الأمريكان لن يتمكنوا من توفير ترتيبات النقل بالسرعة الكافية. عرضت النرويج المساعدة واستأجرت الطائرة المخصصة لبعثة التقييم المشتركة في جبال النوبة.

كان الجو مكهرب. لقد كانت هذه هي المرة الأولى التي يضع فيها جون قرنيق وزملائه في الحركة قدماً في الخرطوم لأكثر من عقدين من الزمان. عندما أبلغنا أن الطائرة تقترب من الهبوط في مطار الخرطوم تحرك الجميع نحو المدرج. فرش البساط الأحمر «لقائد التمرد» الذي سيصبح عما قريب النائب الأول لرئيس الجمهورية. نظم فريق الحركة الشعبية في الخرطوم بقيادة ياسر عرمان صفاً للمستقبلين. وكنت من بين أول من يصافحون د. جون في الصف الأول مع قيادات الحركة الشعبية وممثلي الحكومة وأعيان السودان. كانت لحظة لا تصدق.

فتح باب الطائرة. في ذلك الهجير القائظ الذي كاد أن يذيب أسفلت المدرج بدأ الرجل هبوطه على سلم الطائرة. لم يقبل الأرض لكنني أعلم أنه كان يود ذلك. كان سماء الخرطوم تلفه الأعلام واللافتات وأبواق السيارات وسيل متلاطم



من الجماهير. كان التحضير جيداً من قبل الحركة الشعبية. كانت الأعلام وصور قرنق وطه تملأ كل الشوارع والتقاطعات إضافة لإشارات عديدة تنبئ عن وصول «السودان الجديد» وما يعنيه ذلك للناس وللبلد.

في اليوم التالي تجمع الأعيان في باحة القصر الجمهوري لحضور مراسم تنصيب الرئيس البشير والنائب الأول قرنق ونائب الرئيس طه وفق ما نص عليه الدستور الانتقالي الجديد. كان كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، حضوراً وكذا العديد من رؤساء الدول والحكومات من المنطقة ومن غيرها. تأثرت جداً كما تأثر غيري للفتة البليغة لعلي عثمان وهو يتنحى من منصبه لصالح قرنق. لم تكن هناك خطب رنانة طويلة ولكنهم جميعاً أكدوا على التزامهم القاطع بالدستور الجديد وتنفيذ اتفاق السلام الشامل.

بعد انتهاء مراسم التنصيب انفجرت المدينة بالمرح والحبور. لا أحد يعرف على وجه الدقة كم كان عدد الجماهير المحتشدة إلا أنها قطعاً كانت بالملايين الذين احتشدوا في المدينة يغنون ويرقصون ويلوحون بالأعلام احتفالاً بهذه المناسبة السعيدة. لم يكونوا فقط من الجنوبيين بل من كل السحنات والقبائل من كل أصقاع السودان. كان من المقرر أن يخاطب قرنق وطه الجماهير مساءً بالساحة الخضراء. تجمهرت الحشود بمئات الآلاف وخاطبهم قرنق بقوله أنكم أحرار الآن. لم تتمكن الجماهير من سماع الخطاب جيداً لتعطل المايكروفونات بسبب حركة الناس. لذا فقد وقف قرنق وطه على المنصة يلوحون ويحيون الجماهير التي واصلت احتفالاتها في شوارع الخرطوم.

بعد تنصيبه نائباً أول لرئيس الجمهورية وبعد الاستقبال الرائع له من قبل جماهير الخرطوم فإن قرنق لا بد أن يكون قد أيقن أن رؤيته للسودان الجديد ستتحقق لا محالة. أخبر الرجل مستشاريه المقربين في تلك الليلة: «بعد هذا لن يكون السودان هو السودان مرة أخرى». وقال ياسر عرفان أن «د. جون قد ولد من جديد»^(١٧). وأكد آخرون أثر ذلك عليه^(١٨).

في اليوم التالي كان لـدي سلسلة لقاءات مع كوفي عنان، ويان بروك، وكينقابي، ووزير الخارجية مصطفى عثمان اسماعيل، والرئيس البشير



الذي كان يداعبني بوصفي بـ «أم العروس». كان أهم ما يشغلني في كل هذه الاجتماعات هو عملية سلام دارفور والدور الإريتري. التقيت كذلك بكل من د. جون وعلي عثمان. كانت أهم القضايا المتصلة بتنفيذ اتفاق السلام الشامل هي تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، والفراغ من الدستور الانتقالي لجنوب السودان، وتشكيل الحكومة الجديدة في جنوب السودان. تسبب التعطيل الذي حدث أثناء الفترة الانتقالية في العديد من المشاكل المتعلقة بالجدول الزمني لاتفاق السلام الشامل. كان هذا أمراً مؤسفاً وشجعت الزعيمين على الإسراع بخطى تنفيذ الاتفاق. تحدثت لاحقاً على انفراد مع د. جون بشأن القضايا الحساسة في عملية «الجنوب-الجنوب».

على الرغم من عدم سماعي لأي شيء من سالم سالم إلا أنني لم أتخل عن أمني في أن يتمكن نائب الرئيس الاثنان من إحداث الفرق فيما يتعلق بدارفور والشرق، وشجعتهما على المضي قدماً في استراتيجيتنا قبل بدء الجولة القادمة من مفاوضات أبوجا والتي ستجرى على الأرجح في سبتمبر. من المفارقات أن يان برونك يود الآن تسويق فكرة ورشة العمل المقرر لها الانعقاد في أسمرأ لاستخدامها كذريعة لابتدار حوار بين العدل والمساواة والحركة الشعبي لتحرير السودان بمشاركة دولية. وافقته على ذلك ولكنني نبهته إلى أن حركة تحرير السودان هي صاحبة الفكرة في المقام الأول ولا بد من مشاركتها هي الأخرى. من الغريب أن تكون فكرة ما غير مقبولة ثم تصبح واجبة التنفيذ خلال ٨ أسابيع فقط.

قبل أسابيع قليلة من تنصيب قرنق كان أشرف غاني، وزير المالية الأفغاني الأسبق والخبير الدولي المرموق وأحد أصدقائي القدامى قد التقى بجون قرنق. كنت قد طلبت منه المساعدة فقام هو وصديق آخر، كلير لوكهارت، بإجراء مسح عام لجنوب السودان والتقى بعدد من قادة الجنوب. قام الرجلان بإعداد سلسلة من التوصيات حول كيفية تشكيل الحكومة الجديدة في جنوب السودان، وقدرتها على حشد مواردها الخاصة، وكيفية عمل ذلك بكل شفافية وبرفع قدراتها. قدم الرجل أيضاً توصيات سديدة بشأن إعداد شكل



مكتب الرئيس وما يجب عمله وما لا يجب عمله. جلس قرنق مع أشرف غاني لأكثر من أربع ساعات لدراسة وتمحيص ما توصل له غاني من استنتاجات وتوصيات. حان الآن الوقت لنرى كيفية تطبيق تلك التوصيات. جلست مع د. جون لاستعراض ومراجعة تلك التوصيات. وضعنا استراتيجية بشأن كيفية الماضي قدماً بتلك العمليات، ومن الذي يمكنه المساعدة في ترتيب أمر مكتبي قرنق في الخرطوم وجوبا. وكان قرنق مستعداً لإشراك خبراء أجانب في عمله المكتبي. اتفقنا على أن ارسل إليه أسماء وسير ذاتية لتكوين الفريق الذي يمكنه من بداية العمل بالكفاءة المطلوبة، ومن ثم فإن بقية الأشياء ستمضي بكل سهولة.

في الليلة الثالثة بعد حفل التنصيب زار قرنق وعقيلته وبعض زملائه المقربين طه في منزله الجديد. كان طه في ذلك الوقت قد أخلى مقر إقامته الرسمي لإفساح المجال لرئيس الحركة الشعبية وأسرته، إلا أن د. جون لم يكن يريد ذلك وطلب بيتاً آخر بدلاً عن بيت علي عثمان. كان التعارف الأسري خطوة هامة في تقوية الصلات الشخصية بين الرجلين، كما كانت إشارة قوية لكلا الاسرتين والرجلين^(١٩).

تواصل أسبوع من الاجتماعات. بحسب إفادة باقان أموم فإن د. جون قدم سلسلة من المقترحات، أعدها فريقه العامل، غطت المسائل الاقتصادية والمصالحة الوطنية وتنفيذ اتفاق السلام الشامل^(٢٠). كان البشير في هذه المرحلة سعيد جداً بزملائه الجدد في مؤسسة الرئاسة، إلا أننا سمعنا أيضاً أن نفس هؤلاء الناس الذين طالما أسعدوه كثيراً قد أغضب بعضاً من قادة المؤتمر الوطني الأساسيين. كان هؤلاء لا يرون شبيهاً لهم ولم يكونوا يتوقعون ذلك الكم الهائل من الدعم والمساندة. وكانوا يعتقدون أن القائد السياسي القادم سيكون من بين صفوفهم.

قدمت لجنة ترسيم حدود أبيي تقريرها في الأسبوع الأول من بدء الحكومة الجديدة لعملها. وكان هذا هو أول امتحان للشراكة. رفض البشير التقرير جملة وتفصيلاً منذ البداية، كما وجه له علي عثمان انتقادات لاذعة على الرغم



من أن اتفاق السلام الشامل ينص صراحة على إلزامية نتائج التقرير. أعلن
د. جون قبوله بالتقرير ذاكراً أن اللجنة قد أنجزت عملها وفق التفويض
الممنوح لها وأن تقريرها نهائي وملزم. كانت هذه أولى إشارات الصعاب
القادمة على الطريق.

• •



«تعيين» سلفاً

••

أعلن قرنق في ١٥ يوليو عدداً من القرارات المتعلقة بالحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان. كان الرجل يدرك أن عليه إعادة ترتيب القيادة للإعداد للتغييرات التي تتطلبها حكومته الجديدة. وعليه فقد قام بحل المجلس القيادي لإعادة تشكيله في وقت لاحق. وقام بتعيين عدد من القادة في مناصب حكام ولايات الجنوب بصفة مؤقتة. عين ريك مشار حاكماً لغرب الاستوائية. كذلك أحال قرنق كل أعضاء المكتب السياسي العسكريين للتقاعد وعين أوياي دينق رئيساً للأركان. منح باقان أموم وعبدالعزیز مناصب حزبية. وعين سلفاً كير نائباً لرئيس حكومة جنوب السودان قبل كتابة دستور الجنوب وبقي في منصبه نائباً لرئيس الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان. لم يستشر قرنق أي أحد في هذه القرارات ولم يبلغ أي أحد بها قبل صدورها^(٢١).

بقي د. جون لما مجموعه ١٨ يوماً بالشمال قبل توجيهه إلى رومبيك في ١٧ يوليو. ترأس هنالك اجتماعاً لهيئة القيادة للموافقة على قراراته وللتخطيط للإجراءات الهامة التي يتعين اتخاذها. ناقش الاجتماع القضايا المتعلقة ببدء الفترة الانتقالية، وعمليات الجنوب-الجنوب، والتغييرات الداخلية في الحركة التي تمكنها من التحول لحزب سياسي. قرر الاجتماع بشأن من يقود التحول في القطاعات المختلفة واتخذ الخطوات الكفيلة بتحريك العملية الدستورية.

لم يكن سلفاً كير راضياً عن حل القيادة وانتقد الرئيس في هذه الخطوة. بعد إعلان القرار سأل ريك مشار عن ما الذي سيحدث إذا ما أصاب د. جون أي مكروه. ويقال أن د. جون رد عليه «لدينا نائب لرئيس الحركة ونائباً لرئيس الحكومة فلا داع للقلق». بعد الاجتماع كانت هنالك مسيرة ضخمة في ميدان الحرية برومبيك. التقطت صورة للم مسيرة أظهرت الحشود متماسكة الأيدي. ألقى قرنق خطاباً أمام المسيرة وصفه سلفاً لاحقاً بأنه كان مؤلماً^(٢٢).



قال قرنق: «لقد فقدنا كل اخوتنا الذين بدأوا معنا هذه الحركة ولم يتبق إلا اثنان من الأيتام» ثم مضى قائلاً: «أطلب منكم يا شعب جنوب السودان أن تعتنوا بسلفا كير الذي ظل إلى جوارى مخلصاً على الدوام وإني أحمله مسؤوليتكم»^(٢٣). وسمع آخرون قرنق يقول بكل وضوح أنه إذا حدث له أي مكروه فإن سلفا كير هو من سيصبح زعيماً للحركة / الجيش الشعبي لتحرير السودان^(٢٤). كان هذا أمراً محيراً للناس في محتواه وفي توقيته.

كان هنالك اجتماع مهم في ٢٩ يوليو - ٣ أغسطس في باريس لمتابعة قرارات اجتماع المانحين وطلب د. جون من سلفا كير المشاركة في ذلك الاجتماع. في يوم ٢٨ يوليو اتصل د. جون بأحد أصدقائه في أميركا عن طريق البريد الإلكتروني ذاكراً له أنه سيتوجه إلى الجنوب وأنه لا يعرف أين سيكون خلال الأيام الثلاث المقبلة لكنه سيتمكن من التواصل معه. كان قرنق يتوقع وصول وفد أمريكي^(٢٥). توجه الرجل بعد ذلك لنينيو سايت. ذكر أحد مستشاريه المقربين أنه كانت لديه خطأ لزيارة الرئيس اليوغندي^(٢٦). كان ذهابه لكمبالا في هذا التوقيت وبدون فريقه المعاون أمراً محيراً للجميع. وعندما قال د. جون أنه سيبلغ الرئيس البشير بكل خطط رحلاته احتجت زوجته^(٢٧). كانت تخشى على سلامته. إلا أن د. جون أصر على أنه وبحكم منصبه كنائب أول لرئيس الجمهورية فإنه لابد له من إطلاع زملائه في الرئاسة بزيارته لدولة مجاورة. كانت زيارة قصيرة من المقرر أن يعود منها في اليوم التالي لمقابلة الوفد الأمريكي.

في هذه الأثناء كنت في إجازة أقضيها في السويد. رن هاتفي النقال وتلقيت النبأ المحزن بتحطم طائرة قرنق. لم تكن المعلومات المتوفرة كافية، لذا اتصلت بأنندرو ناسيوس الذي كان قد سمع كل التقارير وسأل عن امكانية استخدام تكنولوجيا الأقمار الصناعية الأمريكية لتحديد موقع الطائرة، ولتحديد ما إذا كانت قد هبطت اضطرارياً أم هوت وتحطمت وهل بالإمكان إرسال مساعدة عاجلة. ذكر لي أندرو أنهم درسوا هذا الخيار لكنهم تبينوا صعوبة تنفيذه من الناحية الفنية. اتصلت بعد ذلك بالخرطوم حيث أبلغت أن مكان الطائرة قد



تحدد وأن كل شيء يسير بصورة جيدة ولكنها ترتيبات مؤقتة حتى الآن. اتصلت لاحقاً بـثيودورس «تيد» داقن في واشنطن للتحقق من جديد. ذكر لي تيد أن ما ذكرته الخرطوم غير صحيح. وقبل أن أفعل أي شيء آخر نيو هاتفي النقال مرة أخرى. كان الوقت منتصف الليل. كان المتصل هو تيد نفسه الذي أخبرني أن الطائرة قد تم العثور عليها وهي ليست بعيدة من نيو سايت ولم ينج أحد في الحادث. انهرت وبكيت. أدركت حينها أن هذه الكارثة لا تعني فقط موت صديق وقائد بل ستكون لها آثارها الوخيمة على مستقبل السودان.

مات جون قرنق دي مابوير في ٣٠ يوليو ٢٠٠٥، أي بعد واحد وعشرين يوماً فقط من تنصيبه نائباً أول لرئيس جمهورية السودان، وبعد واحد وعشرين عاماً منذ اندلاع الحرب الأهلية. بعد سماع هذا الخبر المؤلم كان لابد لي من الاتصال بأصدقائي في السودان. في اليوم التالي اتصلت بـريبيكا، زوجة قرنق، التي بدت لي متماسكة وشجاعة. ثم اتصلت بعلي عثمان الذي يبدو أنه ذهل من هول الصدمة. كنا كلانا ندرك أن هذه الكارثة ستكون لها آثارها على عملية السلام في السودان. كنت أمل أن التقية في مراسم الجنازة لكنه أخبرني بأنه سيضطر للبقاء بالخرطوم لأن الرئيس البشير سيسافر في نفس اليوم لجوبا لحضور مراسم الدفن.

بعد واحد وعشرين يوماً من تدافع تلك الحشود لاستقباله في الخرطوم هامي ذات الحشود تنطلق غضبة الآن في شوارع الخرطوم نفسها بعد سماع نبأ مقتل قرنق. كانت هذه الحشود واثقة أن الرجل قد تمت تصفيته. قامت تلك الحشود الغاضبة بحرق الأسواق والمنازل في الخرطوم وجوبا وكل مدن البلاد. وفقد الكثيرون حياتهم. استمرت التظاهرات الغاضبة لأيام قبل أن تتوقف بدعوات للهدوء من بعض القادة الجنوبيين. واتخذت الحركة الشعبية خطوات أخرى لتهدئة الخواطر بالجنوب.

بعد التأكد من مقتل قرنق مباشرة اجتمعت القيادة في نيو سايت واختارت سلفاً كبيراً رئيساً للحركة / الجيش الشعبي لتحرير السودان ورئيساً مقبلاً



لحكومة جنوب السودان. كانت كلمات قرنق قبل أيام قلائل بميدان الحرية برومبيك نذيراً صعق كل الآذان التي سمعتها. قام سلفاً فوراً بإعادة المجلس القيادي المحلول، وهي خطوة ترتبت عليها نتائج سياسية وخيمة لاحقاً^(٢٨). مضت الخطط سلسلة لإقامة مراسم الدفن. كانت ربيكا وأفراد الأسرة يودون دفن راحلهم بالقرب من مسقط رأسه في بور، غير القرار الأخير أتخذ بدفن قرنق في جوبا العاصمة التاريخية لجنوب السودان. أرسل النعش ليطوف كل من نيو سايت وبور ويبي وواو ثم أخيراً إلى القبر الذي ضمه في جوبا.



عودة د. جون إلى جوبا



تقع مدينة جوبا على ضفاف النيل وتحفها أشجار المانجو الظليلة والحدائق الغناء وعلى جوانبها تصطف المنازل الأنيقة. كانت جوبا في يوم من الأيام مدينة صغيرة حميلة يزورها الأجانب كثيراً أيام الاستعمار. إلا أنها تدهورت تدهوراً شنيعاً بعد ذلك ولم يتبق لها شيئاً من ألقها القديم. كانت المدينة أيام الحرب الأهلية حامية عسكرية تحت سيطرة الحكومة. والآن يجري العمل على إحيائها من بعد الخراب والدمار. هنالك جزء يسير من شارع واحد مرصوف بالأسفلت وملئ بالحفر والمطبات، وبقية الطرق عبارة عن مجرد مسارات. زرت جوبا كثيراً وهي عبارة عن مدينة أشباح مغبرة.

في ٦ أغسطس عادت المدينة للحياة فجأة. وكانت الحركة الشعبية قد دخلت المدينة قبل يومين فقط منذ واحد وعشرين عاماً قضتها في الأحرار. تجمع آلاف الناس وهم يرفعون الأعلام واللافتات وكان الجو مكفهاً ومتوتراً وحزيناً. لأول مرة منذ اندلاع الحرب هاهي جوبا تستعد لاستقبال قائد الحركة الشعبية. من عادات الدينكا وتقاليدهم أنهم لا يزرعون الدروع ولا ينتحبون عند موت الأبطال والزعماء لذا ران صمت رهيب. كان الآلاف يقفون في صمت ويحدقون في الأفق المجهول وأعينهم يلفها الحزن وقد كتب الأسي على جباههم. وها هي آمالهم العراض قد تشئت.

قدم العديد من الزعماء لوداع هذا الزعيم. لم ير أحد في جوبا هذا الكم الهائل من الطائرات يهبط ويقلع من مطار جوبا في يوم واحد. لهذا السبب وحده تأخرت مراسم الدفن لعدة ساعات. وصل الرئيس البشير وعدد من رؤساء الدول والحكومات والوزراء والمبعوثين الخاصين والسفراء. كان من المؤسف عدم تمكن طه، شريك قرنق في السلام، من الحضور. كان على طه البقاء في الخرطوم لنفس السبب الذي أجبر سلفاً على البقاء في رومبيك يوم حفل تنصيب قرنق. كان هنالك صفان من الجنود على طول الطريق أحدهما من



الجيش الشعبي والآخر من الجيش الحكومي ما ترك أثراً طيباً في النفوس. كنت أرقب أوجه أولئك الجنود التي كانت حزينة ولكنها مسالمة. لقد كانوا قبل أسابيع قليلة يحاربون بعضهم بعضاً. تأثرت كثيراً بتلك اللحظات وبدا لي أن د. جون قد أحدث تحولاً لم يكن أحد منا يتصوره. ذهبنا جميعاً لباحة فسيحة بالقرب من الكاتدرائية الانجيليكانية ولكنها لا تسعنا كلنا. رصت مئات الكراسي في صيوان خارج الكاتدرائية ما سمح لكبار الشخصيات وعدد من آلاف الحاضرين بالمشاركة.

قد القداس كبير أساقفة جوبا، جوزيف مارونا. وضع النعش على منصة نصبت خارج الكنيسة. وردد كبير الأساقفة:

«لم يعد موسى معنا، قائدنا الذي قادنا من مصر عبر النهر إلى الأرض الموعودة. لم تتح له فرصة الانضمام إلينا هناك. جوشوا هو من يتعين عليه الآن التكفل بمهمة قيادة الناس في هذا العهد الجديد وعبر الصعاب التي تنتظرنا على طول الطريق»^(٢٩).

ودعا كبير الأساقفة الجنوبيين لدعم ومؤازرة جوشوا، قائدهم الجديد سلفاً كبير في مهمته العصبية. بالنسبة للعديد من الناس فإن كلمات كبير الأساقفة مارونا كانت تفسيراً لما حدث. تحدث سلفاً كبير وأرملة الراحل واثنين من أبنائه حديثاً طيباً. تحدث الرئيس البشير أيضاً عن قرنق كصانع سلام. بعد هذه المراسم توجهنا نحو موقع المقبرة حيث كانت الإجراءات في أيدي الجيشين. وفي إشارة رمزية قوية للسودان الجديد حمل النعش ضباط شباب من الجيشين موشحاً بعلمي السودان والحركة الشعبية. كان الفقيد عظيماً للسودان ككل. وصف أكل مارور من دينكا أبوك مشاعر الجنوبيين قاطبة بقوله:

«إن موت قرنق إشارة على أن الله ربما كان غاضباً علينا، نحن السود من أبناء السودان، وأن أسلافنا لا يقفون في صفنا في هذا الوقت. كان قرنق هو أملنا الوحيد. هنالك على الدوام ذلك الحبل الرفيع الذي



يجرنا عبر النهر من العبودية وهيمنة العرب والمجازر التي ترتكب
في حقنا. كان قرنق هو من يمسك بطرف ذلك الحبل من على الضفة
الأخرى للنهر»^(٣٠).

● ●



١. National Democratic Institute for International Affairs, Embracing the promise of Peace: Citizen Views on Sudan's Future after the CPA. Findings from Focus Groups ٢٨-١٦, June ٢٠٠٥, ١٢ October ٢٠٠٥, ٤٥.

٢. مقابلة مع ربيكا قرنق دي مبيور، ١٦ أبريل ٢٠١٠.

٣. National Democratic Institute for International Affairs and New Sudan Center for Statistics and Evaluation, A Foundation for Peace. Citizens Thoughts on the Southern Constitution. Findings from Focus Groups, June ٢٠٠٥, ٢٠٠٥, ٤٣.

٤. مجلس الأمن بالأمم المتحدة (محضر الاجتماع رقم ٥١٢٠)، نيويورك ٨ فبراير ٢٠٠٥.

٥. كُلفت البلدان المعروفة بمجموعة أوتستين (Utstein Group) بإعداد تقارير خرجت بكتاب بعنوان «نحو استراتيجية إدارية لبناء السلام»، لدان سميث. ويشمل أعمال المجموعة في تقرير يعرض دراسة أوتستين عن عملية بناء السلام، أوسلو ٢٠٠٢.

٦. National Democratic Institute for International Affairs with the assistance of New Sudan Center for Statistics and Evaluation, On the Threshold of Peace: Perspectives from the People of New Sudan. Findings from Focus Groups with Men and Women across Southern Sudan, December ٢٠٠٤, ٢٠٠٥, ١٥.

٧. مقابلة جماعية مع أعضاء الوفد الحكومي المشارك في مفاوضات السلام ١٩ أبريل ٢٠١٠.

٨. المقابلة السابقة.



James K. Boyce. Investing in Peace: Aid and Conditionality ٩٠
Smith. Towards a Strategic ;٢٠٠٢ after Civil Wars. London
Framework; Roland Paris and Timothy D. Sisk. The
Dilemmas of State Building Confronting the Contradictions
٢٠٠٩ of Post War Peace Operations. London

١٠. On the Threshold of Peace ١٦

١١. كان ذلك جزء من منهج الترغيب والترهيب/ أو الجزرة والعصا الشائع في معظم
مفاوضات السلام.

١٢. متابعة هذه الزيارة والمناشدة الفورية بالذهاب للحكومات المانحة ومطالبتها بدعم خطة
عمل الأمم المتحدة ودعوتها لعدم انتظار مؤتمر المانحين للسودان في أبريل.

١٣. قضية الموارد سرعان ما صنفت عقب زيارتي خلال الدفعية المقدمة من CBTF. قدمت
الحكومة السودانية موارد حيوية إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان في الفترة الإنتقالية،
ويذكر أن حوالي ٦٠ مليون دولار صرفت على عمليات النقل (مقابلة جماعية مع الوفد
الحكومي، ١٦ أبريل ٢٠١٠).

١٤. احتفلنا أنا ود. جون بالرقص خلال مأدبة عشاء في مدينة أوسلو، ولم استطع اقناع علي
عثمان للانضمام لي.

١٥. مثل الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، بالإضافة إلى الولايات المتحدة
والمملكة المتحدة وهولندا والنرويج الحضور بمسؤولين رفيعي المستوى، أو علي مستوى
وزاري. وكان هناك كل من بابا غانا كنجيبى من الاتحاد الأفريقي ويان برونك الممثل الخاص
للأمين العام للأمم المتحدة.

١٦. Flint and De Waal. Darfur ٢٠٢

١٧. مقابلة مع ياسر عرمان، ١٨ أبريل ٢٠١٠.

١٨. مقابلة مع باقان أموم، ١٢-١٣ يونيو ٢٠١٠.

١٩. مقابلة مع علي عثمان طه، ٢١ أبريل ٢٠١٠.

٢٠. مقابلة مع باقان أموم، ١٢-١٣ يونيو ٢٠١٠.



٢١. مقابلات مع باقان أموم، ١٢-١٣ يونيو ٢٠١٠؛ وسلفا كير ميارديت ١٥ أبريل ٢٠١٠.
٢٢. مقابلة مع سلفا كير ميارديت، ١٥ أبريل ٢٠١٠.
٢٣. مقابلة مع ريكا نياندينق دي مبيور، ١٦ أبريل ٢٠١٠.
٢٤. مقابلة مع سلفا كير ميارديت، ١٥ أبريل ٢٠١٠.
٢٥. اتصال بالبريد الإلكتروني مع جون قرنق، ثيودروس دان، ٢٧ و٢٨ يوليو ٢٠٠٥.
٢٦. بناءً على مقابلة مع باقان أموم، ١٢-١٣ يونيو ٢٠١٠، هناك إحتياج لمناقشة ودعم ونقل الجيش الشعبي لتحرير السودان، واحتواء جيش الرب للمقاومة، وفتح الحدود بين السودان ويوغندا لتيسير عملية التنمية الاقتصادية.
٢٧. مقابلة مع ريكا دي مبيور ومبيور قرنق دي مبيور، ١٦ أبريل ٢٠١٠.
٢٨. تشكيل حكومة جنوب السودان سيلتزم منطقياً بالرتب في المجلس القيادي للحركة الشعبية.
٢٩. فكرة تشبيه جون قرنق بموسى ليست جديدة. قال طفل مجند سابق في رمبيك في عام ٢٠٠٤: «نعتبر جون قرنق مثل موسى، الذي أخذ شعبه بعيداً عن مصر». (NDI/SCSE)
- ١٨، (On the Threshold of Peace :٢٠٠٤ Report December
٣٠. إقتباس من Jok Madot Jok in Francis Deng: ed., New Sudan in the Making, Trenton ٢٠٠٩، ٤٥٨.



خاتمة:

الإنجازات والتحديات

□ □

كان يمكن لاتفاقية السلام الشامل أن تنتهي بموت منفاوض عليها، لكن ذلك لم يحدث. فقد أبرز الطرفان قدراً عالياً من الانضباط خلال الاسابيع الأولى الحساسة بعد موت جون قرنق. وكان هذا في حد ذاته انجازاً مهماً. لكن بقيت العديد من الاسئلة: هل يستطيع سلفا كير توحيد الحركة الشعبية والجيش الشعبي وجنوب السودان؟ كم من الوقت تحتاج الحركة الشعبية حتى تستعيد توازنها؟ هل نفي حكومة الخرطوم بمستحقات اتفاقية السلام، أم أنها سوف تعمل على تفادي ما لا تروقها؟ وهل تغيير السودان ممكن؟ أخذ القلق يساور أصدقاء السودان.

بعد تشييع الجنازة في جوبا، سئحت لي الفرصة لقضاء بعض الوقت مع سلفا في منزله بمفردنا. كان من المهم التأكيد على دعمنا له، وتشجيعه على مواصلة رسالة قرنق ببناء سودان جديد من خلال اتفاقية السلام. بالتأكيد شعر سلفا بحجم المسؤولية الملقاة على عاتقه. ورغم أنه معروف بتفضيله الاستقلال على الوحدة^(١)، إلا أنه تعهد بالسير على خطى جون قرنق ورؤيته في بناء سودان جديد، وبتكثيف الجهود لتنفيذ اتفاقية السلام الشامل. بدا سلفا جاداً في توحيد الجنوب، حيث أخبرني باتصالاته بقيادة بعض المليشيات. ومن جانبي أخبرته بحديث كان قد جرى مؤخراً بيني ودكتور جون قرنق؛^(٢) وقد أسفت لأن على عثمان طه لم يحضر للحديث معه مباشرة حول الأوضاع، ولتتفقا حول ما يمكن عمله لدفع العملية قدماً. اتصلت لعقد اجتماع ثلاثي يجمع بينه وسلفا وشخصي بعد تشييع الجنازة. إلا أن وقوع المظاهرات في الخرطوم أدى لإعتقال المئات من الجنوبيين، وكان لا يزال التحرش بهم مستمراً. فجأة تحول المناخ السياسي الى مناخ مشحون بالعدائية. هل هذه مؤشرات لفزع سرعان ما يزول، أم هي مؤشرات لتدهور عام؟ من الصعب الحكم على ذلك، وربما لن ننتظر طويلاً حتى نعرف إتجاه الاحداث.

زار السفير فرالسن، وكان ما يزال ممثلنا الخاص في السودان، كل من الخرطوم وجوبا، مباشرة بعد تشييع جثمان جون قرنق، والتقى بمعظم



القيادات السياسية في الطرفين. وبالرغم من كل هذه الجهود لم يتمكن من لقاء علي عثمان طه. كانت هذه من أولى المؤشرات التي أفرغتني عندما سمعت بخبر موت جون قرنق. كان لموت دكتور جون قرنق، بدون شك، أثر عميق على وضع علي عثمان السياسي داخل حزبه، وفي الحكومة. سمعنا من مصادر متعددة أن علي عثمان انسحب من المسرح السياسي. وقد أخبرني أفراد مقربون منه أنه تأثر جداً بصورة شخصية لوفاة «جون قرنق». وبالطبع فقد انتشرت الإشاعات. قام النائب الأول للرئيس بمغامرة سياسية كبيرة رفعت من أسهمه، لكن وضعه السياسي ضعف بوفاة شريكه. وعلمنا من مصادر عديدة، ومن داخل المؤتمر الوطني، وبعض الدوائر الحكومية، أن «طه» قدم تنازلات كثيرة، وأن الآخرين حريصون على «إصلاح ما فسد»^(٣). وكأنهم نسوا دعمهم السابق للتفاوض؛ ولن يكف من يرغبون في إفشال اتفاقية السلام، عبر مناورات التعطيل والتسويق، أو عبر طرق خفية أخرى، عن ذلك.

ظهرت بعض المؤشرات السالبة بعد زيارة فرالسن، خاصة في مجال التعاون بين الحزبين. كان هناك اختلاف شديد وحاد حول تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وتوزيع المناصب الوزارية - وبصورة حادة - منصب وزير الطاقة، وما يترتب على ذلك من توزيع لعائدات البترول. لقد أُجِلت كل المواعيد التي حددها بأنفسهم مراراً. وكان بعض أعضاء الحكومة قد أبدوا استياءهم من طريقة اتخاذ القرارات داخل الحركة الشعبية وبطء تنفيذها. بينما كان ممثلو الحركة يشكون من أن تنفيذ الاتفاقية أصبح امتداداً لمحادثات نيفاشا. وقد كانت هناك مشكلات في تشكيل مفوضية التقييم ومجلس الدفاع المشترك. وفي بعض الأحيان كان وزير الدفاع يجعل ممثلي الحركة الشعبية ينتظرون لأسابيع حتى يجلس معهم في اجتماع، الأمر الذي أدى لتدخل سلفا كير حتى تعقد تلك الاجتماعات. كما كانت هناك بعض الاختلافات حول تبادل المعلومات، وحسابات تحويل دخل البترول إلى الجنوب، وانعدام الشفافية في ما يخص إقليم دارفور.



خارج المهام الوزارية

تابعت تلك التطورات بقلق كبير أثناء الانتخابات النرويجية. وفي ١٢ سبتمبر ٢٠٠٥ خسر حزبنا الانتخابات وخرج من التشكيل الحكومي، إلا أنه سيستمر حتى السابع عشر من أكتوبر كحكومة تسيير أعمال. عاجلاً ستنتهي مهمتي كوزيرة مسئولة عن ميزانية تقدر بأكثر من (ثلاثة بليون دولار) خاصة بالسودان. قمت حينذاك بالاتصال بأصدقائي في السودان، وعلمت أنهم لم يتمكنوا من تشكيل حكومة بعد، خاصة بسبب الاختلاف حول وزارة الطاقة والتعدين. كانت الحركة الشعبية تصر أنه لا يمكن للمؤتمر الوطني أن يتحكم في وزارتي (المالية، والطاقة) معاً، وكانوا يعتبرون منحهم رئاسة مفوضية البترول إهانة.

كانت المحادثات الخاصة بدارفور قد بدأت في ذاك الوقت باجتماعات تحضيرية في ١٦ سبتمبر ٢٠٠٥، ثم المفاوضات بعدها بأسبوع. كان فريق المفاوضات - الذي قاده سالم احمد سالم - كله من افريقيا، ولم يتم اشراك مجموعة «الترويكا». يبدو واضحاً أن الإتحاد الافريقي اراد أن يعبر عن استقلاليته بإدارة المفاوضات منفرداً. وبعد وفاة جون قرنق كان علي عثمان يواجه مشكلات عدة. ومع قرب خروجي من الوزارة أصبحت خطتي الخاصة بدارفور لا أمل منها. لكن كان الأمريكيون، بدعم من المملكة المتحدة والنرويج، يعملون على توحيد حركات التمرد في حركة تحرير السودان عبر مؤتمرات مصالحة منفصلة، واتضح أهمية ذلك لاحقاً حيث أن فصيل (مني مناوي) لم يُرسل موفداً لأبوجا.

في الخرطوم كانت مجموعة الحركة الشعبية حريصة أيضاً على المشاركة في مفاوضات سلام دارفور، لكنهم كانوا يشكون من عدم اشراكهم في معالجة الأزمة من قبل زملائهم داخل الحكومة. وكانوا أيضاً يخشون من الأثر السلبي للتطورات في دارفور على اتفاقية السلام.



توزعت جهود قيادات الحركة الشعبية بين الخرطوم وجوبا، والسفر بين المدينتين. حيث كانوا حريصين على المشاركة و متابعة تنفيذ الاتفاقية. وفي منتصف سبتمبر كان الدستور الانتقالي لحكومة جنوب السودان جاهزاً لاجازته من قبل برلمان الجنوب، وقد استغرقت العملية وقتاً طويلاً وأثرت على تشكيل حكومة جنوب السودان. في يوم ٢٠ سبتمبر اتصلت بسلفا كير وتحديث معه عن متابعة هذا الأمر وتنفيذه بسرعة ودقة. كما رجوته أن يوافيني بأخبار تكوين حكومة الوحدة الوطنية بالخرطوم، التي كان تشكيلها قد تأخر. بدأنا التحدث مع الأمريكيين لممارسة بعض الضغط بمساعدة شركائنا في المجتمع الدولي لإنجاز تلك المهمة. كنت ذاهبة الى واشنطن لحضور الاجتماع السنوي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في الفترة من ٢٤-٢٥ سبتمبر ٢٠٠٥ فالتقيت اثناء ذلك بروبرت زوليك، وكان من ضمن أجندة ذلك الاجتماع اتفاقية السلام، وبعض الاجراءات التي كنا ننظر فيها اذا لم تتشكل حكومة الوحدة الوطنية. لكن اتضح ان ذلك غير ضروري، حيث أخبرني سلفا أن تشكيل الحكومة سوف يتم قريباً (٢١ سبتمبر ٢٠٠٥). وبالفعل أعلن الرئيس عمر البشير تشكيل مجلس الوزراء بعد أسابيع من الصراع المحتدم بين الشريكين. كان المجلس يتشكل من ٢٩ وزارة، ذهب ١٦ منها للمؤتمر الوطني-أي الغالبة- كما كانت تلك الوزارات تشمل كل ما هو حيوي ومهم مثل (المالية والطاقة والدفاع والداخلية والعدل)، وكان التشكيل الوزاري مفصلياً حيث اكتملت السيطرة للمؤتمر الوطني على الاقتصاد وقطاع النفط والأجهزة الأمنية وتطبيق الشريعة الاسلامية. من ناحية أخرى حصلت الحركة الشعبية على ثماني وزارات من ضمنها وزارة الخارجية، والتجارة الخارجية، والاستثمار، والتعليم، والصحة والشئون الانسانية، ووزارة مجلس الوزراء.

حصل الجنوبيون الآخرون على أربع وزارات. وحصلت الحركة الشعبية على حقائب وزارات الدولة في كل الوزارات التي لا يسيطرون عليها. لذلك شعر معظم المراقبين أن الحركة حصلت على قسمة ضيزى، حيث كانت كل المواقع



الحساسية التي تمس تنفيذ اتفاقية السلام خارجة عن سيطرتها. ومن الناحية الإيجابية كانت المناطق المهمشة في جبال النوبة والجنوب والنيل الأزرق ودارفور قد مثلت بشكل أفضل. أما بالنسبة للأحزاب الشمالية فقد قررت ألا تشارك في حكومة الوحدة الوطنية.

كان أهم عامل في تنفيذ اتفاقية السلام، بالنسبة لي، هو الأشخاص وليس المواقع في حكومة الوحدة الوطنية وفي حكومة الجنوب. وكان أكبر مصدر قلق لنا أن الذين شاركوا في محادثات نفاشا من المؤتمر الوطني لم يشاركوا في التشكيل الوزاري بأعداد كافية. وبدأ جلياً أن توازن القوى قد اختل بين البشير وطه ! حيث أصبح لمنتقدي اتفاقية السلام اليد العليا. من بين هؤلاء نافع علي نافع الذي عُيِّن مساعداً لرئيس الجمهورية بصلاحيات واسعة. واستنتج عدد من المراقبين أن هذا يعني ظهور رجل قوي من النظام، حيث كان له دور بارز في تشكيل الوزارات، ولكن كل تلك لم تكن سوى تخمينات.

استبعد عدد ممن كان يتوقع أن ينالوا مواقع وزارية، وكان بعضهم وزراء دولة أو يشغلون مواقعاً هامة، وقد شاركوا في مفاوضات السلام. وكان من الطبيعي أن يشاركوا في تنفيذها، لكن باستثناء (ادريس محمد عبدالقادر) «رئيس المفاوضين في نيفاشا» لم نر أثراً للباقيين، حتى كوزراء دولة! باستثناء مطرف صديق الذي بقي في منصبه كوكيل لوزارة الخارجية.

تم أيضاً تعيين ١٢ مستشاراً لرئيس الجمهورية كان من بينهم مصطفى اسماعيل، وغازي صلاح الدين.

مثل تلك التعيينات تعتبر تقليداً سياسياً سودانياً لأسكات المنتقدين وترضية المقربين الذين هم بمثابة مجلس وزراء مصغر يشكل ثقلًا موازياً للحركة الشعبية. وكان من المدهش وجود بعض الجنوبيين الذين كانوا يعارضون دكتور جون قرنق بشدة كمستشارين مثل بونا ملوال، وقائد المشيات ريك قاي كوك، وكان هذا امرأ محبطاً للحركة الشعبية. حيث أن معظم المستشارين من الشمال والجنوب قد كانت لهم تحفظات وانتقادات واضحة على اتفاقية السلام.



ومما أقلقني أيضاً أن عدداً من وزراء الحركة الشعبية في حكومة الوحدة الوطنية لم تكن لديهم أي خلفية عن مفاوضات نيفاشا، وكان دينق ألور- الوزير برئاسة مجلس الوزراء- هو الوحيد الذي يملك خبرة واسعة بنيفاشا. واعتقد أن العناصر الأساسية الأخرى تم الاحتفاظ بها لتشارك في حكومة جنوب السودان. إن تنفيذ الاتفاقية في حد ذاته مسألة صعبة، ناهيك عن اسنادها أشخاص لا يدركون المنطق وراء ما ورد فيها من التزامات، وخلفية تنازلات التي تضمنتها، والطرق التي أراد المفاوضون تنفيذ الاتفاقية خلالها! عليه، فما لم يظهر الرئيس عمر البشير قيادة قوية، فإن اتفاقية السلام لن تجد سوى عدد القليل ممن يدافعون عنها داخل حكومته. وستظهر القيادة القوية أن الشماليين يرغبون فعلاً في خلق سودان عادل وموحد. وهذا مهم أيضاً لمنع «نتقهر» الحركة الشعبية جنوباً (خصوصاً بعد وفاة جون قرنق). قد تكون هناك مشاركة حقيقية في السلطة في الخرطوم، لكن يبدو أن الفرصة قد ضاعت، على الأقل في ذلك الوقت.

قد تكون هناك أسباب عديدة وراء تلك التطورات. ربما وصلت قيادة المؤتمر الوطني الى قناعة - بعد وفاة جون قرنق - أن الجنوب سيذهب في حال سبيله في كل الأحوال! إن كان ذلك أمر محسوم إذن لا داعي لتقديم أي تنازلات قبل الاستفتاء. إذا لم تكن هذه طريقة التفكير خلف الكواليس، أي إضعاف الحركة الشعبية، وشراء الوقت، والامتناع عن بعض التنازلات التي ربما يمكن استخدامها لاحقاً؛ فتلك إذن «كروت» قد يحتاجون لها لاحقاً. في إحدى فترات تفكيري السوداوية كنت أعتقد أن حكومة الوحدة الوطنية، هي حكومة الانفصال الوطني، لكنني أتمنى أن أكون مخطئاً، فيجب أن يسود التفاوض خصوصاً وأنه لا زال لدينا ست سنوات قبل إجراء الاستفتاء في جنوب السودان، وهناك وقت لتحقيق الكثير في الفترة الانتقالية.

في بداية شهر أكتوبر قمت بزيارة وداع للسودان، وكوزيرة للتنمية قابلت الرئيس، وبعض المسؤولين في الخرطوم وجوبا⁽⁴⁾. وقابلت أيضاً علي عثمان في منزله كما كان يحدث كثيراً، ولكن هذه المرة وجدت رجلاً مختلفاً. وهو دائماً

رجل هاديء ينتقي كلماته بدقة ولا يرفع صوته، لكنه في هذه المرة كان يبدو
محبطاً، وكانت ديناميكية السياسة الداخلية في الخرطوم همه الأساسي،
بحيث كان تفكيره محصوراً في بقائه السياسي.

● ●



من موسى الى يوشع بن نون - الحياة في الأرض الموعودة



ستشكل الخمس سنوات التالية تحدياً كبيراً لقيادة سلفا كير وسلطته. التحديات مهولة. فالأرض الموعودة والسودان الجديد يحتاجان الى بناء، لكن تحسن الأوضاع الأمنية أيضاً مهم. ويشكل الحفاظ على وقف اطلاق النار انجازاً هاماً، فيما عدا الخروقات التي وقعت في منتصف الفترة الانتقالية. كذلك لم تكن هناك أحداث خطيرة، برغم أنه جرت نقاشات حادة داخل لجنة المراقبة. قامت بعثة الأمم المتحدة في السودان بتحمل المسؤولية، ورغم أن العملية تمت بشكل جيد لكن كانت القوة المنتشرة مركزية القيادة ونشرت بأعداد غير كافية في المواقع التي تحتاج الى حماية. أما عملية نزع السلاح و التسريح والدمج للمحاربين السابقين فقد تأخرت كثيراً. وهذه العملية تعكس التطورات السياسية في منطقة الحرب، فقد كان الطرفان غير راغبين في تنفيذ هذه العملية. وكان اهتمامهما منصّباً على الاحتفاظ بجيشيهما. بالنسبة للحركة الشعبية كان وجود الجيش بمثابة تأمين لحماية الاستفتاء بخياريه وحدة وانفصالاً. وتخصيص ٤٠٪ من ميزانية جنوب السودان للدفاع يوضح مدى أهمية هذه المسألة. أما بالنسبة للمؤتمر الوطني فقد كان وجود جيش قوي أمر حيوي، ليس فقط لاستخدامه في دارفور، بل لاحتفاظه بقدرات عسكرية في حال عودة الحرب مرة أخرى مع الجنوب!! فاستورد كلا الطرفين أسلحة جديدة. وكان هناك نقص في التمويل لعملية التسريح، حيث لم يحرص الممولون على الاستثمار في هذا الجانب. ووجدت بعثة الأمم المتحدة صعوبة شديدة في التقدم في هذه العملية أثناء الفترة الانتقالية.

ذهبت للسودان في بعثة خاصة باليونيسف، وبالصدفة كنت في خضم الأحداث. كنت عائدة إلى الخرطوم من جوبا عندما علمت بأن هنالك اشتباكات بين الجيش الشعبي والجيش السوداني في منطقة أبيي! خلال يومين تم



حرق المدينة «عدا المسجد الذي لم يمس»، وتشرد أكثر من ٥٠ ألف شخص من المنطقة. كانت بعثة الأمم المتحدة موجودة في أبيي، لكنها لم تتخذ أي إجراءات لحماية المدنيين! غير أن اليونسيف وشركاءها في الأمم المتحدة قاموا بالتحضير لعملية مساعدات إنسانية عاجلة.

تخوفت من توسع العمليات العسكرية إذ أن أبيي كانت من أعقد محاور التفاوض في نيفاشا، ولم يكن هناك أي تقدم قد أحرز منذ ذلك الوقت. وبالرغم من قرار لجنة حدود أبيي، والمفاوضات اللاحقة مع الحكومة، إذا كان هناك مكان واحد في السودان ستقلت فيه الأمور فهو أبيي! اتصلت بممثل الأمين العام للأمم المتحدة، اشرف قاضي، لأخبره إن بإمكانني الاتصال بسلفا كير لتهدئة الأمور، وكان هو في انتظار اجتماع مع الرئيس عمر البشير، وأشار أنه لا يعترض على تدخلني في هذه المسألة.

عندما كنت أهدف إلى منزل علي عثمان في الخرطوم ذلك المساء اتصل بي من جوبا السفير النرويجي، فريدتجوف ثوركيلدسن، وأبلغني أن هناك نقاشات حادة داخل اجتماع الحركة الشعبية، وعنف لفظي خصوصاً من إدوارد لينو- من أبيي. توقع ثوركيلدسن أن يكون هناك رد فعل انتقامي في اليوم التالي. وقد أبلغت طه بهذا وحثته على الاتصال بسلفا كير في أسرع وقت ممكن. كان كل طرف في أبيي لديه دبابات وأسلحة ثقيلة، ومن حرب صغيرة يمكن أن تتطور الأمور إلى حرب أسوأ. أصغى طه لما قلته وأخبرني أنه سوف يتشاور مع حزبه، وسوف يتصل بسلفا بعد ذلك. كنت متأكدة أن طه سوف يقوم بفعل شيء. من ثم اتصلت بجوبا، وتم إبلاغي أن نائب الرئيس سوف يقوم بالاتصال بخصوص أبيي. لكن قبل ذلك كان في اليوم التالي هجوم من الحركة تبعته معركة بالأسلحة الثقيلة. وبعد ساعات، وباتصال بين سلفا كير وعلي عثمان طه، توقف القصف. يبدو أن ذلك حدث بناء على أوامرها.

ماحدث كان فظيلاً، لكن في نفس الوقت كان القادة السياسيين قادرين على حل المشكلة بسرعة، رغم توتر العلاقات. الحادث أدى إلى عقد اجتماع مفوضية التقييم، التي قامت بزيارة إلى أبيي. وتبعته لجنة وقف إطلاق النار التي تضم



ممثلين من الطرفين. وجهت انتقادات من قبل مجلس الامن لإدارة بعثة الأمم المتحدة فيما يتعلق بأحداث أبيي. وبعد مفاوضات طويلة تم الاتفاق على خارطة طريق، وأحيلت مسألة أبيي الى محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي. كان قرار المحكمة في العام ٢٠٠٩ غير مرض لكلا الطرفين، لكنه قُبل.

مثل خرق اتفاق وقف اطلاق النار من الجانبين أمراً خطيراً، لكن هناك أيضاً عنف المليشيات التي تعمل بالوكالة، أو العنف القبلي). وباستثناء صدامات ملكال في نوفمبر ٢٠٠٦، كان عنف المليشيات محدوداً ونادراً في الفترة الأولى من الفترة الانتقالية، لكن اصبح متكرراً في الفترات الأخيرة، وهذا بدوره انعكاس لما يواجهه الطرفان سياسياً.

الأمن هو دائماً انعكاس للديناميات السياسية. لذلك، وكما هو متوقع، برهنت العملية السياسية في السودان على أنها تواجه تحديات كبيرة. كما أن الشراكة بين الحركة الشعبية والمؤتمر الوطني استمرت شراكة صعبة. فقد خرقت معظم المواعيد النهائية للاتفاقية، وكان التأخير في التنفيذ خطيراً. أحياناً، كان جذر المسألة يعود لانعدام القدرات، وأحياناً لعدم الالتزام. كان هناك توتر مستمر فيما يخص تحويلات إيرادات البترول أو الشفافية حول البيانات الخاصة بالبترول، وكانت التحويلات تتأخر. وفي نهاية الفترة الانتقالية تم دفعها بالعملية المحلية في خرق واضح لاتفاقية السلام. من جانب آخر لم تعمل كل من مفوضية التقييم والتقدير، ومفوضية البترول، ومجلس الدفاع المشترك، كما حددت الاتفاقية، إذ أُجلت كل القرارات الخاصة بالاستفتاء، ومن ضمنها قانون الاستفتاء وترسيم الحدود.

من الناحية السياسية كنت قلقة جداً حيث غابت الضغوط السياسية على الطرفين. إن عدم الانتباه لاتفاقية السلام، وانصباب اهتمام المجتمع الدولي نحو قضايا أخرى كان من الممكن أن يؤدي الى تزايد التوتر والمشكلات. بالطبع كانت هناك مشكلات مستمرة في عدة نواحي، مثلاً في ١٢ أكتوبر ٢٠٠٧ انسحبت الحركة الشعبية من حكومة الوحدة الوطنية، وفي نفس الوقت تزايدت حدة التوترات وقام الطرفان بنشر قوات على المناطق الحدودية. نشرت الحركة



الشعبية ١٥ ألف جندي في منطقة بانتيو، وبالمقابل نشر الجيش السوداني ٨ ألف جندي في نفس المنطقة^(٤). إلا أن المخابرات الأمريكية أكدت أن الأرقام أكبر من ذلك^(٥)، الجدير بالذكر أنه لم ينجم عن ذلك أي أحداث أو صدامات عسكرية. بعد سلسلة من المفاوضات عادت الحركة الشعبية لحكومة الوحدة الوطنية، كما أكدت تلك المفاوضات الالتزام مجدداً بتنفيذ اتفاقية السلام. إن مسألة بناء السلام لا تعتمد فقط على الشراكة، بل أيضاً على العملية السياسية في الأقليم، وعلى ماضي وحاضر المشكلة. وقد أثبتت الفترة التي أعقبت وفاة جون قرنق أهمية وجود قيادة قوية متسقة بالجنوب. فقد أُلقت أحداث رومبيك في نوفمبر ٢٠٠٤ ظلالتها على العلاقة داخل الحركة في بداية الفترة الانتقالية. لكن القيادة أوجدت وسائلاً وطرقاً جديدة لتوحيد الجنوب. وقد نجح سلفا كير في عقد مصالحات مع بعض قادة المليشيات في الجنوب، حيث سارع إلى ضم عدد من قادة المليشيات إلى حكومته والجيش الشعبي. قاد ذلك إلى عقد اتفاقية جوبا بتاريخ ٨ يناير ٢٠٠٦، وكان ذلك انجازاً كبيراً حيث تم دمج قوة دفاع جنوب السودان في الحركة الشعبية، وأصبح قائد مليشيا النوير «فاولينو ماتيب» نائباً لقائد الجيش الشعبي. عليه يمكن أن نعتبر أن العملية كانت ناجحة سياسياً. أيضاً في يوليو ٢٠٠٦ بادرت الحركة الشعبية بالتفاوض مع جيش الرب.

كان أكبر أثر سياسي على عملية السلام في السودان هو قضية دارفور. في أبريل/مايو ٢٠٠٦، وبعد مجهودات ضخمة، تم توقيع اتفاقية مع حركات دارفور. وفي الجولة الخامسة من مفاوضات ابوجا شارك علي عثمان، وقاد وفد مفاوضات الحكومة، لكنه قبل ذلك لم يشارك في المفاوضات ولم يكن مسئولاً عن العملية التفاوضية^(٦)، وكانت تلك آخر مشاركة له في مفاوضات دارفور. لم يكن واضحاً لي ماذا يحدث خلف الكواليس في الظروف حول هذا الموضوع، حيث لم يكن هناك استخدام لقنوات غير رسمية لتحريك عملية السلام كما كان يحدث اثناء نيفاشا. في تلك الاثناء كانت مجموعة الترويكا قد اختفي اثرها. وحينها فقط شارك روبرت زوليك وهلري بن بشكل مباشر مع الرئيس

ابوسانجو في نفس تلك الجولة التي شارك فيها علي عثمان. تم توقيع اتفاقية دارفور من قبل فصيل واحد هو فصيل مني مناوي، إلا أن تلك المجهودات أتت بنتائج عكسية. بعد التوقيع على اتفاقية دارفور تابعها مبعوثون خاصون ومفاوضون من الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي. لم يخالجني الشك في أن تلك العملية لن تنجح، حيث أن دارفور تحتاج لتعامل مختلف، وقد ضاعت الفرصة التي سنحت في ٢٠٠٥، التي تمثلت في توحيد فصائل المتمردين في دارفور، ولعبت فيه الحركة الشعبية دوراً.

كانت هناك مباحثات مباشرة بين الحكومة وجبهة الشرق في منتصف ٢٠٠٦ وتم التوقيع على اتفاقية سلام في أكتوبر من نفس العام. تمت تلك المفاوضات في اسمرأ وكان يقودها من جانب الحكومة مصطفى عثمان اسماعيل ودعمت من قبل اريتريا والتي تحسنت علاقتها مع الخرطوم بشكل واضح في الفترة الأخيرة. كان ذلك مؤشراً على واقعية اقتراحنا بأن تكون عملية السلام في شرق السودان متزامنة مع الفترة الانتقالية واتفاقية السلام الشامل. لم تسترع المشكلات في شرق السودان انتباه المجتمع الدولي، كما لم ينتبه أحد لاتفاق الشرق. من جانب آخر، لم يشهد سكان شرق السودان أي نتائج حقيقية ترتبت على ذلك الاتفاق، حيث وجدوا التجاهل من حكومتهم ومن المجتمع الدولي، إذ حظيت دارفور بكل الاهتمام.

كان هناك توتر شديد في المناطق الثلاث، جبال النوبة وجنوب كردفان والنيل الأزرق، كما كانت هناك صعوبة في التعاون بين الحركة الشعبية والمؤتمر الوطني، حيث كان الطرفان لا يثقان في بعضهما البعض مما تسبب في تعقيد تنفيذ بروتوكولات تلك المناطق. لكن، في عام ٢٠٠٩ وبعد تعديلات على مستوى مناصب الولاية تحسنت العلاقة بين الطرفين. بوجود أحمد هارون - المطلوب للمحكمة الجنائية الدولية - والياً، وعبد العزيز الحلونائباً نجح الاثنان في خلق علاقة شراكة خففت من التوترات ونالت اعجاب الجميع. في ذات الوقت كان مالك عقار قد أظهر قيادة قوية كوالي وعمل على استقرار الأوضاع في النيل الأزرق. ولكن، وبشكل عام، كانت عملية السلام تواجه المشكلات. حيث كانت



العلاقة بين الطرفين مهزوزة، خصوصاً فيما يتصل بتنفيذ اتفاقية السلام. وكانت هنالك قوانين خاصة بالإستفتاء والأمن لم تجاز حتى نهاية ٢٠٠٩، وكانت تلك إحدى المطلوبات الهامة لإنجاح الاتفاقية.

في ١٩ أكتوبر ٢٠٠٩ انسحبت الحركة الشعبية من البرلمان احتجاجاً على عدم التقدم في تنفيذ الاتفاقية، ولم تعد إلى البرلمان إلا بعد اجازة تلك القوانين في نهاية العام. وفي ٢٠١٠ كان العديد من مطلوبات الاتفاقية تم اعتبارها في حكم المنجزة، لكن عدداً مقدراً منها طالها التأخير، وانجز الجزء الآخر بعد ضغوط شديدة. كما أن التغييرات المتوقعة كنتيجة لما أنجز من مطلوبات لم تتحقق. كان أهم تغيير متوقع في مركز السلطة، ليس في مجال الاجراءات التشريعية بل تغيير موازين القوة نفسها

وفي جانب ليس بعيد عن ذلك كان قرار الأحزاب الشمالية أن تقف خارج العملية السياسية، وقد كان تأجيل الانتخابات سبباً كافياً لموقفهم. ولم يكن هناك تقدم هلى مستوى التحول السياسي الذي هو أيضاً من ثمار السلام، بالرغم من توقعات غالبية السودانيين في الشمال. كان تأجيل الانتخابات يعكس انعدام الرغبة من جانب الشريكين لإنجاز هذه المهمة في زمنها، إضافة الى المعوقات الفنية. كما كان اتهام الرئيس البشير من قبل المحكمة الجنائية الدولية سبباً قوياً لتأجيل الانتخابات. وأخيراً عندما قامت الانتخابات في أبريل ٢٠١٠ قررت الأحزاب الشمالية مقاطعتها، وسحبت الحركة الشعبية مرشحها للرئاسة، على عكس ما تصورته الترويكا بأن تكون الانتخابات أداة لإدخال كل القوى السياسية في عملية السلام.

● ●



نقض الوعود



كان السلام مسألة هامة بالنسبة للسودانيين الذين تأثروا بالحرب - بالإضافة الى فوائده الملموسة. فهم يرغبون في حدوث تغيير في حياتهم اليومية، وليس فقط إنهاء الحرب. كما يريدون الاحساس بالأمان إلى جانب فوائد السلام الأخرى مثل (حرية الحركة، والتنمية الاقتصادية، والمراكز الصحية، والمدارس، والطرق، وتأمين سبل كسب العيش). كانت تلك المطالب واضحة جداً من خلال مقابلات أجريت مع آلاف السودانيين. ذكرت امرأة من يامبيو «لقد سمعنا فقط بالسلام، لكن لم نره عملياً، لأن مشكلاتنا لا زالت مستمرة مثل التعليم والصحة وقلة الأموال^(٨). وقال رجل من الفونج يقطن منطقة جارود «كل الناس لديهم رغبة في العودة، لكن الذي يمنعنا هو عدم وجود مدارس ومستشفيات وأشياء أخرى!»^(٩).

تؤكد أدبيات بناء السلام أن مثل تلك التغييرات ضرورية في الأشهر الستة عشر أو الثمانية عشر الأولى بعد نهاية المشكلة، وهي من أهم العوامل التي تكفل إستمرارية عملية السلام. قد يخلق غياب فوائد ملموسة للسلام حالة من عدم الاستقرار بالذات في المناطق الأكثر هشاشة، وبالقدر نفسه، وحتى تستقر العملية السلمية، يجب أن تصل المعونات بطرق معقولة وتستمر لمدة طويلة^(١٠). وفي هذا الإطار فقد فشل العديد من المانحين في الإيفاء بوعودهم التي قطعوها في مؤتمر المانحين الخاص بالسودان، وحتى تلك التي تم الإيفاء بها ذهبت لأناس لم يتأثروا حقيقة بالحرب في الجنوب أو المناطق الثلاث، حيث تم تحويلها لدارفور. كما كان هناك تأخير في المساعدات التي ذهبت للجنوب والمناطق الثلاث مما جعل أثرها محدوداً في الأشهر الثمانية عشر الأولى. لذلك حدثت الفجوة - الشهيرة والمعروفة - التي تحدث غالباً في أوضاع مابعد الحرب. وبالرغم من أننا كنا نعلم ذلك من سابق تجاربنا، وبالرغم أيضاً



من تشاور المانحين الذي كان يتم بشكل منتظم، إلا أن ذلك كان أمراً محبطاً بالنسبة لنا.

كانت هناك فجوات واضحة في التمويل وفي توفير القدرات والموارد البشرية. وكان هناك فجوة من جانب المانحين، ومن جانب الوكالات المنفذة للمشاريع. حيث انتاب المانحون الشعور بأن حالة الطوارئ انتهت، لذلك أوقفوا دعمهم للعمليات الإنسانية التي كانت تذهب للوكالات العاملة في جنوب السودان تحت مظلة «شريان الحياة». وقد ذهب معظم التمويل إلى دارفور التي كانت تعتبر كارثة إنسانية عظمى، ونتج عن ذلك تخفيض واضح في الخدمات التي كانت يتلقاها الناس مثل الغذاء والصحة والتعليم، بإختصار تراجعت الخدمات المقدمة بعد حدوث السلام! ^(١١) كانت الوكالات المختصة بالتنمية بطيئة في عملها، أما الموارد التي تعتمد عليها فكانت متأخرة دوماً في الوصول، وحينها حدثت الفجوة. في جبال النوبة والنيل الأزرق لم يتغير شيء بالنسبة للناس، فقد كانوا مهمشين قبل الاتفاقية التي أتت بالسلام، وهو الأمر الذي استمر - بعد توقيع الاتفاقية - بصورة كبيرة. عبّر رجل من جنوب كردفان عن استيائه قائلاً «السلام موجود منذ ثلاث سنوات، كان يجب أن تكون هناك أشياء ملموسة، وكان يجب على الحكومة أن تظهر وجودها من خلال الخدمات الأساسية، لكن لا توجد حكومة». ^(١٢)

بعد نصف عام من زيارتي لمعسكر للعائدين خارج مدينة رومبيك، وجدت أن الناس يعودون إلى لاشيء، وقد تأكد لي ذلك بعد عودتي في أكتوبر. الكثير من الجنوبيين سوف يعودون بعد انتهاء موسم الأمطار، لكن الأمم المتحدة تعاني من عجز في التمويل لبرامجها! والعائدون - بشكل كبير - حضروا إلى الجنوب معتمدين على أنفسهم فقط. من ناحية أخرى، كان الدعم المخصص لرفع القدرات الخاصة بإدارة الجنوب ناجحاً. لكن المانحين لم يستخدموا الدعم حتى نهاياته المنطقية والمتوقعة وحتى يغطي الفجوة، واتضح أن صندوق المانحين المتعدد الأطراف كان بطيئاً أكثر مما كان مخططاً له. كان الدعم مخصص للصندوق، ويتصرف فيه البنك الدولي حسب رغبته.



والمانحين ثنائي الأطراف كانوا بطيئين في نشر موظفين اكفاء في جوبا. كانوا غالباً ما يعملون مع متعاقدين أو موظفين ليس لديهم الخبرة الكافية. وأيضاً لم يحدث شيء في المناطق الثلاثة. ومن المثير للاهتمام أن المانحين كانوا يدفعون التزاماتهم في موعدها للصندوق، ولأكثر من عام كامل، لكن كان من المحبط أن هذا الدعم ورغم وجوده في حساب الصندوق، لم ينفق ولمدة عامين. كان ثلثي الدعم لأي مشروع مدعوم بواسطة الصندوق من موارد الحكومة نفسها، فاصبح البنك يحتجز اموالها عبر إجراءاته المعقدة. لم يكن البنك في مستوى طموحات السودانيين او المانحين. و كان يُعتَقَد أن صندوق المانحين - المتعدد الأطراف - اسرع الطرق في تاريخ البنك لكن اتضح انه الأبطأ!

لم يكن مكتب المانحين المشترك يعمل كما هو مرسوم له. وكان معزولاً من بعض العمليات التي يقوم بها البنك، حيث كان يفضل ان يقوم بها منفرداً. لذلك لم يكن مكتب المانحين قادراً على التأكد من أن الموارد تم توزيعها بشكل أسرع. من ناحية أخرى، لم يستطع البنك الدولي والأمم المتحدة حل اشكالاتهما الخاصة بالتحويلات الائتمانية إلا بعد مرور عامين. كان العاملون بالبنك يوجهون اللوم للآخرين بدلاً من العمل لحل المشكلات. وجه الاتهام الاول للأمم المتحدة (التي بادلتها الاتهام)، ثم حكومة الجنوب. لكن تراكم الاموال استمر مع الوعد بأن الأمور سوف تتحسن، لكنها لم تتحسن بالرغم من الاحصائيات الخاصة بالانفاق التي اظهرت بعض التقدم. الا أن خمسة سنوات من عمر الصندوق مرت ولم ينفق سوى ثلث الموارد التي كانت متاحة له فقط ^(١٣). إن عملية «الانفاق» حسب مصطلحات البنك تعني في واقع الأمر التحويل من حساب الى حساب آخر، لكن الحساب الحقيقي يجب أن يعكس البرامج المنفذة وتحقيق إنجاز ملموس على الأرض. وبناءً على ذلك فإن فوائد محدودة للغاية تحققت ^(١٤).

ينظر الكثير من الجنوبيين الى البنك بوصفه من اسوأ مؤسسات المساعدات الدولية أداء. لكن ليتمكن البنك من تحريك الأموال فإنه يعتمد أيضاً على جهات أخرى مثل: الحكومة، والمنظمات الداعمة، والمتعاقدين ذوي القدرة



الجيدة على التنفيذ. لكن وجود حكومة ناشئة ليست لديها قدرات تذكر عقّد من هذه المسألة. البنك بدوره كان مدركاً لهذه المسألة، لكن عندما اصرر البنك على تطبيق اجراءاته حتى على الوكالات المنفذة كانت النتيجة هي الركود التام، وحتى في مجال التعاقدات كان التقدم بطيئاً جداً. شعرت بخطورة الامر بعد زيارتي جوبا عام ٢٠٠٦ ، حيث اتصلت بإدارة البنك وطلبت منهم تدخلاً عاجلاً. لكن البنك لم يقيم بتوظيف كفاءات حتى تدير الصندوق، وتواجه التحديات، وتسرع من تنفيذ الأعمال^(١٥). بعد مضي وقت طويل أقرت إدارة البنك بالمشكلة وحاولت معالجتها، كما أن المانحين قاموا بتقليل مايدفعونه للصندوق، وفي عام ٢٠١٠ صاروا يحولونها الى مواقع أخرى.

لم يكن الناس في جنوب السودان، وأصحاب المصلحة الآخرين، يدركون كل هذه التعقيدات. لكنهم فقط رأوا أن ما وعدوا به لم يتحقق! لذلك من الصعب فصل المساعدات عن سياقها. إلا أن وصول تلك المساعدات من عدمه، وكيف تصل، له نتائج، وأحياناً، له آثار سياسية هامة. كان تمويل الصندوق للمناطق الأخرى المتأثرة بالحرب في الشمال أيضاً أبطاً من الجنوب. إن الغياب المزدوج للمساعدات الحكومية والمانحين ترك آثاراً سلبية على السكان في المناطق الثلاثة، حيث عبر شاب من النوبة، منطقة هيبان، قائلاً «اتفاقية السلام سيئة لأنها لم توفر أي شيء لجبال النوبة مقارنة بالشمال و الجنوب»^(١٦). لأنني أعرف أهمية مصداقية القيادة في أوضاع ما بعد النزاع، فأنا ألوم نفسي، بسبب وضع الناس في جنوب السودان، والمناطق الأخرى المتأثرة بالحرب في هذا الموقف. وإنني متأكدة الآن من أن موراداً كثيرة كان يمكنها الذهاب عبر قنوات ووكالات أخرى وكانت ستأتي بنتائج أفضل وأسرع، لو لم اقم بدعم فكرة تجميع الدعم عبر صندوق المانحين المتعدد الأطراف. إن برنامج التعليم الذي تديره اليونيسف والذي لم يتلق مليماً واحداً من الصندوق لهو أحد الأمثلة على ذلك^(١٧). هذا البرنامج نجح في زيادة عدد التلاميذ في المدارس ثلاثة أضعاف في فترة ثلاثة سنوات في جنوب السودان،



سواء كان تحت شجرة، أو خيمة أو مدرسة حقيقية. الاعداد لازالت قليلة والكثير يجب عمله لكن هناك نتائج تحققت.

ايضا كنت أرى أن فشل مكتب المانحين المشترك هو مسئوليتي الشخصية، وحاولت معالجة الامر أثناء زياراتي المتكررة، عبر اتصالات خاصة بالمانحين شملت البنك الدولي في أعلى مستوياته، وحكومة جنوب السودان، لكنها لم تقض إلى شيء. كان الصندوق نموذجاً مختلاً تدر بأبهة جعلت اصلاحه غير ممكن. قاد ما تعلمنا من دروس من عمليات السلام في مناطق اخرى، إلى نتائج أكثر قسوة هذه المرة. ولن انسى ذلك ابداً. ولكن بالنسبة للسودان كانت الأضرار - للأسف - قد حدثت بالفعل. وكما قالت امراة من دينكا أثار «يقولون أن هناك سلاماً، لكن ما يزال للنهر ضفتان»^(١٨) «فالأرض الموعودة » لم تظهر أبداً.

إن تحويل الحركة الشعبية من حركة حرب غوريللا إلى حزب سياسي لن يكون أمراً سهلاً. والكثيرون منا يدركون التحديات التي سوف نواجهها. فالحركة كانت تدير شؤونها في ما يعرف بالمناطق المحررة بقدر من النجاح. لكن إدارة حكومة شأن مختلف. كما تمثل إدارة دخل هام من البترول مسألة مختلفة. كحال معظم الدول المنتجة للبترول، هناك مشكلات في الحكم، والادارة المالية، كما أن هناك فساد في السودان. وتعاني حكومة جنوب السودان من نفس هذه الأشياء. إنه لأمر معقد أن يتم تجاوز عقبة نقص وضعف القدرات، وإدارة التحديات المتعددة من تأسيس حكومة فعالة في الجنوب، ومتابعة تنفيذ اتفاقية السلام.

وقد واجه سلفا كير مصاعب مع فريقه، حيث قام بعد سنة واحدة بطرد وزير المالية وبعض الموظفين بتهم الفساد. كما ظل موضوعا الفساد وسوء الإدارة يطاردان حكومته منذ ذلك الحين. مبالغ مقدرة من دخل البترول تم تحويلها إلى جنوب السودان ويتسائل الناس أين ذهبت تلك المبالغ. البعض يتهم الشمال بأنه لم يحول المبالغ المستحقة، والبعض يتهم قادة الجنوب. رئيس حكومة جنوب السودان مدرك لهذه المسألة. وبمساعدة دولية عمل



على تأسيس نظامين (إداري ومالي) قويين. في نفس الوقت تم تأسيس عاصمة جنوب السودان في جوبا يمكن مقارنتها مع أخريات كثيرات في الإقليم، إضافة إلى تأسيس إدارات في بقية الولايات. بالنسبة للمانحين زادت نسبة المنح المتعددة والثنائية المقدمة لحكومة الجنوب وكذلك لوكالات الأمم المتحدة بنهاية الفترة الانتقالية. لكن كان للمنظمات الدولية نصيب الأسد في تحمل عبء تقديم الخدمات الاجتماعية للسودانيين الجنوبيين، مثل الخدمات الصحية، والتعليم، والبنية التحتية في المناطق الريفية في الجنوب. وكانوا يقومون بفعل ذلك رغم الموارد القليلة المقدمة من المانحين الدوليين، وكان ذلك بالطبع امراً مدهشاً. لكنه أيضاً مصدر قلق، لأنه يمثل مواصلة لنفس النمط الذي تأسس اثناء الحرب الأهلية. في عام ٢٠٠٩ تم طرد معظم المنظمات العاملة في دارفور وشمال السودان بواسطة الحكومة. هذه المسألة أيضاً انسحبت على جنوب كردفان/ جبال النوبة، والنيل الأزرق. وأصبحت المساعدات القليلة التي تتلقاها تلك المناطق مهددة. إلا أن عدداً قليلاً من المنظمات سُمح له بالبقاء والعودة للعمل. بالنسبة للمناطق الثلاثة زاد هذا القرار من قتامة الوضع بشكل أكبر من جنوب السودان.

كان هناك عدد محدود من الوكالات التي تعمل في المناطق الثلاثة حضرت متأخرة قرب نهاية الفترة الانتقالية. والوضع الأمني كان معقداً في أبيي وجنوب كردفان. وفقاً لدراسة تمت في جنوب كردفان في عام ٢٠٠٨ فإن معظم الناس يعتقدون أن الأمور تسير نحو التدهور، بينما يعتقد البعض الآخر أن الأمور كانت أفضل قبل اتفاقية السلام^(١٩). النيل الأزرق يعتبر أفضل حالاً، حيث يعتقد الناس أن الأمور تسير في الاتجاه الصحيح. لكن هناك الكثير من التشويش في المنطقتين، حيث يعتقد الكثيرون أن لهم حق تقرير المصير^(٢٠). قالت امرأة من جبال النوبة «لو لم يكن هناك استفتاء يسمح لجنوب كردفان بتقرير مصيره سوف تكون هناك حرب»^(٢١) وقد سجلت الكثير من مثل هذه الإفادات .



في الاثناء بدأت بعض الانشقاقات تظهر في جنوب السودان. ففي اكتوبر ٢٠٠٧ انسحب من الحكومة الدكتور لام اقول، الذى كان يشغل منصب وزير الخارجية، وكان يقود مليشيات في غرب أعالي النيل. كان الكثيرون يرون أن أداءه في الوزارة يعكس وجهة نظر المؤتمر الوطني وليس الحركة الشعبية. بالإضافة إلى ذلك تم استيعاب بعض المليشيات التابعة للحكومة في القوات المشتركة، ما يعتبر انتهاكاً لروح اتفاقية السلام. أحد قادة المليشيات التي كانت ضمن الوحدات المشتركة قرر أن يخوض الانتخابات كمرشح مستقل مع احتفاظه بعلاقته بالحركة الشعبية! ومن الواضح أن زيادة العنف هو دليل ماثل على أن الأمور لا تسير على مايرام.

في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ تدهورت الأحوال في أعالي النيل (جونقلي، والاستوائية) حيث كثرت اعتداءات المليشيات والصراعات القبلية. لقد تم استغلال التوتر بين القبائل. كما كان هناك، في اقصى الجنوب، اعتداءات جيش الرب المتكررة التي أجبرت الكثيرين على النزوح. وبالمقابل فإن الأمم المتحدة كانت عاجزة تماماً عن حماية المدنيين في المناطق الاكثر تأثراً. كان للحركة الشعبية قدرات محدودة للتعامل مع العمليات في فترة السلام حيث يوجد مدنيين. وفي عام ٢٠١٠ نزح مايقارب ٤٠٠,٠٠٠ ألف شخص نتيجة لهجوم المليشيات، رقم كهذا يمكن مقارنته مع فترة الحرب، وقد نتج عنه وضع انساني خطير. زادت أزمة الغذاء في عامي ٢٠٠٩/ ٢٠١٠ الطين بلة، وبالمقابل كان ايجاد الاهتمام والموارد لمجابهة الكارثة أمراً عسيراً.

• •



سيناريوهات اتفاقية السلام ومستقبل السودان



صارت ازمة دارفور رهينة بمحادثات نيفاشا، وكان الامر معكوساً منذ نهاية ٢٠٠٤. حيث أصبح انتباه المجتمع الدولي منصباً على دارفور، وكانت اتفاقية السلام رهينة للتطورات في دارفور. ويبدو أن كل الذين كانوا شهدوا على توقيع اتفاق السلام نسوا أن السودان أكبر من اقليمه الغربي، وأن السلام في دارفور مربوط بالسلام في بقية انحاء البلد. ومن الصعب الحكم ما إذا كان ذلك نتاجاً لاستراتيجية اتبعتها القوى التي لم ترق لها إتفاقية السلام الشامل. ومهما كان السبب، فإن المجتمع الدولي «اسقط الكرة» اثناء الفترة الانتقالية. ولم يتبن مقاربة شاملة لحل مشكلات البلد عبر عملية السلام. كان هناك افتقار كبير لشخصيات مؤثرة وقوية لمراقبة عملية تنفيذ اتفاقية السلام، ولم يكن هناك ضغط من أجل جعل الوحدة أكثر جاذبية للجنوب. كان هناك متابعة على المستويات الدنيا، لكن لم تتوفر على مستويات أعلى. كما انعدم أي محرك فاعل لينسق مجهودات المجتمع الدولي، ولذلك فإنه وبدون مقاربة شاملة لعملية السلام في السودان فإن بناء السلام في السودان مآله الفشل.

إتفاقية السلام ليست فقط شراكة بين المؤتمر الوطني والحركة الشعبية، حيث ما كان بالإمكان إنجاحها بدون توفر جهود متصلة من شركاء دوليين مؤثرين في المجتمع الدولي. بدون ذلك الدعم، من التروिका (وخصوصا الولايات المتحدة والنرويج) في الإصرار على السلام، لما صارت اتفاقية السلام حقيقة. لكن للمجتمع الدولي ايضاً مسؤولية فيما يحدث اثناء الفترة الانتقالية. وقد فشل الشركاء الدوليين بشكل كبير في الايفاء بتعهداتهم، إلا أنه وفي نهاية الفترة الانتقالية انتبه الاتحاد الافريقي والأمم المتحدة لما يحدث. لكن ذلك كان متأخراً. وفي استطلاعات عديدة للرأي شملت آلاف الناس^(٢٢)، كانت هناك رسالة واحدة من الجنوبيين السودانيين، لا يثقوا بالشماليين ويرغبون في الانفصال.



في الفترة التي تلت توقيع الاتفاقية كان هناك قلق من ارتباط جون قرنق بالشمال، ورؤيته حول السودان الجديد الموحد^(٢٣). حيث أكد تقرير بُنى على استطلاع رأي في جنوب السودان عام ٢٠٠٤ أن «هناك إنعدام ثقة في وحدة السودان، نتيجة للعداء وعدم مصداقية - العرب - في الخرطوم، حيث لا تجد رؤية قرنق حول الوحدة دعماً». نفس هذه الرسالة تأكدت في الاستطلاعات الأخيرة للرأي، مع وجود أعداد قليلة من الجنوبيين يمكن أن يتصوروا سيناريو التصويت للوحدة مع الشمال. بمعنى آخر، تطلب تغيير وجهة النظر السائدة في الجنوب مجهوداً كبيراً من كل القوى السياسية في البلد والمجتمع الدولي، كما استلزم ذلك توفير فوائد ملموسة وواضحة للسلام. في ٢٠٠٧ راجت نكتة في جنوب السودان تقول إن رجلين كانا يتحدثان وهما ينظران إلى فتيات في الشارع، قال أحدهم للآخر: «هل رأيت فتاة تدعى الوحدة؟ إنني لم أرها منذ زمن طويل. كم كانت جذابة». فأجابه الآخر «لقد غادرت منذ فترة طويلة».

يظل تطبيق اتفاقية السلام جوهرياً للحفاظ على السلام في السودان. أدركت ذلك الولايات المتحدة ومبعوثها الجديد^(٢٤)، وكذلك النرويج، فتم تفعيل الترويج. وهكذا بدأت مجهودات دبلوماسية مكثفة في عام ٢٠٠٩. حيث صارت المؤسسات الدولية أكثر فعالية بانضمام الرئيس السابق لجنوب أفريقيا، ثامبو مبيكي، بنشاط ممثلاً للاتحاد الأفريقي^(٢٥)، مع الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، هايلي منكيرويس في عام ٢٠١٠. كان التحضير الخاص بالاستفتاء مهماً، ومن ضمن ذلك تكوين مفوضية الاستفتاء، والتأكد من ترسيم الحدود، والبدء في مناقشة العديد من قضايا مابعد الاستفتاء.

وفقاً لاتفاقية السلام كانت مواعيد الاستفتاء في ٩ يناير ٢٠١١. الجنوبيون أمأنهم خياراً الوحدة والانفصال. اثناء الفترة الانتقالية الوحدة لم تُجعل جاذبة. ففي آخر استطلاع رأي أجرى في سبتمبر ٢٠٠٩ جاءت وجهة نظر الغالبية في جنوب السودان والمناطق الثلاثة داعمة للإنفصال^(٢٦). فمن وجهة نظر متشائمة حول اداء الحكومة من ناحية الأمن والتنمية وتطبيق اتفاقية



السلام مقارنة بعام ٢٠٠٧ قال زعيم من قبيلة النوير: «لن تستطيع خداعي بالتصويت للوحدة، الانفصال هو كل ما نريد». وقال زعيم من قبيلة الكاكوا من ياي «سوف ننفضل، حتى الأطفال يعرفون ذلك، طوال هذه السنين كانوا يعمرّون الخرطوم وليس الجنوب»^(٢٧). بالطبع هذه قرائن محدودة، لكنها تمثل حسب الاستطلاعات التي أجريت منذ ٢٠٠٤ حتى ٢٠٠٩ وجهة نظر سائدة وسط الجنوبيين.

الحركة الشعبية وحكومة جنوب السودان يتوقعان إجراء الإستفتاء في موعده، وإلا سيعد ذلك خرقاً لإتفاق السلام الذى سيحمل معه مخاطر كبيرة. قال الأمين العام للحركة الشعبية باقان أموم «أي محاولة لتأخير الاستفتاء سوف تهدد عملية السلام»^(٢٨). لو تم تأجيل الاستفتاء بدون اسباب لها مصداقية هناك إحتمال كبير ان يحدث عنف. فالاستفتاء هو لب اتفاقية السلام بالنسبة للحركة الشعبية. وهذا هو أحد أهم الأسباب التى جعلتها توقع على الاتفاقية في ٩ يناير ٢٠٠٥. لو حرم الجنوبيون من الاستفتاء فسيكون ذلك بمثابة إعلان حرب بين الجنوب والشمال، والخرطوم تدرك هذا تماماً. حسب معرفتي لا يرغب الطرفان في العودة لمثل هذا السيناريو، ولا يوجد أحد لديه رغبة لإشعال أطول حرب أهلية في أفريقيا مرة أخرى. مع وجود مثل هذه المشاعر في الجنوب والمناطق الثلاثة أي تأجيل يمكن أن يؤدي إلى عنف يخرج من السيطرة حتى على الحركة الشعبية.

أما فيما يخص نتيجة الإستفتاء فغالبية استطلاعات الرأى تتوقع أن يصوت الجنوبيين بأغلبية كبيرة لصالح الانفصال. كذلك يتوقع المراقبون الدوليون والخبراء الذين يتابعون شأن السودان. بالنسبة للحركة الشعبية يتبع الاستفتاء إعلان الاستقلال بعد فترة انتقالية تمتد لفترة ستة أشهر كما توقعت الاتفاقية. لو تم الاستفتاء بطريقة سلمية وتمت مناقشة ترتيبات مابعد الاستفتاء بطريقة مرنة، وكان هناك انتقال سلس ومنظم فستكون هناك فرصة كبيرة لعلاقات جيدة. وهذا يتضمن الاتفاق على الجنسية المزدوجة، وحرية الحركة للناس والبضائع، مثل ماحدث مع مصر^(٢٩). وهذا يعني



أيضاً معالجة القضايا الحرجة. ويتضمن ذلك ترسيم الحدود بين الشمال والجنوب، والاتفاق على انتاج البترول وإيراداته، واستخدام انابيب البترول عبر ميناء بورتسودان، وإدارة الحدود. وفيما يتعلق بمنطقة أبيي، يجب عقد إستفتاء أبيي (والانتقال المتوقع نتيجة لذلك) بطريقة جيدة، وكذلك بالنسبة للمشورة الشعبية. وفي حال نجحت المفاوضات في عدد من قضايا مابعد الاستفتاء، فإن من المتوقع أن يكون هناك تعاون مشترك بين الطرفين. في الظروف الراهنة، يعتبر السيناريو الذى يتوقع انتقالاً سلسلاً، وتعاوناً مشتركاً، وعلاقات أخوية بين الجيران هو السيناريو الأمثل من وجهة نظر السلام، ويمثل استقراراً للسودانيين وللأقليم بشكل عام. لكن حتى ضمن هذا السيناريو يظل العنف متوقعاً.

من ناحية أخرى هناك الكثير من التعقيدات التي يمكنها ان تأزم الاوضاع، مثل النقاشات الحادة التى صاحبت قانون الاستفتاء، حول من يحق له التصويت في عام ٢٠٠٩. إن التأخير في تشكيل مفوضية الاستفتاء يثير القلق أيضاً. كما تمثل المماطلة في ترسيم الحدود تحدياً آخرأ. وقد تحول بعض القوي السياسية عملية الاستفتاء، أو تنفيذ نتائجه مسألة مكلفة بالنسبة للسودانيين الجنوبيين. وهناك سيناريو ثان محتمل: قد تجرى عملية الاستفتاء، لكن يمكن استخدام اشياء فنية، او لوجستية او معوقات اخرى تقود الى نزاع حول اجراءات ونتيجة الاستفتاء. قد يؤدي هذا الى تأخير تطبيق نتيجة الاستفتاء. وفي مثل هذا السيناريو، سوف يتأجل الاتفاق حول قضايا مابعد الاستفتاء، مع ظهور توترات كبيرة بين المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية، قد تؤدي الى تعطيل العملية برمتها.

يجب الانتباه إلى أن العنف متوقع في كل السيناريوهات، إما بتأخير الاستفتاء مهما كانت نتيجة الاستفتاء. لو كانت النتيجة «وحدة» سوف يفهم الجنوبيون أنها عملية مزورة وسوف يصاحب ذلك عنف. وهذا ربما يؤدي الى اتخاذ قرار فردي من حكومة جنوب السودان بإعلان الاستقلال، مما قد يؤدي إلى عنف أكثر، له مجراه الخاص، ربما أيضاً بين الحزبين. في مثل هذا السيناريو يمكن



ان يفتعل العنف بواسطة قوي سياسية تجد الفرصة مواتية. ولو كان الخيار «انفصلاً»، ربما يكون الجنوبيون ضحية لإحداث عنف شبيهة بالتي تمت بعد وفاة دكتور جون قرنق تتبعها أعمال شغب. هناك ايضا توقعات بأن يطرده كل الجنوبيين من الشمال في مثل هذا السيناريو. في كلا الحالتين سوف يكون العنف محدود ومحلي التأثير، لكن العامل الأهم هو كيف تتعامل القيادة من الجانبين، والمجتمع الدولي، مع هذه الأوضاع. لو حدث مثل هذا السيناريو فإن عملية إدارة الانتقال سوف تكون معقدة جداً. وقد تؤدي هذه العملية إلى المزيد من العنف، ربما تشمل استخدام مليشيات بالوكالة، وتوتر في المناطق الثلاثة. هناك العديد من الأشياء المراوغة في القائمة أعلاه، ووجود مناطق ساخنة، تجعل هذا السيناريو شديد الخطورة.

مع وجود مثل هذا السيناريو كنت دائماً اشعر بأن الشركاء السودانيين، ولازلت أؤمن بذلك، سوف يتجاوزون هذه المعضلات ويعودون إلى الاتجاه السليم، لكن كالعادة بعد تأخير وتجاوز للمواقف النهائية، وأيضاً عندما يروا شفير الهاوية. لكن هذه المشكلات الخطيرة يجب أن تعامل بنضج سياسي ودعم قوي من المجتمع الدولي. لو كانت قيادة المجتمع الدولي ضعيفة وغير متسقة ومتردة في دعمها، سوف يكون للخطر تأثير الدومينو. وحدث كبير مثل تدمير مدينة أبيي (عام ٢٠٠٨) كان أول دومينو. وقد عولجت حينها لأنه كان من مصلحة الطرفين أن يستمر السلام. وقد وقع الحدث في ظرف شمل مصالح كبيرة للطرفين، لكن لو كانت العلاقات متدهورة بينهم، فإن حدث مثل ذلك تصعب معالجته. فمنطقة أبيي هي أكثر منطقة في السودان تضم حشوداً عسكرية من كلا الجانبين.

الاستفتاء الذي يقود إلى انفصال جنوب السودان، قد يؤدي إلى عنف في مناطق أخرى في البلد. فالأوضاع في الشمال هشة للغاية، ويجب أن تعالج بشكل حذر. هناك تصريحات حديثة لخليل ابراهيم، قائد حركة العدل والمساواة، طالب فيها بحق تقرير المصير لدارفور. لكن الامر مربوط أيضاً بمسألة التغيير في المركز (الخرطوم). علق جوك مادوت جوك قائلاً: «العديد



من السودانيين الذين يعيشون في المناطق الطرفية يؤكدون أن السودان لم يكن يوماً دولة موحدة، بل هو وطن اسمي. ومن وجهة نظر المهمشين فإنهم لم يمنحوا هذا الوطن أي شرعية». السماح لجنوب السودان أو السماح لأحد المناطق الثلاثة بالخروج عن السيطرة يشكل خطورة كبيرة^(٣٠). في الشمال هناك تفهم لهذه العوامل أيضاً. فقد قال دكتور عبدالرحمن أحمد عثمان، أحد الاكاديميين المعروفين من جامعة افريقيا العالمية، وهي جامعة ذات علاقة بالحزب الحاكم، في مؤتمر عن ما يسمى بالمناطق المهمشة^(٣١):

«الجنوب سوف يذهب، ودارفور تحتاج دفعة بسيطة وتذهب، وكذلك جبال النوبة، وجنوب النيل الأزرق، شرق السودان أيضاً سوف يذهب، والاقليم الذي يمتد من جنوب مصر إلى منطقة النيلين (مثلث حمدي) له موارد طبيعية وبشرية تكفيه.»

وضح جون قرنق خطورة الأمر لمجلس الأمن في ٢٠٠٥ حيث قال:

«..... ان النتائج الطبيعية لمثل هذا الموقف هو أن جبال النوبة، والنيل الأزرق، وأبيي سوف تعود للحرب، مع وجود الأزمة الحالية في دارفور، والغليان في شرق السودان. هذا قد يؤدي إلى أن يكون السودان دولة فاشلة - وهذا هو السيناريو الذي نود تجنبه لذلك وقعنا على اتفاقية السلام الشامل»^(٣٢).

أمنيتي أن نمنع مثل هذا السيناريو حقيقة بالنضج السياسي لدى القيادات من الجانبين، وفي وسط قيادات المناطق الثلاثة، والمناطق المهمشة الاخرى، ووجود دعم كبير من المجتمع الدولي.

شكرني أحد القيادات الشمالية السودانية مؤخراً على اتفاقية السلام الشامل قائلاً: «لقد انقذتي بلدي من التمزق». ونظرت اليه بشئ من الدهشة وانا أعرف أنه لم يتبق للإستفتاء إلا شهور قليلة. وكانت وجهة نظره ان السياسات قبل الاتفاقية كانت حتما ستؤدي إلى تفكك السودان. وذكر لي «إن اتفاقية السلام جاري تنفيذها». وأن انفصلاً سلساً واستقلال جنوب السودان يعتبر أفضل من الخيار الآخر الذي كان يعني استمرار العنف في الجنوب، والاضطرابات



والعنف في الشرق، والفوضى في دارفور، والعنف في جبال النوبة وأبيي، وجنوب النيل الأزرق، وربما في أماكن أخرى. لم يذكرها لكنني أقولها -
خطورة تدخل الدول المجاورة.

ربما يثبت الزمن إن كان تقدير الرجل صحيحاً، وإن كانت اتفاقية السلام
الشامل قد انقذت السودان من التفكك. هناك أمر هام يجب تعلمه من المفاوضات
التي أنهت أكبر حرب أهلية في إفريقيا، هو ضرورة مشاركة المجتمع الدولي،
التي يجب أن تكون مستمرة، ومتسقة، وقوية. الآن هناك احتياج لمثل هذه
القيادة. حيث أن صناعة السلام في السودان أصبحت أكثر أهمية من أي وقت
مضى. في واقع الأمر يجب أن العمل يبدأ الآن.



١. Francis Deng: ed., New Sudan in the Making, Trenton ٢٠٠٩.

٤٨٤

٢. بما في ذلك منع الفساد وسوء استخدام المال العام حيث عرضت مساعدتنا، وكذلك استجاب لأشرف غاني وفريق العمل بشكل إيجابي وسيتابع مع المجلس القيادي للحركة الشعبية الذي كان من المقرر إلتزامه في نفس اليوم في ٧ أغسطس ٢٠١٠.

٣. معلومات خاصة؛ و مقابلة جماعية مع أعضاء من وفد الحكومة السودانية في مفاوضات اتفاقية السلام الشامل، ١٩ أبريل ٢٠١٠.

٤. في ذات السياق، استلمت وسام النيلين من الطبقة الأولى وهو أعلى وسام في الجمهورية تقديراً للدور الذي لعبته في مفاوضات السلام التي بكينيا، والذي توج بتوقيع إتفاقية السلام الشامل بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان.

٥. مقابلة هاتفية مع مصادر في الحركة الشعبية لتحرير السودان، يوليو ٢٠١٠.

٦. مقابلة هاتفية مع مسؤول أمريكي سابق رفيع المقام يوليو ٢٠١٠.

٧. مقابلات مع علي عثمان طه ٢١ أبريل ٢٠١٠؛ وماتينق ملوال مابيور ٢٣ أبريل ٢٠١٠.

٨. A Foundation for Peace، ١٤-١٥

٩. National Democratic Institute for International Affairs, Lost in the Middle of Peace: An Exploration of Citizen Opinion

on the Implementation of the CPA in the Three Areas of ٢٣، ٢٠٠٩ Abyei, Southern Kordofan and Blue Nile, February

Smith, Towards a Strategic Framework for Peace Building; ١٠

Dina Esposito and Batsheba Crocker: A Report on the CSIS To Guarantee” ; ٢٠٠٤, Post Conflict Reconstruction Projects

the Peace: an Action Strategy for a Post Conflict Sudan, Washington DC



١٢. Losing Hope, ٢٣

١٣. Barney Jonbson, "Fury at Unspent Funds for Sudan", Financial Times, ١٦ February ٢٠١٠

١٤. أجريت عدة تقييمات، تكشف جميعها الأداء متفاوتاً، ولكن محددات التقييم كانت تركز على وظائفية وفعالية MDTF لا مخرجاتها ونتائجها.

١٥. Lise Grande: Joint NGO Briefing Paper: "Rescuing the Peace في مونت في ٢٠١٠، January ٢٢, ٢٠١٠ in Southern Sudan"

١٦. Losing Hope, ١٦

١٧. Lise Grande, Oral Statement by UN Deputy RC/HC, Southern Sudan, Donor Meeting, The Hague ٨ March ٢٠٠٩، بماء على إحصاءات

مقدمة من اليونيسف، مكتب السودان.

١٨. Foundations for Peace

١٩. Losing Hope

٢٠. السابق، ص ٣٧.

٢١. Lost in the Middle of Peace, ٢٦

٢٢. أجري المعهد الوطني الديمقراطي للشؤون الدولية، سلسلة من دراسات الرأي تقوم على حلقات نقاشية، ٢٠٠٤-٢٠٠٩.

٢٣. On the Threshold of Peace, ١٠

٢٤. كان الجنرال سكوت غرايشون آخر مبعوث رشحته إدارة أوباما، وتولي هذا المنصب في ١٨ مارس ٢٠٠٩.

٢٥. كان مبيكي رئيس فريق الاتحاد الأفريقي، ولاحقاً خول له الاتحاد الأفريقي مهام موسعة تتعلق بالسلام في السودان ككل.

٢٦. National Democratic Institute for International Affairs, Imaging vote. ٢٠١٠ the Elections: A look at What Citizens Know from the Findings from Focus Group Discussions with Men and Women across Southern Sudan and The Three Areas. September ٢٠٠٩, ٦٥



٢٧. السابق.

٢٨. بيان بتاريخ ١٢ مايو ٢٠١٠، ويمكن الحصول عليه من: <http://splmntoday.com/> [./splmvoices](http://splmvoices).

٢٩. تسمح ما سميت «اتفاقية الحريات الأربعة» للمواطنين من المصريين والسودانيين التمتع بحرية التحرك عبر الحدود بين الدولتين، وبحق الإقامة، والعمل، والملكية في كلتا الدولتين بدون الحاجة لترخيص.

٣٠. اقتباس من Jok Madot Jok in Francis Deng: ed., New Sudan in the Making, Trenton ٢٠٠٩، ٤٦٤.

٣١. تقرير من المؤتمر السنوي الثاني عن دارفور أقامه مركز الخاتم عدلان للاستشارة والتنمية البشرية بعنوان "البحث عن سلام مستدام لدارفور"، ١٧ يوليو و ١٨ أبريل ٢٠١٠.

٣٢. خطاب مجلس الأمن، ٨ فبراير ٢٠٠٥.



قائمة بأسماء الأشخاص الذين تمت مقابلتهم



أجريت معظم المقابلات بطريقة مباشرة وبشكل فردي أو جماعي، وبعض منها تم عن طريق الهاتف. كما توفرت المعلومات عن طريق المراسلات. وقد رغب بعض من تمت مقابلتهم أن تبقى هويتهم طبي الكتمان، ومن ثم لم تشملهم هذه القائمة.

مقابلات سودانية :

عبد الرحمن خليفة، أبيل النير، الدرديري محمد أحمد، علي عثمان طه، بيور أجانيق، كول دينق، دينق الور، الفاتح صديق، جورج نيومب، غازي صلاح الدين العتباتي، إدريس محمد عبد القادر، كوستا منايب، مبيور قرنق دي مبيور، مالك عقار، ملوال ماتينق ماييور، منصور خالد، مجاك داقوت، مطرف صديق، باقان أموم، ربيكا نياندنق دي مبيور، سيد الخطيب، سامسون كواجي، سلفا كير ميارديت، يحي حسين بابكر، ياسر سعيد عرمان.

مصادر ومقابلات مع غير السودانيون :

ثيودورس «تيد» دان، «جاك» دانفورث، فيغارد الفيسن، نيكولاس «فينك» هايسوم، كيل هودينبو، أندرو ناتسيوس، ميشيل «مايك» رانبيرغر، كليز شورت شارل «شارلي» سايندر، أندرو ستاينسن، لازروس سيمبيو، وروجر وينتر.

المقابلات الجماعية مع أعضاء من الوفد المفاوض عن حكومة السودان :

مطرف صديق، سيد الخطيب، يحي حسين بابكر، إدريس محمد عبد القادر، عبد الرحمن خليفة، الدرديري محمد أحمد، والفاتح صديق.

المقابلات الجماعية مع أعضاء من الوفد المفاوض من الحركة الشعبية لتحرير السودان :

دينق الور، فيرينو هيتنق، سامسون كواجي، كوستا منايب، مجاك داقوت، جورج نيومب.

مصادر أخرى :

عندما لا تسند المعلومات في هذه الهوامش إلى أي من الأشخاص، وجلسات المقابلات، أو المصادر الأخرى فإن مصاري هي:

ملاحظات الشخصية (للفترة من ١٩٩٨-٢٠٠٥)، في ١١ كراسة من المذكرات الخاصة ورسائل البريد الإلكتروني.

أرشيف وزارة الخارجية النرويجية (١٩٩٨-٢٠٠٥)، في شكل تقارير، وملفات المذكرات ومعلومات أخرى حظيت بالحصول عليها.





١ توقيع بروتوكول مشاكوس، ٢٠ يوليو ٢٠٠٢: غازي صلاح الدين مستشار الرئيس للسلام وسلفا كير ميارديت نائب رئيس الحركة/ الجيش الشعبي مع الرئيس الكيني دانيال أرب موي (الصورة أنتوني نجونقونا، Reuters/Scanpix)

٢ في نيفاشا، يناير
٢٠٠٤: علي عثمان
طه وكبير الوسطاء
الجنرال لازاروس
سيمبيو ودكتور جون
قرنق (الصورة فيليب
ديل).



٢ نيفاشا، ٧ يناير
٢٠٠٤: دكتور جون
قرنق وعلي عثمان
محمد طه وستيفن
ك. ميسوكا وزير
الخارجية الكيني
وسيد الخطيب
(الصورة فيليب ديل).

٤ نيفاشا، مايو ٢٠٠٤:
علي عثمان طه ودكتور
جون قرنق وعائلتهما
(الصورة فيليب ديل).



٥ نيروبي، أكتوبر
٢٠٠٤: علي عثمان طه
ودكتور جون قرنق
ونبال دينق، الحركة
الشعبية ومطرف
صديق، حكومة
السودان (الصورة
فيليب ديل).



٦ نيفاشا، ١٢ أكتوبر ٢٠٠٤: أول اجتماع مشترك للقائدين السودانيين مع رئيس حكومة أجنبية: نافع علي نافع، وعلي عثمان طه، ورئيس الوزراء النرويجي كيل ماجنا بوندفيك، وجون قرنق، ونبال دينق، والمبعوث الخاص توم فرالسن، والمؤلفة (الصورة فيليب ديل).



٧ اجتماع مجلس الأمن، نيروبي، ١٩ أكتوبر ٢٠٠٤: المؤلفة، وعلي عثمان طه الذي يحيي دكتور جون قرنق (الصورة أنتوني نجونقونا، Reuters/Scanpix).



٨ نيروبي، ٩ يناير ٢٠٠٥: القائدان قبل توقيع إتفاقية السلام الشامل (الصورة أنتوني نجونقونا، Reuters/Scanpix).



٩ استاد نيايو بنبروي، ٩ يناير ٢٠٠٥: وزير الخارجية الأمريكي كولن باول والمؤلفة يشهدان على توقيع إتفاقية السلام الشامل (الصورة سيد عظيم، Reuters/Scanpix).



١٠ استاد نيايو بنبروي، ٩ يناير ٢٠٠٥: بعض رؤساء الدول وممثلي الحكومات يحضرون التوقيع. وزير خارجية كينيا شيراو علي مواكيري، وعلي عثمان طه، والرئيس عمر البشير، والرئيس موي كيباكي، والرئيس يوري موسيفيني، ودكتور جون قرنق (الصورة فيليب ديل).



١١ أوغسطس، ١٠ أبريل
٢٠٠٥: أول اجتماع
لمنظمات المرأة
السودانية من جميع
أنحاء السودان والذي
عقد قبيل مؤتمر
مانحي السودان الذي
شارك فيه القاتلان
(الصورة فيليب ديل).

١٢ الخرطوم ٩ يوليو
٢٠٠٥: الحشد يوم
تنصيب دكتور جون
نائباً أول لرئيس
جمهورية السودان
(الصورة فيليب ديل).



١٣ جوبا، ٦ أغسطس
٢٠٠٥: جنازة دكتور
جون قرنق دي مبيور
وحملة النعش هنا
من القوات المسلحة
السودانية. في الخلفية
سلفا كير، والرئيس
السابق دانيال أراب
موي، والرئيس
الكنيني موي كيباكا
(الصورة فيليب ديل).

١٤ على مشارف كاودا،
جنوب كردفان، فبراير
٢٠٠٧: نازحون
عائدون من الخرطوم
(الصورة فريد نوي،
بعثة الأمم المتحدة
بالسودان).



١٥ مدينة أبيي في ولاية
جنوب كردفان،
مايو ٢٠٠٨: المدينة
أحرقت. وتظل أبيي
الأسوأ بين «نقاط
ساخنة» عديدة في
السودان (الصورة
تيم موكولا، بعثة الأمم
المتحدة بالسودان).

١٦ أقوك، ١٢ مايو
٢٠٠٨: نساء وأطفال
نازحين من أبيي
ينتظرون المساعدة
الإنسانية (الصورة
تيم موكولا، بعثة
الأمم المتحدة
بالسودان).





١٧ يوليو ٢٠٠٨: جنود
من الجيش الشعبي
لتحرير السودان يُعاد
نشرهم من مانيانق
جنوب نهر كير إبي
مناطق جنوب أقوك
(الصورة تيم موكولا،
بعثة الأمم المتحدة
بالسودان).

١٨ موقع لإنتاج النفط
في ولاية أعالي النيل،
واحدة من المناطق
التي تتعرض للعنف
ومزيج من الإثنية
والسياسة والسلاح
والمال (الصورة تيم
موكولا، بعثة الأمم
المتحدة بالسودان).

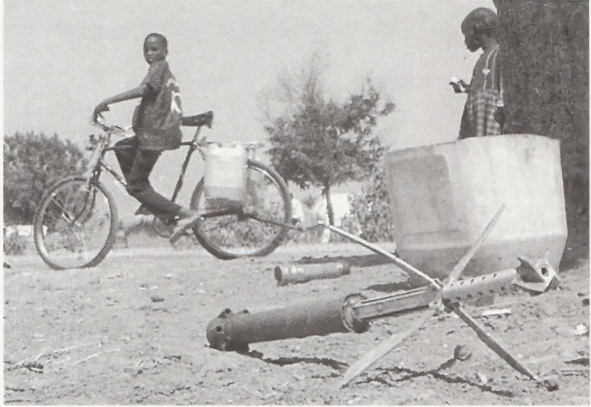


١٩ قاربو، أكتوبر ٢٠٠٦:
أهالي المنطقة يندبون
رحيل قريب لهم بسبب
هجمة من إحدى
المليشيات (الصورة
تيم موكولا، بعثة الأمم
المتحدة بالسودان).



٢٠ دك بادير، ولاية
جونقلي، سبتمبر
٢٠٠٩: مناخ متوتر
عشية هجوم خطير
من الميليشيات قبل أنه
حصد مائة من الأرواح
(الصورة تيم مكوكا،
بعثة الأمم المتحدة
بالسودان).

٢١ مدينة ملكال، نوفمبر
٢٠٠٦: طفل يحمل
عن الماء وقنبلة ملقاة
باهمال بعد وقت
قصير من الاشتباكات
التي جرت بين الجيش
الشعبي وميليشيات
غابرييل تانق
(الصورة تيم مكوكا،
بعثة الأمم المتحدة
بالسودان).



٢٢ بنات يقفزن بالحبل
في مدرسة الاساس
بمركز خور بو
الذي تدعمه
اليونيسف في جوبا
(الصورة جورجينا
جرانستون،
اليونيسف).



الترقيم الدولي
0911142609
المكتبة الوطنية